الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

*ماذا بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب ؟
عاطف فرج		المصور		#٩٣/٠٨/٢٠	٥٠٥

*طلائع الفتح وملاحظات امنية على محاولة اغتيال الالفى
عادل دسوقى		الحياة		#٩٣/٠٨/٢٠	٥٠٦

*غدا الحكم فى قضية الشوقيين
الشعب		#٩٣/٠٨/٢٠	٥٠٨

*عدالة مفتوحة العينين
محسن محمد		اخبار اليوم		#٩٣/٠٨/٢١	٥٠٩

*الاحكام العسكرية فى الشوقيين
الحقيقة		#٩٣/٠٨/٢١	٥١٣

*نظر دعوتى المخاصمة فى قضية عمر عبدالرحمن اليوم
الاهرام		#٩٣/٠٨/٢٢	٥١٤

*طلائع الفتح ومحاولة اغتيال وزير الداخلية
جمال كمال		الجمهورية		#٩٣/٠٨/٢٢	٥١٥

*من هنا بدات رحلة ضياع ضياء
محمد تهامى		المساء		#٩٣/٠٨/٢٢	٥١٨

*بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب
احمد الشيخ		السياسى		#٩٣/٠٨/٢٢	٥٢١

*رئيس نادى القضاة يرد على رويتر
عادل السنهورى		العربى		#٩٣/٠٨/٢٢	٥٢٣

*الاعدام لـ ٤ والمؤبد لـ٣ والاشغال والسجن لـ ١٨ وبراءة ٨
الاهرام		#٩٣/٠٨/٢٢	٥٢٤

*نصر الاحكام فى قضية السطو على محلات الذهب
عبد الحميد شعير		الاهرام		#٩٣/٠٨/٢٢	٥٢٥

*حكمت المحكمة ببراءة(...) القتلة وتجار المخدرات والمرتشون يفلتون من العقاب
سيد عبدالمنعم		حريتى		#٩٣/٠٨/٢٢	٥٢٦

*قضية احداث زينهم امام المحكمة العسكرية اليوم
الاخبار		#٩٣/٠٨/٢٣	٥٣٠

*اعترافات مثيرة للمتهمين فى تنظيم طلائع الفتح
عبد الحميد شعير		الاهرام		#٩٣/٠٨/٢٣	٥٣١

*حظر النشر فى قضية احداث زينهم زطلائع الفتح امام المحكمة العسكرية غدا
الحياة		#٩٣/٠٨/٢٤	٥٣٢

*المحكمة العسكرية تقرر حظر النشر فى قضية زينهم
الاهرام		#٩٣/٠٨/٢٤	٥٣٣

*لجنة الحريات بنقابة المحامين تشيد بالحكم الاخير في قضية المحجوب
جمال امبابى		الشعب		#٩٣/٠٨/٢٤	٥٣٤

*استاتذة وسياسيون يشيدون بحكم القضاء فى قضية المحجوب
محمد مغربى الشعب #٩٣/٠٨/٢٤ ٥٣٥

*المحكمة العسكرية تستانف نظر قضية طلائع الفتح اليوم
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/٠٨/٢٥ ٥٣٨

*الا رهاب بالصوت والصورة
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث #٩٣/٠٨/٢٦ ٥٣٩

*اضافة متهمين جديدين الى قرار الا تهام
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/٠٨/٢٦ ٥٤٢

*التنظيمات الا رهابية تتنافس اعلاميا والا جهزة الا منية تتعقبها دوليا
الحوادث #٩٣/٠٨/٢٧ ٥٤٣

*اختفاء قائمة الشهود والا سلحة والمتفجرات والا حراز
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٨/٢٧ ٥٤٥

*العبوة المستخدمة فى حادث وزير الداخلية ٦ كليو ديناميت و٢٢ كليو اجساما صلبة
محمد صلاح الزهار الا خبار #٩٣/٠٨/٢٧ ٥٤٦

*العبوة المتفجرة تحتوى على ٢٨ كيلو احسشام حديدية وديناميت
احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٨/٢٧ ٥٤٧

*المتهمون لم يتعرضوا للتعذيب
احمد الشيخ السياسى #٩٣/٠٨/٢٩ ٥٤٨

*قضية المتهمين باغتيال المحجوب براءة تتبعها اعادة محاكمة ؟
الوسط #٩٣/٠٨/٢٩ ٥٤٩

*مواجهة ساخنة بين المحامين والموكلين والمندبين
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٨/٣٠ ٥٥٠

*تاجيل قضية زينهم الى ٧ سبتمبر
الوفد #٩٣/٠٨/٣٠ ٥٥١

*المحكمة العسكرية تواجه المتهمين بجرائمهم
احمد فؤاد الا هرام #٩٣/٠٨/٣٠ ٥٥٢

*المحكمة العسكرية ستقرر اعدام ١٢ متهما فى قضية الشوقيين
عماد محجوب القدس #٩٣/٠٨/٣٠ ٥٥٣

*ماذا جرى فى اخر جلسة علنية ولماذا اتخذوا قرارا بعدم النشر ؟
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٨/٣١ ٥٥٤

*متى تتوقف سياسة الا عدام بالجملة ؟
عبد الحليم مندور الشعب #٩٣/٠٨/٣١ ٥٥٨

*الثلاثاء القادم بدء سماع شهود الملحمة الشعبية
اخبار الحوادث #٩٣/٠٩/٠٢ ٥٦١

*مسيلمة الا رهابى
اخبار الحوادث #٩٣/٠٩/٠٢ ٥٦٥

*سماع ٦ من شهود الا ثبات
الا خبار #٩٣/٠٩/٠٢ ٥٦٨

*بدون اعلام قانون للمتهمين محاكمة طلائع الفتح ٢ غدا
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/٠٣ ٥٦٩

*اخلاء سبيل احمد المتهمين لمرضة وتاجيل نظر القضية الا ربعاء القادم
الا هرام #٩٣/٠٩/٠٥ ٥٧٠

*٦٦ متهما فى قضية تنظيم طلائع الفتح "٢"
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٩/٠٥ ٥٧١

*الا تفاق الجنائى عمليات ارهابية اسلحة ومفرقعات بدون ترخيص
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٩/٠٥ ٥٧٤

*المحكمة العسكرية العليا فى القاهرة تستانف النظر فى قضية طلائع الفتح
الشرق الا وسط #٩٣/٠٩/٠٦ ٥٧٨

*هدفنا السلطة وطريقنا الا غتيالا ت
خالد صلاح العربى #٩٣/٠٩/٠٦ ٥٧٩

*ضبط اسلحة ومفرقعات ومسامير بأوكار المتهمين
الجمهورية #٩٣/٠٩/٠٧ ٥٨١

*وسط اخطاء قانونية ودستورية محاكمة طلائع الفتح ٣ السبت القادم
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/٠٧ ٥٨٢

*المحكمة العسكرية تستمع لشهود الا ثبات فى قضية زينهم
الا هرام #٩٣/٠٩/٠٨ ٥٨٤

*المحكمة تامر باخلاء سبيل المتهم المعوق من المحكمة
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٠٩ ٥٨٥

*الحكم فى قضية زينهم الا ربعاء القادم
الا هرام #٩٣/٠٩/١٠ ٥٨٦

*محاكمة المتهمين بالتخطيط لا غتيال رئيبس الجمهورية خلال ايام
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/١٠ ٥٨٧

*متهمون جدد فى محاولة اغتيال وزير الداخلية
الحقيقة #٩٣/٠٩/١١ ٥٨٨

*التاجيل لجلسة الا حد واحالة متهما للطب الشرعى
فوزى عوضين الجمهورية #٩٣/٠٩/١٣ ٥٨٩

*جمال الدين ينفى اى دور قيادى له فى طلائع الفتح
العربى #٩٣/٠٩/١٣ ٥٩٠

*ارسال المتهمين للطب الشرعى وتمكين احدهم من اداء الا متحانات
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/١٤ ٥٩١

*تاجيل قضية الجزء الثانى لطلائع الفتح لجلسة ٢٠ سبتمبر
احمد راضى الوفد #٩٣/٠٩/١٤ ٥٩٢

*مبارك صدق على احكام قضية الشوقيين
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/١٤ ٥٩٣

*المحكمة ترفض شهادة المنقبات
الا خبار #٩٣/٠٩/١٥ ٥٩٥

*طلائع الفتح الا سلامى تعتبر السرقة والقتل حلالا شرعا
ثروت شلبى الا هالى #٩٣/٠٩/١٥ ٥٩٦

*تثبيت احكام باعدام اربعة
الحياة #٩٣/٠٩/١٥ ٥٩٩

*فشل خطة لا غتيال الدكتور بطرس غالى فى زيارتة الا خيرة للقاهرة
احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٩/١٦ ٦٠٠

*الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ وبراءة ٢
الا هرام #٩٣/٠٩/١٦ ٦٠١

*الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ٤ وبراءة ٢ من المتهمين
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/١٦ ٦٠٢

*خمس طلائع للشر
اخبار الحوادث #٩٣/٠٩/١٦ ٦٠٣

*الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ والبراءة لـ ٢
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٩/١٦ ٦٠٦

*رفض طلب رد محكمة امن الدولة بالفيوم حول نظر قضية عمر عبدالرحمن
سيد الشورة الوفد #٩٣/٠٩/١٧ ٦١١

*محاولا ت لا لصاق تهمة التفجيرات بالجماعات الا سلامية
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/١٧ ٦١٢

*المتهمون اتخذوا من الدين شعار لا رتكاب ابشع الجرائم
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/١٩ ٦١٣

*المتهمون ارتكبوا ابشع الجرائم وخالفوا الشريعة بتكفير المسلم
الا خبار #٩٣/٠٩/١٩ ٦١٤

*احالة ٢٠٠ متطرف الى محكمة امن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/٠٩/١٩ ٦١٧

*النيابة تطالب باعدام ٩ ارهابيين بينهم قاتل د. فوده
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٩/٢٠ ٦١٨

*المحكمة العسكرية تفض الا حراز المضبوطة
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٢١ ٦٢٠

*من هو ابوشهيرة السعودى ممول تنظيم الجهاد ؟
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث #٩٣/٠٩/٢٣ ٦٢١

*رفض دعوى المخاصمة فى قضية عمر عبدالرحمن
احمد طلعت الا هرام #٩٣/٠٩/٢٣ ٦٢٤

*المتهمون عاشوا على الا رض فسادا وتطالب بتوقيع اقصى العقوبات عليهم
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٢٣ ٦٢٥

*كشف تنظيم اصولى جديد واعتقال ١٥ متطرفا فى اسيوط
الحياة #٩٣/٠٩/٢٤ ٦٢٧

*الدفاع يطالب ببطلان الا عترافات المنسوبة للمتهمين
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٢٦ ٦٢٨

*المحكمة العسكرية العليا تواصل سماع الدفاع عن طلائع الفتح
الا هرام #٩٣/٠٩/٢٨ ٦٢٩

*القاهرة تصدر الا ربعاء الحكم فى اغتيال فوده
الشرق الا وسط #٩٣/١١/٢٦ ٦٣٠

*تنفيذ الا عدام شنقا فى ارهابيين بقضية زينهم
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١١/٢٨ ٦٣١

*تنفيذ حكم الا عدام فى الا رهابيين المشاركين فى قضية زينهم
الا هرام #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٢

*اعدام متهمين ادينا بحادث زينهم فى مصر
الشرق الا وسط #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٣

*القصاص لضحايا زينهم
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٤

*البحث عن ثلاثة ارهابين من تنظيم طلائع الفتح نفذوا الجريمة
مريد صبحى الا هرام #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٦

*الا ربعاء الحكم فى قضية فرج فودة
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٧

*١١ متهما من طلائع الفتح فى محاولة اغتال عاطف صدقى
الا خبار #٩٣/١١/٢٩ ٦٣٩

*التصديق على احكام طلائع الفتح وتنظيم الـ ١٩
الا هرام #٩٣/١١/٣٠ ٦٤٠

*التصديق على اعدام ١١ ارهابيا
الا هرام #٩٣/١١/٣٠ ٦٤١

*التصديق على احكام باعدام ١١ من اعضاء الجهاد والجماعة الا سلامية
محمد صلاح الدين الحياة #٩٣/١١/٣٠ ٦٤٢

*اصابة ضابط وشرطيين فى الفيوم واعتقال ٥٢ من الجماعة الا سلامية
الحياة #٩٣/١٢/٠١ ٦٤٤

*الحكم اليوم فى قضية اعتيال فرج فودة
الا هرام #٩٣/١٢/٠١ ٦٤٥

*احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية اغتيال فرج فودة للمفتى
عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٦

*احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية فرج فودة الى المفتي
الا هرام #٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٧

*الا عدام للمتهم الا ول فى قضية فرج فودة
الحياة #٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٨

*القبض على ٧ ارهابيين فى محاولة اغتيال صدقى
الا هرام #٩٣/١٢/٠٤ ٦٥٠

*اعترافات تفصيلية للارهابيين امام نيابة امن الدولة
الا هرام #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥١

*الا رهابيون يدلون باعترافات مثيرة فى حادثي رئيس الوزراء ووزير الداخلية
مصطفى الجمل الا هرام المسائى #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٢

*القبض على الجناة فى حادث صدقى
محمد زكى الوفد #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٤

*تلقينا تكليفات الا غتيال من ايمن الظواهرى الموجود بجنيف
خديجة عفيفى الا خبار #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٦

*القبض على ٩ ارهابيين من الجناح العسكرى لطلائع الفتح
الا هرام #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٧

*المتهمون تجراوا على الله واصدروا فتاواهم المضللة ليستحلوا القتل والتخريب
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/١٢/٠٦ ٦٦٠

*تدربت فى افغانستان على استخدام الريموت كنترول
الا خبار #٩٣/١٢/٠٦ ٦٦٤

*المتهمون تلقوا تريبات عسكرية فى مصر والخارج
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١٢/٠٧ ٦٦٥

*مفاجاة جديدة فى قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/١٢/٠٧ ٦٦٨

*شهادة شقة في عدالة ونزاهة القضاء العسكرى
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١٢/٠٨ ٦٦٩

*حبس ٤٢ متطرفا اشتركوا فى احداث شغب باسيوط
الا هرام #٩٣/١٢/٠٨ ٦٧٢

*التماسات قضايا طلائع الفتح
الا هرام #٩٣/١٢/٠٩ ٦٧٣

*الا عترافات الكاملة لقاتل فرج فودة
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث #٩٣/١٢/٠٩ ٦٧٤

*تلقينا التكليفات باغتيال المسئولين من مصطفى حمزه الهارب من حكم بالا عدام
احمد موسى الا هرام #٩٣/١٢/١٠ ٦٨١

*الا شغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ٦ متطرفين ببنى سويف
صفوت عبدالجواد الا هرام #٩٣/١٢/١٠ ٦٨٢

*الا شغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الا عدام لـ ٤ متطرفين
محمود النوبى الا هرام ٩٣/١٢/١٠# ٦٨٣

*زعيم طلائع الفتح يهدد بتدبير عملية انتحارية فى حالة اعدام مرتكبى حادث صدقى
الوفد ٩٣/١٢/١١# ٦٨٤

*٩ متهمين فى طلائع الفتح تقدموا بالتماسات اعادة النظر
الا هرام ٩٣/١٢/١٢# ٦٨٥

*احالة قضية محاولة اغتيال صدقى الى القضاء العسكرى
الا هرام ٩٣/١٢/١٥# ٦٨٦

*القضاء العسكرى يتسلم ملفات محاولة اغتيال صدقى
الحياة ٩٣/١٢/١٥# ٦٨٧

*رفض الطعن فى احكام الا عدام بقضية طلائع الفتح
الا هرام ٩٣/١٢/١٦# ٦٨٨

*ارسال ملف قضية صدقى للمدعى العسكرى
نجوى عبد العزيز الوفد ٩٣/١٢/١٧# ٦٨٩

*تنفيذ الا عدام فى ١٣ ارهابيين بطلائع الفتح وتنظيم الـ ١٩
الا هرام ٩٣/١٢/١٧# ٦٩٠

*تنفيذ حكم الا عدام فى اثنين من الجماعة وواحد من الجهاد
محمد صلاح الدين الحياة ٩٣/١٢/١٧# ٦٩١

*تنفيذ الا عدام فى ٣ من التنظيمات الا رهابية
الا خبار ٩٣/١٢/١٧# ٦٩٣

*المحكمة تستمع الى مرافعة النيابة فى قضية عمر عبدالرحمن واتباعه
نجوى عبد العزيز الوفد ٩٣/١٢/١٩# ٦٩٥

*نيابة امن الدولة تستكمل التحقيقات فى ٤٥ قضية ارهابية وقعت احداثها فى اسوان
الا هرام ٩٣/١٢/٢٠# ٦٩٦

*مأمور مركز الفيوم لم يصب برصاص الشرطة
عبدالغفار رشدى الا هرام ٩٣/١٢/٢٠# ٦٩٧

*تنفيذ الا عدام فى ٧ من المحكوم عليهم
الشعب ٩٣/١٢/٢١# ٦٩٨

*تنفيذ حكم الا عدام فى ٦ ارهابيين من طلائع الفتح
حسين فتح اللة الا هرام ٩٣/١٢/٢١# ٦٩٩

*تنفيذ حكم الا عدام شنقا فى ٦ من طلائع الفتح ـ ١
الا خبار ٩٣/١٢/٢١# ٧٠٠

*لا جىء المقابر ... يكشف عن الوجه القبيه لتنظيمة الا رهابى
مصطفى الجمل الا هرام المسائى ٩٣/١٢/٢٢# ٧٠٢

*تحديد اوصاف الجناة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات عين شمس
سناء عبد المعطى الا هرام ٩٣/١٢/٢٩# ٧٠٤

نهاية الفهرس



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قتل «المحجوب» ؟!

بقلم : جمال بدوى

إذا كان المتهمون الذين حوكموا بتهمة اغتيال رفعت المحجوب ورفاقه أبرياء - كما أكدت محكمة أمن الدولة العليا فى حكمها العادل - فمن إذن الذى قتل المحجوب ورفاقه على قارعة الطريق، وفى وسط العاصمة، وعلى مشهد من مئات الناس؟ إن المحكمة لم تجد شاهدا واحدا على أن احدا من الماثلين فى قفص الاتهام كان من بين الجناة، ومعنى ذلك ان هؤلاء المتهمين سيقوا إلى قفص الاتهام عن طريق التزوير والتلفيق، وأن القتلة الحقيقيين لا يزالون مطلقى السراح.. وعندما فشلت أجهزة الأمن فى الوصول إليهم لم تجد أمامها إلا ان تقدم أشخاصا أبرياء بتهمة لم يرتكبوها مستعينة فى ذلك بشهادات الزور، أو بوسائل يأباها ضمير العدالة.

ومن المهم ان نقول ان هذه ليست المرة الأولى التى تلجأ فيها أجهزة الأمن إلى تسديد الخانة، والقبض على أبرياء لإيهام الرأى العام بأنها يقظة وقامت بمسئوليتها على الوجه الأكمل. ولهذا التلفيق سوابق فى جرائم محاولة اغتيال حسن أبوباشا والنبوى إسماعيل ومكرم محمد أحمد. وتم القبض على اشخاص قيل إنهم اعترفوا بارتكاب هذه الحوادث.. ثم تبينت براءاتهم. ولولا يقظة العدالة لكان من الممكن أن يدفع هؤلاء الأبرياء ثمن جرائم لم يرتكبوها.

ولاشك أن الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة فى قضية المحجوب يثير مسألتين هامتين، الأولى: ان ملف قضية اغتيال المحجوب ورفاقه لم يغلق بعد. وبمعنى أدق لم يغلق على الصورة التى أرادها جهاز الأمن.. ويترتب على هذه الحقيقة أن مسئولية جهاز الأمن لاتزال قائمة للقبض على القتلة الحقيقيين وتقديمهم إلى العدالة ليلقوا جزاءهم.. على أن يتخلى جهاز الأمن عن سلوك هذا المسلك المعيب فى تلفيق التهم إلى أبرياء.. وإذا كان الرأى العام يقدر الدور الجليل والعبء الثقيل الذى تتحمله أجهزة الأمن فى تعقب الجريمة، والتضحيات الجسيمة التى يقدمونها فى مكافحة الارهاب (...) إلا أن ذلك لا يعنى التستر على الأخطاء التى يقع فيها بعض رجال الأمن والتحقيق، ولا يمكن تبرير عمليات القسر التى يمارسونها من أجل إغلاق ملفات القضايا بأى شكل.

أما المسألة الثانية التى تعرض لها حكم المحكمة فهى الأهم والأخطر لأنها تتعلق بالممارسات غير الإنسانية ضد المتهمين. لقد أدانت المحكمة فى بيانها هذا المسلك العدوانى. وأكدت ان القسر شمل جميع المتهمين فلم ينج أحد منهم من التعذيب، وأثبت المحققون عند استجوابهم وجود اصابات بهم، كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط، وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم. وتعليقهم وهم معصوبو الأعين بقصد انتزاع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وأكدت المحكمة ان بعضهم أصيب بما يشبه الشلل فى أطرافه العلوية.. وقالت المحكمة إن الضمير القضائى يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل يرسف فى الأغلال والقيود، ومعصوب العينين فى محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره، أو ضد نفسه ليفر بها من الهلاك.

لقد بلغ بيان المحكمة قمة الفطنة والموضوعية عندما وصف مسلك الجهات الأمنية بهذه الصورة على أنه محاولة منها لتدارك قصورها، وستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة. كما وصلت المحكمة إلى ذروة العدالة الانسانية عندما ذكرت أن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجا على الشرعية، وافتئاتا على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردها تقرير الطب الشرعى، ولذلك استبعدت كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق.

إن بيان المحكمة هو إكليل من الغار يطوق عنق القضاء المصرى بقدر ما نعتبر التعذيب وصمة عار لكل من يطاوعه قلبه على تعذيب إنسان.. إن التعذيب جريمة يترفع عن ارتكابها الوحوش فما بالك بالبشر الذين يحملون فى أجسامهم قلوبا تشعر وتتألم وتصرخ وتبكى..

لقد تعلمنا من درس التاريخ أن التعذيب هو البذرة الأولى فى حقل الإرهاب.. وهو الخلية السرطانية التى تنتشر وتقضى على القيم الخلقية والروابط الإنسانية، ويتحول المجتمع إلى غابة سوداء خالية من الرحمة والشفقة..

.. ولكن.. من الذى يعتبر فى هذا الزمان الأغبر؟!



المصدر : العربي

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع توقعات بعدم التصديق على الحكم

من قتل المحجوب؟

اعد التقرير: نور الهدى زكى وعادل السنهورى

بينما توقعت مصادر قضائية الا يصدق الرئيس حسني مبارك على الحكم في قضية د. رفعت المحجوب، كما جاء في برقية لوكالة الأنباء الفرنسية أمس .. وبينما تدرس النيابة امكانية الطعن في الحكم تثار علامات استفهام كبيرة حول: من قتل المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .. وأهم مسئول جرى اغتياله بعد السادات!

في البداية يقول رئيس محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» في حكمه: «ان هيئة المحكمة لم تكن لتتوانى امام بشاعة هذه الجريمة لو توافرت لها الادلة اليقينية للادانة وكانت ستصل إلى اقصى عقوبة وهي الاعدام لو ثبت لها ذلك .. فلا إدانة بغير دليل مشروع وما بنى على باطل فهو باطل».

وقضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين من دم المحجوب ورجال حراسته وسائقي سيارته وسيارة الامن الخاصة به ولم يتمكن مايزيد على ١٠٠ شاهد من التعرف على المتهمين.

لقد أعاد الحكم من جديد فتح طيات أوراق القضية التي استغرقت ثلاث سنوات تقريباً وأعاد للأذهان الملابسات والظروف التي احاطت وقتها بحادث اغتيال الدكتور المحجوب والذى جاء وقتها مواكباً لحالة التوتر السياسي الناتج عن ازمة الخليج والغزو العراقي للكويت وموقف القيادة السياسية في مصر من الازمة.

كان لابد – في ذلك التوقيت – ان تشن الاقلام والصحف الحكومية حملة شرسة وضارية ضد اطراف عربية معنية على رأسها العراق والفلسطينيين تحت تأثير المناخ السياسي المعبأ ضد النظام العراقي، كل ذلك جعل توجيه الاتهامات وأدوات البحث والتحرى «حتمياً» في اتجاه كل ماهو عراقي او فلسطيني لسايرة الموقف السياسي وتهيئة الرأى العام وحشده ضد هذه الاطراف!



رفعت المحجوب

عقب الحادث مباشرة بدأت الصحف الحكومية في نشر رسومات توضيحية – اسكتشات – لملامح خمسة من الجناة تبين منها «ملامحهم العربية غير المصرية» وسارعت قبل التحقيقات بالاتهام الصريح لاعضاء منظمة ابو نضال والعراق مؤكدة ان «الارهابيين المصريين ليسوا على درجة عالية من الكفاءة لتنفيذ مثل هذه العمليات وأن الجناة عملاء لنظام ديكتاتوري عربي يسعى ويتآمره



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٢

٤ ساعات فى أولى جلسات محاكمة «طلائع الفتح»

المحكمة تطلب من النيابة معاينة مكان الحبس

والدفاع يطلب نقل المتهمين للسجون العسكرية

تابع الجلسة

فاروق الشاذلي
ياسر رزق

في جلسة دامت ٤ ساعات كاملة .. بدأت المحكمة العسكرية العليا بالهايكستب محاكمة اعضاء تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» .. يبلغ عدد المتهمين ٥٣ متهمامنهم ٧ هاربين ومتهم مفرج عنه . وجهت لهم النيابة العسكرية تهم الانضمام لجماعة غير شرعية هدفهاتغيير نظام الحكم ، والاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم القتل والشروع في القتل والسرقة وحيازة متفجرات واسلحة بدون ترخيص .. شملت الوقائع المنسوبة للمتهمين سرقة سيارة نقل بالمقطم بعد قتل سائقها وتباعها ، والشروع في قتل الجندي حارس القنصلية السعودية والشروع في قتل جنديي شرطة بالمعادي لسرقة سلاحيهما .

في الساعة الحادية عشرة و ٢٥ دقيقة .. دخلت القاعة هيئة المحكمة برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مدحت البكري ، وممثلي الادعاء المقدمين عز الدين عبدالعزيز وحربي حسين ، وامين السر المساعد اول عيد عبدالعزيز عامر .

زيارة الاهل

وطلب المتهم الثالث والاربعون نزار غراب الكلمة من رئيس المحكمة ، فاذن له .. وعرض المتهم بعض المشكلات التي يعاني منها المتهمون من عدم السماح بزيارات ذويهم او محاميهم لهم في مكان حبسهم ،وكذلك سوء المعاملة بالمخالفة لاحكام الدستور والقانون .. التمس المتهم من رئيس المحكمة السماح بزيارة اهليهم ومحاميهم وان تكفل المحكمة للمتهمين كافة الضمانات التي نص عليها الدستور والقانون للمحبوس احتياطيا ..

فعقب رئيس المحكمة قائلا : لك ان تشكو اذا لم يتحقق ذلك في الجلسة القادمة ، وسمح للمتهمين بزيارة ذويهم وادخال المأكولات التي يحملونها معهم .. ثم تحدث محمود عبدالشافي المحامي وطلب السماح بدخول عدد من اسر المتهمين الموجودين خارج البوابة .. وطلب مختار نوح المحامي ان تستمر سيطرة المحكمة على المتهمين حتى داخل السجون مشيرا الى ان المتهمين يتعرضون لبعض الممارسات وانهم محرومون من حقوق المحبوسين احتياطيا .. وعقب ممدوح اسماعيل المحامي قائلا ان اهالي المتهمين حضروا منذ عدةساعات ولم يسمح لهم بالدخول وامر رئيس المحكمة قائد الحرس بسرعة احضارهم مشيرا الى انه سيسمح لهم بلقاء ذويهم المتهمين اثناء الاستراحة .. ثم امر بالنداء على المتهمين وتبين حضورهم جميعا عدا المتهمين السبعة الهاربين وتقرر محاكمة هؤلاء غيابيا .

ثم طلب رئيس المحكمة اثبات حضور المحامين .. وتم اثبات حضور المحامين مع موكليهم .. فيما عدا المتهم السابع الذي رفض ان يوكل محاميا وتوترت الجلسة فجأة عندما اعلن سمير جمعة المحامي انه موكل عن المتهمين السادس والعشرين والسابع والعشرين واكد انه سوف ينسحب من الدفاع اذا كان المتهمان قد وكلا محامين آخرين معه .. قائلا انني لااريد لهما تكتل محامين فهما طالبان بالكلية الحربية .. وسأل رئيس المحكمة المتهمين عن محامييهما فاعلن كل منهما اسمي سمير جمعة ومنتصر الزيات المحاميين .. وهنا اعلن منتصر الزيات المحامي انسحابه لاعطاء الفرصة لزميله المحامي الآخر للدفاع .

ثم قدم منتصر الزيات المحامي للمحكمة شهادة تفيد بان المتهم الرابع والاربعين المفرج عنه لؤي محمود عبدالحميد غراب سيؤدي امتحان الدور الثاني بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. والتمس ضم صورة من التحقيقات التي اجرتها نيابة امن الدولة في القضية ١٥٧ لسنة ٩٣ الى ملف الدعوى .

لم نعلن بقرار الاتهام

وفي الثانية الا ثلثا عادت الجلسة للانعقاد .. وطلب المتهم الثالث والاربعون نزار غراب الكلمة مشيرا الى ان المتهمين لم يعلنوا بقرار الاتهام في مكان حبسهم كما يقضي القانون .. ثم تحدث المتهم التاسع والثلاثون حازم محمد نور الدين مستعرضا ممارسات التعذيب المادي كما تناول سوء المعاملة في الاعاشة والطعام داخل اماكن الحبس التي تنقلوا بينها .

وردا على ذلك امر اللواء وجدي الليثي النيابة العسكرية بالمرور على

المحامون يقدمـون المرطبات الى المتهمين داخل قفص الاتهام اثناء فترة الاستراحة .. « تصوير : مكرم جاد الكريم »

مواقع المتهمين في محبسهم وتقديم تقرير في الجلسة القادمة عن ملاحظاتها عن مكان الحبس ومعاملة المتهمين واشار سعد حسب الله المحامي الى ان سكرتير الجلسة لم يدون شيئا مما قاله المتهم .. فرد عليه رئيس المحكمة قائلا : ان السكرتير يدون مايطلب منه تدوينه ، وقام رئيس المحكمة باملائه تفاصيل ماذكره المتهم .

ثم تحدث يسرى ابوزيد المحامي والتمس ضم اسباب الحكم في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ٨١ (تنظيم الجهاد) ملف الدعوى . كما طلب اعلان مدير مصلحة السجون لمناقشته حول ظروف الدعوى ، وطلب ندب احد اعضاء المحكمة لمشاهدة اثار التعذيب على المتهمين .. وطالب على اسماعيل المحامي باخلاء سبيل المتهمين الثالث والاربعين والثالث والخمسين وهما محاميان ، واشار الى انه يحتفظ بحقه في الدفع في الجلسة القادمة بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر القضية .. وسجل محمد ناجي المحامي اعتراضه على احالة المتهمين للمحكمة العسكرية .

وطالب سعد حسب الله المحامي بتوقيع الكشف على جميع المتهمين واخلاء سبيل المحامين المتهمين والتحقيق في واقعة اختطاف شقيق المتهم السابع والثلاثين لاكراهه على الاعتراف .. وتقدم الدفاع بطلب لايداع المتهمين في السجون العسكرية ضمانا لحسن معاملتهم ورحب المتهمون بهذا .. واعلنت المحكمة في نهاية الجلسة التأجيل ليوم ٢٥ اغسطس الحالي بناء على طلب الدفاع للاطلاع .



المصدر : الاهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٨ / ٩٧

أولى جلسات محاكمة تنظيم طلائع الفتح :

الدفاع يطالب بضم أسباب الحكم فى قضية المحجوب ومعاينة النيابة العسكرية لمحبس المتهمين

طالب اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين من طلائع الفتح بضم اسباب الحكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق واعلان مساعد وزير الداخلية لمصلحة السجون لمناقشته جاء ذلك خلال الجلسة التى شهدتها قاعة المحاكمات بمنطقة الهايكستب والتى عقدتها المحكمة العسكرية العليا لمحاكمة ٥٣ متهما من بينهم ٧ هاربون في اولى سلسلة محكمات المتهمين باعادة تنظيم الجهاد المتطرف.

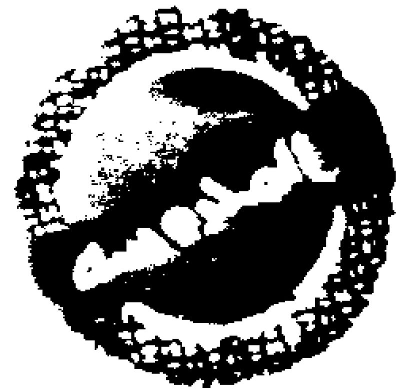
وعلى مدار اكثر من ٥ ساعات متواصلة تخللتها فترة استراحة قصيرة ثم اعلان المتهمين بقرار الاتهام وجرى تقسيم أعضاء هيئة الدفاع حيث بلغ المحامون اكثر من ٤٠ محاميا .

وكانت هيئة المحكمة العسكرية برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل طلبة والمقدم مدحت محمد البكرى بحضور ممثلى النيابة العسكرية المقدم عز بدراوى والمقدم حربى عبد الرحمن .. قد عقدت جلستها فى الساعة الحادية عشرة صباح امس حيث اثبتت النيابة العسكرية حضور المتهمين عدا الهاربين وقد اخذ المتهمون فى ترديد الهتافات ولم تفلح اى محاولة للسيطرة على جو الجلسة الا بعد تدخل اعضاء هيئة الدفاع .

ولما بدا الهدوء يعود للجلسة طلب على اسماعيل المحامى التصريح باستخراج صور من جلسات المحكمة والتمس اخلاء سبيل المتهم الثالث والاربعين والثالث والخمسين مشيرا الي انهما مقيدان بنقابة المحامين ثم طالب بالاحتفاظ لنفسه بالدفع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر الدعوى .

كما طالب بضم قرارات الاعتقال ونماذج الحبس من دفاتر سجن المرج وابى زعبل وذلك فى الفترة من ١٩٩٣/١/١٢ حتى هذه الجلسة كما طالب بعض اعضاء هيئة الدفاع بانتداب احد اعضاء النيابة العسكرية للمرور على محبس المتهمين لمعاينته .

وقد كلف رئيس المحكمة النيابة العسكرية بالمرور على محبس المتهمين وتدوين الملاحظات



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١ - ١٩٩٢

حذرناكم فلم تتعظوا وهذه هى النتيجة !

لقد شعرت بالأسف الشديد.. بل صدمت صدمة عنيفة عندما صدرت الأحكام فى قضية المرحوم د. رفعت المحجوب تبرىء ساحة الذين كنا نتصور انهم هم المجرمون الفاعلون لجريمة الاغتيال.. لعدم كفاية الادلة.. إذن فدم رئيس مجلس الشعب السابق وحراسه الشهداء مازال يبحث عن أولئك الذين سفكوه غيلة واقتدارا..

ولكن اذا كان الأسف الشديد قد غمرنا إلا أننا مازلنا نملك حدا متواضعا من الخبرة السياسية.. وبعد النظر السياسي أيضا بحيث لا نقع فى اخطاء فاحشة.. كأن نبرر تعذيب المتهمين ونتساءل فى سذاجة «ان انتزاع الاعترافات واقتناصها أو الاكراه عليها خروج على الشرعية.. ولكن ما هو القول فى القتل العمد والاتفاق الجنائى وترويع الناس!!»

وهو كلام يذكرنا بكلام احد سفاحى العصر الناصرى شمس الدين بدران عندما برر تعذيب المتهمين بأن ذلك امر ضرورى للحيلولة دون ارتكاب جرائم ضد نظام الحكم وان كان يحمد لشمس الدين بدران انه كان أشجع المعذبين فى تاريخ التعذيب بالاعتراف صراحة وعلنا.. واكثرهم وقاحة ايضا..

ومثل هذه التبريرات لا تصلح فى عالم اليوم على الاطلاق.. فقد استقر فى عرف البشرية بعد كل ما انتزعته من حقوق للانسان ان التعذيب للمتهمين مهما كانت جرائمهم امر غير مشروع.. بل اكثر من ذلك انه يبطل أى اعترافات تصدر عنهم ولو كانت الوقائع تتطابق مع تلك الجريمة.. وبالتالى فإن أى محكمة ترفض الأخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات أخذت بالاكراه..

ويبدو انه من كثرة الاجراءات الاستثنائية فى الفترة الراهنة من محاكمات عسكرية.. الخ. قد نسينا ان محكمة الطوارىء التى برأت ساحة المتهمين باغتيال د. رفعت المحجوب ليست هى المحكمة المصرية الاولى التى ترفض الاخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات المتهمين.. فقد حدث هذا فى عدة قضايا فى احكام خلدت فى سجلات القضاء المصرى.. بل خلدت ذلك القضاء نفسه.

كما انه يجب الا نقع فى خطأ «الغضب» من القضاء الذى اصدر حكما لا يعجب البعض.. فالقضاء سلطة مستقلة.. وهو دائما كان حصن الحق والحرية والعدل فى مصر.. عندما يعز الحصول على الحق والعدل والحرية.. ولذلك فإن التطاول عليه.. والمساس بأحكامه.. نحن الخاسرون فى النهاية مهما طال الأمد..

ويجب دائما ان ندافع ليس عن سيادة القانون فقط.. بل حماية القاضى فى ان يحكم بما يرتئيه ضميره.. ولا نحاول اللف والدوران لانتقاد احكامه بالبحث عن أى «تلكيكة» ضده كأن ننقد اصداره لبيان قبل اعلان الأحكام مع ان صدور البيانات اصبح منذ سنوات طويلة تقليدا قضائيا من محاكم كثيرة..

ولم يثر دهشة أو نقد أحد.. أو ننقد لوم القاضى لبعض حراس المحجوب لفرارهم.. مع ان عقوبة الفار من الخدمة فى الجيش مثلا هى الاعدام.. والفرق بين الشرطة والجيش خيط رفيع!

من ناحية اخرى نحن لا نقع فى الخطأ الفادح بأن نطالب بإلغاء ضمانات للمتهمين التى يحددها قانون الاجراءات الجنائية.. بزعم ان هذا يؤدى إلى افلات الكثير من المجرمين.. ذلك لان هذه الضمانات هى التى اكتسبها نضال الشعوب منذ فجر الثورة الصناعية ضد الاقطاع لاحترام حقوق الانسان.. التى كانت منتهكة يوميا.. بل كل ساعة..

٠٠٤٧٦



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٢

والضمانات فى قانون الاجراءات المصرى أقل بكثير من الضمانات فى قوانين الاجراءات الامريكية والفرنسية والانجليزية.. بل انها اليوم اقل مما كانت عليه فى قانون الاجراءات قبل ثورة ٢٣ يوليو.. ويكفى ان هذه الثورة قد ألغت نظام قاضى التحقيق الذى اصدرته حكومة الوفد عام ١٩٥١.. وكان يمثل ضمانة هامة من الضمانات للمتهمين.. ولولا وجود هذه الضمانات لامكن لاى شرطة فى العالم ان تقبض على نصف الشعب بحجة الاشتباه مثلا..

لذلك لا يجب ان تهتز قيمنا واعتقاداتنا فى حقوق الانسان وضماناته.. لمجرد ان حكما ما صدر لا يعجبنا.. أو ان بعض المجرمين قد افلتوا من العقاب.. فقد حدث مثل ذلك الافلات على طوال التاريخ.. وهناك أساليب قانونية ودستورية ايضا لتلافى مثل ذلك الافلات.. ولكن الامر يحتاج إلى صبر.. وذكاء.. واحترام لسيادة القانون وتبجيل وتوفير للقضاء ايضا.

إن الذى يغمز أحكام القضاء.. ويغمز القضاة.. إنما يخطىء فى حق النظام خطأ فاحشا.. انه فى الحقيقة كالدبة التى ألقت بحجر على صاحبها.. ذلك ان مثل ذلك الهجوم ولنتكلم بصراحة انما يخلق تناقضا بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.. وهذا ليس فى مصلحة الدولة.. ولا الشعب.. ولا الاستقرار..

ان الذين يرجفون بأن القضاء يخشى الارهابيين فى احاديث لوكالات الانباء انما يخلقون هوة ويمضون بنا إلى الفوضى نتيجة للفعل ورد الفعل.. فالقضاء المصرى ليس اقل شجاعة من القضاء الايطالى الذى تغتال المافيا يوميا بعض افراده ومع ذلك يواصل محاكمة هذه العصابة الاجرامية ويصدر ضدها الأحكام القاسية..

لتتماسكوا.. ولا تهزكم الأحداث.. والحقيقة انكم لو تأملتم ما حدث.. ستجدون المسئولية عنه تمسك بتلابيبكم.. وإذا كان هناك من يوجه إليه اللوم فانه الحكومة..

وسنشرح لكم هذا فى هدوء.. وان كان املنا فى انكم ستفهمون ضعيف جدا.. فما نقوله اليوم قد قلناه وقاله غيرنا عشرات بل مئات المرات طوال السنوات الماضية..

إن هذه الجريدة التى تقرأون سطورها اليوم.. ورئيس تحريرها المتعاقبين المرحوم مصطفى شردى.. والاستاذ جمال بدوى.. وكل كتابها تقريبا.. كم مرة كتبوا محذرين من تعذيب المتهمين والاعتداء على حقوقهم الانسانية البسيطة؟!

كم كتبنا محذرين من ان مثل ذلك التعذيب سيضيع كل جهد الشرطة.. فى البحث والتحرى ومقاومة الارهاب..

لقد أحزننى جدا ان تصدر من المحكمة تلك الادانة الدامغة لسلوك الشرطة فى تعذيب المتهمين.. فى الوقت الذى تساقط ويتساقط فيه شهداء من الشرطة ايضا وهم يخوضون المعركة ضد الارهابيين فى بسالة..

ولكن دائما وجد بعض الناس الذين يسيئون للآخرين بتصرفاتهم.. ان محكمة أمن الدولة قالت فى بيانها نفس العبارات التى طالما ذكرها كتاب الجريدة (إن ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة (يقصد التعذيب) إنما لتدارك قصورها ولتستر عجزها وفشلها فى كشف الحقيقة باصطناع ادلة تقدمها إلى سلطات التحقيق..!!)

بل ان اخطر ما ذكرته المحكمة هو تفصيلها لانواع التعذيب.. فقد ذكرت ان المتهمين ضربوا بالسياط.. ووصلت شحنات كهربائية إلى اجسامهم ومواطن العفة!.. وتعليقهم وهم معصوبو العيون لانتزاع اعترافات منهم.

وكأنك تقرأ تقريرا للجنة من لجان حقوق الانسان من أى مكان فى العالم.. وهكذا تثبت المحكمة ان كل ما نشر داخل مصر.. وخارجها.. عن تعذيب المتهمين.. صحيح مائة فى المائة..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٣

هل تقدرون الخسارة السياسية والمعنوية للنظام كله في الداخل والخارج؟..
في الداخل لن يعود أحد يصدق كثيرا معظم الاتهامات للارهابيين... ولن يصدق انهم يستحقون العقاب الشديد لان الاعترافات منتزعة.. واعطينا بذلك وقودا لكل تيار الاسلام السياسي ليس في مصر فقط بل في العالم العربي للتشهير بنا.. وتشويه سمعتنا في كل مكان.. بل وتشديد المعركة ضدنا..

بل ان المستنيرين من الاسلاميين سيفزعون ويرفعون ايديهم أو يترددون على الاقل في مساندتنا في نضالنا ضد التطرف والارهاب..

أما على النطاق الخارجي فسيزداد تشويه صورة مصر.. ويلقى بدش بارد على كل الجهود التي نبذلها على المستوى الدولي لايجاد مكانة محترمة لها.. وقد رأيتم كيف ان صحف امريكا الصديقة لمصر.. قد حملت علينا عدة شهور.. منذ فترة واتخذت من قضية انتهاك حقوق الانسان مادة اساسية لها.. بل ان تقارير وزارة الخارجية الامريكية درجت على افساح مكان في صفحاتها للحديث عن ذلك الانتهاك في مصر!..

هذه هي بعض الخسائر التي تصيب البلاد من جراء هذا التعذيب بالاضافة طبعا إلى رفض المحاكم العادية الأخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات نتيجة هذا التعذيب كما اسلفنا..

إن هناك وسائل عديدة لحصار المتهمين واجبارهم على الاعتراف دون هذا التعذيب والفضائح التي تضرنا محليا ودوليا.. لكن الامر يحتاج لمهارة وبراعة وذكاء ومناورة وجمع أدلة..

وللحديث بقية..

بقلم : عبدالستار الطويلة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اغسطس ١٩٩٢

بيان من المتهمين فى «طلائع الفتح»

والجريدة ماثلة للطبع وصلنا بالفاكس بيـان من المتهمين فى قضية طلائع الفتح جاء فيه:

إلى العالم أجمع نسرب رسالتنا من السجن الجديد بمنطقة سجون طره المسمى «سجن شديد الحراسة»، والمشهور بسجن العقرب حيث حاصر فريسته بسمومه الزعاف. ونحن المتهمين فى قضية تنظيم طلائع الفتح شريحة من طليعة المسلمين من أبناء مصر المسلمة وشعبها المسلم؛ إنتماؤنا ليس لتنظيم ولا لجماعة وإنما للأمة الإسلامية جمعاء على وجه الأرض.. قضيتنا صاغتها السياسات العليا التى تأبى إلا أن تكون لها معارض، جريمتنا شكلتها القوانين المفصلة لمصادرة الفكر والرأى؛ تهمتنا كونتها أجهزة تمكر بليل بهيم، فبعد صدور قانون الإرهاب اتجهت الدولة بكافة أجهزتها نحو تجميع الشباب المسلم من كل حدب وصوب ثم وضعه فى إطار تنظيم يهدف لقلب نظام الحكم، ثم شن حملة تشويه وتشهير عليه فى وسائل الإعلام واتهامه بالإرهاب.. من هنا جاءت أهمية رسالتنا.. فليسمع الجميع.. ليس الإرهاب هو التمسك بالقرآن وصحيح السنة إنما الإرهاب هو الخروج على الدستور والقانون وانتهاك حقوق الإنسان والاعتقال المؤبد للرجال والنساء والولدان.. ليس الإرهاب أن نكون أصحاب فكر إسلامى بل الإرهاب هو الاستحواذ على وسائل الإعلام وتشويه الخصم السياسى والتشهير به، إننا لسنا إرهابيين.. وغايتنا هى مصلحة مصر المسلمة وأبنائها المسلمين.

٠٤٨٢



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٢

من داخل القفص

صفوت عبد الغنى «للشعب»

الحكم يمحو عار الأحكام العسكرية



صفوت عبد الغنى

عقب النطق بالحكم قال صفوت عبد الغنى فى تصريح « الشعب »: إن هذا الحكم يمحو العار الذى سببته لمصر تلك الأحكام العسكرية الجائرة ونرجوا ان يرتدع الحكام ويرجعوا إلى الحق والإحتكام إلى شرع الله وإن يتركوا للشباب المسلم فرصة العمل الخير والدعوة إلى الله بالحسنى دون إن يطاردوا ويشردوا ويعذبوا. فلا يكون امامهم سوى خيار واحد وهو رد العدوان عنهم، ووقف عمليات القتل العمدى لشباب الجماعة الإسلامية فى الشوارع ومن خلال محاكمات غاشمة وغير عادله ..

واكد منتصر الزيات المحامى: هذا الحكم يفتح الباب من جديد امام الحكومة والقوى السياسة المعارضة والجماعات الإسلامية لبدء صفحة جديدة تبدأ باحترام القانون والحفاظ على الشرعية الإجرائية بعيدا عن العنف والعنف المضاد بتوفير حق الإنسان فى الدعوة إلى الفكر واحترام آدميته وخضوع الكافة للقانون والشرعية ..

وكان صفوت عبد الغنى الذى حكم عليه بالسجن لمدة (٥) سنوات قد ألقى فور صدور الأحكام كلمة أمام مراسلى الصحف ووكالات الأنباء قال فيها ان ما أعلنة وزير الخارجية الامريكى وارن كريستوفر من انه لا يعادى الإسلام وانما يعادى الجماعات الاسلامية قول كاذب ومضلل لان عداء أمريكا هو للأسلام بصفة عامة وظهر ذلك فى موقفها المتخاذل من مسلمى البوسنة والهرسك وضرب العراق وتجويع الشعب العراقى ، وموقفهما من شعب الجزائر عندما منعت الاسلاميين من تولى مقاليد الحكم بصورة شرعية وكذلك مساندتها لاسرائيل فى ضرب جنوب لبنان .

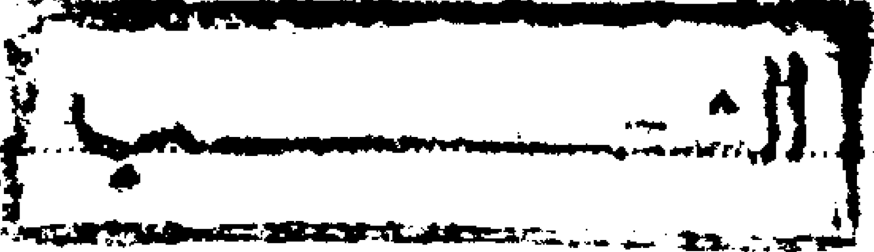
وقال: سنقف ضد أمريكا وستدافع الشعوب بالإسلامية عن الإسلام فى كل مكان

واتهم صفوت عبد الغنى تنظيما جديد بانه وراء عمليات التفجير فى القاهرة والجيزة مؤخرا التى راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً وعشرات المصابين وقال إن أجهزة الأمن اعتقلت أربعة من هذا التنظيم وهم معتقلون حالياً فى سجن طرة وقد تم عزلهم بعيداً عن الاسلاميين المتواجدين فى السجن نفسه وقال ان أحد هؤلاء المتهمين اسمه خالد بولس .

وقال ممدوح على يوسف المتهم الأول والذى حكم عليه بالسجن ٧ سنوات من داخل قفص المحكمة بان الجماعة الاسلامية حذرت النظام من أن رفضه لوساطة العلماء سفر عن مزيد من عمليات سفك الدماء وقال: « كنا نريد بهذه الوساطة الافراج عن خمسة الاف معتقل ووقف نزيف دماء الشرطة»

٢٨٦٠٠٥





المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

الحكم فى قضية المحجوب انتصار للعدالة والدستور ودرس للحكام والمحاكم العسكرية

القضاء يبرىء المتهمين بقتل المحجوب .. ويدين جرائم الأمن فى « تلفيق » الاتهامات

٤٨٤٠٠٢



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

أخيراً.. وبعد ٢٦ شهرا أسدلت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ الستار على كبرى القضايا السياسية التي شهدتها ساحة القضاء خلال السنوات الثلاث الماضية.

فقد أصدرت المحكمة يوم السبت الماضي حكماً تاريخياً في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب -رئيس مجلس الشعب السابق- وصدر الحكم برئاسة المستشار «وحيد محمود إبراهيم» وعضوية المستشارين «محمد عبد السلام حجازي» و«محمد عبد اللطيف محمد» وأمانة سر نبيل شحاته وعصام عبد الفتاح ومحمد جبر.

ضربت محكم أمن الدولة مثلا أعلي للمحاكم العسكرية في ضرورة التأني في نظر القضايا الكبرى، والتحقق من أدلة الاثبات وإعطاء الدفاع حقه الكامل في إبداء دفوعه.

أكدت المحكمة أن العبرة ليست بحشد الأدلة، ولكن بمشروعية استمدادها **ونددت بقيام مباحث أمن الدولة بانتزاع الاعترافات من المتهمين تحت وطأة التعذيب.**

وأوضحت أن أحداً من الشهود لم يستطع أن يثبت وجود أي من المتهمين في موقع الحادث.

وقد عقدت المحكمة جلستها وسط إجراءات أمنية مشددة لم يسبق لها مثيل، وحضور حشد كبير من مندوبي ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية.

وصدر الحكم ببراءة كل من عزت محمد حسين وعاصم علي السيد، وعاصم محمد عبد الجواد وعلاء أبو النصرعبد الناصر نوح أحمد ومحمد مصطفى زكي طه، وأحمد مصطفى زكي طه وحسن محمد حسن حسين وعادل عيد شريف، وجمال إسماعيل شمردل وإبراهيم سيد محمود ربيع وعادل حماد فرج وفرج عبد المحسن عبد الحي.

والحكم بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات علي كل من ممدوح علي يوسف وعثمان جابر محمود الطمري، و٥ سنوات على كل من: صفوت عبد الغني وإبراهيم إسماعيل وعادل سيد قاسم وضياء الدين فاروق، و٣ سنوات على كل من: حامد أحمد عبد العال وهاني يوسف الشاذلي، و١٠ سنوات على محمد سيد عبد الجواد، و١٥ سنة على محمد النجار.

وصدرت الاحكام لحيازة المتهمين لأسلحة وذخائر ومفرقعات والتزوير في أوراق رسمية.

وعقب صدور الحكم ضجت القاعة بتكبيرات المتهمين وأسرهم الذين استقبلوا الحكم بارتياح شديد، وردد المتهمون الهتافات الإسلامية.

المحكمة والضغوط النفسية

في بداية الحكم استنكرت محكمة أمن الدولة اتهام القضاء العادي بالبطء، ونددت بما نشرته بعض الصحف ويتضمن نقداً لها لعدم سرعتها في الفصل في الدعوى، وشجبت مطالبة بعض الأقلام بأن تكون إجراءات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

مباحث أمن الدولة انتزعت الاعترافات تحت وطأة التعذيب

المحاكمة موجزة ومختصرة.

وتعجبت المحكمة قائلة. وكأن القضية المعروضة تتعلق بجريمة تموينية أو ما شابه ذلك من القضايا الصغيرة.

وأضافت المحكمة أن انتقالها إلي مكان الحادث بعد سنة لم يكن للبحث عن اثار للحادث، كما زعمت بعض الصحف.

ومضت المحكمة تقول إن الدائرة التى نظرت الدعوى استغرقت سنة واحدة، أما السنة الأخري فلا دخل لإرادة الدائرة فيها وكانت ما بين التأجيل للإطلاع، والفصل فى الدفوع الشكلية، ووقف الدعوى للفصل في طلب الرد المعروض على دائرة أخرى، وتصادف مواعيد الجلسات مع إقامة المعرض الصناعي مرة ومع معرض القاهرة الدولي للكتاب مرة أخرى.

واوضحت المحكمة انه رغم تفرغ الدائرة لنظر الدعوى إلا أن قاعة الجلسة لم تكن مقصورة على هذه الدائرة، بل كان يشاركها دوائر أخرى، واختص كل منها بعشرة ايام فقط لنظر الدعوى إلا أن قاعة الجلسة لم تكن قاصرة على هذه الدائرة، بل كان يشاركها دوائر أخرى واختص كل منها بعشرة ايام فقط لنظر الدعوى المعروضة على كل منها خلالها.

وقد استغرقت القضية مائة جلسة وبلغ عدد الشهود مائة شاهد.

وأشارت المحكمة إلى انه رغم كل هذه الضغوط النفسية واصلت نظر الدعوى

تابع الجلسة:
خالد يونس

حتى حجزها للحكم فى ١٠ يونيو ١٩٩٣.

بين الشك واليقين

وفي بداية عرضها لاسباب الحكم قالت: إن المحكمة ما كانت لتتوانى أمام بشاعة الجريمة موضوع هذه القضية فى أن تحكم بالعقوبة المقررة بجريمة القتل المقترن علي مرتكبيها وهي الإعدام لو توافر لها من الأدلة اليقينة ما يرتاح ويطمئن إليها وجدانها حتي توصلها إلي الحقيقة القضائية.

أما الحقيقة المطلقة الواقعية فهذه علمها عند ربها، وهو أحكم الحاكمين لانه يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور.

وقد استخدمت المحكمة كل الممكنات الفعلية المتاحة في حدود بشريتها من استقراء واستنباط واستخلاص لتعبر مرحلة الشك والظنون والاحتمال إلي الحقيقة الجازمة، وهى مناط القضاء والإدانة ولكنها توقفت عند المراحل الاولي دون بلوغ الثانية للأسباب التالية:

أولاً: الشرعية الإجرائية هى أصل من الأصول الأساسية للمحاكمات الجنائية، فالعبرة ليست بتوافر الأدلة وحشدها بقدر كونها مشروعة ووليدة إجراءات نزيهة. وهذا ما نصت عليه الدساتير ونصوص الإجراءات الجنائية، وسبقتهما فى ذلك الشريعة الإسلامية الغراء.

وضربت المحكمة مثلاً بما حدث في عهد الخليفة الثانى الراشد أميرا المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عندما أهدر دليلاً قاطعاً سمعه بأذنه لانه رأى أنه أتى من طريق غير مشروع.

ثانيا: إن الشرعية الاجرائية تقف إلي جانب الشرعية الموضوعية فلا جريمة ولا إدانة بغير دليل مشروع، وإلا يبطل الدليل وكافة الاثار المترتبة عليه مهما كانت قيمته في الإثبات، كنتيجة حتمية لقاعدة ما بنى على باطل فهو باطل.

ثالثاً: رغم أن الحادث وقع في وضح النهار وفي وسط المدينة، وفي ملتقى طرق ثلاثة يحيط بها أكثر من فندق وبالقرب من جهات أمنية كشرطة المسطحات المائية. فإنه لا يوجد شاهد عيان واحد اثبت أن احداً من المتهمين الماثلين أمام المحكمة، كان من بين الجناة الذين تواجدوا في مسرح الحادث.

وقالت المحكمة: إن إفراد الحراسة الذين ظلوا على قيد الحياة وفتاة الفندق ومن كان با لمقهى لم يتعرف أحد منهم على أى من المتهمين رغم أن المحكمة قد كلفتهم بالمرور عليهم بالاقفاص للتعرف على أى متهم إلا أنهم لم يتعرفوا على أحد.

٠٤٨٦



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

فشل وسيلة التصوير

وأضافت: إن أميني الشرطة اللذين كانا يقودان دراجتين بخاريتين في مقدمة ومؤخرة موكب الدكتور رفعت المحجوب، لم يشاهد أى منهما في الحادث، بل لاذا بالفرار، ولا يقدم من ذلك تعرف البعض منهم علي صور المتهمين التي تعرفوا عليها.

فقد ثبت فشل هذه الوسيلة بعد التجربة التي قامت بها المحكمة مع قسم التصوير بكلية الفنون بجامعة حلوان، وكان الأجدر بسلطة التحقيق أن تجرى عرضاً قانونيا للمتهمين، كما تنص تعليمات النيابة العامة، بل ولم تتم مواجهتهم ببعضهم البعض ولا بالشهود رغم طلبهم ذلك من المحققين.

بطلان اعترافات النجار

رابعاً: إنه لا يمكن الأخذ بالأدلة الأخرى المطروحة في الدعوى المتمثلة في اعترافات المتهم محمد النجار أمام جهة التحقيق أو غيره ممن اعترف من المتهمين أوشهادة الشهود التى ادلوا بها في التحقيقات أو بجلسة المحاكمة.

خامساً: إن القاضي الجنائي في تقديره لإقرار المتهم في التحقيقات سواء على نفسه أو علي غيره يجب أن يضع في اعتباره الظروف والملابسات التي صدر خلالها هذا الإقرار مادام لم يصدر من المتهم تحت سمع وبصر القاضي.

وقالت المحكمة: إن الأوراق تنطق بأن المتهم محمد النجار كان نهباً للخوف والهلع منذ أن سقط في قبضة الشرطة أمام سور كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠ بعد إن شاهد أمامه زميليه صرعى برصاص أجهزة الأمن تحت قدميه، وبعد أن تلقي هو الاخر رصاصة في رقبته سقط على أثرها مضرجاً بدمائه، ولو أحسن مطلقها التصويب لاودى بحياته هو الاخر.

ومضت المحكمة تقول: اعتقد المتهم في هذه اللحظة أن هذه الأجهزة كانت في مكنتها القضاء عليه هو الاخر، وانها ابقت على حياته حتى يكون تحت سيطرتها مطيعاً لاوامرها منفذاً لكل ما يطلب منه.

ولم يتردد محمد النجار في أن ياتمر بامرهم، بل كان يزيد على ما يطلب منه تطوعاً وتزلفاً فضلاً عن التعذيب الذى كان يتعرض له وهو في كنفهم، وهم قد فطنوا إلي الخوف والهول الذي لحق به فصنعوا منه راوياً للاقوال التى يلقنونها له ليدلي بها في التحقيقات معتمداً على ذاكرته الحافظة.

وصنعوا منه شاعراً يقرض الشعر في خلوته التى اختاروها له بمستشفي سجن ليمان طرة، وصنعوا منه كاتباً يدون مذكراته التى تملي عليه، وممثلاً يتظاهر بالمرض ويتفنن دور المصاب بالتهاب الزائدة الدودية حتى لا يذهب إلي جهة التحقيق.

ثم يشفي فجأة من مرضه ويبدى استعداده فجأة للاستجواب الذي استمر اياماً متلاحقة دون أن يشكو مرضاً أو يبدى تعباً، بل ومتنازلا عن كافة الضمانات التى كفلها له القانون ثم يطلب منه أن يعيد تمثيل الحادث بالصوت والصورة في مكان وقوعه فيمثل.

وراحت المحكمة تقول: وضعوا من محمد النجار دليلاً مرشداً لاوكار المتهمين، فقام بكل هذه الأدوار دون تعب أو كلل أملاً في وعد بتسفيره للخارج، أو وعيد بتعذيبه إذا خرج عن الدور المرسوم له، كما قرر هو نفسه بالتحقيقات، بل كان يثبت لنفسه أموراً تتعارض مع كل ما قرره الشهود.

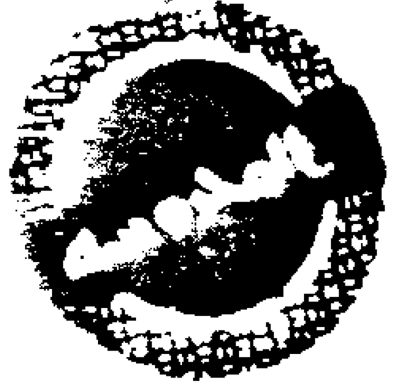
تعذيب شامل للمتهمين

واكدت المحكمة وقوع التعذيب الوحشي على كافة المتهمين لانتزاع الاعترافات منهم، فقالت: وقد أثبت المحقق إصابات بالمتهم محمد النجار منذ أن بدأ استجوابه، كما أكدت التقارير الطبية الشرعية وقوع التعذيب علي المتهم.

ولم يقتصر التعذيب عليه وحده، بل شمل سائر المتهمين الماثلين فلم ينج أحد منهم من التعذيب سواء من اعترف منهم أو من صمت ولم يعترف.

وقد أثبت المحققون عند استجوابهم للمتهمين وجود إصابات بهم، كما اكدت التقارير الطبية تعرضهم لابشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط إلي توصيل شحنات كهربائية إلي أجسادهم، وفي مواطن عفتهم وتعليقهم من الأيدى والأرجل وهم معصوبو العينين ومكبلو اليدين.

٥٤٨٧



وكان التعذيب بقصد انتزاع الاعترافات منهم، بل وكانت تتكرر صنوف التعذيب بعد كل استجواب، وقد أصيب أحدهم بما يشبه الشلل في أطرافه العلوية من جراء هذا التعليق.

عجز الأجهزة الأمنية

ونددت المحكمة باستخدام الشرطة لأساليب التعذيب الوحشية لانتزاع الاعترافات من المتهمين لعجزها عن القبض على الجناة الحقيقيين. فقالت: إن الضمير القضائي يأبى أن يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن أعزل يرسف في الأغلال والقيود معصوب العينين في محاولة لحملة على أن تصدر منه عبارة يدلي بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفتديها من الهلاك.

واضافت المحكمة: إن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتدارك قصورها وتقصيرها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باخضاع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق، لكي تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة.

وأوضحت المحكمة أن انتزاع الاعتراف بهذه الصورة النكراء يعتبر خروجاً علي الشرعية وإفتئاتاً علي القانون، لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب.

ولما كان ذلك، فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات المتهمين التى صدرت في جو من التعذيب والاستجواب المرهق.

اعترافات المتهم الأول

وتعجبت المحكمة من استبعاد النيابة لاعترافات المتهم الأول ممدوح علي يوسف كدليل في الدعوى ضمن أدلة الإثبات.

وقالت المحكمة: إنه إذا قيل أن تبرير ذلك ان الاعترافات صدرت تحت وطأة التعذيب وان المتهم كانت قدماه لا تحملانه لدى وصوله إلي مكان الاستجواب، وأنه لم يكن في مقدوره الوقوف أمام المحقق ولا حتى الجلوس فسمح له بالرقود على الأرض أثناء الاستجواب.

واضافت المحكمة: إن هذه الظروف تماثل الظروف التى كان عليها استجواب المتهم محمد النجار، فقد تعرض هو الاخر لاستجواب مرهق وكانت درجة حرارته ٣٨,٥، وكان علي وشك إجراء عملية جراحية لاستئصال الزائدة الدودية -لو صح ذلك- وقرر منذ فجر الاستجوب إنه تعرض للتعذيب وثبت ذلك من التقارير الطبية وما أثبته المحقق ولا تجد المحكمة في هذا التبرير مسوغاً للأخذ بأقوال المتهم محمد النجار دون ممدوح علي يوسف.

واضافت المحكمة: إنه إذا قيل أن المتهم ممدوح علي يوسف كان يأتى بروايات مختلفة عن كيفية إرتكاب الحادث أو يذكر أسماء اشخاص مختلفين في كل مرة يتم فيها الاستجواب.

فإن ما ينطق به استجواب محمد النجار انه أتى في كل مرة بروايات مختلفة عن الاتفاق الجنائي المزعوم، وأسماء المتحالفين فيه والأداة المستخدمة في الإشارة وحتى أوصاف الذين اقر باشتراكهم في الحادث لم تكن صحيحة.

وتساءلت المحكمة: لماذا عولت سلطة الاتهام على أقوال محمد النجار دون أقوال ممدوح علي يوسف التى أهدرتها ولم تركن إليها رغم عدم وجود اختلاف في ظروف الاستجواب وملابساته اللهم إلا إذا كان هذا الاختلاف الوحيد، إن هذا صدر من محمد النجار وذاك من ممدوح علي يوسف، ومادام الأمر كذلك وكما أهدرت سلطة الاتهام إحداهما فانه يتعين علي المحكمة أن تهدر الثانية لذات الأسباب التى أهدرت بها سلطة الإتهام الأولى.

شهادة الزوجة

وحول شهادة زوجة المتهم ممدوح علي يوسف قالت المحكمة: إنه إذا تضمنت الشهادة ضد الزوج أو الزوجة إفشاء لسد علم به أحدهما من الاخر عن طريق هذه الصفة (وهى الزوجية)، فكل منهما ملزم بكتمان السر، وإن أفشاه يكون اثما مرتكبا لجريمة إفشاء السر المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون العقوبات.

وإذا أدى الزوج أو الزوجة الشهادة ضد الاخر بما يتضمن إفشاء للسر دون رضاه فإن الشهادة تضحي باطلة بطلاناً من النظام العام تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها حتى لو لم يتمسك المتهم به او يدفع به الدفاع.

وأوضحت المحكمة أن هذه الشهادة تعتبر دليلاً غير مشروع، وان القانون الوضعي استهدى هذا النص الانساني من قول الله تعالي «ومن اياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لايات لقوم يتفكرون».

وإن كانت شهادة زوجة المتهم الأول بانه إسر إليها بقيامه بالتخطيط لحادث اغتيال د. رفعت المحجوب بالاشتراك مع المتهم الثاني، والتى ادلت بها في التحقيقات إنما تعتبر افشاء للسر مما تضحى معه هذه الشهادة غير جائزة القبول كدليل تجاه المتهم الأول لانها عمل غير مشروع.

وكانت زوجة المتهم الأول ممدوح علي يوسف قد تعرضت لضغوط لكي تدلى بهذه الشهادة.

ومن المنتظر أن تودع المحكمة تفاصيل حيثيات حكمها خلال أسبوع.



القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب.. ويعطى درسا فى أصول المحاكمات

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» – برئاسة المستشار وحيد محمود إبراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف – حكما يوم السبت الماضى فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه صباح الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠.. ببراءة المتهمين – وعددهم ٢٧ متهما – من تهمة القتل لعدم توافر الادلة اليقينية وعاقبت عشرة منهم بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة والسجن لمدد تتراوح ما بين ١٥ سنة و ٣ سنوات بتهم حيازة أسلحة نارية وذخيرة والتزوير فى محررات رسمية، وبرأت ساحة بقية المتهمين الآخرين.

وقد ألقى رئيس المحكمة كلمة قبل النطق بالحكم.. أوضح فيها أن نظر القضية لم يستغرق سوى سنة واحدة «حيث لم تبدأ جلساتها سوى فى ١٠/٦/١٩٩١ تخللها تعطل أعمالها أربعة شهور بسبب انعقاد المعرض الصناعى الدولى ومعرض الكتاب بموقع المحكمة، وشغل مقرها من قبل دوائر قضائية أخرى وانسحاب الدفاع عن المتهمين».. وهى مدة ليست بالطويلة إذا أخذنا فى الاعتبار ضخامة حجم التحقيقات التى استمرت ستة شهور والاستماع إلى مائة شاهد إثبات ونفى، وإلى مرافعات ممثلى النيابة ودفاع بعض المتهمين عن أنفسهم، ودفاع المحامين عن ٢٧ متهما، والدفوع القانونية المبداة فى الدعوى وفداحة التهم الموجهة إلى المتهمين وتعددها وتشابكها، حيث

٠٠٤٨٩



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

إن المحكمة ليست بصدد قضية تموينية أو قضية تحرير شيك بدون رصيد مقدم فيها متهم واحد أو اثنان!

وأوضح رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة لم تكن لتتوانى عن الحكم بأقصى العقوبة عن تهمة القتل لو توافرت لديها الادلة اليقينية للادانة، مقررا ان الشرعية الاجرائية تقف بجانب الشرعية الموضوعية، فلا ادانة بغير دليل مشروع وما بنى على باطل فهو باطل، علما بأنه لا يوجد شاهد عيان واحد على ان احدا من المتهمين كان من بين الجناة الذين شاهدوهم على مسرح الحادث، رغم وقوع الحادث في وضح النهار وفي وسط المدينة وملتقى طرق ثلاثة. يحيط بها اكثر من فندق وبالقرب من جهات امنية كشرطة المسطحات المائية. وذكر رئيس المحكمة أن المتهم محمد النجار الذى اعترف على نفسه وعلى زملاء له بعد ان سقط في قبضة الشرطة امام كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم ٢٧/١٠/٩٠، مصابا برصاصة في راسه بجوار زميلين له صرعى برصاص اجهزة الأمن فصنعوا منه مرشدا على وعد بتسفيره إلى الخارج كما ذكر في التحقيقات.

ادانة حكم القضاء لأجهزة الأمن باستخدام أبشع وسائل التعذيب:

وأكد رئيس المحكمة في بيانه وقوع تعذيب على جميع المتهمين دون أن يقتصر على المرشد المذكور، بحيث لم ينج أحد منهم من التعذيب، وهو ما أثبته المحققون في تحقيقاتهم عند استجوابهم من وجود اصابات بهم وأوضحت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب، من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم، وتعليقهم وهم معصوبو العينين بقصد انتزاع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وهو ما أدى إلى اصابة بعضهم بما يشبه الشلل في أطرافه العلوية.

وأضاف بيان المحكمة:

«ان الضمير القضائي يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة اعزل يوسف في الاغلال والقيود ومعصوب العينين في محاولة لحمله على ان تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أو ضد نفسه، ليفر بها من الهلاك وأن ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة انما لتتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة. باصطناع ادلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كي تاخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء، بقصد تضليل العدالة.. إن انتزاع الاعتراف

واقتناصه يعتبر خروجا على الشرعية وافتئاتا على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التي أوردها تقرير الطب الشرعي، ولذا فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق».

الدستور يهدر الاعتراف الصادر نتيجة الإيذاء أو الإكراه:

وقد جاء حكم المحكمة بإهدار الاعترافات المنتزعة عن طريق التعذيب الثابت وقوعه من الاثار التى تركها الاعتداء، وما أثبتته تقارير الطب الشرعى نتيجة توقيع الكشف الطبى عليه- حتى ولو كان معبرا عن حقيقة واقعة- مطابقا لنص المادة ٤٢ من الدستور القائم التى قصد بها الحفاظ على حياة المواطنين وحرياتهم واحترام سيادة القانون، شأنه في ذلك شأن عدم احترام القواعد القانونية المقررة للتفتيش، والتى يترتب عليها استبعاد الدليل المستمد من إجراء هذا التفتيش ولو اسفر عن ضبط محظورات أو مخدرات بحيث يتعين براءة المتهم حتى لا يعمد رجال الشرطة إلى الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، او حرمة مساكنهم دون الالتزام باتباع الاجراءات التى نص عليها القانون، كالحصول على اذن بالتفتيش من الجهة القضائية المختصة وفقا للضوابط المقررة.

فالمادة ٤٢ من الدستور المصرى القائم تنص على ما يلى:

«كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون».

«وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شىء مما تقدم أو التهديد بشىء منه. يهدر ولا يعول عليه».

موقف معيب للاعلام الرسمى من حكم القضاء:

ومن دواعى الأسف ان الاذاعة والتليفزيون تجاهلا إذاعة حكم محكمة أمن الدولة العليا يوم صدوره بينما اذاعته كافة محطات الإرسال في الخارج، وهو يتناقض مع كل ما يكرره وزير الاعلام صفوت الشريف من حرص الاعلام المصرى على اذاعة كافة الاخبار والحقائق مجردة في حينها، ورغبته في أن يجتذب المواطنين عن



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ ١ خميس ١٩٩٣

بقلم: الدكتور/

محمد حلمى مراد

متابعة الاذاعات الخارجية بما تبثه اذاعاتنا.

غير انه يبدو أن النظام الحاكم لا يرضى بغير الاعدامات بديلا، ولو كانت مؤسسة على اعترافات مملاة عن طريق القهر والتعذيب، ومن هنا فقد اعترتنا الدهشة عندما وجدنا الصحف تنشر فوراً وعلى لسان مصدر مسئول عقب صدور هذا الحكم بانه سوف يكون موضعا للمراجعة بحيث يمكن تقرير إلغائه، واعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى! وهو تصريح متسرع ينم عن عدم رضاء الدولة عن هذا الحكم وينطوى على عدم احترام القضاء واحكامه.

كما اغفلت كافة الصحف الحكومية ما ورد فى بيان المحكمة عن وسائل التعذيب البشعة التى تعرض لها المتهمون فى هذه القضية بقصد اصطناع الادلة لتضليل العدالة، وهو ما كان ينبغى أن يكون محل اهتمام الصحافة وأصحاب القلم والمدافعين عن حقوق الانسان لوضع حد لأساليب التعذيب النكراء التى يتعرض لها المواطنون من جانب أجهزة الامن، مما يتنافى مع تعاليم الدين الذى يكرم الانسان، وأحكام الدستور والمواثيق الدولية التى تدافع عن حقوق الانسان، ومع الحرية والديمقراطية التى يتغنون بها كذبا وبهتانا باعتبارها شعارا للحكم الحاضر.

درس موجه للمحاكم العسكرية فى أصول المحاكمات:

وهنا نود أن نتساءل: هل راعت المحاكم العسكرية التى تحاكم المدنيين الذين يحالون إليها بتهمة الارهاب -بصرف النظر عن عدم شرعيتها دستوريا حيث تقضى المادة ٦٨ من الدستور القائم على وجوب مثول المتهم أمام قاضيه الطبيعى، وهو القاضى العادى المدنى استنادا إلى الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين المحكوم عليهم باقسى العقوبات والتى تصل إلى الاعدام شنقا، هل راعت أن هذه الاعترافات لم تنتزع قسرا عن طريق الاكراه والتعذيب بحيث يتعين إهدار هذه الاعترافات وطرحها جانبا دون الاعتداد بها تطبيقا للمادة ٤٢ سالفة الذكر من الدستور؟

وبماذا عللت هذه المحاكم- ونقول انها محاكم تجاوزا لعدم توافر الشروط الواجبة لكى تكون محاكم قضائية-الاثار الثابتة بأجساد المتهمين المعذبين وماورد فى الكشوف الطبية وبعض التحقيقات من وجود ندوب الإصابات بهم؟.. وهل أجرت تحقيقا فيما يقرره البعض منهم من تعرضهم للايذاء والتهديد المعنوى باغتصاب نسائهم وتشريد عائلاتهم، ومن وقوع اعتداء بدنى عليهم مما لايترك أثرا -كالصعق بالتيار الكهربائى- وهو مايعدوجها من أوجه الدفاع التى يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وإلا كانت مقصرة فى أداء واجبها تحقيقا للعدالة واظهارا للحقيقة.. أم أن كل الذى يهمها هو التعجل فى إصدار الاحكام المقررة ولو كانت بإزهاق الأرواح والإلقاء فى السجون مدى الحياة قبل التثبت من صحة الاتهام وفقا لنصوص الدستور والقوانين، بحجة الردع للخارجين على النظام وتحقيق الاستقرار؟

وما رأى هذه المحاكم العسكرية فيما هو ثابت فى محاضر التحقيق وأقوال المتهمين من احتجازهم مددا طويلة فى أماكن الحجز الانفرادى بمباحث أمن الدولة التى أصبحت شهيرة دوليا باسماء مواقعها، وخاصة مقر لاظوغلى وفى معسكرات الامن المركزى -وبما جرى عليهم داخلها من أساليب التنكيل والتعذيب وهم معصوبو الاعين موثوقو الايدى، قبل مثولهم أمام النيابة للتحقيق؟.. وهو الامر الموثق دوليا والمطبوع فى تقارير أصدرتها المنظمات العالمية لحقوق الانسان بالأسماء والتواريخ، وبيان أساليب التعذيب وأغراضه مما يسىء إلى سمعة مصر فى سائر انحاء العالم ولدى المحافل الدولية، وأذكر من بينها ما قرأته أخيرا فى كتاب متداول صادر فى أمريكا عن منظمة الميدل ايست ووتش بعنوان: «خلف ابواب مغلقة: التعذيب والاعتقال فى مصر» من وقائع مثيرة تبعث فى النفس الأذى والسخط والاشمئزاز!!

إنه من غير المقبول عقلا أن يعترف المتهمون المقدمون للمحاكمات العسكرية بارتكاب الجرائم المعاقب عليها بأقسى العقوبات، وهم لم يُقبض عليهم فى حالة تلبس، عن طواعية وبمحض رضاهم ثم يعودوا ويعدلون عن اعترافاتهم إلا إذا كانت منتزعة منهم أو مملاة عليهم تحت الضغط والاكراه، لمجرد الاشتباه فى اتجاهاتهم أو انتماءاتهم دون دليل، ولحرص أجهزة الأمن على المباهاة بتوصلهم إلى وضع أيديهم على الفاعلين وتقديمهم للمحاكمة.

إن الحرص على الاسراع فى المحاكمات دون إطالة فى الإجراءات -وهو ما أعلنه الرئيس مبارك هدفا لإحالة قضايا الاتهام فى أعمال الإرهاب- من شأنه التضحية بالهدف الاول من تقديم المتهمين للمحاكمة، وهو تحقيق العدل بإنزال العقاب اللائم بعد تحقيق أوجه دفاع هؤلاء المتهمين دون تسرع حتى يطمئن المحكوم عليهم وذووهم إلى عدم أخذهم غدرا ولاتتولد لديهم روح الثار والشعور بالسخط على المجتمع.. ونكون بذلك قد أخرجنا القوات المسلحة عن مهمتها الاصيلة، واقحمناها فى غير ما يخصها منتزعين بذلك ولاية القضاء الطبيعى المتمرس لمجرد الاسراع فى إجراءات المحاكمة، مما لايحقق الهدف من هذا الاسراع ويتولد عنه مساوىء أخرى.

إدانة أحكام الاعدام التعسفى أو بإجراءات مقتضبة:

وهذا الوضع هو ما يدخل تحت مسمى «حالات الاعدام التعسفى أو بإجراءات مقتضبة»، وأصدرت فى شأنها لجنة حقوق الانسان الدولية بجنيف نشرتها رقم ١١ فى مارس ١٩٩١.. ويقصد به «الحرمان من حق الحياة نتيجة لحكم مفروض بمقتضى إجراءات لم تراع فيها الأصول القانونية، ولاسيما الضمانات التى تمثل الحد الأدنى الواردة فى المواد ٦ و١٤ و١٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية».. وهى الاتفاقية التى تمت



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

الموافقة عليها في مصر وصدرت بقرار رئيس الجمهورية ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ (المنشور بالجريدة الرسمية في ١٥/٤/١٩٨٢)، والتي تنص بصفة خاصة على حق كل متهم في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استنادا إلى القانون، وفي الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمن يختاره من المحامين، وأن تجرى محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها هو، وأن يستجوب بنفسه أو بواسطة محاميه شهود الاثبات، وأن يكفل حضور شهوده واستجوابهم.. كما تنص على أن لكل محكوم عليه الحق في إعادة النظر في الحكم الصادر ضده بواسطة محكمة أعلى.

وقد أصدرت منظمة الميدل ايست ووتش تقريرا من ١٨ صفحة في الشهر الماضي بعنوان «المحاكم العسكرية تحاكم المدنيين» أدانت فيه الحكومة المصرية لمحاكمة المدنيين المتهمين بتهم الإرهاب أمام المحاكم العسكرية، متجاوزة محاكم أمن الدولة المشكلة من قضاة مدنيين في ظل قانون الطوارىء المعمول به في مصر منذ فترة طويلة، وانتقدت الاحكام السريعة القاسية التي قضت بالاعدام، مقررة أن الحاجة إلى سرعة المحاكمات لاتعني السماح بانتهاك حقوق الانسان، بعدم السماح بالطعن في أحكام الاعدام أمام محاكمة أعلى، فضلا عن أن المحاكم العسكرية تعتبر فرعا من السلطة التنفيذية مما يفقدها الاستقلال الذي تتمتع به المحاكم المدنية.

وبعد أن استعرضت المنظمة القضايا التي نظرتها المحاكم العسكرية والأحكام الصادرة فيها، أشارت إلى انتقادات المحامين من سوء معاملتهم أمامها وعدم تمكينهم من القيام بواجبهم في الدفاع، وطالبت الرئيس مبارك بتخفيف أحكام الاعدام، وايقاف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، واتخاذ اللازم لتمكين المدنيين المحكوم عليهم من الطعن في الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى، وإعطاء المتهمين حق حضور محامين معهم أمام النيابة وفي مباحث أمن الدولة، واتخاذ اللازم لايقاف التعذيب وإعطاء التعليمات لوزارة الداخلية لإلغاء الحبس الانفرادي، والسماح لأقارب المتهمين ومحاميهم بمقابلة المقبوض عليهم عقب القبض عليهم.

ونحن وجميع أنصار الدفاع عن حقوق الانسان -وبصرف النظر عن ادانة العنف والإرهاب- نضم صوتنا إلى صوت المنظمات الدولية والعربية لحقوق الانسان في الأخذ بهذه المطالب.. فالمحاكمات الواجبة لكل خروج على القانون لاتعني تجاوز الالتزامات الدولية وانتهاك حقوق الانسان وعدم توفير المحاكمات الشرعية العادلة.

وإن كنا نتفق مع الأخ الدكتور الشافعي بشير أستاذ القانون الدولي بحقوق المنصورة في التحفظ على التوصية الخاصة بحضور ممثلين دبلوماسيين للإدارة الأمريكية والمجموعة الأوربية أمام المحاكم العسكرية للتعبير عن المطالبة باحترام حقوق الانسان، والذي بعث به لهذه المنظمة، حيث اننا جميعا لانقر تدخل الدول في شئوننا الداخلية، ولو كانت لحماية حقوق الانسان المصري، اكتفاءً بإمكان قيام المنظمات الخاصة بحقوق الانسان بهذا الدور.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٣

أخبار محلية وعربية ودولية

فى قضية يحيى زكريا

إيضاح النائب العام يؤكد ما نشرته « الشعب »

لاحظت بعض الدوائر القانونية أن هناك توجهات جديدة تصدر من النيابة العامة على خلاف الحقوق التى كفلها الدستور والقانون للمواطنين.

وقد أشارت جريدة «الشعب» فى عددها الصادر يوم الجمعة ٦ أغسطس إلى الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ الصادر من المستشار رجاء العربى النائب العام سلب الأفراد حق رفع الدعوى العمومية بطريق الجنحة المباشرة ضد الوزراء والمحافظين الذين يمتنعون عن تنفيذ الأحكام القضائية على خلاف نص المادة ٧٢ من الدستور والمادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

وقد نشرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر يوم الجمعة ١٣ أغسطس تحت عنوان بإيضاح مسئول من النائب العام تمنع أقلام الكتاب من رفع دعوى الجنحة المباشرة وتحديد جلسة طالما كانت الدعوى مرفوعة ضد وزير أو المحافظ لارتكابه جريمة الامتناع عن تنظيم حكم قضائي المعقب عليها بالمادة ١٢٣ عقوبات

وفى نفس يوم الجمعة ٣ أغسطس نشرت جريدة أخبار الحوادث الصادرة عن دار أخبار اليوم تحقيقاً صحفياً فى صفحتى «١١،١٠» تحت عنوان سماسرة الإرهاب نسبت فيه إلى المهندس يحيى زكريا شعبان عضو حزب العمل الوساطة بين قيادات الإرهاب فى مصر والسودان والغريب فيما نشر أن جريدة أخبار الحوادث نشرت تحقيقات نيابة أمن الدولة مع المهندس يحيى زكريا بكاملها ونصها وبكل سؤال وإجابته . ولما كانت المادة (٧٧) من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التى تسفر عنها من الأسرار ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعديهم من كتاب وخبراء غيرهم ممن يتصلون بالتحقيق ويحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات وهى المادة التى تنص على الحبس كعقوبة لجريمة إفشاء أسرار التحقيق

سرية التحقيقات

ومن المعلوم أن التحقيقات نيابة أمن الدولة سرية بطبيعتها ولقد رفض المحامى العام لنيابة أمن الدولة التصريح لمحامى حزب العمل بزيارة أو مقابلة المهندس يحيى زكريا ومع ذلك أجاز سيادته إطلاع إحدى الصحف الحكومية على تفاصيل التحقيق ونشره رغم أن ذلك يكون جريمة ولقد سبق لنيابة أمن الدولة أن نشرت بعض التحقيقات فى قضية ساسبيل مما دعا هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفى فى مقر نقابة المحامين لتسجيل واقعة خروج نيابة أمن الدولة على القانون . ويتساءل رجال القانون كيف نحمى القانون ونلزم النيابة العامه باحترامه ؟! هل باللجوء إلى النائب العام الحالى وقد تكررت هذه الظواهر فى عهده خصوصا وهو يصدر الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ٩٣ لحماية كل من يخالف القانون ويمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية .

حوادث .. وقضايا

غدا إعلان قرار الاتهام فى الجزء الثانى من «طلائع الفتح»
نظر قضية زينهم فى النصف الأول من سبتمبر القادم

كتب - حسين فتح الله

يعلن اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى الجزء الثانى من قضية «طلائع الفتح» غدا الخميس ويشمل ٢٣ متهما من بينهم ١٩ محبوسين و٤ هاربين وهى القضية المعروفة برقم ١٩ جنايات عسكرية

وتعقد جلسات المحاكمة فى هذه القضية بقاعة المحاكمات بالجبل الاحمر برئاسة اللواء حامد السيد

وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين تهم التخطيط لاغتيال بعض الشخصيات الهامة حيث اعدوا لذلك رسوما كروكية وخرائط ضبطت بحوزتهم.

وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكرى بان المحاكم العسكرية ستتناول اقسام القضية وعددها خمسة اقسام تباعا وبحيث لا تنظر اكثر من ثلاث قضايا فى ان واحد حتى يتمكن الدفاع من دراسة وإعداد الدفاع عن المتهمين والاخذ بكافة الاجراءات القانونية ليطمئن الجميع الى المحاكمة وهو حق تحرص المحاكم العسكرية على كفالته للمتهمين.

وقال المصدر ان قرار الاتهام فى الجزء الثالث من القضية رقم ٢١جنايات عسكرية سيصدر اوائل سبتمبر القادم وتعقد المحكمة برئاسة العقيد من محمد شامل رمزى وعضوية المقدمين حسانين عبدالمحسن وحسام الدين سيد سليمان، وتشمل القضية ٦٥ متهما وجهت لهم تهم الانضمام الى تنظيم الجهاد الجديد الذى اعاد تشكيله مجدى محمد سالم بناء على تعليمات من الدكتور ايمن الظواهرى الهارب خارج البلاد.

اما القضية رقم ٢٠ جنايات عسكرية والمعروفة باسم قضية زينهم والتى تضم ٤ مسجونين و٤ هاربين فسوف تنظر خلال النصف الاول من سبتمبر برئاسة اللواء عبدالمنعم نافع والعقيد صبرى اللمعى والمقدم احمد عبداللطيف.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٣

هل يرفض «الحاكم العسكرى» أحكام اغتيال المحجوب

هل من سلطة الحاكم العسكرى إلغاء احكام محكمة امن الدولة العليا طوارىء ورفض التصديق عليها .. سؤال طرح نفسه بالحاح طوال الأيام الماضية فى اعقاب حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بتبرئة المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وخمسة من حراسة وفى اعقاب ماصرح به مصدر قضائى مسئول بأن النيابة العامة تدرس حالياً الحكم وستطلب إلغاءه واعادة محاكمة المتهمين من جديد امام دائرة أخرى إذا تبين ان الحكم اشتمل على اخطاء قانونية أو اخطاء فى تطبيق وتأويل القانون .

والجمهورية ايمانا منها بأن احكام القضاء هى باستمرار عنوان الحقيقة ولاتعقيب أو تعليق على احكام القضاء والقضاه التى نكن لها كل احترام وتقدير حملت التساؤل وتساؤلات اخرى لبعض رجال القضاء فى محاكم أمن الدولة العليا ومحاكم الاستئناف ولانهدف من وراء تلك التعليق أو التعقيب على الاحكام التى اصدرتها المحكمة ولكن هدفنا ان نعرف فقط مايدور .

رجال القضاء ..

القانون صريح لحماية المتهمين والمجتمع



يقول المستشار جمال الدين صفوت رئيس أحدى دوائر محاكم أمن الدولة ان القانون ١٦٢ لسنة ٥٨ المعدل المنظم لمحاكم أمن الدولة طوارىء طبقا لقانون الطوارىء تطرق لكافة التفاصيل المتعلقة بتلك المحاكم وتشكيلها واسلوب

التصديق على الاحكام إذ ينص من المواد من ١٢ إلى ١٧ على ان لرئيس الجمهورية أو من ينوبه - الحاكم العسكرى طبقا لقانون الطوارىء إحالة أى جريمة أو واقعة تلك المحاكم كما ان

هناك قرارات تنظيمية نص عليها القانون تمنح النيابة العامة بصفتها ممثلة عن المجتمع ان تحيل الجرائم التى تتعلق باضرار الوطن والمواطنين تبدأ من

الجنايات وقضايا حمل السلاح والذخيرة بدون ترخيص حتى القضايا التموينية والفرق كما يشير المستشار عبد الله

حنفى مدير مكتب المتابعة لمحكمة استئناف القاهرة بين محاكم أمن الدولة العليا طوارىء ومحاكم الجنايات العادية

أن الأولى تعمل فقط فى ظل قانون الطوارىء ولا تعرف الطعن أو النقض فى الاحكام بعد التصديق عليها .

ويضيف أحد المستشارين بمكتب أمن الدولة أن القانون نص صراحة على سلطة رئيس الجمهورية أو من ينوب

عنه - الحاكم العسكرى - التصديق على الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارى أو إلغاء الحكم واعادة نظر

القضية ومحاكمة المتهمين فى دائرة اخرى جديدة .

وسلطة الحاكم العسكرى فى إلغاء الحكم سلطة مطلقة مادام هناك خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله أو خطأ فى الاجراءات حيث يعتبر ذلك اخلال بحق

الدفاع أو بحق المجتمع فالاساس فى الاحكام على اعتبارها عنوان الحقيقة يجب ان تكون مطابقة للحقيقة ولها

تحقيق : سمية احمد

أساس وسند قانونى من واقع أوراق القضية .

ويرى المستشار جمال الدين صفوت ان الحاكم العسكرى لايلغى حكماً إلا إذا

كان مخالفا للقانون لانه لايستطيع إلغاء الحكم إلا إذا كان صدر بعقوبة غير المنصوص عليها قانونا أو جريمة لم

تعرض للمحكمة .. فالحاكم العسكرى كما يرى المستشار جمال عبد الرحيم من حقه تخفيف العقوبة إذا كان مفوضاً من

رئيس الجمهورية ولكنه لايشددها وإذا

كانت المحكمة قد اصدرت حكما بالبراءة واعيد نظرها امام دائرة جديدة وحكمت بنفس الحكم فإن الحكم يتنفذ فوراً ولا يمكن اعادة المحاكمة مرة اخرى بينما يرى المستشار جمال عبد الرحيم أنه وفقا

لقانون محاكم أمن الدولة العليا فإن الحاكم العسكرى من حقه ان يطلب بتعديل العقوبة .

وحق الحاكم العسكرى فى المطالبة بإلغاء الحكم واعادة نظر القضية امام دائرة اخرى جديدة يستند ايضاً على

أسس قانونية وموضوعية وعلمية إذ تنص المادة ١٦ من القانون ١٦٢ على حق رئيس الجمهورية فى انتداب بقرار



مستشار المحاكم بأمن الدولة :

بحث أسباب الحكم ضرورة

اعادة المحاكمة حق قانونى للحاكم العسكرى

و التصديق شرط أساسى لتنفيذ الحكم

من أحد مستشارى محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين يعاونهم عدد كاف من القضاه والموظفين تكون مهمته التثبت من صحة الاجراءات وفحص تظلمات ذوى الشأن وابداء الرأى فيها ويودع المستشار أو المحامى العام ينص القانون فى كل جناية مذكرة مسببه برأيه ترفع لرئيس الجمهورية أو من ينوب عنه قبل التصديق على الحكم .

ويضيف المستشار جمال عبد الرحيم أن القانون لم يحدد مدة محددة للتصديق على الاحكام الصادرة من محاكم أمن



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ اغسطس ١٩٩٣

الدولة العليا طوارىء فالحكم لايصبح نهائيا وباتا .

ويرى المستشار جمال صفوت أن عدم التصديق صورة مستحيلة ولم تحدث من قبل في مصر فالحكم يجب أن يقبل أو يرفض .. وإن كانت مدة التصديق غير محددة بمدة معينة ولكن فى هذه الحالة يطبق عليها مايطبق فى القانون الجنائى حيث تسقط العقوبة بعد مرور عشرين عاما في الاحكام الجنائية وبعد ٣٠ سنة في قضايا الاعدام .

وحول وضع المتهمين فى حالة عدم التصديق على الحكم يقول المستشار جمال صفوت بالنسبة للغرامات المالية تنفذ بصفة احتياطية بين العقوبات الجنائية لاتنفذ ويظل المتهمون على الحالة التى قدمتهم بها النيابة للمحكمة فإذا كانوا محبوسين يظلوا كذلك حتى التصديق النهائي على الحكم حتى لو كان الحكم الصادر بالبراءة .. وإذا كانوا غير محبوسين حين تقديمهم للمحكمة يظلوا خارج السجن .

وعما إذا كان هناك سوابق لالغاء احكام محاكم أمن الدولة طوارىء فى مصر من قبل .. يقول المستشار جمال عبد الرحيم أن أشهر هذه القضايا هى قضية الطيران في أعقاب نكسة ١٩٦٧ والمعروفة بقضية صدقى محمود حيث اعترض الحاكم العسكرى على الحكم وقتها وأعيدت المحاكمة .. وهناك قضية ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ والتى مازالت محاكمتها مستمرة حتى الآن .

ويؤكد المستشار جمال صفوت أن هذه السوابق نادرة جدا وغالبا ماتكون في قضايا احراز السلاح مثل خطأ فى التقرير الفنى ، أو نوعية السلاح غير مدرجة فى جدول العقوبات .



المصدر : اخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٣

بداية اكثر من ساخنة في محاكمة « طلائع » الفتح

بداية ساخنة عاصفة شهدتها اولى جلسات محاكمة تنظيم طلائع الفتح .. عدد كبير من المحامين .. حتى وصل عدد الحاضرين مع المتهم مجدى سالم (صاحب الفرح) الى ٨ محامين .. اكثر من ٥٠ محاميا حدثت بينهم اكثر من موقعة خلافية .. عدد كبير من اهالى المتهمين .. بينهم اطفال صغار اثاروا الصراخ داخل القاعة فأوقفوا الاجراءات اكثر من مرة ، هتافات المتهمين الجماعية داخل القفص ايضا كانت وراء توقف الجلسة ايضا .. حرارة الجو .. عدم وجود وسائل للتهوية داخل القاعة .. عدسات وكاميرات التصوير وماصاحبها من اضاءة عالية زادت من سخونة القاعة فارتفعت حرارة طلبات المحامين .. وازدادت شكاوى المتهمين .

على غير العادة في جلسات المحاكم العسكرية حرص عدد كبير من المحامين على الحضور .. بل حرص مختار نوح عضو مجلس النقابة على الحضور امام المحاكم العسكرية .. كانت له طلبات باعتبار انه حاضر ممثلا للنقابة للدفاع عن ٢ من المحامين داخل القفص .. وايضا كمحام موكل عن ٣ آخرين .. قبل الجلسة التقى مع اعضاء هيئة المحكمة كان طلب المهلة لفترة اطول .. قال ان ملف القضية الذى حصل عليه للنقابة يحتاج الى ١٠ ايام للتصوير .. اضافة الى مهلة بعدها لقراءة الملف الذى يقع في ١٩ جزءا .. واوراقه التى تزيد على ٤٥٠٠ صفحة .. وكان رد اللواء وجدى الليثى رئيس المحكمة .. ان ملفات القضية موجودة وجاهزة في ادارة المحاكم لمن يطلبها .. ولاحجة لتعطيل الاجراءات لتصوير الاوراق .

وداخل القاعة حرص مختار نوح نجم الدفاع في هذه القضية على متابعة المتهمين داخل القفص والمحامين الحضور .. حيث وزعوا الادوار فيما بينهم للدفاع عن المتهمين .. كل في دوره حتى لايحدث تصارع بين المتهمين الذين سيترافع عنهم كل منهم وخاصة ان منتصر الزيات وسعد حسب الله وممدوح اسماعيل كانوا حاضرين عن اكثر من متهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٣

قراءة فى ملف تنظيم طلائع الفتح

رحلة من محل بقالة بامبابة الى قفص الاتهام

مشوار طويل قطعه سيد محمد على صرارة فى رحلته من داخل محل البقالة بشارع الوحدة بامبابة حتى قفص الاتهام بقاعة المحاكمات العسكرية بهايكستب . حكاية لها اكثر من فصل - تبدا احداثها الدرامية وقت ان تم اصطياده من داخل المحل بفخاخ الارهاب . حتى شارك فى تنظيم طلائع الفتح ليكون المتهم رقم ٢٢ فى قرار الاتهام للمجموعة الاولى من اعضاء التنظيم

محضر التحقيق معه يوم ٢١ يناير ١٩٩٣ امام عادل فياض رئيس نيابة امن الدولة .

اسمى سيد محمد على صرارة .. السن ٢٤ سنة .. حاصل على الثانوية العامة عام ١٩٨٧ من مدرسة الجيزة الثانوية بالدقى .. لايحمل تحقيق شخصية

انا من حوالى سنة ونصف كنت شابا عاديا زى اى شاب غير ملتزم .. يعنى ماكنتش اصلى .. كنت واقف فى محل البقالة بتاع والدى .. جاء لى واحد جارى دايما بيشترى من عندى البقالة

قال لى : انت مش بتصلى ليه ويجب عليك كمسلم ان تصلى وتؤدى فرائض الاسلام الخمس .. قال هذا الكلام اكثر من مرة .

المصدر : الأخبار

٢٠ اغسطس ١٩٩٣
التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخيوط بين « طلائع الفتح » .. ومحاولة اغتيال الألفى

هل هناك علاقة بين حادث محاولة اغتيال اللواء حسن الالفى وزير الداخلية ، وتنظيم « طلائع الفتح » الذى بدات محاكمة مجموعته الاولى امام المحكمة العسكرية العليا ؟!

أجهزة الامن كشفت عن ان احد مرتكبى جريمة محاولة اغتيال الوزير امس الاول هو نزيه صبحى المتهم السادس والاربعون الهارب فى قضية « طلائع الفتح » .

تقارير المعاينة افادت ان العبوة الناسفة المستخدمة فى محاولة الاغتيال تحتوى على « رولمان بلى » ، وهى أول جريمة ارهابية تستخدم فيها عبوات ناسفة من هذا النوع .

من جانب آخر .. اشارت اوراق قضية « طلائع الفتح » الى ضبط كميات كبيرة من اكياس « الرولمان بلى » والمسامير والمواد المتفجرة والعبوات الناسفة والقنابل ، وهو بذلك اول تنظيم يتم العثور مع اعضائه على « رولمان بلى » يستخدم فى تصنيع العبوات الناسفة .

اعترافات المتهمين فى القضية أمام نيابة امن الدولة العليا كشفت عن اعدادهم قوائم اغتيال تضم وزراء ـ من بينهم وزير الداخلية ـ وشخصيات سياسية ودينية وقضائية وشرطية وصحفية وفنية .

تنظيم طلائع الفتح .. هو احد الجماعات العنقودية حديثة التشكيل لتنظيم « الجهاد » الذى اغتال الرئيس الراحل انور السادات .. هكذا اعترف فتحى امام المتهم الثانى فى القضية .. هناك علاقات تربط بعض المتهمين بعبود الزمر (زعيم الجهاد الذى يقضى عقوبة السجن ٤٠ عاما) تحت مسميات مختلفة ، فمنهم من زامله فى المعتقل او سبق اتهامه فى قضية الانتماء لتنظيم الجهاد عام ١٩٨١ ..

هدف التنظيم ـ كما ذكر عبدالحميد حب الله امير « طلائع الفتح » فى التحقيقات ـ هو الوصول الى الحكم بعد شن حرب عصابات ضد اهداف حيوية واقتصادية

ويقوم فكر « طلائع الفتح » ـ وهو اساسا فكر الجهاد ـ على تكفير الحكم واستحلال اموال المشروعات والمنشآت العامة .. بل واستحلال اموال الافراد فى بعض الاحيان ، تحت دعوى الاعداد لاقامة الخلافة .. كما يستحل اعضاء التنظيم ـ طبقا لفتوى اميرهم عبدالحميد ـ دماء رجال الشرطة وكل من يساهم فى استقرار دعائم الحكم

وفى اعترافاته امام نيابة امن الدولة .. قال عبدالحميد حب الله امير التنظيم ان مرحلة الاغتيالات تأتى بعد انتهاء الاستعداد للمواجهة ، باستثناء بعض الشخصيات التى يرى اعضاء التنظيم انها تشكل خطورة كبيرة على اهدافه .. واضاف امير التنظيم ان قائمة الاغتيال ضمت اسماء لشخصيات شرطية وقضائية ساهمت فى القبض على اعضاء تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ وحاكمت قتلة السادات ، للانتقام من هذه الشخصيات .. فهل جاءت مشاركة الارهابى القتيل نزيه نصحى ـ عضو الجهاد القديم واحد اعضاء طلائع الفتح ـ فى محاولة اغتيال وزير الداخلية على سبيل الانتقام منه ، ذلك ان اجهزة الامن تمكنت فى عهده من الايقاع باعضاء التنظيم ؟! .. هذا ماسوف تجيب عنه التحقيقات ..



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٣

مبارك : التصديق على الاحكام فى قضية «المحجوب» مرهون بملاحظات النيابة

كتب ـ جمال بدوى :

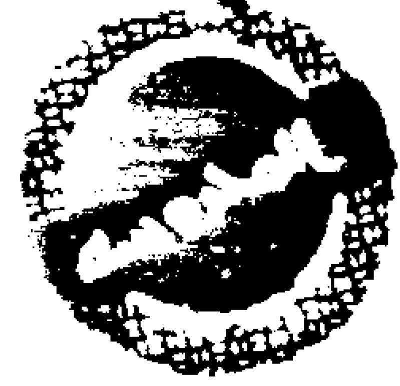
أعرب الرئيس حسنى مبارك عن استيائه الشديد عن الحادث الذى تعرض له اللواء حسن الالفى وزير الداخلية، والذى ادى الى مقتل وإصابة عدد من المواطنين. وقال : ان اهدار الدماء هو خسارة بكل المقاييس، وقال الرئيس ان هذه العمليات اليائسة لن تحقق هدف الارهابيين فى زعزعة الامن او إشاعة الاضطراب فى البلاد.

وكان الرئيس قد تلقى تفاصيل الحادث فور وقوعه من صفوت الشريف وزير الإعلام الذى ابلغ الخبر للرئيس اثناء المحادثات الثنائية مع العقيد القذافى. وردا على سؤال حول احتمال تصعيد العمليات الارهابية بعد صدور الاحكام فى قضية الدكتور المحجوب : قال الرئيس اننى لا أحبذ الربط بين الاحكام القضائية وبين العمليات الارهابية، ويجب ان نحافظ على استقلال القضاء. وسئل الرئيس عن موقف الحاكم العسكرى من هذه الاحكام فقال : ان الحاكم العسكرى لا يملك التصرف فيها بالرفض أو القبول لان الاجراءات القضائية تقضى بأن تأخذ هذه الاحكام طريقها الى النيابة العامة لدراستها ثم تكتب ملاحظاتها على الاحكام وتقدمها الى مكتب الحاكم العسكرى الذى يضم عدداً من مستشارى القضاء لابداء الرأى النهائى والتصرف فيه على ضوء ملاحظات النيابة.

جاء ذلك أثناء لقاء رئيس الجمهورية مع رؤوساء تحرير الصحف المصرية فى رحلة العودة من طرابلس أمس.

وحول إقتراح بان يدعو الرئيس أهل الفكر والسياسة لاستطلاع رأيهم فى القضية الامنية وكيفية مواجهة الارهاب. قال الرئيس: انه يلتقى فعلا بمجموعات محدودة من أهل الرأى ورؤساء الجامعات . أما الحوار مع قادة الارهاب فليس له محل بعد ان ثبت استحالة الحوار معهم، وقال ان الشعب يتحمل مسئوليته بالوعى ولن نظلم احدا،وتحدث الرئيس عن الازمة بين ليبيا والدول الغربية فقال اننا نسعى بكل الطرق لحل المشكلة ونعمل بأقصى ما يمكن تقريب وجهات النظر بين الطرفين لحل المشكلة سلميا دون حدوث مضاعفات. لان العقوبات لن تحل المشكلة.

وكان الرئيس حسنى مبارك قد توقف عند منفذ السلوم البرى واستمع الى المشاكل التى تواجه عمليات العبور، خاصة وأن المنفذ هو أضخم منفذ على الحدود المصرية من حيث كثافة عدد السيارات والافراد الذين يعبرونه يوميا بمعدل ٢٢٢٥ مسافراً و ٥٦٣٥ فى العودة. وتسهيلاً على المسافرين، أمر الرئيس بالغاء تحصيل الرسوم على حراسة السيارات التى كانت تحصل بواقع ١٠٢ جنيه للسيارة النقل و٥٢ جنيها للاتوبيس و ١٥ جنيها للسيارة الملاكى . وقال الرئيس: ان المنفذ كله مؤمن ومحروس جيداً وبالتالى ليس هناك أى مبرر لتحصيل هذه الرسوم. وأوضح الرئيس: ان تقدير اى رسوم مالية لابد ان يتم بموافقة رئيس الوزراء شخصياً وان يذهب عائد هذه الرسوم إلى الموازنة العامة للدولة وليس إلى أية وزارة أخرى.



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٢

الداخليــة تعـد ردهـا حــول ملابسات وظروف قضيــة المحجــوب

كتب : سيد زكى

● تعكف وزارة الداخلية الآن على دراسة « البيان » الذى تلاه المستشار وحيد محمود إبراهيم رئيس محكمة امن الدول العليا طوارىء فى جلسة النطق بالحكم فى قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب الذى اكد فيه ان ثمة تعذيبا قد وقع على المتهمين اثبتته التقارير الطبية واضاف فيه المستشار وحيد محمود ان لجوء لجهزة الأمن إلى هذا إنما يرجع لقصور وعجز فى التوصل إلى الجناة الحقيقيين ! !

وقد صرح مصدر امنى مسئول ان الداخلية تعد الآن منكرة للعرض على السلطات القضائية سوف تشرح ظروف وملابسات القضية والاعترافات التى ادلى بها المتهمون ودعواتهم التعذيب التى يقال إنها وقعت على المتهمين . وفى المذكرة الإشارة إلى واقعة المستشار عبدالغفار محمد احمد رئيس محكمة امن الدولة والذى نظر قضية الجهاد . وفيها تقدم ببلاغ رسمى اودعه مكتب النائب العام الاسبق المستشار محمد عبدالعزيز الجندى مشيرا إلى اتهامه لـ ٤٤ ضابطا بقيامهم بممارسة صنوف التعذيب على المتهمين والتى برات ساحتهم المحكمة .

وبقراءة لاوراق القضية التى تم تداولها فى ساحة القضاء قال المصدر الامنى .. لقد تم تداول القضية مايزيد على العامين وفيها اتسع صدر المحكمة إلى سماع اكثر من شاهد إثبات . من اطباء شرعيين ومدنيين وصحفيين وضباط . ايضا تم تقديم شريط تليفزيوني خاص باعترافات المتهمين . يفوق ذلك المؤتمر الصحفى الذى عقده المتهم الثانى صفوت عبدالغنى وحضره العديد من الصحفيين والمراسلين الاجانب وتهديده بقتل رئيس الدولة !

وعن شهادة الشهود قال المصدر الامنى لقد اتسع صدر المحكمة إلى سماع شهادة الدكتور فخرى صالح الذى قرر انه قام بتشريح جثة المحجوب مع د . محمود سامى كبير الاطباء الشرعيين واشرف على باقى التقارير الطبية . بالاضافة إلى قيامهما بفحص الاسلحة التى وردت إليهم فى مصلحة الطب الشرعى .

وقد قرر الدكتور فخرى انه بفحص إحدى البنادق المضبوطة تبين ان بها اثارا تتشابه بدرجة كبيرة تصل إلى حد التطابق مع بعض المقذوفات الفارغة التى عثر عليها وعددها احد عشر مقذوفا وتم تصوير قواعدها وانتهى التقرير ان هذه البندقية بها ما يشير إلى انها قد اطلق منها هذه المقذوفات . ايضا تم عرض شريط الفيديو الخاص باعترافات صفوت عبدالغنى وفيه اعترف باغتيالهم للمحجوب وهدد باغتيال رئيس الدولة . بالإضافة إلى ما عرضته النيابة عندما اكدت فى الجلسات ان المتهمين جاء فى اعترافاتهم انهم نصبوا كمينين من قبل حادث اغتيال الدكتور رفعت على كوبرى الدقى لقتل وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى ولم يفلحا ،

فى المرة الاولى كان الوزير قد غادر مسكنه قبل نصب الكمين ، وفى المرة الثانية والتى كانت امام محلات بدر بلازا ولم ينتبه الإرهابيون إلى إشارة المتهم محمد عبدالفتاح اثناء تحرك الوزير ثم اختاروا الكورنيش لضرب السياحة حيث يوجد العديد من الفنادق والسفارات .

ومن بين شهود الاثبات فى القضية كان العقيد محمود عاطف عبدالرحيم الضابط بامن الدولة وهو كان من المكلفين بالتحرى فى القضية .. وقد ادلى باقواله مؤكدا على ان ممدوح المتهم الاول وصفوت المتهم الثانى كان قد تم تدريبهما فى افغانستان ..

آ٢٥٠٠



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

وكانت مهمة المتهم محمد عبدالفتاح هي الوقوف فوق كوبرى قصرالنيل ليعطى الاشارة ، وصفوت كان يشرف على التنفيذ عند بداية الكوبرى . وكان قد قسم الموقع إلى مجموعتين .. المجموعة الأولى : وتضم ياسر ابوالنصر وعلاء طنطاوى ومحمد عاصم عبدالجواد وكانوا عند بداية الدوران بعد الكوبرى عند اول الكورنيش . والمجموعة الثانية محمد صلاح وحامد عبدالعال ومحمد احمد النجار - وبحوزة كل فرد سلاح الى وبعض القنابل . وفي يوم الجمعة ١٢/١٠/١٩٩٠ تصادف مرور ركب مماثل لركب وزير الداخلية بالسيارات نفسها وبذات الالوان ويتقدم الموكب موتوسيكل لرجل مرور . ولما ظهر الركب اعطى محمد عبدالفتاح الإشارة للمجموعتين التى احتل افرادها مواقعهم لتنفيذ العملية وتعاملت مجموعة محمد صلاح وحامد عبدالعال مع سيارة الدكتور المحجوب وتعاملت المجموعة الثانية مع سيارة الحرس .

واغتيل الدكتور المحجوب ورئيس الحرس عمرو الشربينى الذى كان يجلس بجوار المحجوب ، وحاول الحارس الجالس بجوار السائق الهرب وتعقبه النجار واطلق عليه النار وتعاملت المجموعة الثانية مع سيارة الحارس وهرب الموتوسيكل بالمجموعة الثانية في طريقها العادى بينما المجموعة الاولى هربت بالموتوسيكل الذى تعطل للحظات وركب معه حامد عبدالعال إلى روض الفرج وتركوا الموتوسيكل الذى ضبط هناك . كان محمد صلاح يحمل بندقيته وركب سيارة مازدا وتصادف وجود العميد عادل سليم وكيل مباحث غرب القاهرة ومعه النقيب حاتم حمدى لفحص البلاغ عن غريق واعترضا احد المتهمين بعد تعقبه بسيارة اجرة ولحقوا به قبل إشارة هيلتون رمسيس وامسكه عادل سليم إلا ان المتهم اطلق عليه وعلى زميله النار .

غ ٥٠٦ ٥



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٢

ماذا بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب ؟!

كتب : عاطف فرج

● اوضح مصدر قضائى ان مستشارى مكتب الحاكم العسكرى سوف يدرسون حيثيات الحكم الصادر من محكمة امن الدولة العليا "طوارىء" ببراءة المتهمين فى قضية اغتيال المحجوب قبل التصديق عليها او رفضها . مشيرا الى انه فى حالة التصديق يصبح الحكم نهائيا باتا . اما فى حالة عدم التصديق فتتم اعادة المحاكمة امام دائرة اخرى من دوائر محاكم امن الدولة العليا "طوارىء" ، وليس امام المحاكم العسكرية ، وتتم اعادة المحاكمة بالاوضاع نفسها التى تمت على اساسها المحاكمة الاولى ، وذلك وفقا للقواعد التى نظمها قانون الطوارىء ١٦٢ لسنة ٥٨ ، ويكون الحكم الصادر من الدائرة الجديدة لمحاكم امن الدولة العليا "طوارىء" نهائيا لايجوز التصديق عليه .

واضاف فى هذا الشان بان قانون الطوارىء لم يحدد وقتا معينا للتصديق على الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة العليا "طوارىء" او لعدم التصديق عليها .

وعن حالة المحكوم لهم بالبراءة فى قضية المحجوب ذكر المصدر القضائى ان الافراج عنهم سوف يتم إذا ماتم التصديق على الحكم ، اما إذا لم يتم فإنه ستعاد محاكمة جميع المتهمين من جديد .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢



'طلائع الفتح' وملاحظات أمنية على محاولة اغتيال الألفي

□ القاهرة - من عادل دسوقي:

■ شكلت محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها اللواء حسن الالفي وزيرالداخلية أول من أمس اثناء توجهه لمباشرة عمله في مكتبه بميدان لاظوغلي اهتماما بالغا من كل الاجهزة الامنية والسياسية والقضائية، ويرجع ذلك الى مجموعة من المحاور المهمة التي صاحبت العملية منذ الاعداد لها حتى تنفيذها بهذه الوسيلة التي ارتبطت بالبشاعة والعنف الدامي الذي اسفر عن قتل وجرح عدد من المواطنين العاديين.

وفي ضوء الملاحظات والمظاهر الاولية التي صاحبت هذه العملية عكفت الاجهزة المختصة على دراسة ظروف وملابسات الحادث من كل جوانبه وذلك لاستخلاص النتائج والسلبيات والايجابيات لتلافي وقوع مثل هذه المحاولات التي قد تتجدد ضد أي من المسؤولين مستقبلا والانتهاء من اعداد خطة لتأمين الشخصيات المهمة والعامة من هذه العمليات المسلحة واجهاضها اذا ما حدثت والقبض على الفاعلين في مسرح الجريمة وضبط أدواتهم. وتمثلت الملاحظات الامنية على الحادث في المحاور التسعة التالية:

أولاً: توقيت وقوع الحادث في الساعة الحادية عشرة صباحا في منطقة تتميز بالازدحام الشديد لوجود بعض المؤسسات والدواوين الحكومية وقربها من ميدان التحرير ومجمع المصالح الحكومية والجامعة الاميركية واختيار التوقيت الخاص بالذهاب الى العمل بالنسبة الى هذه الشخصية المهمة.

ثانياً: مكان التنفيذ ومسرح الجريمة عند تقاطع شارعي الشيخ ريحان وقصر العيني وعلى مقربة من مقر الوزارة (حوالي مئة متر) الذي يحاط بالمصفحات الخاصة بالحراسة في كل الاتجاهات كما توجد حراسات خاصة على المباني في الطريق.

ثالثاً: تحديد خط سير ركب وزير الداخلية الذي كان محل اهتمام جهات التحقيق عند سؤال الشهود من رجال الحراسة المرافقة وشهود العيان في منطقة الحادث وخط السير المشار اليه يحاط دائما بالسرية والتغيير والتعديل في ضوء الظروف الامنية والمعلومات السرية الخاصة بالمخططات التي تقوم باعدادها الاجنحة العسكرية لمنظمات العنف الديني الراديكالي.

رابعاً: ان الحادث وقع بعد حوالي اسبوع من اغتيال ضابط كبير برتبة لواء في محافظة قنا، وهي اكثر المحافظات التي تعرض متهمون فيها في قضايا العنف الديني للاعدام في قضايا ضرب السياحة والاغتيال السياسي.

خامساً: وقوع الحادث بعد اربعة أيام من صدور الاحكام في قضية حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والتي نصت على براءة جميع المتهمين في هذا الحادث وادانتهم بتهم أخرى تمثلت في حيازة واحراز اسلحة ومفرقعات وتزوير اوراق رسمية.

سادساً: الاعترافات التي أدلى بها القيادي شعبان رجب علي عيد في القضية ٩٢/٣٩١ حصر أمن دولة عليا، والتي صدرت فيها احكام بالاعدام من المحكمة العسكرية العليا في ما يسمى بقضية «العائدون من افغانستان» خلال تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا والتي تضمنت انه صدرت تكليفات من قيادات المنظمات الدينية في افغانستان في حالة صدور احكام بالادانة على أي من المتهمين في قضية اغتيال رفعت المحجوب باغتيال وزير الداخلية.

سابعاً: البيانات الأولية التي صدرت من وزارة الداخلية وتقارير خبراء المعمل الجنائي والادلة الجنائية والتي اكدت وجود علاقة في عملية اعداد العبوات التفجيرية بين هذا الحادث وحوادث التفجيرات الاخرى التي لا تزال مجهولة أمنيا، وهي التي وقعت في مناطق مقهى وادي النيل ومسجد الخازندار ونفق الهرم وكمين الشرطة في مدينة نصر.

ثامنا: كيفية اعداد العبوة الناسفة من مادة T.N.T، التي اعدت باتقان ويدل على تدريب سابق، وكيفية وضع هذه العبوة في الدراجة النارية.

تاسعاً: عدد المنفذين لهذا الحادث والموجودين في مسرح الجريمة وتوزيع ادوارهم ما بين جماعة التنفيذ التي قتل منها اثنان في عملية انتحارية، وجماعة التأمين والانسحاب، والجماعة التي تولت اعطاء الاشارة قبل مرور الركب الرسمي لوزير الداخلية وان توزيع هذه المهمات هي من الامور

٦٠٠٥٠٠



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩٣

المتعارف عليها من اعترافات اعضاء الاجنحة العسكرية عقب القيام بأي عملية اغتيال كما حدث في عمليات رفعت المحجوب وفرج فودة وصفوت الشريف واخيرا هذا الحادث.

والتساؤلات الامنية التي تأتي في صورة التحريات المعتادة التي تقوم بها الاجهزة المختصة تفتح دائما المجال لمزيد من الايضاحات والنتائج وتجميعها وربطها بحوادث أخرى مشابهة أو مختلفة وبخاصة في المحاور السالفة الذكر او بالنسبة الى التقارير الفنية التي يعدها الخبراء في مصلحة الطب الشرعي والمعمل الجنائي والادلة الجنائية والتي تشكل نوعا من اليقين المادي الذي يمكن تقنينه وعرضه على النيابة المختصة متمثلا في الآتي:

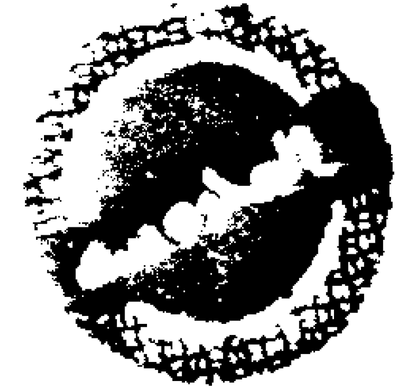
– ان التنظيم المسؤول عن الحادث هو تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» الذي عانى من عملية الضبط والاعتقال والعرض على جهات التحقيق العادية «نيابة أمن الدولة العليا» والنيابة العسكرية متمثلا في ٧٠٠ متهم احيل منهم ٢٤٨ على القضاء العسكري بالفعل في خمس قضايا.

– ان القيادي نزيه نصحي راشد الذي مات متأثرا باصابته في عملية محاولة اغتيال وزير الداخلية هو من قياديي هذا التنظيم وشمله قرار الاحالة في احد القضايا باعتباره هاربا.

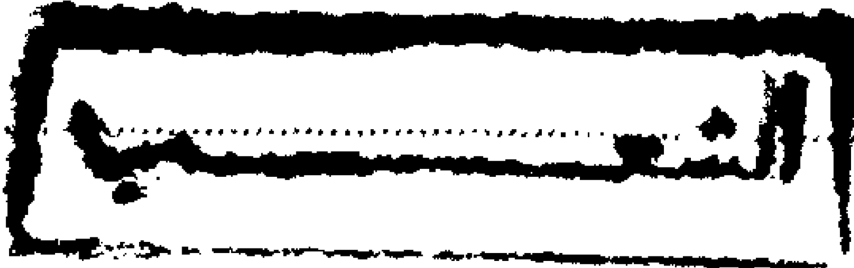
– ان المجموعات الاولى لهذا التنظيم تحاكم حاليا امام دوائر من المحاكم العسكرية وأحكام الاعدام تنتظر العدد الاكبر من القيادات في «طلائع الفتح الاسلامي» في جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة متفجرات.

– ان هذا التنظيم يعد ويضم مجموعة ذات تدريب راق على استخدام المفرقعات منها فتحي امام وعبدالحميد محمد عبدالحميد واسماعيل نصرالدين تم تدريبهم في افغانستان على مثل هذه العمليات المتفجرة والمتنوعة التي تحدث تأثيرا عاليا من الخسائر وبحجم أقل من المنفذين.

– ان تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» يضم عناصر قيادية لا زالت فارة في افغانستان ومنها الدكتور ايمن الظواهري الذي اصدر تعليماته لكوادره في الداخل برفع مستوى المواجهة بالاغتيالات السياسية ردا على اعتقال غالبية اعضاء التنظيم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩٣

غدا الحكم في قضية الشوقيين

تعلن المحكمة العسكرية غدا السبت برئاسة اللواء على كمال حمزة قرارها في قضية جماعة الشوقيين- والتي نظرت على مدى الأسابيع الأخيرة،- تعرض خلالها المتهمون وهيئة الدفاع لتعسف واضح، وتعمد المجلس العسكري تجاوز قانون المرافعات والحقوق الدستورية للمتهمين في الدفاع عن أنفسهم، ورفض كل الطلبات الاجرائية الأساسية، فيما يؤكد أصرار اللواء حمزة على اعلان صيغة محددة لحكم بالغ القسوة يتجه فيه إلى اقصى العقوبة وهي الاعدام، الذي سيشمل عددا كبيرا من المتهمين في القضية عقب محاكمة من درجة واحدة بالمخالفة للدستور، وجهات التصديق جاهزة ومستعدة لرفض الالتماسات وأخيرا الامر بتنفيذ حكم الاعدام..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٣

" الظروف التي قتل فيها الدكتور رفعت المحجوب تتشابه، وتتفق تماما مع محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الالفي.. ولكن الاعصاب أهدأ الآن بالنسبة لاغتيال المحجوب. ومن هنا فإن أطرافا كثيرة ارادت

استغلال الحكم في قضية المحجوب، واستثماره لاهداف خاصة، بينما رغبت اطراف قليلة في الافادة من هذا الحكم لتحقيق مصلحة قومية عليا مع توفير الضمانات لكل فرد في هذا البلد.. مصر!"

عدالة مفتوحة العينين!



المشى فوق الاشواك:



بقلم محسن محمد

قال الحكم في قضية رفعت المحجوب ان المتهمين ابرياء بالنسبة لقتله ولكنهم ليسوا ابرياء من حيازة مفرقعات ومتفجرات. ومن هنا ادار الحكم بعضهم كارهابيين وقضى بالاسعار الشاقة

ولكن وكالة رويتر قالت ان القضاء المصرى يخاف الارهابيين المتطرفين وبهذا الاسلوب قدمت الوكالة البريطانية مصر للعالم وكأنها دولة لايستطيع قضاؤها وقف الارهاب..

• ولايوجد مايدمر السياحة مثل هذه الاشاعات.

• واحد الناصريين، ان صح هذا التعبير، نشر حديثا لايمكن تاييده او تكذيبه. قال له المحجوب قبل وفاته بأن قانون الجامعة الاهلية وغيره من قوانين الانفتاح لن تمر في مجلس الشعب الا عن جثة المحجوب

• وهذه الكلمات تتناقض مع وجود المحجوب كرئيس لمجلس الشعب

• وفي البرلمان المصرى منذ عام ٢٤

• وطوال سنوات ما قبل الثورة، وبعدها ايضا، كان رئيس المجلس معبرا عن سياسة الحكومة..

وقال لى المحجوب انه اول من نادى بالانفتاح. وقد نشرت ذلك في حياته ولم يكذبه. والمتهمون في قضية المحجوب ليسوا انفتاحيين. ولكن ما كتبه الناصرى يكاد يوجه الاتهام إلى الحكومة بانها التى قتلت رئيس مجلس الشعب السابق وهو قول مضحك!

وهناك من اراد التلميح الى القضاء العسكرى وكأنه مع الحكومة والقضاء المدنى، وكأنه مع المتهمين او كأنه اكثر تشددا والقاضى في كل الاحوال يحكم بضميره، ومسئول امام ربه. وقاض مدنى في مجلس الدولة هو الذى حكم بأحقية الحكومة في احالة القضايا الاخيرة الى المحاكم العسكرية. والحكومة تريد التعجيل بالفصل في القضايا والحد، او اختصار الاجراءات الطويلة.

اقول ذلك تفسيرا لموقف الحكومة، وليس تبريرا له. بالنسبة للاحالة للقضاء العسكرى وهناك من اراد ان ينافق الحكومة عندما اعلن ان حكم البراءة في قضية المحجوب سيطعن فيه. ولن يصدق عليه الحاكم العسكرى. ولا يوجد مايضر بالحكومة اكثر من هذا النفاق والمبالغة فيه فالحكومة مسئولة عن المجنى عليه، ومسئولة ايضا عن المتهمين في القفص هذا في ذمتها.. وهؤلاء في رقبتها.. وتبرئة متهم برىء تسعد الحكومة، او لابد ان تسعدها..

والان..

- ما الذى يعنينا من هذا الحكم ؟

والجواب :

- لابدان يفتح هذا الحكم الباب واسعا امام تغيير قضائى شامل والتغيير بطبيعة الحال، ليس في القضاء فالقضاة، ولله الحمد مستقلون لا سلطة لاحد عليهم، لا الدولة ولا الافراد والمناصب القضائية العليا، ولله الحمد، بالاقدمية المطلقة..

وحبذا لو الغت الحكومة تعيين القضاة السابقين في مناصب تنفيذية، باستثناء منصب وزير العدل، حتى يزداد اطمئنان الناس..

ومجلس القضاء الاعلى ورئيسه قاض فاضل هو المستشار احمد مدحت المراغى رئيس محكمة النقض اصدر نداء يطلب فيه من القضاة الامتناع عن الادلاء ببيانات قبل اعلان احكامهم

وكان المستشار وحيد ابراهيم الذى نظر قضية المحجوب قد ادلى ببيان قبل اعلان الحكم، ولذلك فهو، قبل غيره الهدف من نداء مجلس القضاء..

ومجلس القضاء يريد ابعاد القضاء المصرى عن شبهة الرغبة في الدعاية ومن المؤكد ان المستشار وحيد ابراهيم لم يستهدف الدعاية فقد رد المتهمون المحكمة وبطريقة لاتدل على احترام وتوقير للقضاء !

★ ★ ★

التغيير المطلوب متعدد الجوانب

قضايا كثيرة تقدم للقضاء الجنائى والدليل الاول وربما الوحيد اعترافات المتهمين..

ويقال كثيرا ان المتهمين اعترفوا في ظل التعذيب وتحت تأثيره كما اكد الحكم في قضية المحجوب..

والحل للمستقبل ان نقلد فرنسا..

وفي فرنسا تغلبوا على هذا كله بان فصلوا بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق.. وهو ما يجب ان يكون..

وفي اسكوتلندا قالوا بعدم تقديم متهم الى القضاء ودليل الادانة الوحيد ضده هو الاعتراف ولكنهم قالوا بان الاعتراف يجب ان يكون رسميا، وقانونيا.. الخ..

وجعلوا هذه العملية صعبة..

وفي انجلترا والنظام القضائى فيها يعتمد على المحلفين التعديل الجديد للقوانين ولم يصدر بعد ما ينص على ان ينبه القاضى المحلفين اى عدم قبول الاعتراف وحده كدليل ادانة ولكنه ينبهم ايضا الى النظر الى الاعتراف بعين الاعتبار..

★ ★ ★

الحكومة المصرية ارادت ان تتخلص من طول اجراءات القضاء المدنى فلجأت الى القضاء العسكرى..

ولكن :

- ماذا يفعل المتقاضون الذين يستمر نظر قضاياهم ضد الحكومة او ضد بعضهم البعض سنوات وسنوات وكيف يعجلون بنظر قضاياهم وصولا الى حقوقهم ؟

اذا زيدت الرسوم القضائية مقابل التعجيل بنظر القضايا، فان ذلك يعنى ان القضاء الاسرع لمن يدفع..

ولكن يمكن زيادة الرسوم القضائية بصفة عامة لتعيين عدد اكبر من القضاة وتكون موارد المحاكم للمحاكم !

وفي الدول الان اتجاهات لمنح القضاة سلطة توقيع العقوبة على المحامين اذا كان سلوكهم معيبا، عند



● بعض المتهمين فى قضية اغتيال رفعت المحجوب أثناء نظر القضية

نظر القضايا، اى يؤجلون ويماطلون ويتحايلون..

ويمكن منح جهاز التفتيش القضائى فى وزارة العدل سلطة احال القضايا - البطيئة - الى محاكم الامور المستعجلة..

وفى العالم الان اتجاه جديد يقول بان الانظمة القضائية يجب ان تتغير لتلائم ظروف الحياة.. وقد تغيرت هذه الانظمة عبر التاريخ. فلم لاتتغير الان..

وفى القضايا الجنائية يقال الان مادام المجرمون يتضاعفون فلم لاتعمل المحاكم وقتا اضافيا..

وبدا اتجاه خطير فى اوروبا بالنسبة لدفاع المتهمين فى هذه القضايا بعض المحامين يعدون مايمكن ان يسمى «كمينا للنيابة» بمعنى ان المحامي يحتفظ بدفاع موكله فلا يدلى به امام الشرطة او القضاء بل ينتظر حتى يقدمه امام المحكمة ليكون مفاجأة..

الان يقال لا كمين للنيابة.. كل دفاع يجب الادلاء به امام سلطة التحقيق حتى تعد النيابة ردها ايضا وربما يسقط هذا الدفاع الاتهام من اساسه..

ومادامت النيابة تذيع قرار الاتهام واقوال الشهود.. فيجب ان يفعل المتهم ذلك ايضا.. وكل الاجراءات والدفوع والدفاع تقدم قبل المحاكمة لتحديد الاوضاع..

وهناك اقتراح بجلسات استماع تمهيدية لكل الاطراف قبل المحكمة، مثل غرفة المشورة قبل المحاكمة الجنائية..

والرد على ذلك ان مهمة المتهم ان يدافع عن نفسه فحسب لا ان يساعد النيابة والقضية مطروحة لم يبت فيها بعد ولكنها موضع نقاش عريض فى الخارج. ويواجه رجال الشرطة مشكلة ضخمة، فهم حائرون..

عليهم واجب السرعة فى القبض على المتهمين قبل ان يهربوا ولابد من الحصول على ادلة تكفى لاقناع الحاكم بتوقيع العقوبة..

ومن هنا ففى الميادين الكبرى والمواقع الهامة فى اوروبا وامريكا بدأت تنتشر كاميرات فيديو لمراقبة مايجرى لتوفير أدلة..

ويقال الان:

- هذه الكاميرات بديلا او مكملة لاجهزة الاتصال فى يد رجال الشرطة ووكى توكى..

وهنا اعتراضات بان هذه الكاميرات تعتبر تدخلا فى الحياة الخاصة للناس وهم يمشون فى الشوارع !

ولكن المنطق الاقوى ان من حق المواطن ان يمشى فى الطريق بلا خوف.. وتبين ان تكاليف نشر كاميرات الفيديو اقل من اجور رجال الشرطة على ان يتولى عملية مراقبة الكاميرات مدنيون لا من افراد الشرطة!!!

وقد وجدوا ان الكاميرات هى الحل امام ازدياد نسبة الجرائم كما انها تراقب تصرفات رجال الشرطة ايضا عند القبض على المتهمين..

★ ★ ★

وفلسفة العقاب ايضا موضع دراسة ..

المفروض فى الحكم الجنائى ان يعاقب ويردع ويصلح، ويجعل المجرم يتكيف مع المجتمع ويحمى العقاب المجتمع ويعوض الضحية اى المجنى عليه فى نفس الوقت..

ولايوجد حكم يستطيع تحقيق هذه الاهداف كلها فى وقت واحد.. ومن هنا فالقاضي يوازن بين ما يحقق المصلحة العامة ومصلحة الافراد وهو - بالحكم - يريد اقناع الجميع بان العدالة تحققت، ولذلك فمن حق

٠٠٥١١



المحكمة ان تكون امامها بدائل متعددة..

وقاضى القضاة فى انجلترا اللورد تايلور قال اخيرا فى خطاب مدو امام رجال القانون:

ـ من حق القاضى ان يطبق العقوبة التى يراها، لا العقوبة التى يسمح له بتطبيقها..

ومعنى ذلك ان القاضى ليس ملزما بتطبيق العقوبة التى ينص عليها القانون، بل يطبق ماشاء من عقوبات..

ولم ترتفع الا اصوات قليلة ضد هذا الاقتراح سواء فى انجلترا او اوروبا..

قال المعترضون:

ـ القاضى فى هذه الحالة سيكون مشرعا وقاضيا..

ولكن كثيرين قالوا:

ـ لابد من حلول جديدة امام انتشار الجريمة..

★ ★ ★

والمحاكم فى كل مكان، هنا وفى الخارج اهم ما تخشاه ان ترتكب اخطاء قانونية..

وفى مصر بالذات لا تلغى محكمة النقض حكما لمحكمة الجنايات الا اذا شابه خطأ فى القانون فحسب..

اما الحكم نفسه، اى العقوبة فان محكمة النقض لاتعترض عليها..

وحدث من قبل ان ايدت محكمة النقض المصرية احكاما بالاعدام، او بالبراءة وطالبت المحكمة فى الحيثيات السلطة التنفيذية بالتدخل لاصدار قرار بالعفو..

الان ترتفع اصوات رجال القانون انفسهم بانه يجب ان يكون من حق محكمة النقض تعديل العقوبة او تشديدها وزيادتها او تخفيفها..

وفى بعض دول اوروبا من حق النائب العام ان يحيل بعض الاحكام الى محكمة اعلى درجة لتشديد العقوبة اذا وجد ان الحكم بلا خطأ قانونى ولكن العقوبة هينة لينة..

ويقال تبريرا لذلك:

ـ الجريمة الانانية تتصاعد ولابد من اجراءات لوقفها ومنع انتشارها وكان الرد:

ـ المحاكم لا تستطيع اصلاح الناس، ولايمكن ان يحل القضاء كل مشكلات المجتمع.

اما الجواب:

ـ المحاكم يمكنها ـ على الاقل ـ ان تجعل الناس او ترغمهم على ان يكونوا مسئولين..

باختصار..

القوانين تعدل فى الدول..

واجراءات التقاضى وظروفها تتغير وقد اخذنا اغلب قوانيننا واجراءاتنا القضائية من الخارج. ومادامـوا يتغيرون هناك فقد حان الوقت لان نتغير نحن ايضا اننا هنا نحاول، وقد فعلنا القليل، ولكن هناك الكثير لما يجب ان نفعله..

وبعض الاحكام فى القضايا الهامة. وبعض الجرائم ايضا تجعلنا نفكر فى اجراءات عنيفة..

ومن واجبنا ان نتوقف لندرس، وفى الوقت ذاته نعجل بالتغيير القضائى القضايا زادت والمشكلات تضخمت

ولابد من ان يكون القضاء مواكبا ومناسبا لحركة التغيير فى المجتمع..

واعتقد ان قوانيننا وقضاءنا تغير بنفس السرعة..

مازلنا نشكو من بطء الاجراءات والمحاكمات..

واذا كان البعض يهلل للحكم فى قضية رفعت المحجوب فان بعض المتهمين الذين لم تضبط فى حوزتهم مفرقعات فى هذه القضية وبرئوا قالوا:

ـ ظلت المحكمة تنظر القضية ثلاث سنوات كاملة عشنا خلالها فى السجون وفى قلق ..

والسؤال الذى يطرح نفسه هو:

كيف يمكن التغلب على هذه المشكلات كلها ؟

وزمان كانوا يقولون:

ـ العدالة يجب ان تبقى معصوبة العينين، لا تفرق بين متهم واخر..

وهذا كان يصلح فى زمان مضى!

الان يجب ان تفتح العدالة عينيها لا لتفرق بين متهم واخر، وتفضل هذا على ذاك، بل يجب ان تفرق بين مجرم وبرىء وتوفق بين مصلحة المجتمع، ومصلحة الافراد وهذا لايتم الا بدراسة جادة واعية وبنظرة لمصلحة مصر وحدها.. لا لمصلحة طبقة، ولا لاستمالة مجموعة، بل لمصر.. مصر!

٠٠٥١٢



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم الاحكام العسكرية في الشوقيين

وغدا دعوى المخاصمة في قضية عمر عبد الرحمن

كتب :مصطفى منسى

تنظر غدا الاحد محكمة استئناف بنى سويف دعوى المخاصمة المقدمة من المتهم عادل محمود هندى المتهم رقم ٣٠ فى قضية اعادة محاكمة الدكتور عمر عبد الرحمن و١٨ متهما من اتباعه ضد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا بالفيوم والتى يطلب فيها تنحيته من نظر القضية لقيامه باصدار قرار بالقبض على المتهمين بالرغم من تقديم المتهم فتحي عبد الله طه طلب رده والذى سوف ينظر في جلسة ١١ سبتمبر القادم.

ومن ناحية اخرى تصدر اليوم السبت المحكمة العسكرية برئاسة على كمال حمزة احكامها فى قضية الشوقيين ومن المنتظر ان تصدر احكام تتراوح بين الاعدام والسجن وعدد قليل من البراءة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

نظر دعوتى المخاصمة في قضية عمر عبد الرحمن اليوم

تنظر محكمة استئناف بني سويف دعوى المخاصمة المقدمتين ضد كل من رئيس محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالفيوم ورئيس محكمة الاستئناف بها وهما الدائرتان اللتان تنظران قضيتي اعادة محاكمة الدكتور عمر عبد الرحمن و ٤٨ متهما آخرين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٣

استراتيجيا وشئون عسكرية

جمال كمال

طلائع الفتح ومحاولة اغتيال وزير الداخلية

مصدر قضائي: لاتعديل لقرار الاتهام

اثار تعرف اجهزة الامن على جثة المتهم رقم ٤٦ فى قضية طلائع الفتح نزيه صبحى راشد الذى تبين انه شارك فى تنفيذ محاولة اغتيال اللواء حسن الالفى باستخدام عبوة ناسفة كثير من التساؤلات فى الربط بين كيفية تنفيذ محاولة اغتيال وزير الداخلية واسلوب المتهمين فى قضية طلائع الفتح فى تنفيذ الجرائم المنصوص عليها فى قرار الاتهام واذا كان هؤلاء المتهمون هم ايضا الذين نفذوا من قبل تفجيرات مقهى وادى النيل بميدان التحرير وقسم الازبكية وعما اذا كان المتهم الذى تعرفت عليه اجهزة الامن فى اعقاب



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اغسطس ٩٢

محاولة اغتيال وزير الداخلية شاركه من اخرين من قبل فى تنفيذ عمليتى شبرا ونفق الهرم بعد القبض على الكوادر الرئيسية فى التنظيم اواخر مايو الماضى .

معسكر صدقة
والتدريب على النسف

معلومات اجهزة الامن المصرية التى قدمت للنيابة العسكرية فى قضية طلائع الفتح المتهم فيها ٥٣ من بينهم ستة هاربين ضمنهم المتهم نزيه صبحى راشد تؤكد ان تنظيم طلائع الفتح الذى اسس اواخر عام ١٩٨٩ فى اعقاب الانقسام بين عبود الزمر وعمر عبدالرحمن وايمن الظواهرى وشوقى الاسلامبولى يضم اربعة كوادر رئيسية هم عبدالحميد محمد عبدالله المتهم الاول واسمائه الحركية حسن وابراهيم وسمير ومروان والمتهم الثانى محمد حسام احمد واسمه الحركى ابو طلحة والمتهم طارق عبدالفتاح احمد محمد واسمه الحركى طارق عبدالستار والمتهم السادس والثلاثين مجدى محمد سالم الذى يعمل مدير مبيعات بمؤسسة عبدالعزيز شاكر بالسعودية وان تلك الكوادر شاركت فى حرب افغانستان منذ عام ١٩٧٨ وتلقت تدريبات مكثفة فى معسكر صدقه وخلدن الذى يختص بالتدريب على صناعة المتفجرات واعمال النسف .

ويشير قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح ان المتهم الاول عبدالحميد محمد كان يتولى عمليات التخطيط والاعداد الكامل والامداد بالمفرقعات والاسلحة لجميع المتهمين وان اسلوبه فى تنفيذ العمليات كان يتضمن مراقبة مكان الجريمة لكثر من مرة ورصد تحركات المجنى عليه والتخطيط الكامل لتنفيذ العملية ثم الامداد بالاسلحة لتنفيذها على اساس ان يقوم اثنين من العناصر النشطة بتنفيذ العملية تحت اشراف احد الكوادر الرئيسية الاربعة ، وان للتخطيط الجيد كان وراء نجاح تنفيذ عملياتهم خاصة سرقة السلاح الالى للجندى سعد عبدالهادى مطاوع جندى الحراسة امام القنصلية السعودية بجاردن سيتى والاعتداء على الجنديين بخيت محمد همام وعبدالرحمن رضوان بالمعادى الا ان الاحراز التى ضبطت مع المتهمين كانت تثير علامات استفهام فهى لاتتناسب مع الجرائم التى نفذوها بداية من عام ١٩٩٠ حيث ضبط معهم فقط ثلاث طبنجات وعدد كبير من المفرقعات والديناميت والبارود الاسود ورولمان بلى وزجاجات بها مادة ازير الصوديوم شديد الانفجار ومفجرات حتى ان المتهم الاول فقد ضبط معه ٢٣ قنبلة يدوية و٥١ عبوه يدوية وثلاث قنابل صناعة محلية و٣٧ مفجريا عاديا وتسع مفجرات مثبت عليها قطع حديدية اسطوانية و٩ مفجرات اخرى بصامولة سوستة و١١ مجموعة راس قنبلة و١١ مفجر كهربائى بسلك و٢٣ مفجرا عاديا مثبت عليها قطع صغيرة من الحديد وكيس به كمية من اليايات المستخدمة فى تصنيع رؤوس القنابل وكيس به ١٨ كيلو جراما من رولمان البلى ومجموعة من البطاقات المزورة باسماء وهمية .

وطبقا لمعلومات الامن وقرار الاتهام وقائمة المضبوطات فان العلاقة بين محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الالفى وقضية طلائع الفتح فان احتمالات تلك العلاقة تتضمن :

□ ان المتهمين فى قضية طلائع الفتح هم الذين نفذوا قبل القبض على معظمهم عمليات تفجيرات مقهى وادى النيل وقسم الازبكية .

□ ان المتهمين الهاربين الستة او الذين لم يتم التعرف والقبض عليهم هم الذين نفذوا عمليات شبرا ونفق الهرم والعمليتين لم يفصل بينهما فارق زمنى كبير ويبدو انما جاء رد فعل مدروس للقبض على الكوادر الرئيسية فى تنظيم الطلائع .

□ ان تنفيذ محاولة اغتيال وزير الداخلية جاءت هى الاخرى كرد فعل سريع غير مدروس بعد اقل من اسبوع لصدور قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح ولهذا كان الخطأ فى التنفيذ .

وطبقا لكل تلك الاحتمالات .. فهل هناك احتمال لتعديل قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح ليضم جرائم مقهى التحرير وقسم الازبكية ونفق الهرم ومحاولة اغتيال حسن الالفى ؟

مصدر قضائى بادارة القضاء العسكرى يؤكد ان قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح يضم بالتحديد خمس

وقائع ليس من بينهما حوادث التفجيرات ولهذا لن يعدل قرار الاتهام الذى قدم للمحكمة على اعتبار ان هناك ٢٠ متهما من المتهمين الـ٥٣ مرتبطين بتلك الوقائع الخمسة وباقى المتهمين منتمين ومرتبطين بالتنظيم فقط وتتراوح درجة نشاطهم .

اما اذا كانت هناك وقائع جديدة باسماء نفس المتهمين فيمكن للنيابة التقدم بطلب للمحكمة بضم تلك الوقائع ولكن ضم لايقبل التجزئة عن الوقائع السابقة بحيث يعاقب المتهم بعقوبة واحدة وخاصة وان هناك قائمة بمضبوطات غير متعلقة بالوقائع الخمسة .

وان المتهم الـ٤٦ نزيه صبحى راشد غير منسوب له اى اتهام سوى الانضمام ولم يشارك فى احد الوقائع الخمسة وليس له سلاح او ذخيرة ولامضبوطات .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

من هنا .. بدأت رحلة ضياع ضياء !

مسجد الرحمن في «زنين» .. تسيطر عليه «جماعة الدعوة والتبليغ» !!

المال أولاً .. ثم الفكر المتطرف !

أصحاب المسجد :

لا نصلي فيه .. بعد أن أصبح وكراً للإرهاب !!



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ - ١ مارس ١٩٩٣

حتى الآن لايعرف أحد قصة سقوط ضياء الصغير في براثن الارهاب.. ولكن كل الشواهد تؤكد أنه تم اصطياده من قبل الجماعات مع سبق الاصرار والترصد بعد أن سقط اسيرا في أول زيارة لزاوية او مسجد الرحمة بمنطقة زنين في بولاق الدكرور.. استمع الى كلمات معسولة من احد الخطباء.. ولم يكن يعلم انها محشوة بالسم !!

محمد تهامي

وبمجرد انتهاء صلاة الجمعة امسك به احد الملتحين وسأله عن احواله المادية.. ومن اين ينفق على اسرته ؟! وقبل أن يجيب الشاب الصغير دس في يده بعض المال.. وعندما حاول «ضياء» ان يرفض اجابه الرجل « يا ابني دي سلفة » وليست منحة.. وأنا سألحقك في اعمال التجارة.. وقال له ضياء انا تلميذ ثانوي «ولا استطيع ان اترك دراستي» فاجابه على الفور ومن قال انك ستترك دراستك ؟! انك ستعمل بجوار المذاكرة..

وسال لعاب ضياء امام هذه الاموال.. ولم يجد مفرا من ان يقوم بوضعها في جيبه.. الذي انتفخ بمرور الايام باوراق البنكنوت.

لم يسأل احد من افراد اسرة ضياء من اين اتى بهذه الأموال سوى والدته التي نهرته ذات مرة فاجابها قائلا : دي فلوس حلال يا أمي.. وانا باشتغل «نجار مسلح» مع احد المقاولين ولأن ضياء وقتها كان شابا طيبا خجولا.. فلم يثر.. او يشغل احدا بقضيته سوى رسوبه ثلاث مرات في الثانوية العامة .

ارهابي خطير

ومرت الأيام والسنون وتحول ضياء الى ارهابي خطير بعد أن صادق الجماعات المختلفة التي كانت تأتي الى قرية «زنين» ببولاق الدكرور.. وتقيم في زواياها جهارا نهارا ولايعرف هوية المترددين عليها.. ومن أين اتوا ؟! ومن هم ؟!

قرية الارهاب

وكان لابد ان نكشف عن الأوكار والبؤر الهدامة في هذه القرية الصغيرة المسماه «زنين» في حارة عزة مسقط رأس ضياء الصغير .

خرج الينا الاهالي وكلهم في حزن وأسى والجميع يتنصل من افعال ضياء تلميذ الارهاب.. النساء لايصدقن ماحدث.. ومازالت القضية تشغل اذهان ابناء القرية.. الكل يخشى على ابنائه وصغاره من ابؤر الارهابية المتمثلة في زواياها .

وعلمت اثناء جولتي ان هناك زاوية تحتل مساحة كبيرة من الارض وتحمل اسم مسجد الرحمة.. وسألت عمن بنى هذه الزاوية ؟! فقال لي الاهالي انه احد رجال الاعمال المرحوم «قرني» وهو من ابناء القرية بهدف تحويلها الى مكان للعبادة .

وتمكنت من الوصول الى ابناء المرحوم «قرني» صاحب المسجد.. وأكد الجميع أنهم لايصلون في هذا المسجد رغم انهم اصحابه.. ولكنهم يتوجهون للصلاة في مساجد أخرى.. نظرا لأن الزاوية تضم العديد من الغرباء المترددين عليها.. وأنه لايوجد خطيب بعينه ليؤم المصلين.. كذلك فان هذا المسجد لايتبع وزارة الاوقاف.. ولانعرف عنه شيئا .

ورفض ابناء واقارب صاحب المسجد الخوض في غمار هوية هؤلاء المترددين.. والى اي الجماعات ينتمون ؟!

جماعة التبليغ

وأمام هذا التعتيم الذي فرضه ابناء واقارب صاحب المسجد توجهت الى مجموعة من شباب قرية «زنين» وكانت

قمة المفاجآت عندما تحدثوا عن جماعة تحمل اسم جماعة «الدعوة والتبليغ» وهي التي تسيطر على مقتضيات الامور بهذا المسجد.. وسألت ماهي هذه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٣

الجماعة ؟! فقالوا لى انهم مجموعة من الرجـال الغربـاء.. وان مؤسس هذه الجماعة هو الشيخ ابراهيم عزت خطيب مسجد انس بن مالك الذى توفى منذ عدة

سنوات ويقوم فكر هذه الجماعة على اصطيـاد صغـار السن.. وايهامهـم بتسفيرهم للخـارج.. ومنحهم الاموال دون مقابل.. وبعدها يتم تحريضهم على المجتمع.. بعد اقناعهم بان الجميع من الكفار ووصف احد الطلبة الجامعيين هذه الجماعة بأنها مدارس نشل لافكار صغار الصبية والحقيقة أن هذه الزاوية ليست هى المنتهى فهناك اكثر من زاوية تعمل تحت نفس هذا المفهوم.. ولايدرى احد عن نشاطها اى شىء .

كتاكيت الارهاب

والغريب ان هذه الجماعة تبـيت فى المساجد عدة ايام.. يتم فيها الترتيب لكل شىء فى هدوء.. وبعيدا عن عيون رجال الامن لتخطيـط وارتكـاب الجرائـم الارهابية.. المتمثلة فى تدريبهم على حمل السلاح وكيفية تفجير القنابل .

والمساء يدق ناقوس الخطر.. وتطالب الاجهزة المعنية بالكشف عن هوية هذه الزوايا التى افرخت كتاكيت الارهاب من صغار السن .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

بعد الحكم ببراءة المتهمين في قضية المحجوب

تناقض اقوال الشهود وراء عدم ادانة المتهمين بالقتل

في واحدة من اهم قضايا الاغتيال السياسي في مصر والتي استمر نظرها ١٠٢٢ يوما جاء الحكم الذي اصدرته محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) ببراءة جميع المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ، وإن قضت بالاشغال الشاقة والسجن على عشرة متهمين لمدة تتراوح بين ١٥ عاما وثلاث سنوات ، كما قضت ببراءة ١٧ متهما آخرين في القضية التي تضم ٢٧ متهما من ثمانية هاربون وجاءت الاحكام التي صدرت بسبب حيازة المتهمين لاسلحة ومتفجرات بصورة غير مشروعة وتزوير وثائق وتهم متعلقة بذلك .. فمن قتل رفعت المحجوب ولماذا اتهم هؤلاء ؟ ولماذا برأتهم المحكمة .

يعود تاريخ هذه القضية الى يوم الجمعة الموافق ١٢ اكتوبر سنة ١٩٩٠ عندما اعترض موكب الدكتور رفعت المحجوب والمرافقين لـه ملثمون اطلقوا النار عليهم لتبدأ الشرطة تحرياتها ثم اعلنت يوم ٢٧ اكتوبر القبض على الجناة بعد خمسة عشرة يوما فقط من عملية الاغتيال ، ولتبدأ النيابة والمحكمة عملها في سماع ٦٣ شاهدا من بينهم اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة السابق وعدد من علماء الدين ورؤساء تحرير صحف قومية وحزبية حتى بلغ عدد صفحات ملف القضية ٥ آلاف صفحة .

واذا رجعنا الى اوراق القضية نجد ان حكم البراءة من اغتيال المحجوب كان مؤكد الصدور منذ البداية لهذه الاسباب :

● التناقض في اقوال الشهود وعلى رأسهم وزير الداخلية السابق محمد عبد الحليم موسى نفسه حيث ذكر في شهادته انه مر من طريق الدكتور المحجوب ، وأراد ان يدخل بسيارته بطريق الكورنيش ولكن اعترضته متاريس منعته من الدخول فاضطر الى ان يدخل الى ميدان التحرير وبعده جاء موكب المحجوب وفتح الطريق الى شارع الكورنيش ، ولم يذكر وزير الداخلية والشهود من الشرطة لماذا وضعت المتاريس في طريق الوزير ورفعت من طريق المحجوب ...



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٣

● كما جاء في اعترافات المتهم الرئيسي محمد النجار والتي ذكرت اجهزة الامن انه قاتل المحجوب وتم ضبط السلاح ولكن جاء تقرير المعمل الجنائي ليؤكد استحالة ان يكون السلاح المضبوط مع النجار هو المستخدم في الحادث لعدم تطابق الفوارغ مع نوع السلاح !!

● كما لم تأخذ المحكمة اصلا باعترافات المتهم محمد النجار على زملائه لعدة اسباب :

● لانه من الثابت انه قد اصيب بطلق نارى وتم قتل اثنين من زملائه امام عينيه اثناء اعتقالهم عند سور كلية هندسة جامعة القاهرة ، ومن ثم فإن المتهم كان تحت تأثير الخوف والهلع والاستجواب المرهق ووطأة التعذيب اثناء الادلاء بأقواله .

● كما اكدت محاضر الشرطة ان احد المتهمين وهو محمد عبد الفتاح بناء على شهادة شهود العيان ادخل ماسورة بندقيته من نافذة الباب الخلفي الايمن لسيارة المحجوب واطلق الرصاص من مسافة عدة سنتيمترات ، بينما اكد تقرير الطب الشرعي بمصلحة الادلة الجنائية لجثة المحجوب انه اصيب بعشرات الطلقات من كل الجهات ولم يشر الى اصابات من قريب لعدم وجود حروق رصاص بالجثة .

● كما ان مأمور قسم شرطة قصر النيل الذى وقعت الحادث في دائرته والذى عاين موقع الحادث لم يشر الى حقيبة المتفجرات التى كانت موجودة في موقع الحادث بناء على اقوال اللواء عادل نجم مدير ادارة الدفاع المدنى الذى تلقى اشارة من شرطة النجدة للتعامل مع هذه الحقيبة ولماذا لم يذكرها في المحاضر التى حررها حول القضية .

● كما لاحظت هيئة المحكمة وجود تناقض واضح في الادلة الفنية بين المعمل الجنائى والطب الشرعى .

● اختفاء سيارة ١٢٨ ملاكى الجيزة جاءت في شهادة شهود عيان في الوقت الذى لم يشر اليها تقرير معاينة مأمور القسم .. فاين اختفت ؟

● كما جاء في تقرير خبير البصمات انه تم رفع ٢٧ بصمة منها ٢٢ بصمة مجهولة .

● تضارب واضح بين التقارير الجنائية خاصة بالنسبة للاسلحة المضبوطة والمحرزة حيث ذكر احد التقارير ان السلاح المضبوط والمحرز هو المستخدم في الحادث بينما افاد تقرير اخر انه ليس هناك يقين من انها الاسلحة المستخدمة .

● بل والاهم من ذلك - ورغم ان الحادث وقع في وضح النهار وفي مكان قريب من شرطة المسطحات المائية - فقد جاء في حيثيات الحكم انه لم يثبت وجود شاهد اثبات رؤية واحد في القضية امكنه مشاهدة احد المتهمين وهو يقتل شخصا بعينه بما في ذلك رجال الشرطة الذين كانوا يتقدمون موكب المحجوب .

■ كما استبعدت المحكمة اعترافات المتهم ممدوح على يوسف بحجة انها جاءت نتيجة ضغط تعرض له بعد القبض عليه حتى انه لم يكن قادرا على الوقوف امام المحقق .

● كما استبعدت المحكمة شهادة بعض الضباط لانهم ادلوا بأقوالهم امام النيابة بعدما انتهت اقوال المتهمين والشهود مما يرجح - بناء على وجهة نظر المحكمة - ان تكون منقولة عن اقوال بعض المتهمين واعترافاتهم .

من ناحية اخرى اصدرت المحكمة في حيثيات الحكم مبدأ جديدا اخر بالنسبة لحيازة المتهمين لمنشورات فان ذلك يتفق مع الدستور الذى يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث اكدت ان القضاء يحاكم افعالا وسلوكا وان الديمقراطية لن تؤتى ثمارها الا في ظل الرأى والرأى الاخر ولم تشهد مصر مناخا للحرية مثل الذى تشهده الان .

وفي النهاية وجهت هيئة المحكمة برئاسة المستشار وجدى الدين ابراهيم رئيس محكمة امن الدولة العليا كلامها الى المتهمين قائلة :

اذا كنتم قد ارتكبتم هذه الجرائم وافلتم من العقاب فان ايديكم وارجلكم ستشهد عليكم يوم القيامة .

واذا كان هذا الحكم قد اسدل الستار حول هذه القضية فان الامر الآن في يد الحاكم العسكرى الذى يملك سلطة التصديق على الاحكام سواء بالموافقة عليها او باحالتها الى دائرة اخرى لاعادة محاكمة المتهمين .. فهل انتهت القضية عند هذا الحد ام انها بدأت ..

أحمد الشيخ



المصدر : العربى

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

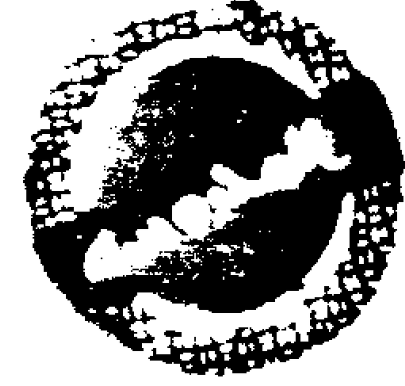
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس نادى القضاة يرد على «رويتر»

كتب عادل السنهورى:

نفى المستشار شاكر مقبل رئيس نادى القضاة أن تكون هناك خشية لدى القضاء المصرى من جماعات العنف. فالقضاء مشهود له بالعدالة والنزاهة وموضع ثقة الرأى العام.. وأضاف أن القاضى الذى يخاف قبل إصدار الأحكام لا يصلح تماما لهذا المنصب.

كانت «رويتر» قد نشرت تصريحا لمسئول مصرى وصف الحكم الذى اصدرته محكمة امن الدولة العليا طوارئ فى قضية اغتيال رفعت المحجوب بأنه «دعابة حقيقية»، وأن القضاة قد صاروا يخشون جماعات العنف(!).



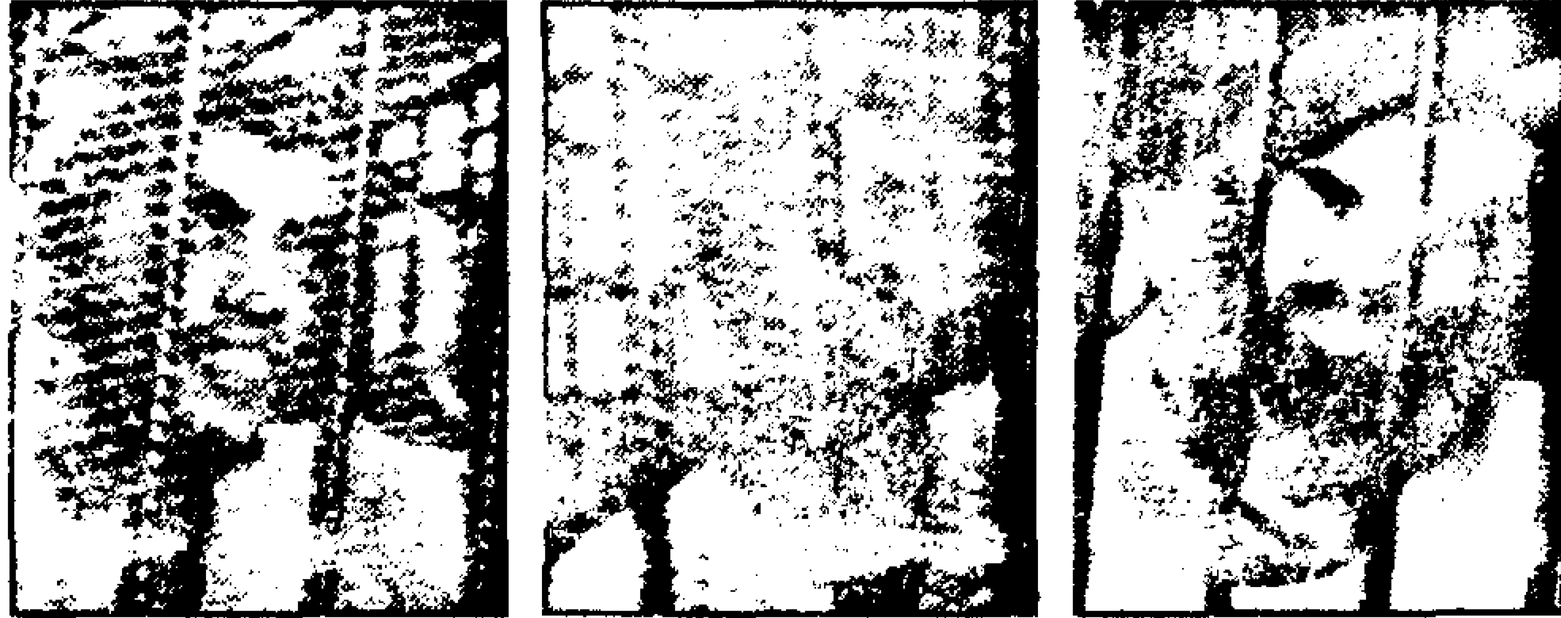
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

□ الحكم فى قضية السطو على محلات الذهب «تنظيم الشوقيين»:

الاعدام لـ٤ والمؤبد لـ ٢ والأشغال والسجن لـ ١٨ وبراءة ٨

المحكمة: حكم الإسلام فى القاتل أن يُقتل والأحكام صدرت باجماع الآراء



رمضان مصطفى   سيد عبدالرازق   على فايد ميهوب

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس حكمها فى قضية «تنظيم الشوقيين» حيث قضت باعدام اربعة متهمين - من بينهم متهم هارب - وهم: رمضان مصطفى محمد حسن، وعلى فايد ميهوب، وسيد عبدالرازق وهشام محمد مسعود «هارب». وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين والأشغال الشاقة والسجن لمدة ١٥ عاما على ثمانية متهمين من بينهم ثلاثة هاربين وبالأشغال الشاقة عشر سنوات لثلاثة متهمين وبالسجن لمدة عشر سنوات لمتهم واحد، وبالأشغال الشاقة خمس سنوات على ثلاثة متهمين، وبالسجن لمدة ثلاث سنوات على متهم واحد، وبالسجن لمدة سنتين على اثنين من المتهمين، وبراءة ثمانية متهمين.

وكانت النيابة العسكرية قد أحالت هؤلاء المتهمين الى المحاكمة وطالبت باعدامهم جميعا حيث نسبت اليهم الانضمام الى تنظيم غير مشروع يهدف الى تعطيل أحكام الدستور والقانون فى البلاد. ونسبت اليهم ارتكاب أربع جرائم قتل والشروع فى قتل تسعة آخرين وسرقة خمسة محلات للذهب وسرقة أسلحة نارية وحيازتها الى جانب حيازة مفرقعات بدون ترخيص بهدف استخدامها فى ارتكابهم لجرائم تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار فى البلاد.

وأشار اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة فى كلمة ألقاها قبل اعلان الحكم الى أن الدين الاسلامى حدد منهج الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ونهى عن الاكراه فى الدين ونهى عن الفساد فى الأرض.

وقال ان الدين الاسلامى جعل جزاء المفسدين فى الارض أن يُقتلوا او يقطعوا أو ينفوا من الأرض.. كما ان الاسلام نهى عن القتل أو سرقة أموال الناس بالباطل. وأضاف ان حكم الاسلام فى القاتل أن يُقتل وأكد ان دين الاسلام هو دين سلام لاعنف وحزم وعدل عند القصاص.ووجه كلامه للمتهمين قائلا: ان هذه أحكام وأسس الدين والقيم الراسخة.. فهل كنتم لها داعين..؟ فليتق الله كل كاذب على الدين. وأشار رئيس المحكمة الى ان هذه الأحكام قد صدرت باجماع الآراء.. وان المحكمة قد طرحت جانبا الاجراءات الباطلة وانها لم تأخذ إلا بما هو ثابت فى ماديات الدعوى وشهادة الشهود.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

نص الأحكام فى قضية السطو على محلات الذهب

معاقبة ٤ بالاعدام و٢ بالمؤبد و٨ بالأشغال والسجن ١٥ سنة و١٠ بالأشغال والسجن من سنتين الى ١٠ سنوات وبراءة ٨

كتب . عبد الحميد شعير :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس الحكم فى قضية السطو المسلح على محلات الذهب بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وقتل ٤ عمدا ومحاولة اغتيال نائب مامور سجن طرة والشروع فى قتل ٩ آخرين وإحراز كميات كبيرة من الاسلحة الآلية والذخيرة والمتهم فيها ٣٢ متهما من ضمنهم ٣ هاربين .

عقدت المحكمة جلستها فى الساعة ١٠,٣٠ صباح أمس بقاعات المحاكمات الجديدة بالجبل الاحمر وسط اجراءات أمن مشددة برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين محمود سلطان واشرف عمارة وممثل الادعاء المقدم دكتور احمد ناصف وامانة سر عيد عبد العزيز عامر واستهل رئيس المحكمة الجلسة بكلمة قال فيها «بسم الله الرحمن الرحيم الم ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين» نعم المتقين الذين يتمسكون بكل الكتاب وليس ببعضه من نواه واحكام امر بالدعوى الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة نهى عن الاكراه فى الدين ونهى عن الفساد فى الارض كما وضع الجزاء للمفسدين ان يقتلوا أويصلبوا او ينفوا من الارض ونهى الله عن أكل الاموال بالباطل ونهى عن القتل وامرنا بالقصاص للقتلى «ولكم فى القصاص حياة يا اولى الالباب» واوصانا بعدم الاسراف فى القصاص «وجعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل» القاتل يقتل . سماحة فى الدعوة ولا إكراه فيها سلام لاعنف ولاعدوان وحزم وعدل عند القصاص اسس واحكام ثابتة فهل انتم لتلك الاحكام والاسس كنتم واعين فليتق كل كاذب متكذب مع الدين فى اى موقع هو فيه وما الحكم إلا لله .

ثم نطق رئيس المحكمة بالحكم قائلا باسم الله وباسم الشعب بعد الاطلاع على مواد الاتهام ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ من قانون الاحكام العسكرية والموادة ١٧٥ ، ٣٠ ، ٣٢ من قانون التعديات وباجماع الاراء حكمت المحكمة حضوريا ببراءة كل من محمد عبد الله ريحان وعماد عبد الله عبد الحكيم ومصطفى محمد عراقى ومصطفى البكرى مصطفى وقطب محمد بدر غانم وراضى السيد محمود الشافعى وجمال الدين حسن محمد ومحارب محمد عبد الوهاب والسجن سنتين لكل من سيد محمد حسن العدوى وخالد احمد عبد الفتاح وبالسجن لمدة ٣ سنوات للمتهم سوقى نصر سيد احمد الميهى

وبالسجن ٥ سنوات لكل من: سامى عبد التواب السيد الفيش ومعتوق يوسف حسن وشعبان مصطفى عبد الغنى . وبالسجن ١٠ سنوات طبقا لقانون الاحداث على المتهم زين العابدين عبد الحكيم ، وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لكل من احمد صلاح ابراهيم نصر الله القرش . وسيد خالد محمود خالد وهلال عبد الشفيع جودة وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لكل من: محمد احمد فرغلى المتهم ٧ وذلك نظير التهم الاولى والثانية والثالثة والسادسة والسابعة والعاشرة وبراءته من الرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة ومراد مختار مراد على المتهم ١٢ وذلك نظير التهم الاولى والثانية والثالثة والسادسة وبراءته من التهمتين الرابعة والخامسة .

وشافعى مجد على مجد المتهم ٢٣ وذلك نظير التهم الاولى والثانية والثالثة وبراءته من الرابعة والخامسة والسادسة

وحسين على حسين العيص نظير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : عربي

التاريخ : ٢٢ / ٨ / ١٩٩٢

القتلة وتجار المخدرات والمرتشين يفلتون من العقاب

رات القوانين

الجنايات تحصل على البراءة أسرع!

قنبلة الأسبوع الماضي القانونية كانت الحكم ببراءة جميع المتهمين في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق من تهمة اغتياله هو ومن معه بوابل من طلقات الرشاشات داخل سيارته !!

بالنسبة للمواطن العادي في الشارع المصري أثار الحكم دهشة وحيرة .. فالقضية أمام ناظريه تتضمن قتلى .. ومتهمين بالقتل .. وشهوداً .. وقرار اتهام صدر ضد متهمين حصلوا جميعاً على البراءة من تهمة القتل في وضح النهار .

تحقيق : سيد عبد المنعم

لكن التكييف القانوني للبراءة « لعدم كفاية الأدلة » كان يعني الوضوح الكامل في نظر القانونيين .. فهذه الجملة التي تتكون من ثلاث كلمات تعني الاشارة الخضراء للمرور من قفص الاتهام إلى ساحة البراءة .. وهي أحد أهم أسباب صدور أحكام بالبراءة في نسبة ٨٥٪ من جرائم القتل بالصعيد بالذات .. إلى جانب أسباب أخرى قانونية ١٠٠٪ هي الباب الملكي للحكم بالبراءة في نسبة ٥٠٪ من قضايا المخدرات و ٨٠٪ من قضايا الرشوة .. وهي الباب الملكي أيضاً لدخول عدد من المحامين إلى عالم الثراء والشهرة عن طريق الغوص في بحر القانون العميق والخروج منه بأحكام البراءة لموكليهم ولو كانوا قتلة متمرسين أو تجار مخدرات عتاة !!

كيف ..؟ حول هذه الكلمة يدور هذا التحقيق ...!!

حواديت .. بريئة

للبراءة من أخطر التهم أساليب عديدة .. بعضها مشروع والبعض الآخر شيطاني ...!!

وللبراءة أيضاً أسباب كثيرة منها ما هو معقول ومقبول .. ومنها ما تجد فيه النيابة ثغرة للطعن فيه ...!! ولأننا لا نملك محاكمة متهم حصل على براءة .. فإننا نحاكم البراءة نفسها في هذا التحقيق ...!! وحينما أدخلناها إلى قفص الاتهام اكتشفنا كثيراً من المفاجآت .. منها أن أكثر من نصف قضايا المخدرات تحصل على البراءة « بسهولة شديدة » وأن نسبة البراءة في قضايا الرشوة تصل إلى ٨٠٪ من مجموعها .. وأن الجنايات عموماً تحصل على البراءة بشكل أسهل كثيراً من الجنح رغم أن عقوبات الأخيرة لا تتجاوز شهوراً .. والحواديت كثيرة .

في إحدى المحاكم نطق القاضي بالحكم « حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المذكور من تهمة الاتجار في المخدرات » .

وهكذا تمت براءة أحد مشاهير تجار المخدرات المعروفين جداً للخاصة .. والعامة .. وخرج « المعلم » الكبير من مبنى المحكمة رافع الرأس منصوراً « نصرة قوية » كما غنى له صبيانه وأعوانه .. وخرج محاميه يختال فخوراً بالبراءة التي حصل عليها لموكله بحيلة شيطانية .. فعندما ضبط رجال المباحث المخدرات داخل شقة المتهم « البريء » كان لون الأثاث وقتها بني اللون وعندما اتصلت زوجته بمحامي المعلم الملاكي ليتولى القضية نصحها على الفور بتغيير لون الأثاث فاشترت أثاثاً آخر لونه ناصع البياض .. وعندما حضرت النيابة للمعاينة أثبتت في محضرها لون الأثاث الأبيض بينما تضمن محضر الشرطة وتأكيد الضباط أنه لونه بني وأمام القاضي وعلى ضوء هذا التضارب بين جهتي التحقيق تم الحكم ببراءة قانونية ١٠٠٪ ومكتملة الأسباب !

موضة البراءة

وهناك أسباب بسيطة جداً لكنها تؤدي إلى البراءة الكاملة مثل البراءة التي حصل عليها تاجر مخدرات أيضاً تم ضبطه من قبل رجال المباحث متلبساً ببيع المخدرات في كشك خشبي خاص به .. لكن الضابط لم يذكر في محضر التحريات الذي حصل بمقتضاه على إذن التفتيش من النيابة العامة أن هذا التاجر يمتلك كشكاً خشبياً بينما أثبت ذلك في محضر الضبط وكانت النتيجة أن شكك محاميه في جدية تحريات المباحث وقال إذا لم يكن الضابط يعرف حقيقة النشاط العلني للرجل فكيف استطاع معرفة نشاطه السري وهو الاتجار في المخدرات .. وكانت البراءة من فم القاضي فوراً .

ويبدو أن تغيير أثاث الشقة للحصول على البراءة قد أصبحت موضة فى قضايا المخدرات ففى إحدى القضايا تم ضبط المخدرات فى حجرة صالون التاجر فقامت زوجته بتحويلها إلى حجرة نوم وحصل الزوج على براءة فورية ...!!

وفى إحدى قضايا الرشوة المتهم فيها مهندس بإحدى المحافظات تم الحكم عليه بثلاث سنوات سجن لكنه حصل على براءة فى النقض والسبب أن ضابط المباحث نسى أن يكتب ساعة تحرير المحضر بالضبط وعندما تنبه الدفاع لهذه الثغرة الاجرائية حصل المتهم على البراءة ...!!

كل هذه النماذج من أحكام البراءة يؤكد رجال الشرطة والنيابة أن أصحابها جميعاً مذنبون فعلا ولكن الجميع يتفقون على أن القضايا الجنائية من السهل الحصول على البراءة فيها بنسبة أكبر منها فى الجنح ...

يؤكد هذا المعنى عمرو عبد الصادق فكلما زادت العقوبة كلما كثرت وتعددت الاجراءات المطلوبة لاثبات الاتهام وفى هذه الحالة يصبح المجال مفتوحاً لحدوث ثغرات فى الاجراءات والملعب متسعاً أمام المحامين كى يصولوا ويجولوا فى اكتساب واصطياد الثغرات التى تؤدى إلى البراءة ...

وفى عالم المحاكم والجنايات تحتل قضايا المخدرات المرتبة الأولى فى قائمة أحكام البراءة كما يؤكد اللواء محمد بركات وكيل الادارة العامة لمكافحة المخدرات .. فهناك ٦٠٪ من هذه القضايا المضبوطة بمعرفة رجال الشرطة العاديين تحصل على البراءة .. تتراجع هذه النسبة وتتلاشى فى حالة القضايا التى تضبطها إدارة المكافحة حيث تحصل ٨٪ فقط من قضاياها على البراءة .

المتهم مدان

وتأتى قضايا الرشوة فى المرتبة الثانية لأحكام البراءة حيث يحصل ٨٥٪ منها على البراءة .. يؤكد ذلك مرتضى منصور القاضى السابق والمحامى حالياً حيث يقول : إن الرشوة قضية تحتاج إلى إجراءات كثيرة ومن الضرورى أن تتأكد المحكمة بالفعل أن المتهم مدان .

وتقف قضايا القتل على الدرجة الثالثة فى سلم البراءات حيث تحصل نسبة كبيرة منها على البراءة وخاصة فى القضايا التى تدور وقائعها بالصعيد الجوانى حيث يصبح مستحيلاً إثبات التهمة .. وهناك تحصل ٨٥٪ تقريباً من قضايا القتل على البراءة بسهولة شديدة .

وتتصدر قضايا الاختلاس المركز الرابع فى قائمة أحكام البراءة .. يؤكد هذا المستشار فاروق الحناوى رئيس محكمة أمن الدولة العليا سابقاً .. فعندما يعجز المتهم عن سداد مبالغ معينة كانت فى حوزته تحاول المحكمة معرفة سوء نيته من عدمها وفى ٦٠٪ من هذه القضايا يتضح للمحكمة وبالأوراق الرسمية أن المتهم كان سيسدد المبالغ الناقصة من عهدته لكن الجهة الادارية سارعت وأبلغت عنه قبل أن يتم سدادها .

تلفيق صعايدة

عريضة الدعوى فى قضية البراءة تتضمن أسباباً عديدة .. المستشار فاروق الحناوى يؤكد أن التلفيق هو أحد الأسباب الرئيسية للبراءة فعندما لا تطمئن المحكمة إلى صحة الدليل تصدر حكمها بالبراءة فوراً .. وتزداد نسبة التلفيق فى بعض قضايا القتل بالصعيد حيث يمر وقت كبير ما بين وقوع الجريمة والابلاغ عنها فأهل القتيل يجتمعون عادة لكى يقرروا هل يبلغون الشرطة أم لا ؟.. وفى حالة الابلاغ يدرسون كيفية تلفيق القضية لاكبر فرد فى العائلة المنافسة لهم وليس للقاتل الفعلى .. وهذا يتضح بسهولة شديدة فى المحكمة بطبيعة الحال .

يضيف المستشار الحناوى : إن البراءة بسبب التلفيق لا تقع من الأهالى فقط لكن الشرطة ترتكب أيضاً نفس الفعل .. ففى إحدى القضايا التى كنت أنظرها بالقليوبية حاصر رجال الشرطة قرية بأكملها ودخلوا منزلا لم يحصلوا على إذن النيابة بتفتيشه وفى تصويرهم للواقعة قالوا إن المتهم عندما رآهم قفز من الدور الثانى بعد أن ألقى بما فى حوزته من مخدرات .. هذا الكلام لم يكن منطقياً بالطبع فكيف يقفز الشخص من مكان مرتفع دون أن يصاب بكسر أو جروح ؟ ثم كيف يحاول الهرب وهو يعرف أن القرية بالكامل محاصرة ورجال الشرطة يلتفون حول منزله ؟ ولذلك حكمنا بالبراءة لأن القضية كان بها رائحة تلفيق .

تصوير خاطىء

المستشار عبد القادر عبد الرشيد بمحكمة جنايات بولاق الدكرور يضيف أسباباً أخرى للبراءة فيقول : إن عدم معقولية تصوير الواقعة يؤدى إلى حصول المتهم على البراءة ففى قضايا المخدرات مثلا يكتب الضابط فى المحضر أن المتهم رمى المخدر بمجرد أن رآه بينما الواقع يؤكد أن هذا المواطن لا يعرف الضابط الذى يرتدى ملابس غير رسمية .. فلماذا يرميها اذن عندما يراه ؟



المصـدر : ....

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مـات

التاريخ : .... ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

والمشكلة أن الشرطة تحاول إثبات وجودها فى الشارع بأى طريقة فتقوم بتفتيش الناس دون إذن سابق وهذا فى عرف القضاء اعتداء على الحريات لا يمكن قبوله .. كما أن كثيرا من رجال المباحث يسارعون بإنهاء المحضر دون تقديم كافة الأدلة التى تدين المتهم .. وقد يقع بعضهم فى خطأ بسيط يؤدى إلى البراءة ففى إحدى القضايا مثلا كان تاريخها واقعيا هو السابع من يناير عام ١٩٩١ لكن الضابط نسى وكتب ٧ يناير ١٩٩٠ .. هذا يعود بالطبع إلى أنه كان معتادا على كتابة تاريخ السنة الماضية لكن المحكمة لم تملك إزاء هذا الخطأ سوى الحكم ببراءة المتهم .

ويضيف المستشار عبد القادر عبد الرشيد أن بعض القضايا تحصل على براءة لتناقض الدليل الفنى مع القولى ففى إحدى القضايا قال الشهود أنهم رأوا المتهم يضرب المجنى عليه بالسكين فى ظهره بينما يؤكد تقرير الطبيب الشرعى أن الطعنة جاءت فى بطنه .. وهنا نلاحظ تناقضا واضحا بين الدليلين .. فلا تطمئن المحكمة بالتالى لمثل هذه الشهادة وتكون النتيجة براءة المتهم .

وتعتبر مهارة المحامين وقدراتهم الخاصة أحد الأسباب الهامة فى حصول المتهمين على براءة حتى لو كانوا مذنبين فعلا .. يؤكد ذلك مرتضى منصور المحامى ويقول إن قضايا المخدرات تحصل على براءة لأن هناك ٦ محامين لهم شهرة واسعة فى هذا المجال ويسارع أى تاجر بالذهاب إليهم عندما يتم القبض عليه . وهم يستطيعون إخراجه كالشعرة من العجين لأنهم يحفظون قانون المخدرات عن ظهر قلب وبإمكانهم إكتشاف أى ثغرة فى القضية أو حتى إفتعالها وهم مثل لاعب الكرة يعرف متى يضحك على الحكم فيحرز هدفا بيده دون أن يراه أو يحصل على « فاول » وهو لايستحق ذلك .

يعترض فتحى رجب المحامى على الكلام السابق ويقول إن سبب البراءة ليس انحراف المحامين او قدراتهم الخاصة بقدر ماهو خطأ فى إجراءات جمع أدلة الاتهام .. ولكن هذا لايقلل من ذكاء المحامى فهو الذى يقنع المحكمة بأن الحقيقة مخالفة تماما لما أوردته أجهزة الضبط والاتهام .. فالقضايا تشبه الدراما كثيرا فإذا استطاع المحامى أن يحكى كيفية حدوث الجريمة بطريقة تختلف عن رواية النيابة وأجهزة الشرطة والرقابة وفاز باقتناع المحكمة بتصويره للواقعة يحصل موكله على براءة فورا .

ويضيف فتحى رجب إن خلفيات القضية قد لاتكون واضحة تماما أمام المحكمة وعلى المحامى أن يوضح للمحكمة ظروف وملابسات كل قضيه فمثلا عندما اتهم احمد سلطان وزير الكهرباء السابق بتقاضى رشوة من شركة عالمية .. كان لابد أن تعرف المحكمة القصة من أولها إلى آخرها .. فهذه القضية لفقتها الأجهزة الأمريكية للرجل الذى حاول قيادة مصر نحو تقدم تكنولوجى فى المجال النووى وهو ما يعد خطرا على المصالح الأمريكية فى المنطقة - وتم إثبات ذلك بالأوراق والمستندات فاقتنعت المحكمة وأصدرت حكمها ببراءته .

قضية إجراءات

أصابع الاتهام فى قضية البراءة تشير أيضا إلى مأمورى الضبط والتحقيق - فأى قضية تمر عليهم أولا وإذا كانت البداية جيدة كانت النهاية على نفس المستوى فلا يخرج منهم إلى ساحة المجتمع .. اللواء محمد بركات مدير أمن قنا والوكيل السابق لادارة مكافحة المخدرات يعترف بأن كثيرا من قضايا المخدرات تحصل على براءة ولكنها تلك القضايا التى يعدها ضباط غير متخصصين ومن خارج إدارة المكافحة ولذلك تذهب قضاياهم إلى المحكمة وهى تنقص كثيرا من الاجراءات المطلوبة رغم أن المخدرات قضية إجراءات أساسا فسلامتها شرط أساسى لادانة المتهم وأى ثغرة فيها تؤدى إلى براءته .

فإثبات الاتهام يحتاج إلى محضر تحريات وإذن تفتيش ومحضر ضبط . وكل هذه الاجراءات يجب أن تكون بإذن من النيابة العامة .. كما يجب تصوير الواقعة بالتفصيل وأن تكون معقولة ومنطقية .

المشكلة أن غير المتخصص لايهتم غالبا بمثل هذه الاجراءات ولذلك نعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة لضباط الشرطة المحلية فى مقر الادارة العامة لمكافحة المخدرات لتوعيتهم بالاجراءات المتبعة فى المكافحة حتى تقل نسبة براءة قضاياهم .

أما قضايا الادارة العامة للمكافحة التى يعدها ضباط متخصصون وأصحاب خبرة فى هذا المجال فإنه من الصعوبة حصولها على براءة لأن كل الاجراءات مضبوطة غالبا ورسمية .

ويضيف اللواء محمد بركات .. كانت تواجهنا كذلك مشكلة الشهادة أمام المحاكم حيث يكون قد مر على ضبط القضية أكثر من ثلاث سنوات فى بعض الأحيان ومن هنا يصبح صعبا على الضابط تذكر كافة وقائع القضية بتفاصيلها الدقيقة لذلك أصبح الضباط يحتفظون بصورة من المحضر الأصلى للقضية حتى تكون التفاصيل فى ذهنهم عندما يدلون بشهادتهم أمام المحكمة .

ثم ... يبقى بعد كل ما قيل أن أحكام البراءة قد تكون بريئة تماما .. لكنها وأحيانا قد تكون وليدة شطارة محام .. وثغرة قانون .. وأدلة غير كافية وهذه إجراءات وجميعها قد تؤدى بالمتهم إلى ساحة البراءة مهما كانت جريمته .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٣

قضية احداث زينهم أمام المحكمة العسكرية اليوم

تبدأ المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم نظر القضية رقم ١٩ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعي العام العسكرى والمعروفة باسم قضية زينهم والمتهم فيها ثمانية من الارهابيين هم محمود صلاح فهمى جاد وكنيته هيثم ، ومصطفى عونى زكى وكنيته سعد وعرفان محمد حسن الخولى وعلى احمد محمد فرحان ، وكحلاوى صابر عبدالعليم وياسر عباس سليمان على وايمن عودة محمد عودة ومحمد رمضان زكى منهم اربعة متهمين هاربين ستتم محاكمتهم غيابيا وجميعهم متهمون بالانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين واشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص وقتلوا عمدا كلا من النقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجى ومحمد سلامة السيد وشرعوا فى قتل ثمانية من المواطنين ، كما حازوا واحرزوا اسلحة وذخائر ومفرقعات لاستخدامها فى اغراض التنظيم .

٠٥٦٠



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ مارس ١٩٩٢

اعترافات مثيرة للمتهمين فى تنظيم طلائع الفتح

كتب ـ عبدالحميد شعير:

كشفت تحقيقات النيابة العسكرية عن كيفية ارتكاب جريمة قتل سائق وتباع السيارة النقل التى استخدمها المتهمون من الاول الى السادس فى قضية طلائع الفتح فى نقل اسلحة بعد ذلك من منطقة المنوات بالقرب من الحوامدية ، حيث اعترف المتهم الثالث خويلد محمد بركات عبدالعليم ٢٣، سنة، نقاش واسمه الحركى فى التنظيم «ماهر» بانه تابع السيارة النقل بسيارة تاكسى ومعه كل من المتهمين الخامس والسادس ياسر كامل على (هارب) ورأفت محمد محمد عثمان، وكان بحوزتهم مدفع كلاشينكوف وطبنجتين من طراز «برتا»، وتظاهر بانهما من رجال الأمن وأمرا السائق ومن معه بكابينة السيارة بالنزول ، وبمجرد نزولهما أوقفهم المتهم صفا واحدا ثم أطلق المتهم الخامس عيارا ناريا على رأس السائق فقتله، وحينما حاول المتهم خويلد بركات اطلاق النار على التباع حدث عطل فى طبنجته فاخذ طبنجة المتهم الخامس وأطلق منها عيارا ناريا على التباع الذى رفع رأسه وقال له: انا عملت لك ايه ياباشا.. بتضربنى ليه بالنار ياباشا ، فقام المتهم الخامس باطلاق الطلقة الثانية فارداه قتيلا



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

حظر النشر في قضية احداث زينهم و"طلائع الفتح" امام المحكمة العسكرية غداً

□ القاهرة - «الحياة»

■ بدأت وسط اجراءات امنية مشددة أمس محاكمة ٨ من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في قضية احداث زينهم، وعقدت المحكمة العسكرية العليا جلسة برئاسة اللواء عبد المنعم نافع، نودي في بدايتها على المتهمين وتم اثبات حضور اربعة منهم هم: محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني زكي وكحلاوي صابر عبد العليم ومحمد رمضان زكي، وغياب اربعة آخرين سيحاكمون غيابيا وهم: عرفان محمد حسن الحولي وعلي احمد محمد فرحات وياسر عباس سليمان وأيمن عودة محمد عودة.

وحضر الجلسة ١٠ محامين من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني وطلب المحامي منتصر الزيات من المحكمة احالة المتهمين مصطفى عوض ومحمود صلاح فهمي الى الطب الشرعي لتحديد ما وقع عليهما من اصابات وظروف حدوثها.

واكد ممثل النيابة العسكرية ان القضية «تمثل ملحمة شعبية من حيث تلاحم الشعب مع الشرطة في القبض على المتهمين». واوضح انه سبق عرض المتهمين على الطب الشرعي واكد «ان الاصابات جاءت نتيجة قيام المواطنين المصريين بالقبض عليهم في احداث زينهم الاخيرة».

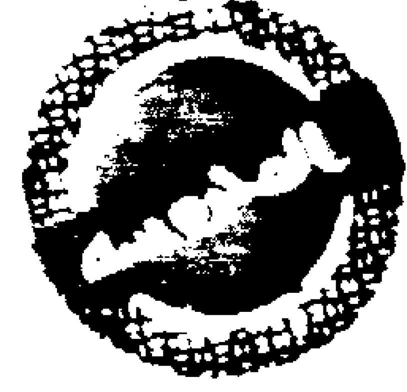
واوضح رئيس المحكمة ان تلك الاصابات قديمة واندملت وانه برغم ذلك سيتم عرض المتهمين على الطب الشرعي بناء على طلب الدفاع. واصدر رئيس المحكمة في نهاية الجلسة التي استغرقت ساعة قرارا بحظر النشر في القضية وتأجيلها الى جلسة ٢٩ آب (اغسطس) الجاري.

ومن جهة اخرى تستأنف المحكمة العسكرية في القاهرة برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي غدا الاربعاء جلساتها لمحاكمة المتهمين في قضية تنظيم «الجهاد» المعروفة باسم «طلائع الفتح الاسلامي»، والتي تضم ٥٣ متهما بينهم ٧ فارون يمثلون المجموعة الاولى من اعضاء التنظيم.

وينتظر ان تقدم النيابة في جلسة الغد بلاغا بوفاة المتهم رقم ٤٦ في القضية نزيه نصحي راشد الذي مات متأثراً بجروحه التي أصيب بها اثناء مشاركته في محاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية التي وقعت الاربعاء الماضي لاسقاط الدعوى عنه.

وكانت النيابة العسكرية نسبت الى المتهمين تهم: «تأسيس جماعة على خلاف القانون تهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وتعطيل الدستور والقانون وتهديد الامن والسلام الاجتماعي واغتيال اثنين من رجال الشرطة والشروع في قتل آخرين وحيازة اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص».

الى ذلك اكد السيد بابار مالك الناطق الاعلامي في السفارة الباكستانية في القاهرة «ان بلاده لاتأوي ارهابيين على اراضيها»، وان باكستان «اعلنت ادانتها للارهاب بكل صوره واشكاله». وقال في تصريح الى «الحياة»: «ان بلاده تتعاون بشكل كامل مع القاهرة في تقديم اي معلومات في شأن مواجهة الارهاب ومكافحته» ولم يستبعد مالك وجود اتصالات مباشرة بين مسؤولين امنيين في البلدين مؤكدا ان حكومة باكستان «سبق وان قامت بترحيل اعداد من المقيمين على اراضيها بصورة غير شرعية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٣

المحكمة العسكرية تقرر حظر النشر فى قضية «زينهم»

قررت المحكمة العسكرية العليا تأجيل نظر قضية زينهم التى تضم ٨ متهمين بينهم ٤ هاربون الى ٢٩ اغسطس الحالى لمواجهة المتهمين بالتهم المنسوبة اليهم حيث يواجهون عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة لاعطاء فرصة للدفاع للاطلاع. وقررت المحكمة حظر النشر فى القضية لما بها من اسرار عسكرية مع استمرار جلساتها علنية.

لجنة الحريات بنقابة المحامين تشيد بالحكم الأخير فى قضية المحجوب

كتب جمال امبابى:

أشادت لجنة الحريات، وحقوق الانسان بنقابة المحامين فى اجتماعها الأخير مساء الخميس الماضى بحكم المحكمة الأخير فى قضية المحجوب، وجاء فى برقية أرسلتها لنادى القضاء أن هذا الحكم هو صفحة مشرقة فى تاريخ القضاء المصرى، وأشادت البرقية بدور القضاء فى اعلاء القوانين المدافعة عن كرامة الانسان.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

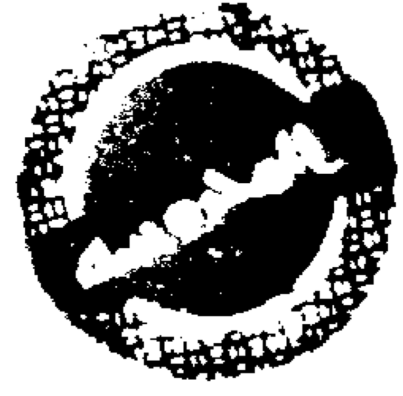
التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٣

أساتذة وسياسيون يشيدون بحكم القضاء فى قضية المحجوب ويطالبون بوقف المحاكمات العسكرية

اهتز الضمير المصرى والإنسانى للحكم العادل، الذى أصدرته محكمة -أمن الدولة العليا برئاسة المستشار وحيد محمود يوم السبت الماضى فى قضية مقتل د. رفعت المحجوب، فقد مس الحكم جوهر الازمة التى يعيشها المجتمع.. وحدد بوضوح سبل تجاوز حالة العنف الدامى المتفشية بشكل خطير.. وكشف زيف وكذب ادعاءات السلطة بلجوئها لوسائل إجرامية فى انتزاع اعترافات المتهمين.. وهو -بوضوحه هذا- إنما وضع السلطة الحاكمة فى مازق شديد، وبرهن للعالم حقيقة ما يجرى فى سجون مصر ومعتقلاتها على ايدى زبانية التعذيب، وأكد عبر ذلك صحة كل ما ورد فى تقارير منظمات حقوق الإنسان عن قسوة وبشاعة بعض رجال الأمن الذين نزعت الرحمة من قلوبهم..

تحقيق:
محمد مغربى
أشرف خليل

ولعل احد ابرز الدروس المستفادة من هذا الحكم، هو التأكيد على عدم مشروعية محاكمة المتهمين المدنيين أمام المحاكم العسكرية.. وهو اتجاه طالما أكدت عليه «الشعب» مرارا، وبرهنت بالأدلة الشرعية عدم صحة ما أفضى إليه من نتائج واحكام ترتب عليها قطف رقاب ستة عشر شابا من شباب الجماعات الإسلامية، لم تتوفر لأى منهم أدنى الضمانات القانونية اللازمة..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ٣ ١٩٩٣

وعلى الرغم من أن الحكم في قضية المجوب.. تضمنت من ادلة الاتهام ما يكفي لوضع الذين قاموا وشاركوا وسهلوا جرائم التعذيب في موضع التحقيق والمحاكمة، إلا أن السلطات دابت منذ اللحظات الأولى لصدور الحكم على الحديث عن اتجاهها للطعن في الحكم.. والمطالبة برفض التصديق عليه.. ذلك على الرغم من أن رئيس الجمهورية صدق على كافة الاحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية.

ولأن الحكم جاء في وقت يمر فيه الوطن بأزمة بالغة الخطورة.. وتتقاذفه أمواج العنف الدامي.. دافعة إياه في أتون لهيب لا يعلم إلا الله متى يخبو أواره، فقد توجهت «الشعب» لعدد من المفكرين وأساتذة القانون ورجال السياسة تسألهم تقييمهم لحكم محكمة أمن الدولة في قضية المحجوب.. واتجاه السلطات لإعادة محاكمة المتهمين الذين برأتهم المحكمة، ورأيهم في إصرار الحكومة -على محاكمة- المتهمين المدنيين أمام القضاء العسكري -غير المختص- أصلا بمحاكمتهم.

* محمد فائق -عضو المكتب السياسي للحزب الناصري، وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان- ما أشار إليه الحكم في هذه القضية من تعرض المتهمين لتعذيب بشع لانتزاع اعترافات كاذبة منهم هو أمر مؤسف، ولابد من وقفة حازمة لضمان منع تكراره في المستقبل. والقضية ليست صدور حكم قاس أو مخفف المهم هو توفر ضمانات العدالة وكفالة كل السبل القانونية لحماية المتهمين إلى أن يصدر الحكم، ومن هنا ياتي رفضنا لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، فلا شك أن الوضع الطبيعي هو الأسلم، ويحزنني أن العالم أجمع اصبح يتحدث بلغة واضحة عن حقوق الإنسان فيما نسمع نحن عن ممارسات وانتهاكات صارخة في بلادنا، وفيما يتعلق بالاتجاه لرفض الحاكم العسكري التصديق على الحكم، قال فائق: دعنا لا نسبق الأحداث، ولا تعليق إلا عندما نسمع موقف الحاكم العسكري والمعطيات التي يستند عليها في موقفه.

أ. د. عاطف البنا -أستاذ القانون- احكام القضاء هي عنوان الحقيقة وبالتالي فإن القاضي يحكم بعد فحص القضية وينتهي في حكمه إلى ما يمليه عليه ضميره والقانون، فبراءة ١٠٠ متهم مذنب خير من الحكم على متهم بريء، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، وعلينا أن ندرأ الحدود بالشبهات.

معنى كل هذا أن الحكم سليم، لأن القاضي لم يجد ادلة كافية للإدانة، والنتيجة الحتمية هي البراءة ويكون الوضع في منتهى الخطورة أن تكون الاحكام متسرعة، لأن هذا يؤدي إلى الظلم وتتحمل المحاكم التي تلجأ إلى مثل هذا الاسلوب في سرعة إصدار الاحكام دون مراعاة العدالة مسئولية إزهاق أرواح بريئة.

إن القضاء العادي كثير ما يتهم ببطء إجراءات التقاضي والمحاكمة، ويجب أن لا نعلق له مثل هذا الاتهام، لأن الثمن هو إزهاق روح وضياع العدالة، وقد أظهرت محكمة أمن الدولة العليا في حكمها الأخير أنها لم تكن بطيئة، لأنها استغرقت منذ وقت إحالة القضية إليها عاما كاملا وهي فترة ليست بالطويلة بالنسبة للقضاء، للوصول إلى الحقيقة من خلال سماع شهود النفي والإثبات والإجراءات القانونية بكافة درجاتها.

وبالنسبة لضمانات القاضي فالقاضي يجب أن يكون له الاستقلال، وأهم مظاهر العدل هو عدم توافر تقابلية العدل وحصانة القاضي في عدم النقل، وهذا لا يتوافر في القضاء العسكري، لأن من يعملون به يخضعون للسلطة الرئاسية، كما أن المحاكم العسكرية لا تتبع الإجراءات الجنائية، بما توفره من ضمانات ومن اهمها إتاحة حق الدفاع.

إذن فالضمانات كل الضمانات في القضاء المدني العادي، وهو يطالب به الدستور في المادة ٦٨ من مواده، ولا يستطيع عاقل أو حتى مجنون أن يقول: إن القضاء العسكري هو المكان الطبيعي لمحاكمة المدنيين، وللأسف فقد فسرته المحكمة الدستورية العليا بما يخالف العهود الدولية والدستور الذي تحدث عن حق كل إنسان في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، والحجة بأن هناك نصاً في القانون أو الدستور يؤكد على ما يقومون به من محاكمة متهمين مدنيين أمام المحاكم العسكرية حجة سخيفة، وتتعارض مع الدستور، ومع حقوق الإنسان، والتلاعب في القوانين وإصدارها موجود.

فهناك في مجلس الشعب يتم سلق أي قانون، يجرى تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قوانين سارية المفعول.

كما أن هناك قوانين ونصوصا لا تحترم أحكام القضاء فهؤلاء القضاة الذين تحروا العدل وأقاموا ثم يأتي مكتب تصديق الاحكام الخاص بالحاكم العسكري، وهم مجموعة من الضباط لا علاقة لهم بالقضاء، ويشير على رئيس الجمهورية بالاعتراض على أحكام القضاء.

قد يقال: إن هذا منصوص عليه وحق من حقوق رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الحاكم العسكري، ولكن نقابل هذا النص بقولنا: إنه مصادرة على المطلوب ووضع العربة أمام الحصان وحجج واهية وسخيفة، وهذا النص نص معيب ومعروف أن رئيس الدولة يستطيع أن يستخدم النص في عدم التصديق على أية أحكام، ولكن استخدام هذا النص ليس مبررا كافيا لأن نقول إن القانون يقول كذا وكذا، لأن هذه النصوص تتعارض مع القيم والأصول وتهدر المبادىء العليا التي يجب أن تسود التشريع.

ومن الأمور السخيفة في قوانيننا أن لدينا قوانين سيئة السمعة والسير والسلوك مثل قانون العيب والمدعى العام الاشتراكي، ومحكمة القيم والنصوص الاستثنائية، كقانون الإرهاب ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

أما ما نشر من أن النيابة العامة تدرس الطعن على الحكم فهذا الخبر غير صحيح والنيابة كاذبة في هذا طبقا لما نشر في الصحف، من أن النيابة من حقها أن تطعن أمام محكمة النقض لأن النظام الموضوع لهذه المحاكم أن المسألة لا تخضع للطعن لأن النيابة ليس لها شأن بهذه الأحكام.

* السفير الشافعي عبد الحميد -رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان- الحكم مفخرة للقضاء المصري، والتحية واجبة للقاضي الذي اصدر الحكم وفق قناعته وما يعتقد صوابه، رغم الظروف المحيطة والتي تمر بها البلاد.. وهذا الحكم يؤكد نزاهة القضاء وحصانته وأنه مازال خط الدفاع الأول وراعي العدالة.. وفيما يتعلق بتجاه الحاكم العسكري لرفض التصديق على الحكم اعتقد أنه أمر سابق لأوانه التعليق عليه، وعموما رفض الحاكم أو قبوله للحكم لا يجب الا يكون مسألة تعسفية، ولابد من توضيح الاسباب.. وفي نهاية الأمر أكد

٠ ٠٥٤٣٦



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٣

الشافعي عبد الحميد أنه لا يوجد اختلاف على تفضيلنا كمسئول المتهم امام قاضيه الطبيعي دون الحاجة إلى ما يسمى بالمحاكم العسكرية.

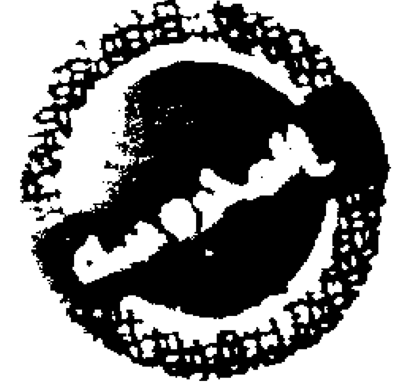
* سامح عاشور -مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين- الحكم الذى صدر فى قضية المحجوب متعلق بالدرجة الأولى بالمشروعية الإجرائية، وهى شرط جوهرى -كما أشار الحكم- للوصول للجانى الحقيقى.. والحكم درس كبير لرجال الضبط. ولا يجوز للحاكم العسكرى أن يعلن رفضه قبل الإطلاع على أسانيد الحكم، والنية المعلنة حاليا برفض الحكم ليست جديدة ولدينا أمثلة سابقة من الماضى، كرفضه التصديق على الحكم الخاص بإضراب عمال السكة الحديد.

وفيما يتعلق باللجوء للمحاكم العسكرية، أكد سامح عاشور أن هذا تجاه نرفضه لان هذه المحاكم ليست جهة اختصاص، وأضاف أننا منذ زمن بعيد ونحن نرفض وجود أى جهة قضائية ولو عمل فيها قضاة، لان هذا الامر يمثل عدوانا على استقلال القضاء، فلا يجوز أن يعقب على القاضى إلا قاض مثله فى إطار الإجراءات الطبيعية المتبعة.

أ. صلاح عامر -أستاذ القانون الدولى بحقوق عين شمس- الحكم الذى أصدرته مؤخرا محكمة أمن الدولة العليا فى قضية مقتل المحجوب وسام على صدر القضاء المصرى، سواء أكان قضاء مدنيا او عسكريا، لانه عندما يتم توفير كل الظروف الطبيعية لمحاكمة أى متهم، فلابد أن يكون الحكم فى النهاية عادلا، وإن كنا نامل فى أن يكون القضاء العسكرى على نفس مستوى القضاء المدنى، وإننى أعلم تمام العلم أن هناك كثيرين ممن يعملون فى القضاء العسكرى أو ناسا أفاضل ويتحرون العدل فى أحكامهم مثلهم مثل القضاة المدنيين.

وأما ما تردد بشان قيام النيابة العامة بنقض الحكم فهذه المسألة قانونية بحتة وتتعلق فيما إذا كانت النيابة العامة ستنظر فى سلامة الإجراءات القانونية للمحاكمة أم لا.

وأما بشان تصديق الحاكم العسكرى على أحكام البراءة بالنسبة للمتهمين فى قضية المتهمين بقتل المحجوب من عدمه فإننى اعتقد أن الحاكم العسكرى لم يمتنع عن التصديق على الحكم إذا لم تكن هناك مبررات قانونية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٣

المحكمة العسكرية تستأنف نظر قضية طلائع الفتح اليوم

ترسانة ضخمة بحوزة التنظيم لاستخدامها في الارهاب

كتب ـ حسين فتح الله:

تستأنف المحكمة العسكرية العليا اليوم نظر قضية المجموعة الاولى من تنظيم طلائع الفتح والتى تشمل ٥٣ متهما انضموا جميعا لجماعة أسست على خلاف القانون واشتركوا في اتفاق جنائي لارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والأسلحة النارية

وكشفت تحقيقات النيابة العسكرية عن ان المتهمين سعوا الى احراز وحيازة ترسانة ضخمة من الأسلحة . منها بنادق الية ومسدسات ومفرقعات حيث ضبط بحوزة المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ٥ عبوات ناسفة ومادة الديناميت البودرة الاموبنومى، وكرات معدنية رولمان بلى التى تدخل في تشكيل العبوات المفرقعة و٢٦ مفجرا وفتائل أمان يدخل في تركيبها مادة البارود الاسود ، وموقت زمنى لتفجير العبوات، و٣ زجاجات بداخلها مادة ازيد الصوديوم شديدة الانفجار، كما ضبط بحوزة المتهم السادس عشر مفرقعات زجاجية بها عبوة مفرقعة معباة ببارود اسود. وبحوزة المتهم السابع عشر ٢ فرد صناعة محلية عيار ٦٢. ٣٩٠٧ وبحوزة المتهمين السابع والثلاثين والثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين ٢٣ قنبلة يدوية ٥١ عبوة يدوية. ٣ قنابل صناعة محلية ٣٧ مفجرا عاديا بصامولة سوستة، ١١ مجموعة راس قنبلة. ١١ مفجر كهربائيا سلك. و٢٣ مفجرا عاديا مثبت عليه قطعة صغيرة من فتيل الامان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٦ ٢ [illegible] ١٩٩٣

الإرهاب بالصوت والصورة

المتهمون فى « طلائع الفتح » اعادوا تنفيذ جرائمهم .. ولكن بدون رصاص !

عادة ما ينكر المتهمون ما ارتكبوه من أحداث !!.
عادة ان يقروا ان ما تم من اعترافات في محاضر الشرطة كانت وليدة اكراه .
وعادة ما يؤكدون انهم ادلوا بهذه الأقوال امام النيابة نتيجة اكراه مادى لا الضرب - الصعق بالكهرباء او اكراه معنوى كالتهديد بتعذيب الأم او الزوجة .. كثيرا ما يقول المتهمون امام المحكمة عند مواجهتهم باتهامات النيابة انهم غير مذنبين !!.
ولكن المعاينة التصويرية لمكان الحادث كثيرا ما تكون هي العين البصيرة التي تستند اليها المحكمة .. هي الدليل المادى الذى يدخل في يقين المحكمة القرار .

تقرير يكتبه فاروق الشاذلى

الآن اصبح الفيديو مستلزمات ملف القضية .. واصبحت قاعات المحاكم تشهد جلسات خاصة لمشاهدة افلام الفيديو .. وكثيرا ما تكون الصور هي احدى دلائل الاثبات على المتهمين .

في قضية طلائع الفتح .. كان هناك ٣ جرائم هي سرقة السيارة رقم ٥٥٨٤٠ وقتل كل من صبحي وقاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد .. وسرقة التسليح الشخصي ومحاولة قتل الجندى سعد عبدالهادى مطاوع المعين خدمة على سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى والشروع في قتل الجندى بخيت محمد همام والجندى عبدالرحمن عبدالله رضوان ومحاولة سرقة التسليح الشخصي لهما .. وهما معينات على المنفذ ٧٠ بشارع ٧٧ بالمعادى .

تنشر « اخبار الحوادث » نص المعاينة التصويرية التي قامت بها نيابة امن الدولة لواقعتى حادثتى القنصلية السعودية والمعادى .

وصف لمكان الحادث .. اشار المتهمون عبدالحميد حسب الله ومحمد حسام الشريف ومحمد سمير عبيد الى مكان تواجد جندى الحراسة الذى تم التعدى عليه فتبين انه يقع امام سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى بجوار بوابة كبيرة تقع على شارع الحديقة ويقع امام ذلك المكان بنهر الشارع جزيرة مثلثة الشكل تفصل بين الرصيف الذى كان يقف عليه الجندى المعتدى عليه وبين الرصيف المقابل والذى تبين وجود جراج سيارات عمومى عليه اسفل عقار يقع على مقربة من مكان الحادث .

مكان تواجد المتهمين على مسرح الحادث اثناء ارتكاب الواقع :

قرر المتهم عبدالحميد حسب الله انه والمتهمين محمد زين ومحمد حسام ومحمد سمير قدموا الى مكان الحادث مترجلين حيث كان المتهمان محمد زين ومحمد حسام متقدمين عليه والمتهم محمد سمير بحوالى خمسة امتار تقريبا وانه كان متواجدا وقت ارتكاب الحادث على بعد حوالى خمسة عشر مترا من موقع الجندى المعتدى عليه وعلى الرصيف المقابل لمكان تواجد ذلك الاخير اثناء الاعتداء الذى وقع عليه وحدد المتهم عبدالحميد حب الله الطريق الذى سلكه وباقى المتهمين وصولا الى مكان الحادث .

وقد ايد المتهم محمد سمير عبيد ما قرره المتهم عبدالحميد في هذا الشان .

واضاف انه شاهد المتهم محمد زين وهو يعود وقت ارتكاب الحادث بينما قرر المتهم محمد حسام الشريف انه توجه والمتهم محمد زين الى مكان تواجد الجندى المجنى عليه وحدد المسافة التي كانت تفصله عن هذا الجندى وقت ارتكاب الحادث ومستوى كل منهما عن الآخر آنذاك . وايد ما قرره المتهمان المذكوران بشان الطريق الذى سلكوه اثناء الحضور الى مكان الحادث وترتيب وصولهم الى مكانه .

دور كل من المتهمين في ارتكاب الحادث وكيفية ارتكابه :

قرر المتهم عبدالحميد حب الله انه هو الذى قام بالتخطيط لتنفيذ هذا الحادث وانه قد وقع اختياره على هذا المكان لتنفيذ هذه العملية نظرا لهدوء هذا المكان في الوقت المحدد لتنفيذ هذا الحادث والذى تم تنفيذه فيه بالفعل وهو الساعة ٩,٣٠ مساء تقريبا واضاف ان دوره والمتهم محمد سمير كان ينحصر في تامين المتهمين محمد حسام ومحمد زين اثناء ارتكاب الحادث بينما كان دور المتهم محمد حسام والمتهم محمد زين الهجوم على جندى الحراسة باستخدام خنجر كان بحيازة المتهم محمد حسام وكان دور محمد زين عقب ذلك الاستيلاء على سلاح الجندى المعتدى عليه بعد تنفذ الهجوم .

وقد ايد المتهم محمد سمير ما قرره المتهم عبدالحميد بشان ادوار المتهمين في ارتكاب الحادث واضاف انه كان بحيازته والمتهم عبدالحميد اكياس بمب اطفال لاستخدامها في حالة تجمع المارة اثناء ارتكاب الحادث وان المتهم محمد حسام كان بحيازته حقيبة اعدها لوضع السلاح المستولى عليه فيها عقب ارتكاب الحادث الا انه قام بالتخلص منها في مكان الحادث عند فراره عقب ارتكابه وقرر المتهم محمد حسام الشريف انه عقب توجه المتهم محمد زين الى الجندى المجنى عليه دار بينه وبين هذا الاخير حوار وان المتهم محمد زين اثناء ذلك الحديث قام بالالتفاف خلف الجندى المجنى عليه وقام بوضع شال حول وجهه حيث قام المتهم محمد حسام الشريف في تلك الاثناء باخراج الخنجر الذى كان بحيازته وكان يخفيه تحت جاكت يرتديه وطعن الجندى عدة طعنات في اماكن متفرقة من جسمه وقد مثل المتهم الاخير كيفية تنفيذه ذلك وحدد المسافة التي كانت تفصل بينه وبين الجندى المجنى عليه واضاف انه كان اسفل الرصيف انذاك بينما كان الجندى المجنى عليه أعلى الرصيف وقت مواجهته . واضاف المتهم محمد حسام الشريف انه لدى طعن الجندى المجنى عليه قام بالصراخ حيث شاهد احد الجنود المعينين حراسة على السور الخارجى للقنصلية السعودية يحاول تبين الامر .

وفي تلك الاثناء اصدر أمره للمتهم محمد زين بالاستيلاء على سلاح الجندى المجنى عليه حيث حاول المتهم الأخير الحصول على هذا السلاح . ولم يتبين ما تم عقب ذلك نظرا لانه قام بالهرب من مكان الحادث حتى ذات الشارع القادم منه وباقى المتهمين وفي الاتجاه المضاد لاتجاه قدومهم منه حيث قام بالتخلص من الخنجر الذى كان بحيازته بالقائه في الطريق على مقربة من مكان الحادث وخرج من احد الشوارع الجانبية المؤدية الى شارع القصر العينى .

بينما قرر المتهم محمد سمير البسد انه والمتهم عبدالحميد حب الله قد توجها عقب ارتكاب الحادث في ذات الطريق الذى سلكوه عقب قدومه الى منطقة الحادث ولدى وصولهم الى شارع القصر العينى استقلا سيارة اجرة الى منطقة قريبة من منطقة عابدين ثم استقلوا حافلة نقل عام الى منطقة المنيل .

واضاف المتهمون انهم قد حضروا الى مكان الحادث قبل وقوعه بيوم لاستطلاع هذا المكان .

معاينة تصويرية

قام خبراء المساعدات الفنية بوزارة الداخلية بتصوير اجراء المعاينة التصويرية بالصوت والصورة على شريط فيديو



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ اغسطس ١٩٩٢

مسرح الحادث

قرر المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد انه توجه الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما هو والمتهم محمد محمد حسام الشريف وتبعهما المتهمان محمد زين والمتهم الأخر الذى كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح العطار - حيث كانت المسافة الفاصلة بينهم فى بينه والمتهم محمد حسام الشريف وبين المتهمين الآخرين حوالى خمسة امتار تقريبا بينما بقى المتهم طارق عبدالفتاح العطار - الذى كان يعرفه المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد باسم طارق عبدالستار - بالسيارة قيادته المستخدمة فى الحادث وقد ايد المتهم محمد حسام الشريف ما قرره المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد فى هذا الشأن .

دور كل من المتهمين :

قرر المتهم عبدالحميد حب الله انه هو الذى قام بالتخطيط لتنفيذ هذا الحادث وانه قد اختار مكان تنفيذ الحادث اثناء مروره فى شارع ٧٧ عدة مرات اثناء استقلاله حافلة نقل عام متوجها الى مساكن صقر قريش بالمعادى وقد وقع اختياره على هذا المكان لانه ضعيف من ناحية التامين وبالتالى مناسب لتنفيذ مثل هذه العمليات فضلا عن هدوء ذلك المكان وقد اختار توقيت تنفيذ ذلك الحادث فى صباح يوم ٢٧ يوليو عام ١٩٩٠ حيث كان محددا الساعة السادسة صباحا للقاء والمتهمين المشاركين فى الحادث بميدان رمسيس ثم التوجه الى مكان الحادث الا ان ما حدث هو تاخر المتهم طارق عبدالفتاح العطار والمتهم الذى كان يرافقه فى الوصول الى مكان اللقاء بالسيارة التى كان يقودها الاول الى ما بعد الساعة السابعة صباح يوم الحادث الامر الذى ادى الى تاخرهم فى الوصول الى مكان الحادث حتى الساعة الثامنة من صباح ذلك اليوم تقريبا . وقد برر المتهم عبدالحميد حب الله تحديده ذلك التوقيت لتنفيذ الحادث بانه ميعد اخر كمين ليلى فضلا عن ان الحراسات يصيبها الارهاق فى هذا التوقيت .. واضاف انهم قد وصلوا الى مكان الحادث بالسيارة قيادة المتهم طارق عبدالفتاح العطار - الذى كان يعرفه باسم طارق عبدالستار - حيث كان يستقلها والمتهم المذكور والمتهمون محمد زين ومحمد حسام الشريف والمتهم الذى كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح عقب وصولهم الى احد الشوارع المتفرعة من شارع ٧٧ والذى تبين من المعاينة انه شارع طه حسين توقفوا بالسيارة التى كانت تقلهم وطلب من المتهم طارق عبدالفتاح فتح الكبوت الامامى للسيارة للتمويه بينما قام هو بلصق شريط بلاستر على اللوحات المعدنية للسيارة حيث انه شاهد انذاك فوجا مستعدا للقيام برحلة وكان هذا الفوج يتواجد فى نهاية الشارع الذى توقفت فيه السيارة من الجهة الاخرى ثم اصطحب المتهم محمد حسام الشريف وتوجها الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما امام العقار رقم ٣١ شارع ٧٧ وكان يتبعهما المتهمان محمد زين والآخر الذى كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح حيث كان محددا للمتهمين الآخرين دورا ينحصر فى الاستيلاء على السلاحين الآليين من جندى الحراسة عقب ارتكابه والمتهم محمد حسام الشريف الحادث .

واضاف المتهم عبدالحميد حب الله انه كان بحيازته اثناء توجههم الى منطقة الحادث حقيبة سوداء بها طبنجتان الاولى ماركة برتا والتى ضبطت بمسكنه وقت الضبط وقد قام بتنفيذ الحادث باستخدامها والثانية طبنجة ماركة برابيلو سلمها للمتهم محمد حسام الشريف فى السيارة قبل تنفيذ الحادث وكانت مجهزة على اطلاق النار وقد استخدمها المتهم الاخير فى ارتكاب الحادث .

واضاف ان بكل طبنجة عدد خمس طلقات تقريبا وقد حدد المتهمان عبدالميد محمد عبدالحميد ومحمد حسام الشريف ملابس كل منهما وقت ارتكاب الحادث وكيفية اخفائهما السلاحين الناريين المستخدمين فى الحادث ومثل المتهمان كيفية وصولهما الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما

من البادىء

وقرر المتهم محمد حسام الشريف انه كان على يسار المتهم عبدالحميد وانه التف خلف الجندى المشار اليه وصعد اعلى الرصيف وقام باطلاق عيارين ناريين قاصدا وجه الجندى الاخر الذى كان يجلس وظهره الى سور العقار ومثل كل من المتهمين المذكورين كيفية اطلاق النار على الجنديين المجنى عليهما تفصيلا حيث قرر المتهم عبدالحميد حب الله انه هو البادىء فى اطلاق النار ثم اطلق على اثره المتهم محمد حسام الشريف النار بعد ذلك . واضاف المتهمان ان هدفهما هو من الاعتداء على الجنديين المجنى عليهما هو الاستيلاء على السلاحين الناريين الاليين اللذاين كانا بحيازتهما انذاك ونتيجة صراخ الجندى المجنى عليه المذكور اخيرا وما استتبع ذلك من بدء لفت نظر المارة والحراسة المعينة على مستشفى الرباز لتبين الامر فقد قرر المتهمون الانسحاب عدوا من مكان الحادث وتوجهوا الى مكان توقف السيارة التى كانت فى انتظارهم واضاف المتهم عبدالحميد ان المتهم محمد زين قد استقل السيارة الى جوار المتهم طارق عبدالفتاح بينما جلس هو وباقى المتهمين فى المقعد الخلفى بها وعادوا بالسيارة فى الاتجاه العكسى فى ذات الشارع القدمين منه

واثناء مرورهم على احدى الحارات توقف المتهم طارق عبدالفتاح الى السيارة قيادته حيث قام المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد والمتهم محمد زين برفع الشريط البلاستر من على اللوحات المعدنية واستمروا فى سيرهم بالسيارة بعد ذلك حتى اول شارع القصر العينى حيث تفرقا .

بسؤال احد جنود الحراسة المعينين بمكان الحادث قرر ان هذا المكان الذى يقع امام العقار رقم ٣١ شارع ٧٧ هو احد المنافذ الفرعية الامنية بمنطقة المعادى وان الحراسة المعينة عليه والمكونه من جنديين وجندى درجة اولى حراسة دائمة وثابته ومتواجدة طوال ساعات اليوم وقد لاحظناامام العقار وبعرض الشارع الجانبى الذى يقع على ناصيته العقار سلسلة معدنية تستخدم فى اغلاق الشارع .

تلك كانت صورة واقعية لاعمال المعاينة التمثيلية للجرائم .. التى ارتكبها المتهمون ، وفقا للسيناريو الحقيقى الذى تمت به .. فالصورة دائما اصدق من كل كلام !.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٢

□ قضية طلائع الفتح :

اضافة متهمين جديدين إلى قرار الاتهام

المحكمة تأمر بفك احراز القضية لمعاينتها

كتب ـ حسين فتح الله

قررت امس المحكمة العسكرية العليا تاجيل نظر قضية المجموعة الاولى من تنظيم طلائع الفتح إلى جلسة ٢ سبتمبر القادم لاعلان شهود الاثبات ، كما قررت اضافة متهمين جديدين إلى المجموعة الاولى ليصبح عدد المتهمين ٥٥ متهما .. والمتهمان الجديدان هما : أيمن عبدالحليم عزام . ومحمود عبدالسميع شاهين ووجهت النيابة العسكرية لهما تهمة الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون كان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي والدعوة إلى تغيير نظام الحكم ، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض .

كما وجهت النيابة للمتهمين تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والأسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص .

وكانت جلسة المحاكمة قد استأنفت نظر القضية امس ، وفى بداية الجلسة سأل رئيس المحكمة المتهمين الجديدين عما إذا كانا قد ارتكبا التهم الموجهة لهما فى قرار الاتهام فانكرا ثم طلب ممثل النيابة اضافة التقارير الواردة للنيابة من مصلحة الطب الشرعى والخاصة بتوقيع الكشف الطبى على المتهمين الثانى فتحى امام عبدالمجيد ، والسادس رأفت محمود محمد عثمان ، والثانى والخمسين سيد أحمد حسن عبدالحميد حيث أوضح التقرير عدم وجود اصابات فى المتهمين اما الاصابة الموجودة أسفل بطن المتهم السادس فهى من جراء الاصابة بمرض الجرب ، اما المتهم الثانى والخمسين فقد اتضح وجود بعض الاصابات فى ساقيه .

ثم استعرض رئيس الجلسة التقرير الوارد من مصلحة الادلة الجنائية حول طبنجتين تم ضبطهما بحوزة بعض المتهمين وتبين ان احداهما صالحة للاستخدام والثانية غير صالحة .

بعد ذلك طالب الدفاع بالاطلاع على نسخة واضحة من ملفات القضية حيث تبين عدم وضوح الخط فى عدد كبير من الصفحات ، وقال رئيس المحكمة ان المحكمة طلبت اعادة طبع ٦٤ صفحة من ملف القضية وهى الصفحات غير الواضحة .

وأكد ان نسخة واضحة تماما ستكون بين يدى المحامين . كما طالب الدفاع بضرورة اعداد قائمة باسماء شهود الاثبات ، وايداع نسخة من مذكرة للمحامين تدفع بعدم اختصاص المحاكم العسكرية فى نظر القضايا المدنية لان المتهم المدنى يجب ان يحاكم امام قاضيه الطبيعى وهو قاض مدنى .

وطالب المحامون بالسماح لاقارب المتهمين بزيارتهم بالسجن وقدموا لرئيس المحكمة من حكم استصدره المتهم مجدى محمد سالم من القضاء الادارى بوقف تنفيذ القرار الخاص بمنع زيارته .

وعقب رئيس المحكمة بان زيارة المتهمين مكفولة للجميع اثناء استراحة المحكمة ويسمح لهم بتزويدهم بالطعام من ذويهم وان المحكمة سوف تطلب من السلطات المختصة السماح بزيارة المتهمين .

ثم أعلن رئيس المحكمة عن فك بعض احراز القضية وفحصها حرزا بعد أخر ، وهى غير الاحراز العسكرية التى تتضمن متفجرات وقنابل وأسلحة وذخائر نظرا لخطورتها على قاعة المحكمة ، وتضمنت الاحراز كتبا تتعلق بآراء الجماعات المتطرفة وتنظيم الجهاد والحركات الاسلامية وعمليات النسف والتخريب ، ومذكرات حسن ابوباشا وزير الداخلية الأسبق ، وكتابا عن سليمان خاطر الذى نفذ عملية ضد مجموعة من السياح الاسرائيليين ومذكرات فى اللاسلكى وكتبا فى الحرب الالكترونية وعمليات التشويش على المكالمات اللاسلكية وعمليات الاعاقة والشوشرة وملابس عسكرية تخص القوات المسلحة والأمن المركزى ، وبطاقات شخصية وجوازات سفر بعضها مزور وبعضها وجد بحوزة متهمين لا تربطهم باصحابها صلة .

وقد علم مندوب « الاهرام » بان المحكمة العسكرية العليا سوف تنظر الجزء الثانى من قضية طلائع الفتح السبت القادم .



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٣

موضوع الغلاف

«الحوادث» تنشر تفاصيل تنظيم «طلائع الفتح»:

التنظيمات الارهابية تتنافس اعلامياً والأجهزة الأمنية تتعقبها دولياً!

ظهرت مؤشرات مهمة في محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي، لعل اهمها ان الجماعات الارهابية التي اكدت انها تجيد عمليات الاغتيال والقتل والتفجير وقتال الشوارع وغيرها، وتدربت عليه طويلاً، بدات ايضاً تحاول ركوب «موجة الاعلام». فقد كان ملفتاً للنظر اعلان اكثر من مجموعة ارهابية مسؤوليتها عن الحادث: الاولى اطلقت على نفسها اسم «طلائع الجهاد» واشارت الى ان مجموعة «جند الله» هي التي نفذت العملية، واكدت انها، وليست الجهاد الاسلامي بقيادة الدكتور ايمن الظواهري، وراء الحادث، الذي جاء، حسب بيانها، للانتقام من حملة اعتقالات واسعة شملت حوالي مائة من كوادرها تمت قبل ايام قليلة من حادث الوزير. وذكرت انها انشقت عن مجموعة الظواهري الذي يقوم بتكفير المسلمين، وانها تناقش الآن قيام تحالف بينها وبين الجماعة الاسلامية.

ولم يكن هذا هو الاعلان الوحيد، فقد سبقه ظهور تنظيم الجهاد على الساحة بعد غياب طويل. واعلانه مسؤوليته عن الحادث، وان من قاموا به مجموعة «عصام القمري»، التي تضم، حسب بيان الجماعة، طارق عبدالنبي الذي قتل في التفجير ونزيه نصحي راشد الذي مات متاثراً بجراحه، والقمري، الذي حملت المجموعة اسمه، احد القيادات الاصلية للجهاد وقتل اثناء محاولته الهرب مع آخرين في سجن طره في اواخر الثمانينات.

مصدر امني فسر لـ «الحوادث» هذا التناقض بين بيانات الجماعات، بانها «محاولة لركوب الموجة»، اجهضها سرعة تحرك رجال الامن لمعرفة ابعاد محاولة الاغتيال، ومن وراءها، وهو ما تم بالفعل خلال ساعات بالنسبة للمهتم الاول نزيه نصحي راشد، واقل من يومين بالنسبة للمتهم الثاني ضياء الدين محمود.

والعجيب في الامر، انه لا الجهاد، ولا طلائعه كان وراء محاولة الاغتيال. فقد اشارت كل الدلائل الى ان وراء المحاولة تنظيم «طلائع الفتح». وتشير المعلومات المتوافرة عنه، انه قد تاسس عام ١٩٨٩، في اعقاب الانقسام الشهير بين قيادات الجهاد، بين عمر عبدالرحمن وعبود الزمر، حول قضية من احق بالولاية ومن يتولى الامارة. الزمر يقول «لا ولاية لضرير» (يقصد بذلك الشيخ عبدالرحمن). والاخير يرد «لا ولاية لسجين» يقصد الزمر، الذي يواجه حكماً بالسجن ٤٠ عاماً لاشتراكه في قتل الرئيس السابق انور السادات.

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد، بل ظهر ايضاً تباين شديد في وجهات النظر، وفي التحالفات في الصراع بين الفصائل الافغانية، بين مجموعة بيشاور من الافغان المصريين خصوصاً في اعلى هرم القيادة، وبين محمد شوقي الاسلامبولي، وايمن الظواهري.

وظهر التنظيم واضحاً عندما تمكنت اجهزة الامن من القبض على معظم قياداته وعناصره، التي وصلت الى المئات. وادلت باعترافات كاملة في تحقيقات مع اكثر من ٧٠٠ من المتهمين بالانتماء لهذا التنظيم، احيل منهم ٣٤٨ الى القضاء العسكري. وتم تقسيم القضية لضخامة العدد الى خمس قضايا، قدمت المجموعة الاولى للقضاء وبدات بالفعل اجراءات محاكمتها، والمجموعة الثانية تم احالتها للقضاء في القضية رقم ٢٢ جنايات ادارة المدعي العسكري بإنتظار تحديد موعد المحاكمة.

ويضم التنظيم عدداً كبيراً من القيادات، منهم عبدالحميد حسب الله امير طلائع الفتح، وهو المتهم الاول، ومحمد حسام احمد، وطارق عبدالفتاح احمد علي.

ويهدف التنظيم، كما ذكر المتهم الاول في اعترافاته، للوصول الى الحكم بعد شن حرب عصابات ضد اهداف حيوية واقتصادية، ويقوم على تكفير الحاكم، واستحلال اموال المشروعات والمنشات العامة، واموال الافراد في بعض الاحيان لاقامة الخلافة الاسلامية.

وهو تنظيم عنقودي ينقسم الى مجموعات صغيرة، لا تعرف بعضها البعض. وقد اعدوا بالفعل، وهذا ثابت في اوراق القضية، قوائم كبيرة من المطلوب اغتيالهم تضم عدداً من الوزراء من بينهم وزير الداخلية والاعلام والثقافة والاوقاف، وشخصيات دينية، وقضائية واعلامية وفنية. وهو احد التنظيمات الخطرة لدرجة انه الوحيد الذي يستخدم في عملياته كل المواد الكفيلة باحداث اكبر ضرر ممكن للهدف، او من يتصادف وجوده في مكان الحادث، حيث ضبطت كميات كبيرة من اكياس الرولمان بلي، والمسامير والمواد المتفجرة والعبوات الناسفة والقنابل. والمتهم الاول ضبط اثناء القبض عليه ومعه ٢٣ قنبلة يدوية و٥١ عبوة ناسفة، اما تدريبات الاعضاء، فقد تمت اثناء مشاركتهم في حرب افغانستان في معسكرات «صدقة» و«خلدنس».

ونجحت اجهزة الامن في اكتشاف المصنع الذي يستخدمه الارهابيون لتصنيع العبوات الناسفة، في احدى المناطق العشوائية بالهرم. وقد استاجره المتهمان في محاول اغتيال اللواء الالفي قبل ثلاث اشهر لاستخدامه كمصنع للبرادة، وضبطت فيه كميات كبيرة من مادة «ت ن ت» شديدة الانفجار، ومجموعة من القنابل الحارقة ومفجران وثلاث بطاريات، وكميات من القطع الحديدية



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

مختلفة الاشكال والاطوال. كما نجحت اجهزة الامن ايضاً في الكشف سريعاً عن تدبير الحادث وكيفية تنفيذه. فالتفجير لم يكن عن طريق الريموت كنترول كما تردد. فهذا يحتاج الى تقنية عالية، بل هو نتيجة انفجار عبوة ناسفة موضوعة على دراجة بخارية لحظة مرور سيارة الوزير، عن طريق الارهابي ضياء الدين محمود، الذي قام بشد فتيل العبوة بنفسه. مما ادى الى تمزيق جسده. وقد تم التفجير بواسطة جهاز توقيت ودائرة اشتعال، تم اغلاقها باليد، واحتوت العبوة الناسفة على مادة شديدة الانفجار، تتراوح ما بين ٣ و ٤ كلغ مضافاً اليها رولمان بلي. كما ان الرصاص الذي انطلق كان رد فعل طبيعي لحرس الوزير، ولم يصب احداً، إذ أنه لم يتم العثور على اي اثر لطلقات في جثث القتلى.

كما تم ايضاً الكشف سريعاً عن مرتكبي الحادث، وهما نزيه نصحي راشد وظل اسم الثاني غير معروف، وتردد انه طارق عبد النبي الفحل. ولكن تضارب اقوال اشقائه، وعدم مطابقة بصماته مع ارشيفه المسجل في وزارة الداخلية، دفع البحث في اتجاه آخر، حتى تم التوصل الى معرفة شخصيته، وهو ضياء الدين، طالب في الثانوية العامة. بعد ثلاث سنوات رسوب، تم استقطابه حديثاً لصالح حركة ونشاط التنظيم، بمعرفة المتهم الاول نزيه نصحي راشد عقب عودته من رحلة له في الاردن. وما زال البحث جارياً عن آخرين. يعتقد مشاركتهم في الحادث، اما بالتنفيذ المباشر، او بالاعداد له، او بالقيام بعمليات المراقبة. وبالاستعداد للحماية في حالة اتمام انسحاب المجموعة المنفذة سالمة.

وبعد، هل انتهت المواجهة بين الاجهزة الامنية والجماعات الارهابية. على العكس، فهي في تصاعد مستمر خصوصاً وان قراءة مسؤول امني لمحاولة اغتيال اللواء الالفي تشير الى انها كانت محاولة لاستعراض القوة. فقد كان من الممكن القيام بالعملية امام منزل الوزير، واثناء سيره في الطريق. فالهرب والتنفيذ في مثل هذه الحالة سيكون سهلاً. وربما كان القصد من العملية ان تكون في وسط المدينة، وعلى بعد مائة متر من وزارة الداخلية، وان تستهدفه شخصياً. وهذه المحاولة، مضافاً اليها حادث محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف، وتفجير مقهى وادي النيل، تعكس تدريباً عالياً، وتنفيذاً راقياً، ومراقبة دقيقة في اكثر من موقع لتحديد وقت واسلوب التنفيذ.

وتأخذ المواجهة مع الجماعات اكثر من اتجاه، في اطار سياسة متكاملة:

- اللجوء الى القضاء لحسم كثير من جرائمهم المعلقة. وهكذا سيتم نظر قضيتين من «طلائع الفداء»، بالاضافة الى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ المعروفة باسم قضية زينهم، والتي كانت تستهدف اغتيال رئيس المحاكم العسكرية اللواء محمد عبدالله، والمتهم فيها ثمانية اشخاص، اربعة منهم هاربون، سيتم محاكمتهم غيابياً. بتهم الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون، بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين، والاعتداء على الحريات العامة والخاصة، والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه، وحيازة واستخدام اسلحة وذخائر ومفرقعات دون ترخيص، والقتل العمد لاثنين من بينهم نقيب في الشرطة. كما انتهت ايضاً قضية «الشوقيين» باصدار احكام تتفاوت بين اعدام اربعة متهمين، والبراءة لثمانية.

- تشديد الرقابة الامنية، وتعديل نظام الحراسات الخاصة بالمسؤولين، والسير في خطة تطوير وزارة الداخلية وتحديث جميع أجهزتها.

- اجراء اتصالات مكثفة، من جديد، مع باكستان للحصول على معلومات قد تفيد في معرفة اماكن قيادات الارهاب الذين خرجوا من بيشاور، خصوصاً بعد التأكيدات بأن كل العمليات التي جرت وقائعها المأساوية، خرجت بتعليمات وبخطط من افغانستان، على يد هذه القيادات.

القاهرة ـ أسامة....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

في قضية طلائع الفتح:

اختفاء قائمة الشهود والأسلحة والمتفجرات والأحراز

كتب عماد محجوب:

شهدت جلسة محاكمة تنظيم «طلائع الفتح» عددا من المفاجآت، فلأول مرة.. خلت القضية من قائمة بأسماء الشهود التي أقامت النيابة قرار الاتهام وفقا لتطابق أقوالهم مع تقارير التحريات في القضية، كما رفضت هيئة المحكمة الرد على الدفوع الشكلية، وبدأت في فك الأحراز لتتكشف أغرب المفاجآت وهي خلو الأحراز من وجود أي أسلحة أو ذخائر أو متفجرات التي بنى عليها قرار الاتهام، ولم يعلن رئيس الجلسة عن وجود أحراز أخرى، كما اختفت أموال ومصوغات خاصة بأسر بعض المتهمين كانت أجهزة الأمن قد استولت عليها وقدمتها في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا كجزء من القضية.

استمرت الجلسة حتى الساعة السادسة والنصف من مساء أول أمس «الأربعاء» وكانت قد بدأت بمخالفة لقانون الاجراءات الجنائية وهي الاعلان عن ضم متهمين جديدين للقضية وهما أيمن عبد الحليم عزام، ومحمود محمد عبد السميع، ولم يكن قرار الاتهام قد شملهم من البداية ليرتفع عدد المتهمين في القضية إلى ٥٥ متهماً.. ورفضت المحكمة النظر في الدفوع الشكلية ببطلان الاجراءات أو مناقشة الاخطاء القانونية والتي كان يجب نظرها قبل الدخول في الموضوع، فأمرت المحكمة بالبدء في فك الاحراز وهي عبارة عن كميات كبيرة من الكتب المتداولة، وملابس عسكرية قديمة ومستعملة، وعندما سأله الدفاع عن الأسلحة والذخيرة والمتفجرات التي بنيت عليها القضية وقالت:.. هذه هي الاحراز الموجودة لدينا.. وإذا جاءت احراز أخرى سنعرضها.. قرر المحامون بأنه لا يجوز قانوناً اضافة أي احراز جديدة للقضية، بل ان الواجب كان يقتضي عرض كل الاحراز أثناء نظر القضية لكي يثبت الدفاع ملاحظاته عليها في المرافعات وبعد تمكين المحامين من الاطلاع..

وقال علي اسماعيل المحامي لقد سلمت الينا نسخ رديئة من القضية وملفات غير منظمة، ولم نستطع أن نطلع عليها.. رغم أن الملف يضم أكثر من ٦٠٠٠ ورقة ودفع ببطلان الاجراءات وعدم اختصاص المحكمة بنظر القضية، وطالب بالفصل في الدفوع الشكلية أولا وفقاً للقانون.. فقال رئيس المحكمة «هذا الدفع سبق أن تقدمت به في قضايا أخرى.. قرر عليه الدفاع هذه الدفوع هي حق قانوني وليس للمحكمة أن تتجاهله بزعم الفصل فيه في قضايا أخرى وعلى المحكمة أن تنظره وترد عليه.



تقرير خبراء الادلة الجنائية :

العبوة المستخدمة فى حادث وزير الداخلية ٦ كيلو ديناميت و٢٢ كيلو اجساما صلبة

كتب محمد صلاح الزهار :

كشف تقرير خبراء الادلة الجنائية فى حادث محاولة اغتيال اللواء حسن الالفى وزير الداخلية ان الجناة استخدموا عبوة ناسفة فيها ٦ كيلو ديناميت مخلوط بكرات رولمان بلى و٢٢ كيلو من الاجسام الصلبة لتوسيع دائرة الاصابات والانفجارات .

واكد التقرير النهائى ان العبوة كانت متصلة بمفجرات كهربائية استخدم فيها بطارية الموتوسيكل وكشف التقرير ان العبوات والمواد المتفجرة التى تم ضبطها فى وكر كفر الجبل بالهرم من نفس نوع العبوات المستخدمة فى حادث محاولة اغتيال اللواء حسن الالفى وزير الداخلية .

وتشير الاثار على سيارة الوزير ان الانفجار حدث فى اللحظة التى كان منتصف جانبها الايمن مواجها للموتوسيكل .

وتبين من الفحص المعملى للدماء والانسجة للجثة التى عثر عليها فوق الموتوسيكل ومضاهات البصمة الموجودة على اوراق بطاقته الشخصية انها لضياء الدين محمود حافظ زكى عبدالقادر . وبذلك تم الاستدلال على شخصيته .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

العبوة المتفجرة تحتوى على ٢٨ كيلو أجسام حديدية وديناميت

تقرير المعمل الجنائى:

كتب . أحمد موسى والهام شرشر:

كشف التقرير الفنى لخبراء الأدلة الجنائية فى حادث محاولة اغتيال السيد حسن الألفى وزير الداخلية، عن رفع أجسام حبيبية كانت تحتوى عليها القنبلة بلغت ٢٢ كيلو جراما من المواد شديدة الانفجار و ٦ كيلو جرامات من الديناميت المخلوط بكرات الرولمان بلى، وان عملية التفجير حدثت نتيجة اتصال العبوة بمفجرات كهربائية استخدم فى تشغيلها الجهد الكهربى لبطارية الدراجة البخارية.

وقد تضمن التقرير الفنى الذى اشرف على إعداده اللواء حسين توفيق مدير مصلحة الأدلة الجنائية انه وبالمعاينة امكن تحديد مركز الانفجار بالجزء الخلفى لدراجة بخارية التى تحمل لوحات معدنية رقم ١٦١٠٢ جيزة، كانت تقف متعامدة على الرصيف الايمن للطريق، وبعد كشك لبيع المشروبات والماكولات المغلفة بحوالى ٥ امتار، ونتج عن الانفجار ثلاث حفر اسفل مؤخرة الدراجة البخارية وأن الآثار التى تم رفعها من سيارة وزير الداخلية تشير الى ان الانفجار حدث فى اللحظة التى كان منتصف جانبها الأيمن مواجها لمؤخرة الدراجة البخارية، وتبين ان محتوى العبوة عبارة عن اجسام من الحديد سمك ٢,٣ مللى يزن مجموعها ٢٢ كيلو جراما محرز لينتج عنه شظايا عند الانفجار وكانت تحتوى داخليا على مادة الديناميت الذى يزن ٦ كيلو جرامات المخلوط بكرات من الرولمان بلى. واضاف التقرير ان آثار الدماء والاشلاء البشرية التى تم رفعها وفحصها وضحت ان المتوفى الذى وجدت جثته ممزقة كان يجلس على الدراجة بمركز الانفجار.

كما تم رفع عينات من آثار دماء وأنسجة بشرية من الموتوسيكل والسيارة المجاورة لها وحائط وزارة الشئون الاجتماعية المواجه لمكان وجود الموتوسيكل، وتبين من الفحص المعملى أن هذه الآثار تنتمى للفصيلة ،O، وباخذ عينة دماء من الجثة الخاصة التى كانت داخل المشرحة تبين انها تنتمى لنفس الفصيلة، وعليه أخذت بصمات اصابع اليد اليمنى وبصمة أصبع السبابة لليد اليسرى لصاحب الجثة الممزقة.

وتمت مضاهاة بصماتها مع بصمات المشتبه فيهم ومنهم النموذج رقم ٣٤، وهو عبارة عن طلب الحصول على بطاقة شخصيةباسم المدعو ضياء الدين محمود حافظ زكى عبدالقادر. ومزيل ببصمة السبابة اليسرى لصاحب الاستمارة، وباجراء المضاهاة الفنية. ثبت بصفة قاطعة ان بصمة السبابة اليسرى للجثة خاصة بالمدعو ضياء



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٣

مفاجـأة فـى قضـية طـلائـع الفتـح

المتهـمون لـم يتعـرضـوا للتعـذيب

كتب أحمد الشيخ :

من المنتظر ان تفجر النيابة العامة فى جلسة محاكمة المتهمين فى قضية تنظيم « طلائع الفتح » والتى ستنظرها المحكمة العسكرية العليا الخميس القادم مفاجأة تتعلق بادعاء المتهيمن بتعذيبهم حيث اكدت التقارير الطبية لمصلحة الطب الشرعى بعدم وجود اصابات أو اثار لتعذيب المتهمين .

كما اكدت تقارير الادلة الجنائية صلاحية الاسلحة النارية التى ضبطت بحوزة المتهمين . ومن المتوقع ان تشهد الجلسات القادمة مواجهة ساخنة بين هيئة الدفاع والشهود وتقديم ادلة ووقائع دامغة على ادانة المتهمين الذين يبلغ عددهم ٥٥ متهما .

ومن الجدير بالذكر ان تنظيم طلائع الفتح والذى قبضت أجهزة الامن على معظم قياداته هو أخر محاولة لاعادة بناء تنظيم الجهاد .

وقد ضمت قائمة الاتهام فى التنظيم اكثر من ٥٠٠ متهم فى عدة قضايا حسب القضايا المنسوبة اليهم ومدى ارتباط كل مجموعة ـ فكرا وتنظيما ـ بالأحداث الارهابية والأسلحة التى ضبطت بحوزتهم .



قضية المتهمين باغتيال المحجوب: براءة ... تتبعها اعادة محاكمة؟

القاهرة - «الوسط»

اثارت تبرئة المتهمين باغتيال الرئيس السابق لمجلس الشعب (البرلمان) المصري الدكتور رفعت المحجوب جدلاً في القاهرة اذ شكلت مفاجأة بعد احكام بالاعدام صدرت على آخرين اتهموا في قضايا التطرف.

وأكدت مصادر امنية مصرية لـ «الوسط» ان الشرطة لا تتدخل في اعمال القضاء، ولكن تبقى تساؤلات عن رد فعل الجماعات الدينية المتطرفة في حال تقررت اعادة محاكمة الذين برئوا في قضية المحجوب.

وكانت محكمة امن الدولة العليا في القاهرة برات جميع المتهمين وعددهم ٢٧ بينهم ٨ فارون من تهمة اغتيال المحجوب وخمسة من مرافقيه في مكمن نصب لهم في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠. وقضت المحكمة بسجن عشرة من المتهمين فترات تتراوح بين ١٥ سنة و٣ سنوات، بعضها مع الاشغال الشاقة وذلك لادانتهم بحيازة اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص وتزوير اوراق رسمية.

ويرجح ان يرفض الحاكم العسكري المصادقة على الاحكام، وان تعاد محاكمة المتهمين امام دائرة اخرى قريباً. ووفقاً للقانون فان الاحكام التي تصدر عن محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) غير قابلة للطعن او النقض، ولكن يحق للحاكم العسكري رفض المصادقة عليها اذا رأى انها اشتملت على اخطاء قانونية.

ومثلت الاحكام مفاجأة لأن النيابة كانت طلبت الاعدام لـ ١٩ متهماً، واعتبرت هيئة الدفاع تبرئة المتهمين نصراً كبيراً. وقال المحامي منتصر الزيات لـ «الوسط»: «ان الاحكام تدل على ان القضاء المصري شامخ وان محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية لا يوفر الضمانات الكافية للمتهمين». ودعا الحكومة الى ان تعتبر الاحكام «بداية مرحلة جديدة في تعاملها مع اعضاء الجماعات الدينية وتنتهز الفرصة كي تفتح حواراً معهم». ورأى ان تبرئة المتهمين «ستساعد على تهدئة الاوضاع والحد من المواجهات بين الشرطة واعضاء الجماعات الدينية».

وقرأ المستشار وحيد ابراهيم رئيس المحكمة بعد اعلان الاحكام بياناً جاء فيه «ان المحكمة ما كانت لتتوانى امام بشاعة الجريمة في ان تحكم بعقوبة الاعدام في جريمة القتل على مرتكبيها لو توافرت لديها الادلة اليقينية التي يرتاح اليها وجدانها... اما الحقيقة المطلقة فهي عند رب العالمين». واضاف: «لا يوجد شاهد عيان واحد يؤكد ان اياً من المتهمين كان من بين الجناة». وعن ضبط اوراق مع المتهمين تحض على مقاومة السلطات قال: «ان المحكمة لا تحاكم افكاراً او آراء وانما تحاكم افعالاً، اذ كفل الدستور حرية الراي، وما ضبط من اوراق مع المتهمين يتضمن ترديداً لما تحويه صحف المعارضة وكذلك الصحف القومية، والمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية تتفق مع الدستور الذي ينص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع».

وأشار رئيس المحكمة الى ان اعترافات ممدوح علي يوسف احد المتهمين في القضية «كانت وليدة تعذيب تعرض له عقب القبض عليه». واكد ان اقوال زوجته التي ذكرت في التحقيقات انه اعترف لها بأنه سيتوجه لاغتيال المحجوب «شهادة لا يعتد بها لأن الزوجة ملزمة عدم افشاء سر بيتها والدليل المستمد بمثل هذا يعد عملاً غير مشروع».

ورفضت المحكمة معاقبة المتهمين لحيازتهم مطبوعات تدعو الى مقاومة السلطات، وقال المستشار ابراهيم: «ان القضاء لا يحاكم فكراً وانما يحاكم افعالاً وسلوكاً والديموقراطية لن تؤتي ثمارها الا في ظل الراي والراي الآخر»، مشيراً الى ان «مصر لم تشهد مناخاً للحرية مثل الذي تشهده الآن».

ولم تخف الدوائر الامنية المصرية استغرابها الاحكام، في حين توقع المحامي الزيات اعادة المحاكمة ورأى ان الحكومة «لن تتراجع» ■

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٣

فى الجلسة الثانية لمحاكمة تنظيم قضية أحداث زينهم :

مواجهة ساخنة بين المحامين الموكلين والمنتدبين

كتب فاروق الشاذلى :

شهدت الجلسة الثانية لمحاكمة قضية احداث زينهم مواجهة ساخنة بين اعضاء هيئة الدفاع .. وقامت المحكمة بفض احراز القضية .وقررت تأجيل نظر القضية لجلسة ٧ سبتمبر المقبل لاعطاء الفرصة للدفاع للاطلاع والبدء فى سماع اقوال الشهود الخمسة والعشرين الذين ادلوا باقوالهم امام النيابة .

فى بداية الجلسة تم مناظرة المتهمين الموجودين فى قفص الاتهام خاصة الذين كانوا قد طلبوا فى الجلسة الماضية احالتهم للطب الشرعى .. وقد ناظرتهم المحكمة واثبتت تقدم حالتهم الصحية وهم محمود صلاح فهمى جاد وكنيته هيثم وهو طالب بالثانوية العامة عمره ٢١ سنة من القوصية بمحافظة اسيوط .. ومصطفى عونى زكى وكنيته سعد .. عمره ١٢ سنة .. طالب بمدرسة الصنايع من العوامر مركز ديروط بأسيوط ومحلاوى صابر عبدالعليم .. ٢١ سنة .. تاجر فراخ ومقيم بدار رماد بالفيوم .. ومحمد رمضان زكى ، ٢١ سنة ، ومقيم بساقية مكى بالجيزة ..

وقالت المحكمة ان المتهمين جميعا قد انضموا لجماعة اسست على خلاف القانون ، اقام حركتها وقاما بدور قيادى فيها المتهمان الهاربان عرفان محمد حسين الخولى وعلى احمد محمد فرحان .. بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع احدى مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين .. واشتركوا مع اخرين فى اتفاق جنائى الفرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص واستعمال المفرقعات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر والتزوير فى اوراق رسمية .

وقد انكر المتهمون كل الاتهامات الموجهة لهم من النيابة ثم بدأت المحكمة فى فض الاحراز ووجد بها بعض الاوراق الشخصية المضبوطة مع المتهمين .

واستمعت المحكمة الى طلبات الدفاع حيث ثار خلاف حول من هو صاحب الحق فى انتداب المحامين الحاضرين عن المتهمين الهاربين .

وكانت طلبات الدفاع حول احالة المتهمين للطب الشرعى وضرورة توجههم لاجراء هذا الكشف بتصريح من النيابة العسكرية وكذلك التصريح للمحامين وأسر المتهمين بالانفراد فى فترة الراحة التى تتخلل الجلسات .. وقد وافقت المحكمة فورا على هذا الطلب .

وقدم رئيس النيابة العسكرية تقريرا مصورا عن مكان الحادث وتقريرا فنيا عن الاعيرة النارية وعن معاينة الاسلحة والذخائر المضبوطة فى مكان الحادث .

وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٧ سبتمبر لاعطاء الفرصة للدفاع للاطلاع والبدء فى سماع الشهود .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٣

تأجيل قضية «زينهم» إلي ٧ سبتمبر فض الأحراز المضبوطة مع المتهمين

قررت المحكمة العسكرية العليا أمس، تأجيل نظر محاكمة المتهمين في قضية أحداث زينهم إلي ٧ سبتمبر القادم، لاستكمال الاطلاع والاستماع إلي خمسة وعشرين شاهد إثبات. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس لمحاكمة المتهمين في القضية. وقامت المحكمة خلال الجلسة بفض الأحراز المضبوطة في القضية. كما قام رئيس المحكمة بتلاوة قرار الاتهام المنسوب إلي المتهمين. تضمن القرار أن المتهمين كونوا جماعة أسست علي خلاف أحكام القانون، بهدف تعطيل أحكام الدستور والقانون، والاعتداء علي الحريات العامة واستخدام الإرهاب كوسيلة لتنفيذ أغراضهم. وأشار رئيس المحكمة إلي أن المتهمين الأول والثاني محمود صلاح فهمي، ومصطفي عوني زكي قتلا عمدا نقيب الشرطة أحمد يعقوب البلتاجي والمدني محمد سلامة. كما شرعا في قتل حمدية عبد الغني عشري، وأحمد محمد علي وزكي محمد كامل، وسامي عبد الغفار، وأمين الشرطة علي محمد محمود، واقترنت جرائمهما بالشروع في قتل ركاب سيارة عسكرية مع سبق الإصرار والترصد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٢

في قضية أحداث زينهم :

المحكمة العسكرية تواجه المتهمين بجرائمهم

كتب ـ احمد فؤاد :

على مدى اكثر من ٤ ساعات متواصلة عقدتها هيئة المحكمة العسكرية العليا امس لنظر قضية زينهم المتهم فيها ٨ متهمين من بينهم ٤ هاربين شهدت قاعة المحكمة جلسة ساخنة وقامت هيئة المحكمة العسكرية بفض احراز القضية ، ثم قررت تاجيل نظر القضية الى جلسة ٧ سبتمبر القادم لاستكمال الاطلاع وسماع شهود الاثبات والذى يبلغ عددهم ٢٥ شاهدا.

وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس وبعد ان اثبتت النيابة العسكرية حضور ٤ متهمين تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام حيث اوضح ان المتهمين جميعا انضموا إلى جماعة اسست على خلاف احكام القانون الغرض منها تعطيل احكام الدستور والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين واستخدموا الارهاب كأحدى الوسائل فى تنفيذ اغراضهم .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

بقرار سياسى:

المحكمة العسكرية ستقرر اعدام ١٢ متهما فى قضية الشوقيين

كتب عماد محجوب:

من المتوقع أن تصدر المحكمة العسكرية قرارها فى قضية الشوقيين خلال الاسبوع القادم بعد سماع مرافعة الدفاع بعد غد «الاحد». واكدت مصادر «الشعب» أن المحكمة تتجه لاصدار حكم اكثر تشددا مما سبق وفقا لمعايير سياسية وليست قانونية، تستند إلى نجاح فلسفة الاعدامات بالجملة فى المحاكمات العسكرية السابقة، والتدرج فى تنفيذها واختيار توقيتات التنفيذ وسط زخم اعلامى فى اتجاه معاكس، فضلا عن ضعف رد الفعل فى الشارع المصرى وفى اوساط الجماعات الاسلامية المعنية. والاكثر من ذلك أن جماعة الشوقيين المحدودة العدد والقوة متصادمة فكراً وسلوكاً مع الجماعات الاخرى. وفي ضوء ذلك اكدت مصادر وثيقة أن الحكم سيتضمن اعدام من ١٠ إلى ١٢ متهماً فى القضية التى تضم ٣٢ فرداً بينهم ثلاثة هاربين، على الرغم من فشل النيابة العسكرية فى اقامة أى دليل على تورط المتهمين، واكتفت بخطب نارية تدين الارهاب بعيدا عن تناول الوقائع القانونية، وعندما احتج المتهمون على بعض عبارات النيابة، أمر اللواء على حمزة باخراجهم من القاعة- وفقا للقانون العسكرى- وواصلت نظر القضية وقررت حرمان غالبية المتهمين من متابعة القضية إلى النهاية ومنع الزيارة عنهم.

وعلى جانب اخر.. اعيد العميد حامد السيد حسن إلى ادارة القضاء العسكرى وفقا للسيناريو الذى اشارت اليه «الشعب» يوم الجمعة الماضي وكان حامد قد أبعد عقب مشاركته فى قضيتي «ضرب السياحة» و «محاولة اغتيال صفوت الشريف» وخلو احكامهما من توقيعه على الاعدامات بالجملة ودون سند قانونى أو شرعى، وقد اشرنا إلى ان إعادته المتوقعة مقترنة بترقيته إلى رتبة «لواء» وتوليته رئاسة إحدى دوائر المحكمة العسكرية وهو ما نفذ فعلاً خلال الايام الاخيرة، واللواء حامد هو المرشح لنظر قضية «طلائع الفتح» والتى تحمل رقم ١٤ عسكرية، بعد ان كانت ١٢٣ أمن دولة والتى تضم ٣٥٠ متهما مطلوب اعدام اكثر من ١٠٠ متهم، وسيعلن قرار الاتهام فيها خلال ايام ويبدأ نظرها فى نوفمبر القادم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٢

في قضية زينهم

ماذا جرى في اخر جلسة علنية.. ولماذا اتخذوا قراراً بعدم النشر؟!

لأول مرة في تاريخ المحاكم «الدفاع ممنوع من حق الاطلاع»



هناك تخبط واضح فى إدارة القضاء العسكرى.. ويبدو أن شهوة الحكم والتسرع فيه تغلبت على مفاهيم التعقل وأحكام المنطق فضلا عن اصرارها الأكيد على خرق القانون، وضرب عرض الحائط باحكام وثوابت الدستور وحقوق الانسان، اغرتهم قضية «زينهم» باعلان استمرار باقى الجلسات سرية، ولأننا نعلم بعضاً مما يعدون لنا فإننا لاننوى خرق قرار الحظر، وسنجعل قرار الحظر فى هذه القضية «سقفاً» نتوقف عنده عن الكلام المباح وغير المباح فى باقى الجلسات.. وليأذن لنا أصحاب الرتب أولا يسمحوا فإننا نستعصم بالدستور والمبادىء العامة للقانون وما جرى عليه العرف والعادة فى القضاء المصرى.. وإذا شاءوا تحدثنا عن القضاء فى بلاد واق الواق.. وبلاد تركب الافيال، وقطعا لن نجد فيها سوابق أو مثالاً للعجب الذى نراه هذه الايام..

بداية.. فالعلنية هى الاصل فى المحاكمات بدرجاتها وأشكالها وجنسياتها، وقيمة العلنية أو اهميتها تكمن فى قناعة الضمير الانسانى بأن ما يجرى داخل الجلسات يعبر عن العدل.. وطرح القضية -أى قضية- على الرأى العام هو نوع من الرقابة الشعبية غير المكتوبة، وغير المرئية.. رقابة محسوسة بالضمير، تعبيرا عن روح الدستور لاتنتقص من كيان القاضى واستقلال القضاء وحصانته وحجية احكامه.. فما بالنا إذا كان المتصدر لإطلاق الأحكام ليس لديه شىء من صفات القاضى، ولايبحث عن العدل، ويتجه إلى تنفيذ تعليمات واضحة صريحة، ولايجيد تمثيل دور أو هيئة القاضى.. والطريف أن يعلن أن الجلسات علنية، ولكن الحظر الذى يفرضه على النشر فقط.. وهنا يقفز السؤال: السرية لمن؟.. والعلنية لمن..؟

إذا كانت الجلسات تعقد داخل منطقة عسكرية محظور دخولها إلا بتصريح خاص جدا فمن أين تأتى العلنية..؟

تحليل:
عماد محجوب

سبق أن مُنع المحامون من دخول قاعات المحاكم أمام عين القاضى العسكرى الذى مر وألقى السلام ورحب بتصرف الضابط الذى منع دخولهم تأديباً لهم على تجرئهم وترافعهم فى القضايا.. أسر المتهمين يذوقون «الأمرين» كل جلسة لكى يفوزوا بلحظات لرؤية ذويهم، فيمر القليل ويمنع الكثير اكتفاء بإشارة باليد عن بعد إلى سجين مشحون فى سيارة الترحيلات.. إذن فالعلنية لمن ياسادة..؟

ومن الذى سيشهد هذه الجلسات..؟ فى هذا تحضرنى مناورة (أو نكتة) الأستاذ على إسماعيل المحامى فى إحدى جلسات المحاكم العسكرية بالاسكندرية حيث طالب باحضار عدد من شهود النفى فتصيدتهم أجهزة الامن وأوسعتهم ضربا وتعذيباً رغم رفض المحكمة لطلبه باستدعائهم.. وفى قضيتى صفوت الشريف والشوقيين، قال لى: إنه يعد مفاجأة أوأنه سيفاجىء الادعاء بشهود يبطلون الدعوى. لذلك احتفظ بأسمائهم سرية، ولم يعلن عنهم.. فمنعوهم ومنعوه من دخول الجلسة، وانتهت القضيتان على النحو الذى أرادوه..!

إذن فهذه الجلسات غير علنية اصلا.. وليس للرأى العام المصرى منها سوى ما ينشر فى الصحف. وقرار حظر النشر لن ينفذ إلا فى داخل مصر.. لأن صحف واذاعات ومحطات تليفزيون العالم ستنقل ما يجرى مباشرة

من داخل المحكمة أو على لسان المحامين أو المتهمين، وسيكون على الشعب المصرى أن يضع أذنه وعيونه على الاعلام الخارجي ويكون له وحده ان يبالغ أو يشط أو حتى يزيف،واتحداكم إذا قدرتم على توجيه اللوم لأحدهم، لانكم تريدون وضع الغمامة على عين شعبكم وحده.

وعملياً.. فالقضية التى تجربون من خلالها فرض السرية لستر فضائحكم باتت مكشوفة، فى البداية اخفيتم اسم الرجل المستهدف بمحاولة الاغتيال وقد عرفه الكافة رغم انفكم وانف الاعلام الرسمى..واعلن قرار الاتهام متضمناً كافة التفصيلات.. فماذا تبقى للسرية التى تريدونها..وقائع التربص واطلاق النار عن طريق الخطأ..؟!

امركد أن المجنى عليه واحد من مئات، والمستهدف واحد من الاف ولا يمكن / ـد أن يزعم أنهما اعلى مكانة من القائد الأعلى للقوات المسلحة السابق الذى قتل فى السادس من اكتوبر عام ١٩٨١ فى منصة عرض عسكرى وسط كل قيادات الجيش وجمع غفير من جنوده.. قتل بأيدى عسكريين وضابط بالجيش بأسلحة «ميرى» ولم يقل احد بعقد الجلسات سرية أو بحظر النشر فى القضية ولم ينتقص كل هذا من قدر ومكانة الجيش المصرى.. ولا أعتقد أن شخص اللواء أحمد عبد الله أعلى مكانة من رئيس الجمهورية السابق، ولا هو بالأكثر أهمية.. وعموما فلا وجه لسرية الجلسات فى عملية انتهت تحقيقاتها (فى سرية) وصدر قرار الاتهام وكله تمام، وقد اتضح أن المتربصين لا يجيدون فن التربص أو التنفيذ، وأن جمهور زينهم البطل الشجاع قام بعمل اللازم وانتقم من الجناة.. وليس فى الواقعة ما يشين المؤسسة العسكرية، إلا إذا كان المقصود -والله أعلم- منع نشر إجابات المتهمين وهيئة الدفاع عن سؤال واحد هو «لماذا فكروا فى الاعتداء على اللواء عبد الله؟» ثم يعددون عشرات النقاط التى خرج فيها على القانون والدستور وخرقه أيضا لقواعد القضاء العسكرى ذاته.. وربما تناولون أيضا -تبريرا للجريمة- تصرفه مع المتهمين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية والدستورية فى الدفاع عن أنفسهم.. وللحقيقة هناك نصيحة أراها واجبة إذا كانت إدارة القضاء العسكرى تخشى أن تتعرض المحاكم العسكرية لانتقادات شديدة يعتبرها الدفاع دافعا لارتكاب الحادث.. فإننى أرجو ان تنظروا إليها كفرصة للقضاء العسكرى، لكى يرد على الانتقادات التى توجه إليه. ويدافع عن نفسه وأحكامه، وأن يتدارس هذه الانتقادات وياخذ بالممكن منها إثباتا لحرص القائمين على هذه المحاكم على تحقيق العدالة، مادام أمر الإحالة قد فرض عليهم وعلى المتهمين، وربما استثمروا الفرصة أكثر لإخراج التعديلات التى نوقشت مرات عدة على قانون القضاء العسكرى، بحيث يكون التقاضى على أكثر من درجة، وأن يكون لرجاله حصانة حقيقية وغيرها من المحسنات المطلوبة.. دون ان يركب أحد راسه أو يكابر.

وللتدليل على رؤيتنا.. نعود إلى جلسة الختام فى قضية زينهم، وقبل أن يسرى قرار حظر النشر.. وقبل أن يسدل الستار.. بدات الجلسة برئاسة اللواء عبد المنعم نافع.. وبسرعة أثبت حضور هيئة الدفاع، ولأول مرة لا تتم عملية النداء بالاسم على المتهمين وسماع بياناتهم والتأكد من صحتها وسؤال كل منهم إذا كان مذنبا ام لا.. وهى مخالفة للأبجديات الأولية فى إجراءات التقاضى فى كل القضايا، وهى سابقة خطيرة تلغى مبدأ تثبت المحكمة من اعتراف المتهمين من عدمه.. الذى لا يغنى عنه اعترافاتهم فى محاضر الشرطة أو تحقيقات النيابة.. ورغم اعتراضات الدفاع استمر فى نظر القضية وسأل «طلباتكم يا أساتذة» فطالب سعد حسب الله السماح بدخول أسر المتهمين.. وطالب منتصر الزيات إثبات الإصابات التى أحدثت بالمتهمين من شدة التعذيب ومعاينتها، وفى البداية قال رئيس المحكمة: إنها إصابات قديمة.. فعاوده منتصر، فقال: إنها -كما هو ثابت- لاحقة على تاريخ القبض على المتهمين..!

ثم كانت المفاجأة الخطيرة. ان رئيس المحكمة لم يتل قرار الاتهام، وعندما ساله الدفاع قال «قرار الاتهام مش موجود عشان فى متهمين أربعة مازالوا هاربين، وكمان محامين محضروش» فتعجب المحامون من هذه السابقة التى لم تحدث فى التاريخ وفى أى محاكمة فى العالم.. واردف اللواء «نافع» إن شاء الله الجلسة القادمة سنحضر قرار الاتهام.. وفى هذه اللحظة همس ممثل النيابة -العقيد طلال



نجم الدين بدران- بطلب سرية الجلسات، فثار الدفاع ووصف الطلب بانه غير قانوني.. فقال ممثل النيابة للمحامين مازحا: «متخافوش ستقول الصحف إنكم حضرتم وتذكر أسماءكم» فرد عليه منتصر الزيات: واضح أن النيابة تريد أن تعيدنا إلى عهد صلاح نصر وحمزة البسيوني، وهذا ابدا لن يكون. واضاف: أن أحمد عبد الله ليس أكرم عند الدولة من السادات ورفعت المحجوب لتعقد له جلسات سرية.. *والغريب أن يوافق رئيس الجلسة* على الطلب دون الرجوع إلى غرفة المشورة وسؤال عضوى *اليمين واليسار*، ودون استماع لوجة نظر الدفاع.. وكان النائب العام قد أمر بحظر *النشر* في القضية أثناء سير التحقيقات وحرصا على الوصول إلى أشخاص المتهمين، وحتى ينتهى إعلان قرار الاتهام.. وقد ضرب رئيس المحكمة عرض *الحائط* بكل الدفوع الشكلية والإجرائية، ورفض كل طلبات الدفاع وقرر *التاجيل* إلى جلسة الأحد القادم.. واستدعى *المحامين* لأمر مهم في غرفة المشورة وقال الاتى: «إحنا عايزين نتعاون في القضية وتخلص على خير.. وإحنا مجهزين لكم غرفة مكيفة.. وتشربوا فيها قهوة وشاى على حسابنا وتطلعوا على أوراق القضية.. عشان إحنا قررنا منع خروج الملفات والأوراق نهائيا من القاعة» وهذه سابقة أخرى فلم يحدث في *تاريخ* القضاء المصري في كل العصور أن منع الدفاع من الحصول على نسخ من القضية للإطلاع ودراستها وإعداد خطة الدفاع عن المتهمين.. وقد رد *المحامون في ذهول*: إن ما تقوله غريب ولم نعهده.. ولم نتوقعه.. وليس لدينا رد عليه.. سوى إننا سنجلس ونتباحث كهيئة دفاع في القضية، لنقرر ما إذا كان في مقدورنا *الحضور* في الجلسات القادمة أم لا، وتقديم غطاء قانوني لإجراءات غريبة وغير قانونية. وخرج المحامون من غرفة المشورة ليجدوا المتهمين الأربعة قد *حملوا إلى سيارة الترحيلات* التي انطلقت في الجبل وغبارها يكون حروف النهاية بعبارة «حظر النشر» ووعد رئيس المحكمة.. إن شاء الله الجلسة القادمة *سنحضر قرار الاتهام*..!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

بعد الحكم التاريخى فى قضية المحجوب:

متى تتوقف سياسة الاعدام بالجملة؟!



بقلم:

د.عبد الحليم مندور

نحن شعب عشق الحرية منذ الأزل وعرف الديمقراطية وسلطان الارادة الشعبية والعالم يرسف فى أغلال الجهل والعبودية، أرسينا قواعد العدل ورسخنا أصول المحاكمات القضائية، وقدسنا الحقوق الانسانية قبل النظم الدستورية والمعاهدات والمنظمات الدولية. من أرضنا انطلقت صحة الحق وكلمة التوحيد قبل الأديان والرسالات السماوية.

هكذا كانت مصر منذ الأزل وستظل إلى الأبد عدالة الحكم وقداسة القضاء ركيزتين للحياة الكريمة فى أى بلد ولأى شعب، فإن بلداً لا تسوده عدالة الحكم ولا يحترم قدسية القضاء هو بلد عليه العفاء، ومما يدعو إلى الأسي والأسف أن هذا المعنى العميق، وهذا الأصل العريق قد زاغت عنه بعض الأبصار واختلطت مفاهيمه ومفرداته فى بعض الأفكار، فما أن صدر الحكم التاريخى من قضائنا العظيم ببراءة المتهمين من جريمة اغتيال المحجوب، حتى تململ الجالسون فى مقاعد السلطة، وهرع المسئولون إلى اصدار البيانات، وانبرت اقلام معروفة الهوية تتلمس طريقا عبر الأبواب الخلفية، فى محاولة للالتفاف حول الحكم والنفاذ إليه من خلال البيان الذى ألقاه رئيس المحكمة للنيل من عظمة الحكم، ومجادلة المحكمة فى معتقدها، وما بلغته من يقين ارتاح اليه وجدانها واطمأن إليه ضميرها، بعد عامين ونصف من البحث القانونى وتمحيص الادلة وموازنة الحجج وافساح صدرها لتحقيق كل دليل، سواء أدلة الإدانة او ادلة البراءة تحقيقا دقيقا اوصلها إلى استخلاص الصورة الحقيقية للدعوى، وتنقيتها من زيوفها ومدسوساتها.

xxxxx

ولعل ماروع هؤلاء واصابهم بالذهول وربما خيبة الأمل، أن قضاء الحكم العظيم لم يتأثر بتصريحات المسئولين ولا بما سلطته أجهزة الاعلام مسموعة ومرئية ومقروءة، طوال فترة المحاكمة على القضية وعلى المتهم، بل على المحكمة ذاتها، بما وصل أحيانا إلى النعى على المحكمة بطء اجراءات المحاكمة ووصل دائما حد الإيحاء بل التاكيد على أن المتهمين هم قاتلو المحجوب، بل ربما كان سبب احباط هؤلاء هو ان القضاء العظيم لم يتأثر بما شحنوا به المناخ العام، من توتر امنى، واغرقوا فيه البلاد من برك الدماء، وعجلوا خلاله باصدار أحكام بالاعدام بأرقام فلكية لم تسمع بها مصر خلال تاريخها السياسى، وفى زمن قياسى، فى جرائم اقل خطورة وأهون شأنا من اغتيال الرجل الثانى فى الدولة فى وضح النهار.

ولئن كان أصحاب هذا النهج قد أعطوا أنفسهم حق الدهشة وخيبة الأمل فإن من الغريب حقا أن يعطوا أنفسهم حق التسلل عبر المنافذ الخلفية، لمناقشة الحكم أو الخوض فى الأسانيد التى أقام عليها قضاءه بالبراءة، وهم لم يعيشوا أحداث الدعوى ولم يلموا بوقائعها، ولم يتعرفوا أدلة الثبوت أوالنفى فيها، فكانوا كالشاهد الذى لم ير شيئا أو كالمفتى بغير علم، بل إن بعضهم قد دفعهم عدم رضائه بالحكم إلى حد التشكيك أو الاتهام؛ فنقل عن وكالة أجنبية قولها أن قضاء البراءة صدر مخافة المتهمين وطالب فى نهاية مقاله بأن ترفع العدالة العصابة التقليدية عن عينيها وتقضى مفتوحة العينين، لتقضى لصالح مصر وحدها، لا لمصلحة طبقة ولا لاستمالة مجموعة بعينها، وهى غمزة للحكم تشير إلى بداية المقال، من أن وكالة أجنبية قالت إن الحكم قد صدر مخافة المتهمين، ومن ثم فقد صدر لمصلحة طبقة واستمالة مجموعة، وكان أصحاب هذا النهج لا يهمهم أن تبرىء العدالة ألف مذنب على أن تدين بريئا واحدا، ولعلهم يرون أن أحكام الاعدام بالجملة، هى وحدها التى تحقق العدل ومصلحة مصر.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

وبدلا من أن يحني أولئك الرؤوس إجلالا لقضاة عظام شقوا طريقهم في الصخر ومشوا وسط حقول من الالغام التي زرعها الأمن، من أدلة مصنوعة واعترافات منتزعة تحت وطأة أبشع الوان التعذيب والقهر، ليرفع أولئك القضاة العظام لواء العدل، ويعلوا كلمة الحق والقانون، نجد اولئك يلتفون حول الحكم ويثيرون في -شماتة- بحق رئيس الجمهورية بعدم التصديق على الحكم وإلغائه بما يشبه المطالبة بالغاء الحكم العظيم.

ونحن نؤكد لهم ونبشرهم بعدم إلغاء الحكم، وقد عشنا أحداث الدعوى وعايشنا المحاكم خلال نحو مائة جلسة، وترافعنا في كل الدعوى وعن كل المتهمين على مدى أشهر ثلاث، إلى جانب مرافعات زملاء أفاضل.. بذلوا كل الجهد وأجزلوا العطاء لأن الحكم قد ارتكز على دعائم قوية من الواقع والقانون لعل أبرزها:

١- ثبت مما نشرته الصحف والمجلات قبل مقتل المحجوب ومما سجلته أوراق التحقيق أن جهات الأمن كانت قد ضبطت قبل اغتيال المحجوب جماعات ارهابية أجنبية، كانت قد تسللت عبر الحدود حاملة أسلحة ، مفرقعات وأنهم قد اعترفوا بأنهم جاءوا إلى مصر لارتكاب اغتيالات سياسية وتخريبية فيها، وأن افواجا قد سبقتهم وأفواجاً سوف تليهم في الدخول إلى مصر، وأعلنت جهات الأمن فور وقوع اغتيال المحجوب أن مرتكبي الحادث من الارهابيين الاجانب المتسللين، وثبت من الأوصاف التي ادلى شهود الرؤية على مسرح الجريمة، أن تلك الأوصاف تنطبق على الأجانب ولا تنطبق على المتهمين. الأمر القاطع في أن المتهمين لم يرتكبوا حادث الاغتيال وأن اخرين هم مرتكبو الحادث.

٢- أن جميع شهود الحادث الذين كانوا على مسرح الأحداث لحظة إطلاق النار على المحجوب قد عرض عليهم المتهمون في الاقفاص ومروا عليهم وتفرسوهم أكثر من مرة، واجمع هؤلاء على أن أحدا من المتهمين لم يكن على مسرح الجريمة ولم يشارك في ارتكابها وهذا وحده كاف لبراءة المتهمين.

٣- أن أيا من الأسلحة التي زعمت الشرطة أنها ضبطتها لدى بعض المتهمين وقالت عنها إنها المستخدمة في الحادث قد ثبت بالتقرير الشرعي أنها لم تستخدم في الحادث.

٤- أن الاعترافات المنسوبة إلى المتهم الثالث -والتي اتخذتها النيابة ركيزة الاثبات في الدعوى- ثبت بالتقارير الطبية الشرعية أنها انتزعت منه وهو مصاب بطلق ناري في عنقه وتحت وطأة أبشع الوان التعذيب وفي غيبة المحامين، وقد تناقضت هذه الاعترافات مع ماديات الدعوى ومع بعضها البعض، وعدل عنها المتهم في تحقيقات النيابة وأكد أنها كانت باملاء من المباحث تحت وطأة التعذيب تارة وتحت الاغراء باعطائه جوازا وتدبير عمل له في الخارج بما استوجب عند المحكمة اهدار هذه الاعترافات وعدم التعويل عليها.

فهل بعد هذا العرض مازال هؤلاء يمنون أنفسهم بالغاء الحكم؟ وهل في الغاء أحكام البراءة مصلحة محققة لمصر؟ وهل في الاعدام بالجملة وردود الفعل الغاضبة والحركات الثارية المدمرة التي يروح ضحيتها ابناء الشعب الابرياء، سواء من رجال الشرطة أو المواطنين العزل ما يحقق مصلحة مصر؟ وإلى متى، وإلى أين يقودنا هذا العنف الأسود؟ ألا نضرب صفحا عما مضى ونفتح صفحة جديدة بيضاء، ونعيش في ظل حوار متعقل بناء في سلام وأمن ورخاء وننسى شعار هيبة الدولة وركوب الرؤوس! فقد نزل بوش أقوى حاكم في العالم من عليائه، وأجرى حوارا مع الزنوج بعد أن حطموا كل شيء في امريكا تقريبا لمجرد الاعتداء على سائق زنجي ولم تأخذه العزة وعنده أسباب القوة والعزة، فقد أدرك أن النزول إلى الشعب فيه قوة وعزة، وجنب بلاده ويلات حرب اهلية، أليس فينا بوش، وأليس فينا رجل رشيد؟!!



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

« أخبار الحوادث » تنفرد بنشر وقائع قضية أحداث زينهم :

الثلاثاء القادم بدء سماع شهود الملحمة الشعبية



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

تعقد المحكمة العسكرية العليا جلستها الثالثة يوم الثلاثاء القادم لنظر قضية احداث زينهم .. كانت الجلستان الاولى والثانية قد شهدت الاجراءات القضائية .. حيث واجهت المحكمة المتهمين الـ ٤ الحاضرين بالتهم الموجهة اليهم ولكنهم كالعادة اعلنوا انهم غير مذنبين .. وانتدبت المحكمة دفاعا للمتهمين الهاربين الـ ٤ .. شمل قرار الاتهام الذى يقع في ٥ صفحات تهما تصل عقوبتها للاعدام .

تشهد جلسة الثلاثاء بداية المواجهة بين شهود الاثبات ومنهم الشهود الذين شاركوا في الملحمة الشعبية التى ضبطت المتهم محمود صلاح فهمي جاد (هيثم) في مكان الحادث .. وايضا واقعة القبض على شريكه مصطفى عوني في الأميرية .

المتهمون في القضية طبقا لما جاء في قرار الاتهام والتى صدر القرار الجمهورية رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢٩ يوليو الماضى باحالتها للقضاء العسكرى فحملت القضية رقم ١٩ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى .

- محمود صلاح فهمي جاد .. وكنيته هيثم ٢١ سنة طالب بالثانوية العامة .. ومقيم بالقوصية محافظة اسيوط ..
- مصطفى عونى زكي وكنيته سعد ٢٢ سنة طالب بمدرسة الصنايع ومقيم بالعوامر بديروط محافظة اسيوط .
- الهاربان عرفان محمد حسين الخولى .. وعلى محمد فرحان
- كحلاوى صابر عبدالعليم .. ٢١ سنة تاجر فراخ ومقيم بدار رماد بالفيوم .
- الهاربان ياسر عباس سليمان على . ايمن عودة محمد عودة
- محمد رمضان زكى .. ٢١ سنة ومقيم بساقية مكى بالجيزة

والتهم الموجهة اليهم انهم انضموا لجماعة اسست على خلاف القانون ادار حركتها وقام بدور قيادى فيها المتهمان الهاربان عرفان الخولى وعلى فرحان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع احدى مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق وتنفيذ اغراض الجماعة .. كما اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص واستعمال المفرقعات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر والتزوير في اوراق رسمية .

كما وجهت النيابة العسكرية الى المتهمين محمود صلاح جاد ومصطفى عونى تهمة قتل عمد لنقيب الشرطة احمد يعقوب البلتاجى والطالب محمد سلامة السيد الذى كان متوجها للتدريب العملى الصيفى بمدرسة الصنايع بزينهم .. كما شرعا في قتل المواطنة حمدية عبدالغنى عشرى واحمد محمد على وزكى محمد كامل وسامى عبدالغفار ابوالعينين وامين الشرطة على محمد محمود اضافة الى حيازتهما واستعمالهما هما واخرين للقنابل ف ١٠ .. والاتلاف عمدا لبعض ممتلكات الغير .

المتهمون .. الهاربان عرفان الخولى وعلى فرحان وكحلاوى صابر عبدالعليم .. قاموا برصد تحركات الشخصيات المطلوب الاعتداء عليها .

المتهم الهارب ياسر عباس سليمان على اخفى اشياء مسروقة كما اخفى الاسلحة والذخائر والمفرقعات المستخدمة في الحادث .

المتهم الهارب أيمن محمد عودة .. علم بوقوع جريمة واعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه العدالة .

المتهم محمد رمضان علم بوقوع جريمة واعان مرتكبيها على الفرار .

شهدت الجلسة الاولى تحديد الدفاع الموكل عن المتهمين الحاضرين .. وقامت المحكمة بمناظرة اثنين من المتهمين .. حيث اثبتت في محضر الجلسة ان المتهم مصطفى عونى به اصابة براسه واصابة في فخذه ويديه - حاول الدفاع اثبات أن هذه الاصابات نتيجة تعذيب .. متناسيا أن المتهم تم القبض عليه بعد مطاردة من الأهالى الذين كادوا يفتكون به .. وكذا الحال عند مناظرة المتهم محمد صلاح جاد الذى ضبط في موقع الاحداث بزينهم .. وطلب الدفاع احالتهم الى لجنة طبية من اساتذة كليات الطب بجامعتى القاهرة وعين شمس لبيان مابهما من أثار اصابية والآلات المستخدمة فيها .. ولكن لما كانت الجلسة الثانية بعد أسبوع واحد وضح من اعادة مناظرة المحكمة للمتهمين أنهم قد استردوا كثيرا من



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحتهم .. ورغم ذلك أعاد الدفاع طلبه بضرورة احالة المتهمين الى الطب الشرعى وأن تشرف النيابة العسكرية على ذلك .

وشهدت الجلسة الأولى مواجهة النيابة وتصديها للدفاع فأعلنت أن القبض على المتهمين كان من خلال ملحمة شعبية .. تلاحم فيها الشعب مع الشرطة فى القبض على المتهمين .. وأن وجود النيابة العسكرية فى هذه الدعوى ممثلة للمجتمع .. وانه قد سبق عرض المتهمين على الطب الشرعى ولم يقرر اى منهما أن ايا من مأمورى الضبط قد تعدى عليهما .. وأن مايبديه الدفاع فهو مرفوض ومنبوذ .

طلب الدفاع ايداع المتهم مصطفى عونى فى احدى المستشفيات الأميرية بدلا من مستشفى السجن لعدم توافر الرعاية الطبية .. ولكن الجلسة الثانية اثبتت انه يلقى رعاية تفوق ماقد يتوافر فى كثير من المستشفيات الاستثمارية

كان حظر النشر هو محور مساجلة بين الدفاع والنيابة العسكرية التى اكدت أن حظر النشر طلبه النائب العام وهو مدنى .. وأن أسباب حظر النشر مازالت قائمة .

أما الجلسة الثانية فكانت جلسة المساجلة حول من هم المحامون المنتدبون .. رفعت الشاذلى مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين أكد انه وبعض زملائه منتدبون من النقابة للدفاع عن المتهمين الهاربين .. وثارت مشكلة حيث كانت المحكمة قد انتدبت فعلا من نقابة المحامين بالقاهرة المحامين ابراهيم زين العابدين ومحمد فوزى مخيمر وفتحى شعبان وعلى الدمنهورى .. وردت المحكمة أنها صاحبة الحق فى مخاطبة النقابة لندب المحامين .. وليس هناك فى القانون مايسمى بلجنة الحريات .. وأن حضور اللجنة فى جلسات المحكمة يكون من أجل ابداء ملاحظات عامة .. كما رد فوزى مخيمر المحامى المنتدب بأن لجنة الحريات لا تمثل نقابة المحامين وليس من حقها مخاطبة أية جهة خارج النقابة فهى لجنة خاصة داخل النقابة .. والا لسمح للجنة الحريات فى نقابة الصحفيين أو المهندسين أو الأطباء للحضور أيضا ومساندة المتهمين .

ورغم أن المحكمة حرصت خلال الجلسة على مواجهة المتهمين بكل ماجاء بقرار الاتهام ليس نصا فقط وتوضيحا وعند سؤال كل منهم أعلنوا أنهم غير مذنبين .. وعندما تم فض الاحراز ثار جدال عندما كان من بين المضبوطات بطاقة باسم محمد صادق عبدالعليم عبدالعال وتحمل صورة كحلاوى صابر طلبت المحكمة من أحد ضباط الشرطة العسكرية مراجعة صورة البطاقة على المتهمين الموجودين فى القفص فأكد أنها فعلا للمتهم كحلاوى .. وأكد المتهم أنه لا يعرف شيئا عن الصورة أو البطاقة .. اعترض الدفاع مؤكدا أن أساتذة التصوير الضوئى لا يمكنهم الجزم بأن الصورة الضوئية لصاحبها .. فقامت المحكمة باخراج المتهم من القفص ومناظرته .. وأكدت أن الصورة له وأعادت المحكمة سؤاله فأكد أنه لا يعلم شيئا عن كيفية وصول الصورة للبطاقة !!

الطريف أن من بين المضبوطات المزورة الكثيرة وجدت بطاقة عضوية للحزب الوطنى بقسم المطرية خالية من البيانات .. وأيضا «٢ دوسيه» من مصلحة «الأدلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية وهى خالية أيضا .. كما كان من الاحراز ساعة خاصة بالمتهم الذى لقى مصرعه فى مكان الحادث بزينهم .. وظهر أن أحد المتهمين كان يهوى الموسيقى رغم أن زملاءه يحرمونها فقد كان محتفظا بـ ٧ شرائط كاسيت .. اضافة إلى أعداد من المجلات .. وبعض الصحف .. وكان فى الاحراز أيضا ٣ شرائط استيك سوداء .. مثل التى أكد الشهود أن المتهمين كانوا يضعونها على رؤوسهم وقت ارتكاب الحادث .. وهنا حاول الدفاع التأكيد على أنها ممكن أن تكون أحزمة وسط للسيدات .. وأن قطرها صغير .. وكان هذا البيان هو ما دفع المحكمة لتأكيد أوصافها فى محضر الجلسة من أنها مطاطية .. وأكد الحاضرون أنها مثل التى يضعها لاعبو التنس فوق رؤوسهم أثناء المباريات .. ولكن طبعا بألوان أخرى ليست سوداء .. وان كانت المصادر تؤكد أن هذه كانت علامة تعارف بين المتهمين أثناء ارتكاب الحادث حتى لا يطلقوا الرصاص على بعضهم أثناء عمليات الهروب العشوائى من مكان الحادث .

قامت النيابة العسكرية بتقديم تقرير مصور فوتوغرافى عن مكان الحادث وعن الطلقات النارية التى كانت متناثرة حول العربات التى تعرضت لاطلاق الرصاص اضافة الى جثث القتلى وأماكن تواجدها فور وقوع الجريمة .. كما قدمت أيضا تقريرا فنيا حول الأسلحة المضبوطة وخسائر العربات التى تعرضت للحادث .. وتقريرا اخر عن آثار البصمات التى تم رفعها من شقة المتهم ايمن عودة محمد عودة والتى تقع فى ٢٠ شارع خفاجى بالمطرية .

وأضافت النيابة لاحراز القضية شريطى « فيديو » بهما تصوير كامل لمكان الحادث .. وأيضا لشقة المتهم الهارب ايمن عودة من الداخل .. وقد طلب الدفاع عرض الشريطين فى احدى جلسات المحكمة .

وجاء الدور على على اسماعيل المحامى ليتقدم بعدة طلبات بدءا من طلب بطلان الاجراءات .. واجراءات الجلسة السابقة ـ واحالة المتهمين للطب الشرعى .. واستلام صور محاضر الجلسات ـ والتصريح للمحامين وأسر المتهمين بالزيارة داخل قاعة المحكمة وقد لبت له المحكمة هذا الطلب فورا .. كما احتفظ بحق الدفاع فى ابداء الدفوع والملاحظات .. وطلب استلام صورة من التقارير الفنية التى قدمتها النيابة العسكرية

وطلب ابراهيم زين العابدين المحامى ضم عدد من التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة فى وقائع القضية وكذا محاضر المعاينة التى تمت وقد أكد رئيس المحكمة أن جميع الأوراق موجودة فى ملف القضية .. وطلب كذلك تقرير مناظرة جثث المتهمين الذين لقوا مصرعهم فى مكان الحادث .

وتبدأ المحكمة فى جلسة الثلاثاء القادم فى سماع الشهود .. وأولهم العقيد محمد فايز محمد حسن مأمور شرطة السيدة زينب والذى كان أول من حرر أوراقا رسمية فى ملف القضية حيث قرر فى المحضر انه



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

في يوم ١٨ يوليو ١٩٩٣ وفي الساعة الثامنة صباحا .. اتصل به أحد الضباط وابلغه بحدوث اطلاق أعيرة نارية بشارع بيرم التونسي .. وانه انتقل لمكان البلاغ بجوار سور شرطة زينهم حيث شاهد أثار دماء لثلاثة من المواطنين الذين تصادف مرورهم بمكان الحادث .

وعلى الجانب الآخر من الطريق شاهد أثار دماء ، علم من الأهالي انها لأحد المتهمين صدمته السيارة التي كان يطلق الرصاص تجاهها . وان المتهم قد قبض عليه بمعرفة الأهالي وقد تم ضبط أخر وتسليم المتهمين لقسم شرطة السيدة .. وقد تم ضبط ٣ عبوات قنابل في شارع بيرم التونسي وفوارغ الطلقات .. وعلمت من الأهالي أن بعض المتهمين فروا في سيارة تاكسي ١١٠٠ وكانوا حوالي ٣ متهمين .. وان أحد المتهمين استقل سيارة فيات ١١٠٠ واتجه بها الى السيدة عائشة .. وبالانتقال وجد سيارة ١١٠٠ وسيارة الدورية اللاسلكية عند مطلع كوبري السيدة عائشة وجثة احد الارهابيين أسفل الكوبري .. وعند عودتي للقسم وجدت جمعا من الأهالي وعند سؤالهم أبلغوا أن المتهمين تم تسليمهم للقسم بعربة نصف نقل . وأن متهمين آخرين كانوا معهم أثناء اطلاق الرصاص .. واتضح ان المتهمين المضبوطين هما محمود صلاح فهمي جاد ورجب عبدالوكيل شحاته الذي توفي عقب وصوله الى قسم الشرطة .

وبسؤال سائق العربة الاجرة قرر له أن أحد الارهابيين استوقفه وافهمه انه ضابط شرطة ويقوم بمطاردة الارهابيين وطلب منه الاسراع من مكان الحادث .. وقبل الوصول الى مطلع كوبري السيدة عائشة تصادف مرور عربة دورية فخرج من التاكسي وابلغ من في السيارة أن معه شخصا يحمل بندقية آلية ويتبادل اطلاق النار مع رجال الشرطة وأصيب نقيب شرطة وقد تم ضبط بندقية آلية وخزنتين وعدد من الطلقات بجوار جثة المتهم الذي توفي .

وبالاستعلام من الأهالي علم أن محمود صلاح فهمي ضبط بجوار سور مركز شباب زينهم . وكان بحوزته طبنجة والمتوفي رجب عبدالوكيل ضبط في شارع بيرم التونسي وهو الذي صدمته العربة التي كان يحاول اطلاق الرصاص عليها .

هذا ما جاء في اول ورقة رسمية حررت عن واقعة احداث زينهم ولأول قائمة الشهود الخمسة والعشرين الذين ستبدأ المحكمة سماع اقوالهم في جلسة الثلاثاء القادم . كما ستستمع الى ثمانية من أبطال الملحمة الشعبية في زينهم وهم طارق مطاوع عبدالرازق ومحمد ابراهيم امام وانور السيد خليل ومصطفى السعيد احمد وامين الشرطة علي شعبان علي وبركات علي ابراهيم ومحمد محمود محمد وسامي سيد غريب الذين نجحوا في ضبط المتهمين محمود صلاح ورجب عبدالوكيل شحاتة الذي اثبت قبل وفاته انه حاصل على معهد فني صناعي وعمره ٢٤ سنة ومقيم بحي بديروط . محافظة اسيوط وكان بحوزته كارت اتصالات دولية ومبلغ ٧١ جنيها ونصف جنيه . وبطاقة شخصية باسم مصطفى محمود فتح الله . وضبط معه ايضا طبنجة ٩مم طويل و ٢ خزينة طبنجة وكمية من الطلقات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: أخبار الحوادث

التاريخ: ٢ سبتمبر ١٩٩٣

«مسيلمة».. الارهابى!

٣ ملاحظات على سباق الكذابين فى حادث وزير الداخلية

جماعات الارهاب تختلق أسانيد اسلامية لمبدأ «ميكيافيللى»!

«النسف والتخريب السريع».. اهم الكتب التثقيفية «لطلائع الفتح»

كشكول «حب الله» من القلم المسدس الى القواذف المضادة للدروع!!

٥٦٥٠٠



المصدر : أخبار الحوادث

٢ سبتمبر ١٩٩٣

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانطباع الأول الذى يستقر فى الاذهان عن تلك البيانات ، ان اثنين على الاقل من التنظيمات الثلاثة قد كذبت فى بياناتها .. رغم ان الاسلام الذى يتخفون فى ردائه ينهى عن الكذب ، وان المسلم الحقيقى ليس من الكذابين ! .. بل ان احد هذه البيانات زعم بأن الارهابى الثانى صاحب الجثة الممزقة هو طارق الفحل ، وقد تبين فيما بعد كذب هذا الادعاء !

والكذب ليس الخطيئة الوحيدة لتنظيمات الارهاب ، فسجلها حافل بارتكاب الكبائر وانتهاك الحرمات ، والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حرم فى خطبة الوداع على المسلم ان ينتهك حرمات اخيه المسلم فى المال والنفس والدم .. بينما لم يترك اعضاء تلك الجماعات احد هذه الحرمات الا وانتهكوها .. وهو ما سجلته حيثيات احكام القضاء فى الجرائم التى ادين اعضاء جماعات الارهاب بارتكابها .

اما الانطباع الثانى .. فهو وجود اسلوب اعلامى واحد لجماعات الارهاب فى العالم ، ايا كان الاساس الفكرى او الدينى الذى تزعم قيامها عليه ، فوكالات الانباء تطالعنا كل يوم فى اعقاب اى حادث عن خطف طائرة او اغتيال مسئول او تفجير منشأة ، بسلسلة من البيانات لجماعات مختلفة ، يعلن كل منها مسئولية الجماعة او التنظيم عن ارتكاب تلك الجريمة الارهابية !

ثالث الانطباعات .. ولعلها اكثرها اهمية ، واجدرها بالوقوف والتفكر ! .. ذلك ان حرص تلك الجماعات على اعلان مسئوليتها عن محاولة الاغتيال بما صاحبها من قتل واراقة دماء ابرياء آمنين ، يؤكد انها مهما اختلفت فيما بينها ، الا انها تتفق على مجموعة من الاهداف بل والوسائل فى كثير من الاحيان .. ويمكن اجمالها فيمايلى :

● الوثوب الى السلطة كهدف نهائى للحكم وفقا لمفاهيم امامها علامات تعجب عديدة عن صلتها بالاسلام الحقيقى .

● الاعتداء على حياة الشخصيات المسئولة وخاصة تلك المنوط بها حماية الامن الداخلى بصرف النظر عن اسماء تلك الشخصيات ومنهجها فى معالجة قضايا الارهاب والتطرف .. والهدف من ذلك هو زعزعة الاستقرار وتقويض دعائم الامن باغتيال رموزه لارهاب باقى المسئولين عن التصدى لهم .

● الغاية عندهم تبرر الوسيلة ولو كانت عبوات ناسفة مليئة بالمسامير او « رولمان البلى » ، لاحداث اكبر عدد من الاصابات .. فدماء الابرياء من القتلى والمصابين لا تشغل بالهم ، بقدر اهتمامهم باغتيال الشخصية المستهدفة .. وهم فى هذا يجدون مبررات واسانيد لها العجب ! فالبعض منهم يقول ان احداث الضرر الخاص يجوز لمنع وقوع الضرر العام ، اى ان سقوط القتلى والجرحى جائز لمنع وقوع ضرر عام فى حالة عدم وصولهم الى السلطة ! اما البعض الاخر فيقول انه لا ذنب عليهم فى سقوط قتلى ، وان القتلى سوف يبعثون يوم القيامة على نياتهم !

وهذه المبررات والاسانيد العجيبة ، لا نجد لها اساسا ، لا فى القرآن ولا السنة ولا كتب الفقه .. وانما مكانها فى كتاب « الامير » الذى الفه الايطالى ميكيافيللى اول من وضع مبدأ « الغاية تبرر الوسيلة » على الورق !

حرب البيانات بين جماعات الارهاب انتهت بعد الكشف عن شخصية مرتكبى الجريمة الاخيرة .. فلقد تأكد لاجهزة الامن ان منفذى تلك الجريمة هما نزيه نصحى راشد ، وضياء الدين زكى ، وهكذا تمت معرفة هوية التنظيم الذى خطط ونفذ العملية .. فالارهابى الاول الذى لقى مصرعه متأثرا باصابته كان المتهم السادس والاربعين الهارب فى قضية تنظيم « طلائع الفتح » التى تنظرها المحكمة العسكرية العليا هذه الايام ، اما الارهابى الثانى الذى لقى مصرعه فى مكان الحادث فهو وجه جديد استقطبه التنظيم باستغلال سنه الصغير وصفحته البيضاء لدى اجهزة الامن .. وتشير الدلائل الى ان الهدف من تلك العملية كان الانتقام من سقوط اعضاء التنظيم فى يد العدالة .

وتنظيم « طلائع الفتح » الذى ظهر مؤخرا على الساحة ، سقط اعضاؤه بأسرع مما يتوقع نتيجة لتمكن اجهزة الامن ونجاحها فى القبض على عبدالحميد حب الله المتهم الاول طالب نهائى كلية الطب ، الذى شارك فى التخطيط والتنفيذ للجرائم الثلاثة المنسوبة للتنظيم فى القضية رقم ١٨ جنايات عسكرية عليا ، والذى يعتبر احد القيادات الرئيسية فى مجموعات التنظيم . فقد كشفت التحقيقات معه عن اسلوب استقطاب اعضاء التنظيم واسلوب عمل التنظيم .. القراءات التى تحدد فكر التنظيم ، المضبوطات التى اوضحت الخط الدموى للتنظيم من اجل تحقيق اهدافه الرئيسية .

ففى الصفحة ٢٢٢ من تحقيق النيابة مع عبدالحميد حب الله .. وتحديدا فى المحضر المؤرخ بيوم ٣٠ يناير الماضى .. عند سؤاله عن صلته بمن يدعى محمد احمد خيرى مامون المرصفى .

اجاب : هو اخ فى البداية كنا ندعوه على اساس انه منضم لجماعة « طلائع الفتح » .. وكان لسه ملتزم حديثا ، وكنا فى طريقنا الى تعريفه بالفكر ، وفكر الجهاد ، وكان ماشى معاه الاخ عماد فى منهج التربية ، بمعنى انه كان مشرفا عليه . وذلك من خلال الصداقة اللى بينهما .

س : وهل تم تكليف المتهم المذكور بثمة تكليفات معينة خلال فترة ارتباطه بالجماعة ؟

ج : هو لم يكن قد تم تدريس فكر الجهاد له اساسا ، وبالتالى فلا يمكن تكليفه بأعمال معينة .

س : وما هى المناهج التى كان يتم تدريسها للمتهم المذكور على نحو ما ذكرت ؟

ج : دروس فى فقه السنة ورياض الصالحين من خلال الاخ عماد .

س : وهل التقيت بالمتهم المذكور خلال فترة ارتباطه بالجماعة ؟

ج : هو لا يعتبر مرتبط بالجماعة اساسا .

كما اوضحت ، وقد التقيت به مرات قليلة ، وكانت اللقاءات تدور في اطار مناقشته في الدروس التي يتلقاها لتبين مدى استفادته منها .

س : وما قولك وقد قرر المتهم المذكور بالتحقيقات انك قد كلفته بالتحقق من عناوين لاحد الصحفيين ؟

ج : انا اعتقادى انني لم اكلف الاخ محمد خيرى بمثل هذا التكليف لانه كان جديدا زى ما قلت ، وفكر الجهاد نفسه لم يكن على دراية كاملة به ، واعتقد انني كنت قد كلفت الاخ رافت من مجموعة امبابة بهذا الموضوع ، وهو موضوع رصد بعض الصحفيين .. كذلك فإني اعتقد على حد تذكرى ان العنوان الثاني في منطقة العجوزة ليس عنوان هذا الصحفي وانما هو عنوان كاتب أخر على حد تذكرى .

وهذا ما يبين كيفية تجنيد وتكليف وتدريب اعضاء التنظيم .

اما فكر التنظيم فيقوم على كتب بعضها كتب عسكرية متخصصة من اجل تحقيق مزيد من الفاعلية لجرائمهم الارهابية ، حيث ضبط مع عبدالحميد حب الله كتاب بعنوان « قواعد الحرب الالكترونية » اضافة الى اقراره في التحقيقات ان من بين الاجهزة التي تملكها الجماعة ٤ اجهزة لاسلكي .

وعند سؤاله في التحقيقات عن سبب حيازة مثل هذه الاجهزة وأوجه استخدام الجماعة لها .

اجاب : لم يتم استخدام اى جهاز منها بالفعل ، ولكنى كلفت فتحى (المتهم الثاني) بشرائها من باب الاعداد ، على اساس اننا ممكن نستخدمها في العمليات التي سنقوم بها ، وطريقة استخدامها ستكون للربط بين المجموعات المنفذة للعملية ، وكان شراؤها بصدد استخدامها في عملية سرقة مخزن السلاح .

كما ضبط لدى المتهم عبدالحميد حب الله مجموعة من الكتب بعناوين « محاكمة فرعون » و « النسف والتخريب السريع » و« كتيبة الغرباء » و« تنظيم الجهاد .. هل هو البديل الاسلامي لمصر » و « مذكرات حسن ابوباشا » و« من قتل سليمان خاطر » و « عودة الاسلام من جديد » و« اهمية الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه » و« الحركة الاسلامية في تركيا » و« كفاحى لهتلر » و « مكافحة الارهاب » و« تذكروا من الاندلس .. الابادة » و« الجهاد الاسلامي في غرب إفريقيا » .. كما تم ضبط بحث بعنوان « مصر .. الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارىء » .

ورد حب الله عندما واجهته النيابة بتلك الكتب قائلا : جميع هذه الكتب خاصة بي وكانت موجودة عندى في البيت وقت القبض عليّ . وبالنسبة لكتاب « محاكمة فرعون » فقد اشتريته من مكتبة مدبولى ، وهو يتضمن محاكمة قتلة السادات بما في ذلك المرافعات الخاصة بالدفاع عن المتهمين واسرار القضية واحداثها .. وانا كتبت تعليقا بخط يدى على مقدمة الكتاب يتضمن وجهة نظرى في ان كاتب هذا الكتاب ، يحاول ان يلفق وان يحمل الاحداث ما لاتحتمل ، وانا كتبت هذا الرأى على اساس ان اى احد من الاخوة يطلع على الكتاب يحذر من هذه التلفيقات . واما بالنسبة لكتاب « النسف والتخريب السريع » .. فهذا الكتاب جبته معى من افغانستان ، واخذته من احد الاخوة هناك .. وسبب احتفاظي بهذا الكتاب انه ضمن المناهج العسكرية المزمع تدريسها لاعضاء الجماعة .. وبالنسبة لكتاب « تنظيم الجهاد » انا اشتريته من احدى المكتبات وكتبت على مقدمة الكتاب بخط يدى تعليقا تحذيريا من المغالطات التي تكون في مثل هذا الكتاب ، باعتبار ان كاتبه غير اسلامي .. وهذا الكتاب يتضمن موضوعات حول احداث عام ١٩٨١ وكلام عن الشخصيات التي قامت بتلك الاحداث مع عرض لكتاب « الفريضة الغائبة » وكان سبب احتفاظي به انني اقرأه كنوع من التثقيف ، ولكن لم يكن من بين الكتب المرشحة كمنهج للتدريس لاعضاء الجماعة .

ويكشف عبدالحميد حب الله في اعترافاته عن انه كان يقوم بتدريس كيفية تصنيع واستخدام الاسلحة والمتفجرات لاعضاء التنظيم ، من خلال كشكول اعده بالخبرة التي اكتسبها اثناء وجوده في افغانستان .

يقول في الصفحة ٣٠٢ من التحقيقات : الكشكول يتضمن كيفية تصنيع قلم لاطلاق النار عيار (٦,٥مم) .

●●●

مخططات « طلائع الفتح » تتضمن تنفيذ سلسلة من الاغتيالات ، واسلوب التنفيذ يعتمد على التفجير ، ورغم القبض على اعداد كبيرة من الطلائع ، الا انه مازالت هناك بعض العناصر الهاربة ، مما يستلزم المزيد من الحذر واليقظة .. الامنية والشعبية !



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم الجلسة الثالثة لمحاكمة تنظيم طلائع الفتح

سماع ٦ من شهود الاثبات

تعقد المحكمة العسكرية العليا جلستها الثالثة اليوم لنظر قضية تنظيم طلائع الفتح (١) وهي القضية رقم ١٨ جنايات عسكرية ادارة المرعي .. تستمع المحكمة اليوم الى ٦ من الشهود طلب الدفاع في الجلسة الماضية وهم جميعا من شهود الاثبات الذين سبق ان ادلوا باقوالهم في تحقيقات نيابة امن الدولة والشهود المطلوبون هم : محمد غريب كامل واحمد جمال ورجب محمود وصلاح احمد سيد حسن ومحمود عطية علي وعزة عباس .. كانت المحكمة قد انتهت في الجلسة الماضية من فض الاحراز الـ ٤٦ التي قدمت مع اوراق الدعوى .. والاستماع الى طلبات الدفاع والدفوع الخاصة .. القضية تضم ٥٣ متهما منهم ٦ هاربين بعد مصرع نزيه نصحي راشد المتهم رقم ٤٦ في القضية اثناء المحاولة الفاشلة لاغتيال وزير الداخلية .

وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين عدة تهم هي قتل سائق وتباع وسرقة السيارة النقل بمنطقة المقطم .. وكذا الشروع في قتل جنديي الحراسة بالمنفذ ٢٠ بشارع ٧٧ بالمعادي .. وايضا الشروع في قتل جندي الحراسة على القنصلية السعودية

وتبدأ المحكمة العسكرية يوم السبت القادم نظر الجزء الثاني من القضية ويضم ٦٥ متهما بينهم ١٧ هاربا وجهت لهم النيابة العسكرية تهم الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون والاتفاق الجنائي كما وجهت تهمة حيازة واحراز اسلحة وذخائر ومفرقعات • يضم قرار الاتهام المهندس اسماعيل سليمان نصر الدين المتهم الاول في القضية ومعه ربيع محمد نافع وشحته احمد السيد محجوب وسيد امام الحجار واحمد صلاح الدين حنفي وابراهيم محمد عبده والحسيني سليمان مدبولي

بدون إعلان قانونى للمتهمين: محاكمة «طلائع الفتح ٢» غدا

كتب عماد محجوب:

تبدأ غداً – السبت – أولى جلسات محاكمة المجموعة الثانية فى قضية طلائع الفتح (الجهاد) والمتهم فيها ٦٥ متهماً أغلبهم من عناصر التنظيم بالقاهرة الكبرى، ويأتى فى مقدمة المتهمين يحيى شحرور بمنطقة شبرا الخيمة، ومعه ٦ من أفراد عائلته بينهم شقيقه ياسر وابن عمه سيد أحمد، ومجموعة من المتهمين من مناطق دار السلام والبساتين والامام الشافعى، ويتقدمهم المهندس إسماعيل نصر وطه خليفة و٢ من أشقائه، وقد رفضت إدارة القضاء العسكرى (المدعى العسكرى العام) إعلان البيان النهائى للمتهمين، واكتفت بإخطار سرى لقوات الأمن لكى تحضر المتهمين المطلوبين مباشرة إلى الجلسة غدا دون سابق اعلان بالتهم المنسوبة إلى كل منهم، والتى تدور حول الانضمام إلى تنظيم بالمخالفة للقانون، والاتفاق الجنائى بين المتهمين استنادا إلى عقيدتهم الفكرية – بالمخالفة للدستور – والتى تصر المحاكم العسكرية على الأخذ بها اعتمادا على تقارير أجهزة الأمن رغم إبطال كل المحاكم المدنية السابقة لها وآخرها الحكم فى قضية د. رفعت المحجوب.. كما يواجه المتهمين جناية حيازة أسلحة وذخائر ومتفجرات قيل فى تقارير التحريات إنها تكفى لتسليح كتيبة أو منطقة عسكرية بالكامل.. ويواجه بعض المتهمين تهمة العودة من أفغانستان وتلقى تدريبات عسكرية بالخارج لتبرير أحكام الاعدام، رغم ان القضية لم توجه فيها للمتهمين تهمة القتل أو الشروع فيه.

وعلمت «الشعب» أن جلسة الغد قد تشهد إضافة اسم الدكتور أيمن الظواهرى إلى قرار الاتهام حتى يصدر حكم بإدانته يكون مبرراً لطلب تسليمه بواسطة السلطات الباكستانية أو الأفغانية إذا تمكنت قيادات وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الخارجية من الاتفاق مع الدولتين على تسليم المجرمين (المحكوم عليهم).

وقد تعرضت هذه المجموعة من طلائع الفتح لاشد درجات التعذيب فى محاولة لكشف خلايا التنظيم ووأد محاولة احيائه فى مهده حسبما تصورت أجهزة الأمن حتى خرجت من بين خلاياه مجموعات أشد خطورة من بينها فرقة عصام القمرى الانتحارية ومنها نزيه نصحى راشد وضياء الدين محمود بمحاولة انتحارية لقتل وزير الداخلية.. وكانت قيادات المجموعة – وخاصة طه خليفة واسماعيل نصر – قد تعرضت لتعذيب شديد طوال الشهور الماضية، بل إن زوجة الأخير (الدكتورة سناء محمد) تعرضت للسجن على ذمة القضية نفسها لفترات طويلة لم يسمح لها خلالها باصطحاب أطفالها ومنهم طفل رضيع، وأغلقت عيادتها الخاصة حتى الان وتعرضت للتعذيب وانتهاك ادميتها، فى الوقت نفسه تثبت محاضر التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة العليا أن التعذيب فى مراحله الاولى أثر على القوى والتوازن العقلى لاسماعيل نصر.. فكان يهزى بعبارات غير مفهومة، وفشل فى إحدى الجلسات فى التعرف على ابنته، وقد أثبت الدفاع الحالة التى كان عليها وأكد الطب الشرعى تعرضه للتعذيب والصعق بالكهرباء فى رأسه ومواقع حساسة من جسده، ورغم مضى وقت طويل فمازالت آثار التعذيب واضحة، هذا وتضم القضية عدداً من الفلسطينيين المقيمين بمصر من بينهم نضال مصطفى، فى حين ضمت القضية الأولى

نضال مصطفى، فى حين ضمت القضية الأولى عدداً آخر من أبرزهم محمد حسام الشريف.. ومن المرجح أن تطالب النيابة العسكرية بفرض نوع من الحظر أو السرية على الجلسات للانتهاء بسرعة من القضية التى تختلط أوراقها مع قضايا أخرى من بينها طلائع الفتح (المجموعة الأولى) التى تواصل جلساتها بعد غد الأحد.

محاكمة الجزء الثاني من تنظيم طلائع الفتح:

إخلاء سبيل أحد المتهمين لمرضه وتأجيل نظر القضية للأربعاء القادم

قرار الاتهام يشمل ٦٦ متهما من بينهم ١٧ هاربا أسسوا جماعة إرهابية معادية للقانون

قررت المحكمة العسكرية العليا امس إخلاء سبيل احد المتهمين فى قضية تنظيم طلائع الفتح لظروفه الصحية، بعد جلسة استغرقت نحو ساعة ونصف الساعة. كما قررت تأجيل نظر القضية إلى جلسة الأربعاء القادم، جاء ذلك خلال الجلسة الأولى التى عقدتها هيئة المحكمة العسكرية، وذلك لمحاكمة الجزء الثانى من تنظيم طلائع الفتح، والذى يضم ٦٦ متهما، من بينهم ١٧ هاربا.

وطلب الدفاع عن المتهمين السماح للمحامين بتسلم نسخ من أوراق القضية للاطلاع عليها.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها تحت حراسة امنية مشددة، وفى البداية نودى على المتهمين فتبين حضورهم جميعا ماعدا المتهمين الهاربين وكذا المتهم الثامن، ثم تقدم احد المحامين إلى هيئة المحكمة بطلب للسماح للمتهم رقم ٢٣ - ويدعى سامى سلامة عبدالمؤمن ٢٤، سنة، «مشلول» - بالكلمة، فسمح له رئيس المحكمة بالتحدث، فاشار إلى انه يعانى من اصابات باجزاء مختلفة من جسده، بالإضافة إلى انه معوق ويعانى من الحياة داخل السجن، ولا يستطيع الحركة مثل الانسان العادى، فقررت المحكمة إخلاء سبيله.

كما تقدم أحد المتهمين بطلب إلى رئيس المحكمة باحالته إلى الطب الشرعي لبيان مابه من اصابات، ومن جهة اخرى صرحت هيئة المحكمة بخروج احد المتهمين من قفص الاتهام والسماح لوالدته بلقائه اثناء توقيع الكشف الطبى عليه بمعرفة طبيب المنطقة، وذلك عندما شعر المتهم بنوبة إغماء اثناء انعقاد الجلسة، حيث اوقف رئيس المحكمة الجلسة وطلب طبيب المنطقة.

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للمتهمين من الاول حتى السادس والستين تهم الانضمام إلى جماعة اسست على خلاف أحكام القانون، تولى المتهم الاول فيها - ويدعى اسماعيل سليمان نصر الدين ابو سريع ٣٧، سنة، (مهندس)، والمتهم الثانى - ويدعى ربيع محمد محمد نافع ٢٩، سنة، (نقاش)، والمتهم الثالث ويدعى شحتة أحمد السيد محجوب ٣١، سنة، (فنى لحام) - قيادة جماعة تهدف إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعى، بان دعوا لتغيير نظام الحكم بالقوة، وإشاعة جو من عدم الاستقرار، وكان الإرهاب من الوسائل المستخدمة فى تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض، وذلك بحيازة الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات، والاشتراك فى اتفاق جنائى حرض عليه وتداخل فى ادارة حركته المتهم الأول والثانى والثالث، والغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالإكراه وحيازة واحراز الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات، بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام، وحيازة واحراز كميات هائلة من الأسلحة من انواع ٦.٣٥ مم و٧.٦٢ × ٣٩، بالإضافة إلى اسلحة محلية الصنع، وحيازة واحراز الذخيرة والمفرقعات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٣

٢٦ متهما في قضية تنظيم طلائع الفتح « ٢ »

المتهمون أسسوا جماعة ودعوا التغيير نظام الحكم بالقوة وحيازة أسلحة



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

قررت المحكمة العسكريه العليا تأجيل نظر قضية تنظيم طلائع الفتح ٢٠، الى جلسة الاربعاء ٨ سبتمبر لمواجهة المتهمين بقرار الاتهام .. كما قررت الافراج عن المتهم المعوق سامى سلامة عبدالمؤمن سليمان بضمان محل اقامته .. وقررت تكليف النيابة العسكرية بارفاق التقرير الطبى الخاص بالمتهم أحمد صلاح الدين حنفى مصطفى وايداعه مستشفى السجن . كان الدفاع عن المتهم قد شكا من ان المتهم مصاب بمرض نفسى ويتعرض لحالات صرع مفاجئة تستمر معه الى حوالى ٦ ساعات ، كما انه يفقد القدرة على الكلام احيانا ، مع احالة المتهم محمد على أحمد السيد الى الطب الشرعى لبيان ما به من اصابات وانتداب دفاع عن المتهمين الـ ١٧ الهاربين

كانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها ظهر أمس لنظر الجزء الثانى من قضية طلائع الفتح . والذى ضم ٦٦ متهما بعد اضافة المتهم مصيلحى حمدى مصيلحى ، ٢٢ سنة ، ومجند بقوات الامن المركزى .

استمعت المحكمة الى طلبات الدفاع

الذين اكدوا انهم لم يسمعوا عن قرار الاتهام وانهم عرفوا باسماء المتهمين قبل لحظات من انعقاد الجلسة . وقالوا انه حتى الصحف لم تظهر فيها اى معلومات كافية عن القضية .. واثبتوا حضور المحامين منتصر الزيات وسعد حسب الله ومحمود عبدالشافى ود . محمد سعيد وعادل الليمونى وسيد جاد الله

وابراهيم نصر ومحمد ناجى وصابر محمود مع المتهمين اضافة الى ثلاثى لجنة الحريات بنقابة المحامين وهم رفعت الشاذلى ومحمد ناجى وطارق ابراهيم .. وقال المحامون انهم لم يحضروا بكامل هيئة الدفاع ولا تم الاتفاق على من سيكون مع باقى المتهمين بسبب تأخر حضورهم .. وطلبوا من المحكمة اعطاءهم مهلة من الوقت للحصول على ملف الدعوى وتخصيص الدفاع عن كل متهم على حده .. كما اكدوا انهم سيقومون بالمرافعة تطوعا عن المتهمين الـ ١٧ الهاربين .

شمل قرار الاتهام كلا من المتهمين فى القضية ٢١ جنايات عسكرية .

اسماعيل سليمان نصر الدين ابو سريع وكنيته ياسين ، ابراهيم

تابع الجلسة :

فاروق الشاذلى

ياسر السن ٣٧ سنة - مهندس

ربيع محمد محمد احمد نافع وكنيته طاهر - حاصل على ... السن ٢٩ سنة دبلوم صنايع ويعمل نقاشا حرا .

شحته احمد السيد محجوب وكنيته شكرى السن ٣١ - فنى لحام

السيد احمد امام الحجار السن ٣٨ - تاجر خردوات

محمد حسين محمد عامر سالم وكنيته وشهرته محمد الجزار السن ٢٤ - بائع بمحل فراخ

حسام محمد محمد جمعة السن ١٩ - ويعمل فى شركة

اشرف عبدالعاطى محمد السن ٢٠ - بائع خضراوات

حسين عبدالمطلب حسين ابراهيم السن ٣٧ - عامل

عاطف محمد عبدالعاطى ابو الحسن السن ٢١ - عامل معمارى

حسن محمد حسين محمد السن ٢١ - طالب

محمد عوض خليل احمد السن ٢٨ سنة - مبيض محارة .

ناصر عبدالحليم احمد على السن ٢٣ - عامل بالقطاع الخاص .

حسن على مصطفى محمود السن ٢٧ - بدون عمل

ابراهيم احمد عواد خميس السن ٢١ - صاحب محل خضار وفراخ .

صبحى احمد منصور جعلص السن ٢٥ - حاصل على دبلوم صنايع .

محمد عابدين حسن قناوى السن ٢٣ - طالب بكلية تجارة عين شمس .

صبحى محمد محمد المزين السن ٣٣ - لحام

سيد احمد حسن ابو على السن ٢٥ - مبلط

عادل محمد احمد فروح السن ٣٠ - موظف

! نجم الدين شعبان عبدالعزيز السن ٢٧ - صاحب محل البان

نبيل نعيم عبدالفتاح هارب .

طه خليفة طه طلبة السن ٢٥

سامى سلامة عبدالمؤمن سليمان السن ٢٤ - موظف .

احمد سعد عبدالمحسن حسن السن ٢٤

محمد قطب محمد على هارب .

اسماعيل فتحى السيد الشحرى هارب

خالد عبدالعزيز عتريس رمضان السن ٢٧ - فنى

حسام الدين حسن محمد عبدالله السن ٢٦ - نجار

رضا مفتى محمد امام السنطير السن ٢٣ - عامل معمارى .

شعبان صالح سليمان الحجار السن ٢٧ بكالوريوس تجارة .

ابراهيم محمود محمد محمد عبده السن ٢٠

محمد على أحمد السيد حمزة السن ٣٦ - فنى كهرباء

اشرف محمد جودة وكنيته عمر الاسكندرانى السن ٢٨ - بكالوريوس تجارة - قومسيونجى

احمد صلاح الدين حنفى مصطفى السن ٢٩ - نجار موبيليا

الحسينى سليمان مدبولى السن ٢٣ - حاصل على بكالوريوس زراعة

محمود محمد على اسماعيل السن ٢٣ - طالب بكلية التجارة جامعة عين شمس .

صلاح محمدى محمد شنان السن

محمود فتحي احمد الدهشان السن ٢٥ - مبلط ارضية وقيشاني
عبدالعزيز فهمي عباس السيد السن ٣٥ - مهندس ميكانيكا
بدوى عبدالحليم عبدالعزيز عبدالله السن ٣٥ - تاجر لحوم
عيد ابراهيم بكرى هارب .
طارق الفحل هارب .
سيد صلاح هارب .
ايمن عبدالرازق هارب .
محمود مصطفى هارب
محمد محمد حسن ابراهيم هارب
اشرف الشحرى هارب
زين العابدين عباس هارب
السيد الشحرى هارب .
عبدالله السيد حسن خليل هارب
محمد فوزى هارب .
مجدى عبدالمقصود هارب .
عماد الدين فكرى هارب .
محمد على خليل هارب
مصيلحي حمدى مصيلحي السن ٢٢ - مجند بقوات امن القاهرة

قرار الاتهام

اولا : المتهمون من الاول حتى السادس والستين :

انضموا لجماعة اسست على خلاف احكام القانون تولى الاول والثاني والثالث القيادة فيها وكان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين

اشتركوا في اتفاق جنائي حرض عليه وتداخل في ادارة حركة المتهم الاول والثاني والثالث الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراة وحيازة واحراز الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات

ثانيا : المتهم الاول : حاز واحرز اسلحة نارية - عدد مسدس سلاح نارى يدوى محلى الصنع

ثالثا : المتهم الثالث : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا ماديا في محرر رسمي وهو البطاقة العائلية خاصة محمد السيد زهران وكان ذلك بطريق وضع صور بان قام بنزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته بدلا منها

رابعا : المتهم الثالث والثلاثون : حاز مطبوعات - عددها الف نسخة من كتاب الحصاد المر - كانت معدة للتوزيع ولإطلاع الغير عليها

خامسا : المتهم السابع والاربعون : حاز واحرز سلاحا ناريا - طبنجة - بدون ترخيص

---

٢٤ - نقاش حر .
احمد سيد ابو سريع احمد السن ٣٢ - تاجر شنط رجالي
علاء عبدالنبي اسماعيل الخولي السن ٢٠ - طالب بكلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية
محمد السيد حسن خليل السن ٣٠ - حاصل على الثانوية الازهرية .
محمود احمد محمد حسانين السن ٢٣ - دبلوم صنايع - صاحب محل البان .
عبدالحافظ احمد عبدالحافظ جادالله السن ٣١ - صاحب مطبعة .
محمد عبده محمود عبدالمعطى السن ١٨ - طالب ثانوى
صبرى يوسف محمد عبدالكريم السن ٢٠ - طالب
عصام محمود شعبان حسين السن ١٨ - طالب ثانوى
ناصر عبدالحميد حسن على السن ٢٦ - عامل
ايمن احمد محمد محمد سليم السن ٢٧ - خراط
مدحت متولى صفوت السن ٣٨ - سائق



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٩ / ١٩٩٧

فى الجلسة الأولى لمحاكمة طلائع الفتح (المجموعة الثانية)

التهم : الاتفاق الجنائى.. عمليات إرهابية.. أسلحة ومفرقعات بدون ترخيص

تابع الجلسة

جمال عبدالرحيم

تصوير : سليمان عطيفى

بدأت المحكمة العسكرية العليا امس اولى جلساتها لمحاكمة ٦٦ متطرفا يشكلون المجموعة الثانية فى قضية تنظيم طلائع الفتح بينهم ١٧ هاربا.. اصدرت المحكمة قرارا اتمانيا بالافراج عن المتهم محمد سلامه عبدالمؤمن لحالته الصحية وقررت المحكمة التأجيل لجلسة الاربعاء القادم للاطلاع والاستعداد.

فى بداية الجلسة اثبتت المحكمة حضور المتهمين داخل اقفاص الاتهام وهم:

● اسماعيل سليمان نصر الدين ابوسريع ٣٧ سنة مهندس بمصنع ١٠٠ الحربى.. وكنيته ياسين او ابراهيم او ياسر.. محبوس.
● ربيع محمد محمد لحمد نافع ٢٩ سنة نقاش.. محبوس.
● شحته احمد السيد محجوب ٣١ سنة فنى لحام بشركة الكراتات..
● السيد احمد امام الحجار.. تاجر خردوات ٢٨ سنة.. محبوس.
● محمد حسين محمد عامر ٢٤ سنة بائع بمحل فراخ ـ الخانكة.. محبوس.
● حسام محمد محمد جمعه ١٩ سنة موظف بشركة جيسكو للتوريدات العمومية محبوس.
● اشرف عبدالعاطى محمد ٢٠ سنة بائع خضروات معتقل.
● حسين عبدالمطلب حسين ابراهيم ٣٧ سنة عامل بشركة النصر للكيماويات الدوائية محبوس.
● عاطف محمد عبدالعاطى ابوالحسن ٢١ سنة عامل معمارى.. محبوس.
● حسن محمد حسين محمد ٢١ سنة طالب.. محبوس..
● محمد عوض خليل ابراهيم ٢٨ سنة مبيض محارة معتقل.
● ناصر عبدالحكيم لحمد على ٢٣ سنة محبوس..
● حسين على مصطفى محمود ٢٧ سنة بدون عمل معتقل.
● ابراهيم لحمد عواد خميس ٢١ سنة صاحب محل خضروات محبوس.
● صبحى لحمد منصور جعلص ٢٥ سنة حاصل على دبلوم صنايع محبوس.
● محمد عابدين حسن قناوى وطالب بتجارة عين شمس محبوس.
● صبحى محمد محمد المزين ٣٣ سنة لحام معتقل.
● سيد احمد حسن ابوعلى ٢٥ سنة مبلط معتقل.
● عادل محمد احمد فروح ٣٠ سنة موظف بشركة كير محبوس..
● نجم الدين شعبان عبدالعزيز ٢٧ سنة صاحب محل البان معتقل.
● نبيل نعيم عبدالفتاح هارب.
● طه خليفه طه خليفه ٢٥ سنة طالب بالمعهد الفنى التجارى محبوس.
● سامى سلام عبدالمؤمن سليمان ٢٤ سنة موظف محبوس.
● احمد سعد عبدالمحسن حسن ٢٤ سنة طالب بكلية التجارة محبوس.
● محمد قطب محمد على هارب.
● اسماعيل فتحى السيد الشحرى هارب.
● خالد عبدالعزيز عتريس رمضان ٢٧ سنة محبوس.
● حسام الدين حسن محمد عبدالله ٢٦ سنة فنى محبوس.
● رضا مفتى محمد امام النظير ٢٣ سنة عامل معمارى محبوس.
● شعبان صالح سليمان الحجار ٢٧ سنة محبوس.
● ابراهيم محمود محمد عبده ٣٠ سنة طالب محبوس.
● محمد على احمد السيد حمزه ٢٦ سنة معتقل.
● اشرف محمد جوده وكنيته عمر لاسكندرانى ٢٨ سنة بكالوريوس تجارة محبوس.
● احمد صلاح الدين حنفى مصطفى ٢٩ سنة نجار محبوس.
● الحسينى سليمان مدبولى ٢٣ سنة حاصل على بكالوريوس زراعة محبوس.
● محمود محمد على اسماعيل ٢٣ سنة طالب بتجارة عين شمس محبوس.
● صلاح محمدى محمد شنان ٢٤ سنة نقاش محبوس.
● احمد سيد ابوسريع تاجر شنط محبوس.
● علاء عبدالنبى اسماعيل الخولى ٢٠ سنة طالب محبوس.
● محمد السيد حسن خليل ٣٠ سنة حاصل على ثانوية ازهرية محبوس.
● محمو[illegible] احمد محمد حسانين ٢٣ سنة دبلوم صن[illegible] معتقل.
● عبدال[illegible]ظ احمد عبدالحافظ جادالله صاحب مطبعة محبوس.
● محمد عبده محمود عبدالمعطى ١٨ سنة طالب محبوس.
● صبرى يوسف محمد عبدالكريم ٢٠ سنة طالب محبوس.
● عصام محمود شعبان حسين ١٩ سنة طالب محبوس.
● ناصر عبدالحميد حسن على ٢٦ سنة عامل محبوس.
● ايمن احمد محمد محمد سليم خراط.. محبوس.
● مدحت متولى صفوت ٣٨ سنة سائق.. محبوس.
● محمود فتحى احمد الدهشان ٢٥ سنة مبلط محبوس.
● عبدالعزيز فهمى السيد مهندس محبوس.
● بدرى عبدالحليم عبدالعزيز عبدالله ٣٥ سنة محبوس.
● عيد ابراهيم بكرى هارب.
● طارق الفحل هارب.
● سيد صلاح هارب.
● ايمن عبدالرازق هارب.
● محمود مصطفى هارب.
● محمد محمد حسن ابراهيم هارب.
● اشرف الشحرى هارب.
● زين العابدين عباس هارب.
● السيد الشحرى.. هارب.
● عبدالله السيد حسن خليل هارب.
● محمد فوزى هارب.
● مجدى عبدالمقصود هارب.
● عماد الدين بكرى هارب.
● حسن على خليل هارب.
● صبحى محمد مصيلحى ٢٢ سنة مجند بقوات امن القاهرة محبوس.

وبالنسبة لقائمة الاتهام من الاول حتى السادس والستون:

انضموا لجماعات اسست على خلاف احكام القانون تولى الاول والثانى والثالث قيادة فيها وكان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعى بان دعوا لتغيير نظام الحكم بالقوة واشاعة جو من عدم الاستقرار وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق هذه الاغراض، وذلك بحيازة الذخائر والمفرقعات.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٣

■ اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وتداخل فى ادارة حركته المتهم الاول والثانى والثالث الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة المفرقعات بدون ترخيص وذلك بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالنظام والامن العام بان اتفقوا فيما بينهم على الانضمام للجماعة موضوع الاتهام الاول والعمل معا لتنفيذ اغراض الجماعة بان تلاقت ارادتهم على ذلك ووزعوا الادوار فيما بينهم لتحقيق اهدافهم.

المتهم الاول: حاز واحرز اسلحة نارية عدد واحد مسدس ماركة بتروبريتا صناعة ايطالية بماسورة مشخشن عيار ٦،٣٥ مم وعدد واحد سلاح نارى يدوى محلى الصنع بماسورة واحدة عيار ٧،٦٢×٣٩ مم مسدس واحد محلى الصنع بدون ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام.

حاز واحرز الذخيرة المبينة بالاوراق دون ان يكون مرخصا له بذلك بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام.

حاز واحرز مفرقعات بدون ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام.

المتهم الثالث: ارتكب تزويرا ماديا فى البطاقة العائلية خاصة ومحمد السيد زهران بان وضع صورته بدلا منها بان قام بنزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته بدلا منها.

استعمل المحرر الرسمى المذكور سالف الذكر فيما زور من اجله من علمه بتزويره بان اصبح بحاوزته بغية السفر الى ليبيا.

المتهم ٣٣: حاز عدد الف نسخة من كتاب الحصاد المر كانت معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها تتضمن ترويجا لاغراض الجماعة.

المتهم ٤٧: حاز واحرز سلاح نارى طبنجة بدون ترخيص لقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام.

حضور المحامين

تم اثبات حضور المحامين عن المتهمين فى بداية الجلسة.. وطلب الدفاع استلام نسخة من الدعوى والتأجيل للاطلاع والاستعداد واحالة بعض المتهمين الى الطب الشرعى.

واكد الدفاع ان المتهم الثامن حسين عبدالمطلب القى القبض عليه امس الاول وموجود بمباحث امن الدولة ولم يحضر جلسة الامس وان النيابة كانت قد اخلت سبيله واثبت الدفاع حضوره عن المتهمين الهاربين متطوعين.

المتهم المعوق

طلب المتهم سامى سلامه عبدالمؤمن الخروج من القفص والحديث الى هيئة المحكمة التى وافقت على الفور وقال المتهم انه معوق ويسير على عكازين ومصاب بتضخم فى الكلى ولا يستطيع تحمل السجن وطلب اخلاء سبيله لحالته الصحية.

وطلب الدفاع ايضاح من المحكمة على ان كان المتهم اشرف عبدالعاطى محمد عبدالعاطى المعتقل بالسجن هل هو المطلوب فى القضية ام ان المتهم الموجود بالقفص اشرف عبدالعاطى محمد ابراهيم.. وطلبت المحكمة من المتهم الموجود بالقفص تقديم صورة من شهادة ميلاده فى الجلسة القادمة.

وامرت المحكمة باستدعاء الطبيب لعلاج المتهم احمد صلاح الذى اصيب داخل القفص اثناء نظر الجلسة وتم اخراجه خارج القفص وطلب رئيس المحكمة ان تكون والدته بجواره.

وقال المتهم اشرف عبدالعاطى محمد انه ينبذ الارهاب والارهابيين وليس له اية علاقة بتنظيم طلائع الفتح وانما قبض عنه خطأ فى الاسم.

وسمحت المحكمة للمتهم الاول اسماعيل سليمان نصر الدين بالخروج من القفص واشتكى للمحكمة من التعذيب فى السجن وناظرت الجلسة بعض الاصابات بالمتهم.

وقالت هيئة المحكمة انها موافقة تماما على عرض اى متهم يريد على الطب الشرعى.

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة الاربعاء القادم واعادة اعلان المتهم الثامن حسين عبدالمطلب والافراج عن المتهم سامى سلامه لظروفه الصحية وارفاق التقرير الطبى للمتهم احمد صلاح بالاوراق وايداعه مستشفى سجن طرة وعرض المتهم محمد احمد على على الطب الشرعى وتسليمه الدفاع نسخة من القضية.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٣

القبض على سيدة تصنع أسلحة للمتطرفين

المحكمة العسكرية العليا في القاهرة تستأنف النظر في قضية «طلائع الفتح»

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تستانف المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة اليوم جلساتها لمحاكمة المتهمين في الجزء الاول من تنظيم «طلائع الفتح» والبالغ عددهم 55 متهما من بينهم سبعة متهمين هاربين حيث تواصل المحكمة الاستماع الى عدد من شهود الاثبات في القضية.

وكانت النيابة العسكرية قد نسبت الى هؤلاء المتهمين الانضمام الى جماعة أسست خلافا لاحكام القانون بهدف الاتفاق الجنائي على تغيير نظام الحكم بالقوة واستخدموا العنف سبيلا لتحقيق اهدافهم.

كما نسبت اليهم ارتكاب عدد من جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع في القتل وحيازة اسلحة نارية ومفرقعات ونخائر بدون ترخيص.

فيما تعقد المحكمة الثلاثاء المقبل ثالث جلسة في قضية زينهم المتورط فيها 8 متهمين بينهم 4 فارين وجهت النيابة لهم تهم الشروع في قتل بعض الشخصيات وتكوين تنظيم يهدف الى قتل بعض رموز النظام، والمتهمون هم: محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني زكي وكحلاوي صابر عبد العليم ومحمد رمضان زكي. والفارون هم: عرفات حسن الخولي وياسر عباس سليمان وايمن عودة.

كما تنظر المحكمة يوم الاربعاء الجزء الثاني من قضية «تنظيم طلائع الفتح» والذي يضم 66 متهما بتهم تاسيس جماعة الغرض منها تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين وارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز اسلحة نارية والذخائر والمفرقعات. وجددت نيابة امن الدولة طلبها بسرعة ضبط المتهمين المتورطين في اعمال العنف والفارين الى خارج البلاد وفي داخلها لتقديمهم الى المحاكمة.

ومن ناحية أخرى لقي احد المتطرفين حتفه في القاهرة اثناء القبض عليه اثر اصابته بهبوط حاد في الدورة الدموية.

وكانت تحريات اجهزة الأمن اكدت ان احمد مصطفى من العناصر القيادية النشطة لتنظيم «الجهاد» في منطقة امبابة بالجيزة وانه مخطط معظم عمليات العنف ويختفي في احد الاوكار بالقاهرة، وفي كمين اعدته وزارة الداخلية لضبط المتطرف واثناء القبض عليه اصيب بهبوط حاد في الدورة الدموية توفي اثرها في الحال، واخطرت النيابة العامة التي امرت بتشريح الجثة ودفنها.

وتمكنت اجهزة الامن ـ لاول مرة ـ من ضبط سيدة تقوم بتصنيع السلاح ومساعدة زوجها، وكانت التحريات اكدت ان كلا من كوثر شحاتة حسين (ربة منزل) وزوجها مرزوق حسن (42 سنة، عامل) يصنعان الاسلحة بمنزلهما ببولاق. وجرت محاصرة المنزل ومهاجمته وضبط 7 طبنجات وفردتين خرطوش وادوات صناعة السلاح.

واحيل المتهمون الى النيابة كما شنت حملة لضبط الاسلحة غير المرخصة على قرية الزاوية مركز اسيوط صودرت على اثرها 9 قطع اسلحة الية.



طلائع الفتح:

هدفنا السلطة وطريقتنا الاغتيالات!

محاكمتهم تستأنف اليوم و العربي تحاورهم



كتب خالد صلاح :

تعقد صباح اليوم (الاثنين) الجلسة الرابعة لمحاكمة اعضاء تنظيم «طلائع الفتح» تبدأ وقائع الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا وكانت الجلسة الثالثة عقدت صباح الاربعاء الماضي وناقشت فيها المحكمة وهيئة الدفاع شهود الاثبات في الجرائم المنسوبة للمتهمين

على هامش الجلسة حاورت «العربي» ثلاثة من قيادات التنظيم وهم: فتحي امام عبد المجيد حزين (المتهم الثاني)، ومجدي محمد سالم (المتهم ٣٧) وعبد المنعم جمال الدين (المتهم ٤٥)، دار الحوار عبر القضبان حول حوادث الاغتيال والعنف والاختلافات التنظيمية والفكرية بين التنظيمات المختلفة التي تنسب نفسها للاسلام، وهل هناك اهداف مشتركة بينها، وعن الاتصالات مع امريكا والعلاقات مع التنظيمات الخارجية قال المتهم الثاني فتحي إمام عبد المجيد ان المحاكمات العسكرية وضغوط النظام السياسي لن توقف عملية «الجهاد المقدسة» وأن جميع الاعضاء مصممون على العمل المسلح لاقامة - ما أسماه - «بالخلافة الاسلامية».

وحول دور التنظيم في محاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية أجاب عبد المنعم جمال الدين (المتهم ٤٥) انه في ظل تصعيد الضغوط لا يمكن ان تتوقف اعمال العنف»

وسألت «العربي» مجدي سالم ابرز قيادات التنظيم عن حقيقة الاتصالات مع الدكتور ايمن الظواهري المتهم الهارب في افغانستان قال - بتحفظ شديد - «لا يمكن ان اؤكد او انفي وجود اتصالات ولكن جماعة «الجهاد» في مصر تعمل بما يفرضه عليها الواقع ولا تحتاج الى توجيهات خارجية سواء من مصريين أم غيرهم. واضاف سالم ان نظام الحكم يحاول ان يدعم «اكذوبة» التمويل والتخطيط الخارجي لتشويه صورة التيار الاسلامي - على حد قوله - وأن «النظام لم يفلح في ان يقدم دليلا واحدا على ذلك».

وعن حقيقة علاقة التيارات الاسلامية بامريكا خاصة بعد ما تردد من معلومات حول اتصالات بين السفارة الامريكية، في القاهرة وبعض قيادات ورموز التيار الاسلامي.

قال عبد المنعم جمال الدين المتهم (٤٥) - والمسئول عن التثقيف والتوعية السياسية داخل التنظيم - «ان امريكا تحتاط لنفسها فهي تنفق ملايين الدولارات لدراسة واقع الحركة الاسلامية في مصر وتحاول الاقتراب من التيار الاسلامي لتضربه، واذ فشلت تكون كسبت العلاقة مع تيار على وشك الوصول للسلطة!!

واجاب فتحي امام عبد المجيد (المتهم الثاني) عن سؤال «للعربي» حول امكانية التقارب بين تياري «الجهاد» الذي يتزعمه عبود الزمر و «الجماعة الاسلامية» التي يتزعمها عمر عبد الرحمن قائلا «لاتوجد خلافات بيننا في الاهداف لكننا نعمل باليات مختلفة »

وتدخل مجدي سالم واضاف «ان جميع العناصر الاسلامية في مصر - بما فيها الاخوان - تعمل من اجل هدف واحد. (!) ولكن الاختلاف فقط ينحصر في اسلوب العمل - «وفي حالة انتقال السلطة الينا - حسبما قال - سوف يتم التوحد .»(!!)

ورفض المتهمون الثلاثة الاجابة عن سؤال حول ما إذا كان الاختلاف والاتفاق هو نوع من التخطيط التكتيكي، ولكنهم اكدوا ان «التيار الاسلامي لن يستثني احدا من رموز النظام من عمليات الاغتيال، وان كانت هذه العمليات ليست هدفا بحد ذاتها وانما تسليم السلطة لحكومة اسلامية هو الهدف الحقيقي». كما عبروا بثقة عن اعتقادهم بأن «النظام يمر بأسوأ مراحله وانه على وشك الانهيار.

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهود الاثبات فى قضية طلائع الفتح :

ضبط أسلحة ومفرقعات ومسامير بأوكار المتهمين استأجروا سيارة نقل وقتلوا السائق والتباع

استمعت المحكمة العسكرية العليا إلى ٣ شهود اثبات فى قضية تنظيم طلائع الفتح «المجموعة الأولى»

قرر الشاهد على عبدالعال (٢٦ سنة) التباع بمكتب نقل بضائع بميدان الجيش . أن اثنين من المتهمين حضرا للمكتب وطلبا من صاحبه نبيل توفيق استئجار سيارة نقل لتوصيل غرفتين من المقطم إلى مدينة نصر .. كلف صاحب المكتب السائق صبحى عبدالسيد والتباع قاسم محمود عبدالنعيم بالمهمة

وأضاف الشاهد أنه علم فى الثامنة مساء نفس اليوم بالعثور على السائق والتباع مقتولين بالمقطم واختفاء السيارة النقل .. وقد توجه إلى مشرحة زينهم حيث تعرف على الجثتين ثم تعرف على المتهمين فى نيابة أمن الدولة العليا

واستمعت المحكمة إلى شهادة المقدم شرطة محمد فتحى الذى قال بأنه اصطحب قوة بتكليف من قياداته إلى قرية بنى سويف بالهرم بصحبة المتهم خالد عبدالفتاح وتوجهوا إلى مخبأ بعض المتهمين .. وضبط كميات كبيرة من الأسلحة الآلية والطلقات والذخائر وملابس رسمية للشرطة والقوات المسلحة ودليل التليفونات للداخلية

وقرر المقدم زكريا عبيد أنه توجد لنفس المهمة مع المتهم حسن إبراهيم الذى أرشد عن كمية كبيرة من المسامير ورولمان البلى والبودرة تستخدم فى صناعة القنابل والمفرقعات



عدد من المتهمين داخل قفص الاتهام يتابعون سير الجلسة
تصوير - سليمان عطيفى

وسط أخطاء قانونية ودستورية
محاكمة طلائع الفتح ٣ السبت القادم

كتب عماد محجوب:

تبدأ يوم السبت القادم المحاكمة العسكرية للمجموعة الثالثة من «طلائع الفتح» - تنظيم الجهاد، وأكدت المصادر أن القضية تضم ما بين ٥٠-٧٠ متهما، يتقدمهم يحيى شحرور وشقيقه ياسر واربعة آخرين من افراد اسرته ومجموعة من العسكريين السابقين يتقدمهم محمود عبد العظيم، حمدى عبد السلام، طارق أحمد عبيد. يواجه المتهمون فى قرار الاتهام المستمد من تقارير المباحث التى تشير إلى أن جميع المتهمين قد انضموا إلى جماعة اسست بالمخالفة للقانون وربط بينهم اتفاق جنائى يهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، حيث حازوا اسلحة ومتفجرات ولأول مرة تتناول القضية قيام عناصر «طلائع الفتح» بالتدريب على العمليات العسكرية بمنطقتى شبرا الخيمة وبنها.. فى حين انكر المتهمون ما نسب إليهم أمام نيابة امن الدولة واثبتو تعرضهم للتعذيب الشديد طوال اكثر من عام رهن الاعتقال بقرار لوزير الداخلية، دون اتهام حتى بدأ اعداد قضايا اعادة تنظيم الجهاد، والتى ضمت فى البداية ٨٥٠ متهما، تمت تصفيتهم ثم تقسيمهم إلى مجموعات يتوالى تقديمها للمحاكم العسكرية..

والمرجح أن تقدم للمحاكمة مجموعة جديدة يطلق عليها «العائدون من افغانستان» لكى يضم إليها د.أيمن الظواهرى قيادى الجهاد فى المنفى إلى جانب عدد من المعتقلين..

وعلى جانب آخر.. تواصل المحكمة

البقية ص٩

وسط أخطاء قانونية ودستورية

العسكرية غدا -الاربعاء- جلسات «طلائع الفتح ٢» بعد فشل انعقاد الجلسة الاولى بسبب عدم اكتمال الاجراءات الخاصة باعلان قرار الاتهام وابلاغ المحامين، واحضار المتهمين من مختلف السجون حتى أن هيئة المحكمة اعلنت امام اسماء بعض المتهمين انهم هاربون رغم وجودهم فى السجن منذ أكثر من عامين.. عقدت الجلسة فى أحد المواقع العسكرية ولم يكن أحد -بما فيهم هيئة المحكمة- يعلم بمكان انعقادها حتى بدات، وعندما وصل المحامون منعوا من الدخول بواسطة أحد ضباط الشرطة العسكرية حتى بدأت الاجراءات دون أن يعلم المحامون واسر المتهمون من هم المتهمين الذين شملهم قرار الاتهام..؟! وتوالت مفاجآت القضية، حيث ضمت متهمين لم يحقق معهم من قبل ولم يرد ذكرهم فى الوقائع والتحقيقات واقوال الشهود ومنهم: نبيل نعيم عبد الفتاح احد قيادا تنظيم الجهاد، وسبق الحكم عليه بالسجن ٧ سنوات وبعد الافراج عنه تعرض لسلسلة من الاعتقالات المتتالية وحقق معه عام ١٩٩١ ومعه محمد حجازى ومعوض عبد الله ثم اخلى سبيلهم من غرفة المشورة وطويت اوراق الاتهام وفجأة استدعى لأول جلسات «طلائع الفتح ٢» يوم السبت الماضى ثم نقل مع باقى المتهمين إلى سجن «العقرب»، كما ضمت القضية الجندى فوزى جمال (بالأمن المركزى) وكان قد القى القبض عليه يوم الجمعة الماضى -ودون تحقيق- قدم كمتهم فى القضية بعد عدة ساعات رغم أنه ليست له علاقة بالقضية ولم يسبق اعتقاله أو التحقيق معه.

وقد وافق رئيس المحكمة على طلب الدفاع باحالة جميع المتهمين إلى الطب الشرعى للكشف عليهم وبيان اثار التعذيب.. وأعادة اعلان جميع المتهمين تفصيليا بقرار الاتهام ومحاميهم لحضور جلسة «الغد»، وقد تراجع رئيس الجلسة عن اتفاقه مع هيئة الدفاع بعدم انتداب أحد من المحامين المشبوهين فى هذه القضية وأن تتولى لجنة الحريات والنقابة العامة للمحامين انتداب محامين للدفاع عن المتهمين الهاربين.. كما قرر رئيس المحكمة إحالة المتهم أحمد صلاح الدين حنفى إلى مستشفى السجن ووضعه تحت رعاية طبية، خاصة إنه يعانى من حالة نفسية ناتجة إذ عن التعذيب، كما أنه يتعرض لنوبات صرع تستمر لأكثر من ٦ ساعات متواصلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٣

المحكمة العسكرية تستمع لشهود الاثبات فى قضية زينهم

بدات أمس المحكمة العسكرية فى سماع شهود الاثبات من الشرطة والمدنيين الذين شاركوا فى ضبط المتهمين فى قضية زينهم التى تضم ٨ متهمين من بينهم ٤ هاربين وقد استمعت المحكمة لطلبات الدفاع عن المتهمين والذين دفعوا بعدم اختصاص المحكمة العسكرية ولائيا بنظر الدعوى، كما طلب الدفاع مشاهدة شريط الفيديو المسجل عليه موقع الحادث بزينهم بالاضافة لبعض الطلبات الأخرى.

■ قضية طلائع الفتح الجزء الثانى :

المحكمة تأمر باخلاء سبيل المتهم المعوق من المحكمة

كتب ـ عبدالحميد شعير :

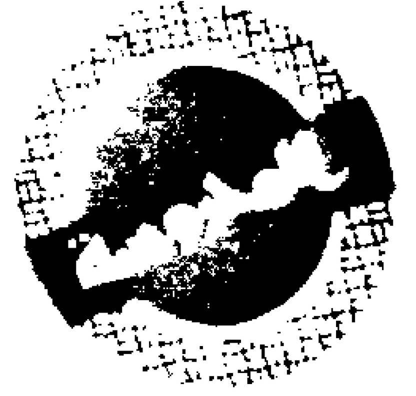
عقدت امس المحكمة العسكرية جلستها للنظر فى قضية تنظيم طلائع الفتح (الجزء الثانى) والتى تضم ٦٦ متهما من ضمنهم ١٦ هاربا واصدرت المحكمة قرارا باخلاء سبيل المتهم المعوق ويدعى سامى سليمان عبدالمؤمن من المحكمة وكانت المحكمة قد اصدرت فى جلستها السابقة قرارا باخلاء سبيله ولكن لم يتم تنفيذ القرار .

وقد طلب أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين فى بداية الجلسة التأجيل حتى يتمكن من الاطلاع على ملفات القضية .. كما اشار الدفاع إلى ان بعض المتهمين الذين تضمن قرار اتهامهم بانهم هاربون ، موجودون داخل السجون المصرية ومن بينهم المتهم نبيل تعيلم والذى تضمن قرار اتهامه انه هارب ولكنه موجود باحد السجون منذ ثلاث سنوات .

وقدم الدفاع للمحكمة اذن زيارة صادرا فى أول سبتمبر الحالى من اهل المتهم كذلك ذكر الدفاع بعض اسماء المتهمين والمحبوسين بسجن ابوزعبل من بينهم المتهمون محمد فوزى وحسين عبدالمطلب ابراهيم والمحبوس حاليا بفرع ٢ أمن دولة بأبوزعبل والسيد فتحى والسيد السمرى وطلب الدفاع من هيئة المحكمة محاكمتهم حضوريا .

ثم رفعت الجلسة وعقدت مرة أخرى حيث قررت المحكمة اخلاء سبيل المتهم المعوق من المحكمة وهلل كل من بالقاعة وهتفوا الله أكبر يحيا العدل . ثم قررت المحكمة عرض ستة متهمين على الطب الشرعى وكذلك اعلان سبعة متهمين بحضور الجلسات وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ١٣ سبتمبر الحالى .

ومن ناحية اخرى واصلت المحكمة العسكرية ايضا نظر قضية زينهم والمتهم فيها ٨ متهمين من بينهم اربعة هاربون حيث كانت قد واصلت سماع باقى شهود الاثبات .



المصدر : الأهرام

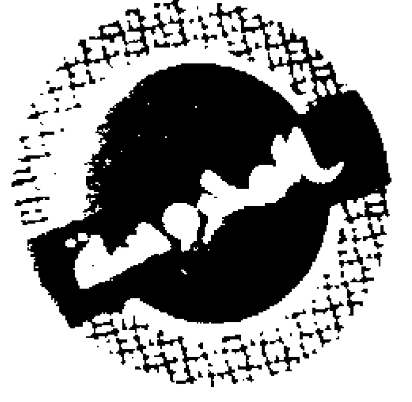
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

الحكم في قضية زينهم الاربعاء القادم

قررت المحكمة العسكرية أمس حجز قضية زينهم للحكم في جلسة الاربعاء القادم والمتهم فيها ٨ ارهابيين بينهم ٤ هاربين والذين اتهمتهم النيابة بقتل امين الشرطة «احمد البلتاجى» واحد المواطنين، كما شرعوا في قتل ٨ مواطنين اخرين. وذلك بعد ان انتهى الدفاع من مرافعته.

٠٠٥٨٦



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٣

محاكمة المتهمين بالتخطيط لاغتيال رئيس الجمهورية خلال أيام

كتب عماد محجوب:

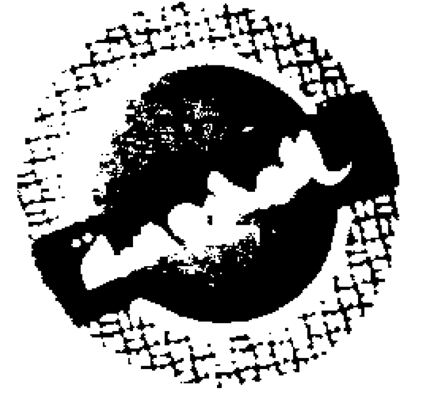
أكدت مصادر لـ «الشعب» أن ادارة القضاء العسكرى ستبدأ خلال ايام نظر القضية ٣٢١ حصر أمن دولة والمعروفة باسم «تنظيم الـ ١٩» المتهمين بالتخطيط والاعداد لقتل رئيس الجمهورية، ويتقدمهم محمد حمودة وهشام عبد المنعم، وتشير اجهزة الامن إلى انها عثرت على خرائط تفصيلية وبيانات دقيقة للمنشآت والمواقع الحيوية والتى يتردد عليها الرئيس، وتشير التحريات إلى أن المتهمين ينتمون إلى الجماعة الاسلامية وانهم تلقوا تعليمات العملية من قيادات الجماعة بالخارج وخاصة افغانستان، بينما أنكر المتهمون كل ما نسب إليهم فى مراحل تالية من التحقيقات، وأشاروا إلى أن الاعترافات الاولية انتزعت منهم وأن اغلبهم لا يعرف باقى المتهمين وانهم اخذوا على سبيل التحرى من الشارع لكونهم ملتحين.

وعلى جانب آخر، وقعت مشادة بين الدفاع ورئيس المحكمة العسكرية اثناء نظر قضية زينهم، ادى إلى انسحاب المحامين، وردد المتهمون هتافات ضد رئيس الجلسة والقضاء العسكرى، وقد وضح من بداية الجلسات يومى الثلاثاء والاربعاء تحامل رئيس المحكمة واصراره على تجاوز القانون، والتطاول على الدفاع الموكل لكى ينفرد بالمتهمين مع اصحابه المنتدبين من العاملين بالمحكمة العسكرية، وقد ردد رئيس الجلسة فى خطابه مع المحامين عبارات «أنا كنت فى القضاء العسكرى وانت فى الابتدائى» وقوله «لن اعرض الاحراز أو افكها فى الجلسة وساكتفى بتقرير.. واذا كان عاجبكم اقعدوا مش عاجبكم امشوا»، ورفض اثبات حضور المحامين المنتدبين من النقابة العامة واستبعدهم نهائيا من الحضور، وعندما اراد احدهم أن يتحدث قال له: «وأنت مالك.. تدخل ليه.. ايه صنعتك..؟!!»

وتبدأ غدا- السبت- أولى جلسات المجموعة الثالثة من «طلائع الفتح» امام المحكمة العسكرية العليا.

وكانت المحكمة قد واصلت اول امس- الاربعاء- جلسات محاكمة المجموعة الثانية «طلائع الفتح» والتى تضم ٦٥ متهما بينهم ١٧ هاربا.

وقد ابدى رئيس الجلسة تفهما وتعاونا كبيرا مع هيئة الدفاع ولاول مرة جدد أمره بالافراج عن المتهم سامى سلامة من مقر هيئة المحكمة.. بعد أن رفضت الشرطة تنفيذ قرار الافراج عنه فى الاسبوع الماضى.. مراعاة لظروفه الصحية، كما وافق على طلب إحالة مجموعة من المتهمين إلى الطب الشرعى وهم: إسماعيل سليمان نصر الدين، محمد عوض خليل، محمد عابدين محمود عوض، سيد أحمد حسن، نجم الدين شعبان، محمود أحمد محمد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٣

متهمون جدد فى محاولة اغتيال وزير الداخلية

كتب / عفيفى جلال

اعتقلت مباحث امن الدولة الاسبوع قبل الماضى عشرة من اعضاء الجماعات الاسلامية فى اطار حملة للكشف عن مرتكبى محاولة اغتيال وزير الداخلية من بينهم احمد فاروق - ناجى حسن عباس ٢٢ سنة - محمد زايد ١٥ سنة - مصطفى عوكل ٢١ سنة - صلاح ابراهيم ٢٧ سنة وهم من سكان منشية ناصر .

صرح مصدر امنى مسئول ان المعتقلين تعرضوا للتعذيب الشديد بسجن الاستئناف بواسطة مباحث امن الدولة لإجبارهم على الاعتراف بالاشتراك فى الحادث مما ادى إلى وفاة احدهم ويدعى «احمد فاروق» وعلمت الحقيقة ان شريف عبد النبى وكيل اول نيابة امن الدولة العليا باشر التحقيق وعاين آثار التعذيب ، وتم تشريح جثة احمد فاروق تحت اشراف الدكتور إلهام فارس نائب كبير الأطباء الشرعيين وقيدت القضية برقم ٥٧٤ حصر امن دولة عليا لسنة ٩٣ .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ سبتمبر ٩٣

في قضية طلائع الفتح «٣»:

التأجيل لجلسة الأحد.. وإحالة ١٩ متهماً للطب الشرعي

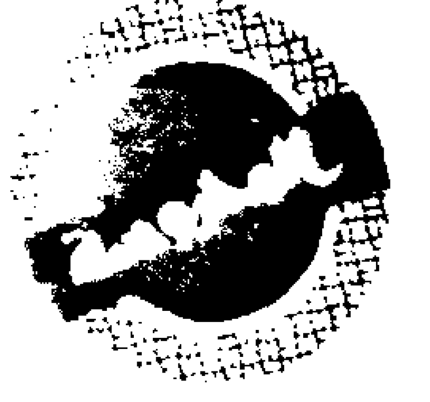
.. لجنة من النيابة لمعاينة محبس المتهمين

الاسكندرية – فوزى عوضين :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية طلائع الفتح « ٣ » رقم ٢٣ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية إلى جلسة الاحد القادم .

وقررت المحكمة احالة ١٩ متهماً من بين المتهمين فى القضية وعددهم ٣٣ إلى الطب الشرعي لبيان حالتهم الصحية وانتقال لجنة من النيابة العسكرية لمعاينة محبس المتهمين وتقديم تقرير للجلسة القادمة .

حضر جميع المتهمين الجلسة أمس وهم : يحيى مصطفى شمرور – حاصل على بكالوريوس تجارة وتاجر اغنام وشقيقه ياسر – حاصل على ليسانس آداب وتاجر مجوهرات ومحمد عبد السلام درويش شحرور – تاجر دواجن وأحمد سعيد مصطفى طالب بكلية الصيدلة ومحمد محمود طه – مدرس ويوسف عبد الرازق عبد العليم – فنى برادة ومحمد عبد الرحمن ابوعيله – طالب بالشريعة وعبد الرحمن درويش وعزت عبد العزيز قرطام « عاملان » وياسر محمد سالم – طالب ومحمد عبد اللطيف الطوخى – مدرس وهانى يحيى عبد ربه – طالب وهلال عثمان مرسى – طالب ويوسف صبرى باشا – موظف وصابر توفيق عفيفى – عامل ومحمد السيد مصطفى واسماعيل عبد الحى لاشين – طالب وعلى ابوزيد سيدرى – تاجر وصبحى عبد السلام – شمرور – عامل وصابر يوسف العظمة – طالب وعصام محمد ابراهيم – محفظ قرآن وولاء طلعت إبراهيم – محاسب وشعبان محمد على – سائق وخالد السيد هاشم – فنى صيانة وحسن محمد صيام – دبلوم تجارة ولايعمل ورجب عبد الموجوب حسن – بائع وايمن زكى الصاوى وصابر فتحى حافظ « بدون عمل » ومحمد عبد الجيد عبد العال – طالب ونعيم سالم محمد – عامل وحسن انور غانم – طالب وممدوح مصطف درويش – طالب وربيع محمد عبد – فلاح ..



المصدر : العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

جمال الدين ينفى أى دور قيادى له فى «طلائع الفتح»

فى اتصال عاجل تلقته «العربى» الاسبوع الماضى من محامى عبد المنعم جمال الدين المتهم فى القضية رقم ١٧ جنايات عسكرية، والمعروفه باسم قضية طلائع الفتح (المجموعة الاولى)، اكد المحامى أن موكله كان قد أسند اليه فى التحقيقات الاولية للقضية تهمة قيادة القطاع السياسى لتنظيم الجهاد، غير أن جمال الدين استطاع امام النيابة اثبات عدم صحة هذه التهمة، الامر الذى دعا النيابة العسكرية وهى تصدر قرار الاتهام فى القضية إلى حذف هذه التهمة، وتقديمه إلى المحاكمة بتهمة الانتماء فقط، دون أن تتضمن قائمة الاتهام المنسوبة اليه أى دور قيادى له فى التنظيم.

في قضية طلائع الفتح «الجزء الثاني»

إرسال المتهمين للطب الشرعي وتمكين أحدهم من أداء الامتحانات

كتب ـ عبد الحميد شعير :

واصلت المحكمة العسكرية العليا في جلستها امس نظر قضية طلائع الفتح «الجزء الثاني» والمتهم فيها ٦٦ متهما من بينهم ١٧ هاربا وقد قررت المحكمة تاجيل نظر القضية ليوم الاثنين المقبل لاعطاء الدفاع مهلة للاطلاع والاستعداد للمرافعة

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها حيث استمعت الى طلبات الدفاع بعرض بعض المتهمين على الطب الشرعي لاثبات ما بهم من اصابات كما طلب الدفاع عن المتهم احمد صلاح الدين الافراج عنه لاصابته بمرض الصرع ولسوء حالته الصحية واكد الدفاع بطلان قرار احالة المتهمين الهاربين والذى تضمن انهم هاربون وذلك لانهم معتقلون على ذمة امن الدولة والمفروض أن تتم محاكمتهم حضوريا

وقد قامت هيئة المحكمة بمناظرة المتهمين الذين ادعوا اصابتهم وعددهم ٧ واثبت ما بهم من اصابات على المنصة وطلب الدفاع من المحكمة ان تخاطب مصلحة الهجرة والجوازات للافادة عن موقف المتهم الثالث شحتة احمد السيد وتحركاته خارج مصر منذ عام ١٩٨١ وحتى تاريخ المحاكمة ثم رفعت الجلسة وعادت للانعقاد حيث قررت المحكمة ارسال المتهمين الى الطب الشرعي وتمكين احد المتهمين من اداء الامتحانات

ومن ناحية اخرى تنظر المحكمة العسكرية اليوم «الجزء الرابع» من قضية تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيها ٥٢ متهما



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٣

تأجيل قضية الجزء الثانى لطلائع الفتح لجلسة ٢٠ «سبتمبر»

ونص قرار الاتهام فى قضية الجزء الرابع

قررت امس المحكمة العسكرية تاجيل محاكمة الجزء الثانى فى قضية طلائع الفتح والمتهم فيها ٦٦ متهما . لجلسة ٢٠ سبتمبر كما قررت المحكمة عرض المتهمين محمد على واحمد السيد . ونجم الدين شعبان . ومحمود عوض . واسامة محمد محمد . ومحمود احمد محمد . وسيد احمد . وصبرى يوسف على الطب الشرعى لبيان ما بهم من اصابات . وايداع المتهم احمد صلاح الدين مستشفى السجن لاصابته بمرض «الهيستريا» . وعرض المتهم احمد عبد العاطى محمد . على ادارة القضاء العسكرى لبيان موقفه من قرار الاحالة . تبين للمحكمة ان هناك شخصا اخر محبوسا فى نفس القضية ويحمل نفس الاسم . وقررت المحكمة مخاطبة ادارة الجوازات لمعرفة تحركات وخط سير المتهم شحته احمد محجوب . بداية من عام ١٩٨١ حتى تاريخ الجلسة الماضية . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الحادية عشرة صباحا . واستمعت لطلبات الدفاع . قرر احد المحامين انه يوجد فى القفص شخصان باسم اشرف عبد العاطى

تابع الجلسة :

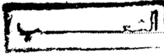
أحمد راضى

محمد الاول ٢٠ سنة والثانى ٢٥ سنة . وان قرار الاحالة ثابت به متهم واحد وطلب الافراج عن المتهم الثانى «٢٥ سنة» . لان المتهم اشرف تم القبض عليه لتشابه فى الاسماء . طلب محمود عبد الشافى عرض بعض المتهمين على الطب الشرعى لإثبات ما بهم من اصابات استدعت المحكمة المتهمين . سيد احمد حسن ومحمد على احمد السيد ومحمود احمد محمد واسامة محمد محمد ونجم الدين شعبان من قفص الاتهام وناظرتهم من على المنصة واثبت التعذيب الذى تعرض له المتهمون . كما سمحت المحكمة لاثنين من المتهمين بالحديث وهما شحته محجوب وصبرى يوسف . اكدا للمحكمة انهما تعرضا لتعذيب وحشى بمباحث امن الدولة وتعرض منازليهما للتفتيش اكثر من مرة . اكد منتصر الزيات المحامى، ان رغم صدور

قرار المحكمة فى الجلسة الماضية باخلاء سبيل المتهم سامى سلامة من سراى المحكمة فى الجلسة الا ان مباحث امن الدولة لم تخل سبيله حتى امس . كما سلم الزيات خطابا للمحكمة من نقابة المحامين الفرعية يفيد ندب بعض المحامين للدفاع عن المتهمين . طلب الدفاع نقل المتهم احمد صلاح الدين لمستشفى القصر العينى «عنبر المعتقلين» لان مستشفى السجن ليس به ادوية . اكد الدفاع بطلان قرار الاحالة الخاص ببعض المتهمين لان المحاكمة تتم بالنسبة لهم غيابيا رغم وجودهم فى المعتقلات . قدم المحامى سمير العتيرى اوراقا للمحكمة تفيد ان شقيقه المتهم رقم ٢٥ سافر للخارج للعلاج بصحبة اولاده الخمسة وزوجته وذلك بطريق شرعى وذلك لاصابته بمرض السرطان وان اثنين من اولاده . حضرا الى القاهرة وكل يوم تستدعيهما مباحث امن الدولة واضاف المحامى ان والدته توفيت فور سماعها بضرورة القبض على ابنها لاتهامه فى قضية طلائع الفتح . وتترافع النيابة العسكرية اليوم فى قضية طلائع الفتح الجزء الاول . وحصلت الوفد على نص قرار الاتهام فى قضية تنظيم طلائع الفتح «الجزء الرابع» والذى سيتم محاكمته امام المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة يوم ٢١ سبتمبر وجهت النيابة العسكرية للمتهمين البالغ عددهم ٥٢ متهما عدة تهم . الاولى الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون الهدف منها تعطيل احكام الدستور والقانون واشاعة جو

من الفوضى والإضطرابات بهدف قلب نظام الحكم . والاتفاق الجنائى ومحاولة اغتيال بعض الشخصيات العامة . وحيازة واحراز بعض الاسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص . والتزوير فى محررات رسمية . والمتهمون هم سمير ريحان ومحمد عبدالله وياسين عبد الستار . وحمدى حماس . ورافت متولى . وبهاء الدين محمد . و صلاح مصيلحى . ومحمد ابراهيم . واحمد عبد الوهاب . وايهاب عبدالمعطى . واحمد ابوخضر . وسلامة ابراهيم . ومعاز حسن منصور . ومحمد السرسلوى . وحسن اسماعيل . ومحمد على حجازى . ومحمد الحمصانى . وطارق منصور . وجمال ابوزيد . وعبدالكريم حسين . وعبدالفتاح كمال . وعمرو العراقى . واسلام رجب . واشرف السيد ابراهيم حجازى . وماهر محمد درويش . ونبوى محمد سعيد شعبان . و اشرف عبد العاطى . وبخيت ابراهيم . واشرف نصار . وعيد رمضان . ومحمد عمرو . ومحمد ابو الفضل . وخليفة ابوزيد . وطارق متولى . وسعد شوقى . ومحمد ثرايا . ومحمود عبدالرحمن . وحسن محمد على . و احمد نصر . ومحمد امين . وايهاب كمال . وخالد محمد . و مجدى حسن . ومحمد عبدالرحمن . وسيد عبدالمؤمن . ومحمد كمال . ورجب عبدالرحمن . وابراهيم بدر ابراهيم . وبدر ابراهيم ضيف . ومصطفى عبدالنبى . وفايز سليمان . وياسر حجاج .



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٣

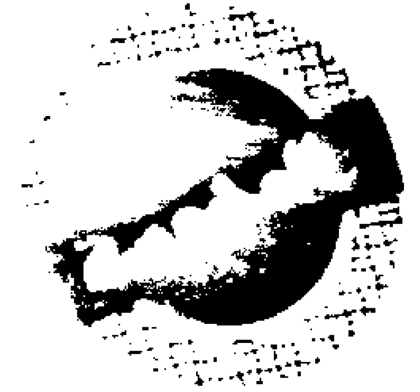
مبارك صدق على أحكام قضية الشوقيين

كتب: عماد محجوب

صدق الرئيس حسنى مبارك على الأحكام العسكرية التي صدرت بإعدام أربعة من جماعة الشوقيين، وسيتم التنفيذ في غضـــون عشرة أيام، ومن المنتظـــر أن يـرفض الــرئيس الالتماسـات التي تقدم بها الـدفاع لتخفيف الأحكـام.. وعلى جانب أخـر يصدر غداً- الاربعاء- حكم المحكمـة العسكرية العليـا في قضيـة «زينهم»، والمتهم فيهـا ٨ من تنظيم الجهـاد بينهم أربعة هـاربون، وتتجه الحكم إلى النطق بإعـدام أربعة منهم بعـد اسوأ محاكمـة تـراجعت فيهـا هيئة المحكمـة عن قراراتها بنـاء على تعليمات عليا صدرت لها وخـاصة بشأن عرض المتهمين على الطـب الشرعي، كما تعـرض الــدفـاع لضغوط ومضـايقات شديـدة حتى اضطر لـلانسحاب من الجلسات الأخيرة..

وتواصل دوائر المحاكم العسكرية بالقاهرة والإسكندرية نظر قضايا «طلائع الفتح» الثلاث انتظاراً لتقديم المجموعتين الرابعـة والخامسة.. ففي القاهـرة يستمر اليوم- الثـلاثاء- نظـر قضيـة المجمـوعـة الاولى التى تضم ٥٥ متهماً بسماع باقى الشهود.. وكانت جلسة السبت الماضي قد أثبتت وقائع التلفيق في القضيـــة من خـــلال تنـاقـض أقـوال الشهـــود وتضـاربها بشأن المتهمين. وأثبت الـدفـاع ان مبـاحث أمن الدولة هي التى قامت بدفن الأسلحة والمتفجرات ونسبتها إلى

البقية ص٩

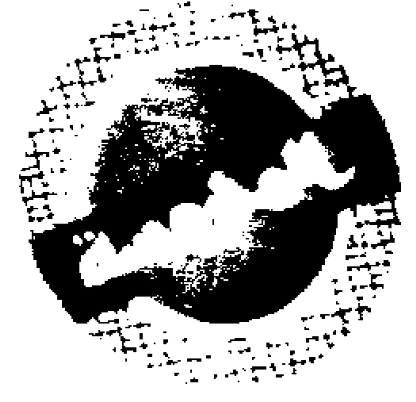


المصدر : الـــــب

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٣

مبارك يصدق

المتهمين.. فقد قرر الضابط محمد فتحي أنه القى القبض على أحد المتهمين وباستجوابه (!!) أرشد عن متفجرات ومفرقعات مخبأة بأرض مملوكة لوالدته ببني يوسف قرب الهرم بالجيزة، في حين جاء بأقوال الضابط زكريا عبيد أنه القى القبض على متهم آخر «حسن محمد إبراهيم» واعترف له لبإخفاء متفجرات في نفس المكان وانه ذهب واحضرها منه.. فعلق الدفاع بانه بئر خاص بمباحث أمن الدولة تستخرج من المتفجرات بالطلب.. كما تناقضت أقوال المقدم كمال شعبان. فالثابت من الأوراق أهنه حرر محضر التحريات الخاص بالمتهم «حسين طه عمر» والقى القبض عليه بعد الحصول على اذن النيابة، بينما انكر تماماً في المحكمة- أنه قام بالقبض على المتهم.. متساءل الدفاع عن أذن الضابط الذى القى القبض عليه لكي نسأله عن ظروف وملابسات العملية والمضبوطات فيها.. أما باقي الشهود وفقد تراوحت أقوالهم بين «ما اعرفش» أو «ماشفتش» ومن المقرر أن تنتهي جلساتها والنطق بالحكم فيها خلال اسبوعين، لكي تتفرغ الدائرة لنظر قضايا جديده.. لذلك رفض رئيس الجلسة كل طلبات الدفاع بإحالة المتهمين للطب الشرعي



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في محاكمة تنظيم طلائع فتح :

المحكمة ترفض شهادة المنقبات

من حق المحكمة رؤية الشاهدة أثناء شهادتها

• رفضت المحكمة العسكرية العليا امس الاستماع الى شهادة ٣ سيدات منقبات من شهود النفي في محاكمة تنظيم طلائع الفتح الا بعد خلع النقاب. اكد رئيس المحكمة على اهمية رؤية وجه الشاهدة اثناء شهادتها. وقال ان من حق المنقبة الا تكشف عن وجهها، اما اذا ارادت ان تتقدم للشهادة فعليها ان تكشف عن وجهها حتى تتبين المحكمة ببصرها وبصيرتها انعكاسات الشهادة على وجهها.

واضاف ان ذلك هو ما يحتمه القانون. استجابت شاهدة واحدة هي امل عبدالسلام زوجة المتهم محمد ثابت ورفضت المنقبتان الاخريان.

واعلن الدفاع امام المحكمة انه يشعر بالطمأنينة في وقوفه امام هيئة المحكمة العسكرية لمراعاتها الاجراءات واستجابتها لمطالب الدفاع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٣

طلائع الفتح الاسلامى تعتبر السرقة والقتل حلالا شرعا
المتهم الأول يفتى بأن الحاكمين مرتدون والنظام كافر

قتل الجنود جائز وسلب سلاحهم أمر واجب ... إهدار دم العاملين بالقطاع العام لأنهم يعينون النظام الكافر

ضبط أسلحة وذخيرة ومتفجرات

ضبطت مباحث أمن الدولة أثناء القاء القبض على المتهم عبد الحميد محمد حسب الله فى منزله ١١ شارع المدرسة القومية بالمنيل يوم ١٨ يناير ١٩٩٣ . مجموعة أوراق تتضمن بعض الأفكار التنظيمية ومعلومات حول بعض الشخصيات العامة والشرطية ورصد أماكن إقامتهم وعملهم وكذلك معلومات ورصد لبعض السفارات الاجنبية بالقاهرة والمصالح الامريكية الإسرائيلية والمنشآت الهامة والشرطية .

كما ضبطت لدى المتهم كما جاء فى محضر ضبطه والذى حرره الرائد أحمد عامر تنفيذا للاذن الصادر له من نيابة أمن الدولة العليا - عدة أسلحة ومتفجرات وهى طبنجة وخمس طلقات رصاص وثلاثة مفجرات كهربائية وساعة استوب واثنى مجهزة ببوصلة كهربائية .

كما اعترف المتهم بإخفائه سلاحا آليا لدى عضو تنظيمه الإرهابى ياسر كامل المقيم بشارع الوحدة فى امبابة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٣

، خطة الانقلاب الثورى لاقامة الحكم الاسلامي ، لم تكن الورقة الوحيدة الخطيرة التي كشفها عبد الحميد محمد حب الله المتهم الاول في قضية ، طلائع الفتح الاسلامي ، في اعترافاته امام نيابة امن الدولة العليا . بجانب ذلك كشف اوراقا اخرى مهمة تثير قراءتها العديد من التساؤلات حول مدى التنسيق بين الجماعات الارهابية المتعددة الاسماء والمتفقة المواقف ، حيث انها جميعا تكاد تقف في خندق فكرى واحد ، وتعتمد على التفسيرات نفسها لبعض ايات القران الكريم

لقد روى عبد الحميد محمد حب الله تفاصيل واسرار هامة عن العمليات الارهابية الثلاث التي نفذتها عصابته . وكشف تخطيطه لهذه العمليات ، وفتواه بجواز قتل جنود الحراسة والابرياء ، كما اجاز في فتوى اخرى اصدرها ـ سرقة مضرب ارز لانه قطاع عام ، كما اهدر دم العاملين فيه ، بصفتهم فئات معينة لنظام الردة ، حسب فتواه ! !

تصنيع المفرقعات ؟

وقد سئل المتهم عبد الحميد حب الله في تحقيقات النيابة معه يوم ٢٠ يناير ١٩٩٣ عن كيفية تصنيع المتفجرات وفقا لنظرية ، جهاده الاسلامي ،

فقال .. بالنسبة للمفرقعات فلقد صنعنا ٢٥ قنبلة مضادة للافراد ، مكونة من جسم حديد الزهر ومعبأة بالديناميت ، ويتصل بها مفجر وفتيل وخمسون كيلو ديناميت وعشرة أمتار فتيل بارود أسود وخمسة وعشرون مفجرا وثلاث زجاجات ازيد الصوديوم الذى منه ازيد الرصاص والذى يستعمل في المفجرات والصواعق .

وعن مصدر الحصول على تلك المفرقعات والمواد المفجرة . قال .. قمت بتصنيعها جميعا . وروى للنيابة تفصيلا كيفية تصنيعها جزءا جزءا وذكر أن إعداد القنبلة الواحدة يتكلف خمسة جنيهات ، ويبلغ ثمن كيلو الديناميت ٢٧ جنيها . ولم يفصح عن جملة المبالغ التي تم إنفاقها على تصنيع المفرقعات التي نفى استخدامها في أية عملية إرهابية .

وقال المتهم حب الله إن تمويل هذا التنظيم يعتمد حسب إدعائه على اشتراك شهرى من العضو قيمته خمسة جنيهات .

جنود وسلاح

وحول العمليات الارهابية التي قام تنظيم طلائع الفتح الاسلامي . قال المتهم الاول فيه ..

بدأت هذه العمليات بحادثة جندى حراسه القنصلية السعودية في جاردن سيتي وكان هدفها الحصول على السلاح من باب الاعداد العسكرى للجماعة بينما كانت العملية الثانية وللغرض نفسه هي الاعتداء على جنديين لحراسة فيلا بشارع ٧٧ بالمعادى بالقرب من منزل السفير الاسرائيلي وذلك بغرض الحصول على السلاح ، والثالثة قتل سائق سيارة نقل موبيليا ومساعده في المقطم .

واضاف .. وكانت هناك ثلاث عمليات أخرى قمت بالتخطيط لها تمهيدا لتنفيذها وكانت الأولى للاستيلاء على ايراد مضرب الأرز بشبرا والثانية الاستيلاء بالسطو المسلح على اموال بنك بالقرب من معهد القلب في امبابة .

وادعى المتهم في اعترافاته أمام نيابة امن الدولة العليا أن العملية الثالثة التي خطط لها كانت عملية السطو المسلح لاقتحام موقع عسكرى ، وهى عملية لم تتم .

وسئل المتهم عن قصده في سرقة سلاح جنود الحراسة على السفارات الاجنبية وغيرها ؟ ومدى مشروعيته ؟

فقال .. مقصدنا الاساسى الحصول على سلاح الجنود لتنفيذ عملياتنا ضد النظام ومؤيديه . وكان واردا احتمال قتل الجنود في حالة دفاعهم عن سلاحهم .

القتل شرعا ! !

وعن مشروعية قتل الجنود قال .. قتلهم جائز ولا شيء فيه وكذلك سلب سلاحهم امر واجب حين التمكن من ذلك .

وسئل عن سنده الشرعي في اباحة قتل الجنود وسرقة سلاحهم الميرى فقال ..

هذا امر متعلق أساسا بمواقفنا من نظام الحكم من الناحية الشرعية وموقف جندى الحراسة من نظام الحكم من ناحية ارتباطه الوظيفى . وبالنسبة لنظام الحكم فنحن لدينا الأدلة الشرعية على كفره ، استنادا على قول الله عز وجل ، أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن احسن من الله حكما لقوم موقنون ، ـ من سورة المائدة ـ واستدل على ذلك بتفسير ابن كثير لهذه الآية وكذلك تفسير سيد قطب .

حكم مرتد !

وقال حب الله أن حال نظام الحكم الحالي هو حال الحاكم المبدل لشرع الله ، مما يوجب الخروج عليه .. ومقاتلته وجنوده الذين يشتركون مع الحاكم في الأثم الشرعى ، وهم طائفة مرتدة تجرى عليها أحكام المرتدين . وقد ثبت كفر النظام وطائفته المعنية ، ولذلك صح شرعا اعتبارهم اعداء ،وبالتالى فان أموالهم وسلاحهم غنيمة شرعا .

ثم اشار المتهم الاول في قضية ، طلائع الفتح الاسلامي ، ـ هكذا اسمها ـ الى أن أعضاءها اختلفوا حول شرعية قتل الجنود عقب الاستيلاء على أسلحتهم ! !

وقال إن بعض أعضاء التنظيم عارضوا قتل سائق سيارة الموبيليا وتباعه في المقطم ، ولكنه أقنعهم بأن قتلهما صحيح شرعا وعقلا ، لأن مصر اصبحت دار حرب كافرة ، وسقطت عنها احكام الشريعة الاسلامية . ولا يثبت إسلام شخص فيها الا بنية قطعية على انه مسلم . والنوايا القطعية تظهر فقط باستقراء حال

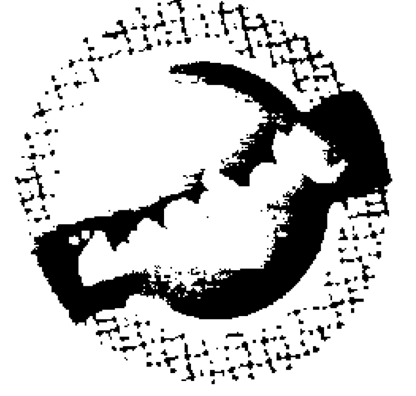
اعداد :

ثروت شلبى

الشخص ومعرفة معتقدة وفهمه ، لا إله إلا الله ، وشروط صحة الايمان وكماله .

وحاول حب الله ان يضفى على جريمته مبررا شرعيا آخر فقال إن جهاد تنظيمه سعى لدفع ضرر عام أكبر عن المسلمين وهو سقوط الخلافة وسيطرة الكفر ومن ثم فان قتل الشخصين ـ السائق والتباع ـ جائز في سبيل جلب مصلحة كبيرة عامة وقطعية وهى إقامة الخلافة الاسلامية .

وفي نظرته الى سياسة الحكومة ، تحدث حب الله عما أسماه الهجمة الحكومية الشرسة ضد الحركة الاسلامية بصفة عامة ، وأشار الى ، الهجوم مع الجماعة الاسلامية في



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥

مناطق مختلفة ، واعتقالات الاخوان المسلمين ، ومصادرة مساجد السلفية وبصفة عامة وضوح نية الغدر المبيتة لدى الحكومة للتيار الاسلامي وخروج هذا المخطط الى حيز الواقع .

ولخص الموقف كله في تصعيد المعركة من جانب الحكومة ، ورد التنظيم بقرار أنه لا وقت للتهدئة .

وحول شرعية سرقة المال العام قال المتهم امام النيابة : إنها جائزة شرعا من باب وجوب الاعداد للجهاد في سبيل الله .. ! ! !

ونستند في ذلك على أساس مبدأ دفع اعظم المفسدين وجلب اعظم المصلحين وقاعدة ان العذر الخاص يرتكب لدفع العدر العام بمعنى ضياع المسلمين بسقوط الخلافة الاسلامية بارتكاب مفسدة أصغر منها وهي الاضـرار ببعض أموال المنتمين للاسلام ولا اقول المسلمين ! !

واضاف المتهم في تبريراته امام النيابة :

المبدأ هو طلب اعظم المصلحتين وهي مصلحة قيام الخلافة الاسلامية في الدولة والتي تعم المسلمين عموما وهي مصلحة اكبر من المصالح الخاصة المالية لبعض المنتسبين للاسلام . وبالتالي فان امر الاستيلاء على الأموال لدعم مسيرة الجهاد الاسلامي من أجل قيام الخلافة مشروع .

بالأضافة الى مضرب الأرز قطاع عام وبالتالي فان أموال القطاع العام هي اموال الحكومة في الحقيقة والحكومة والنظام الحاكم مرتد واهدار امواله ودماءه جائز شرعا باعتبار الردة .

وبالنسبة لشرعية اموال البنك لتمويل نشاط التنظيم الأرهابي قال المتهم :

في أطار تكليفي للأخ محمد عبد اللاه بالبحث عن مصادر لدعم وتمويل نشاطنا فكان اقتراحه لي بسرقة البنك الي بجوار معهد القلب بإمبابة . وهو امر جائز لأن البنك مفسدة والاستيلاء على أمواله لدعم الجهاد وجوبي لان اموال البنك ربوية مهدرة تعمل بالفوائد ـ بالاضافة الى انها ملك الحكومة والتي سبق شرعا جواز احتلابها والاستيلاء عليها لدعم نشاطنا .

تثبيت أحكام باعدام أربعة

■ القاهرة - «الحياة» - تمت امس المصادقة على الاحكام الخاصة بقضية الشوقيين والتي اصدرتها المحكمة العسكرية العليا في ٢١ آب (اغسطس) الماضي وقضت باعدام اربعة متهمين احدهم فار، والاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين والاشغال الشاقة ١٥ سنة لثمانية بينهم ثلاثة فارون والاشغال الشاقة المؤبدة ١٠ سنوات لثلاثة آخرين، والسجن ١٠ سنين لمتهم واحد، والأشغال الشاقة ٥ سنوات لثلاثة متهمين، والسجن ٣ سنوات لأحد المتهمين وسنتين لاثنين وبراءة ثمانية.

والمحكومون بالاعدام هم رمضان مصطفى محمد حسن وعلي فايد ميهوب وسيد عبدالرازق بدوي وهشام محمد سعد (فار).

وكانت النيابة العسكرية طالبت بالاعدام لجميع المتهمين ووجهت اليهم تهم «الانضمام الى جماعة أسست على خلاف احكام القانون تدعو الى تعطيل الدستور والقوانين، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين».

□ تفاصيل مثيرة كشف عنها عضو تنظيم طلائع الفتح :

فشل خطة لاغتيال الدكتور بطرس غالى فى زيارته الأخيرة للقاهرة

تجهيز عربة يد ملغومة لتفجير سيارته وهو فى طريقه لمنزله

كتب ـ أحمد موسى :

علم مندوب « الاهرام » ان المتهم احمد فاروق احمد عضو تنظيم طلائع الفتح . الذى القت مباحث القاهرة القبض عليه الاسبوع الماضى لتورطه فى محاولة اغتيال وزير الداخلية ، كشف فى اعترافاته ـ قبل وفاته ـ خطة اغتيال الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة ، خلال زيارته الاخيرة للقاهرة للاشتراك فى مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد اوائل شهر يوليو

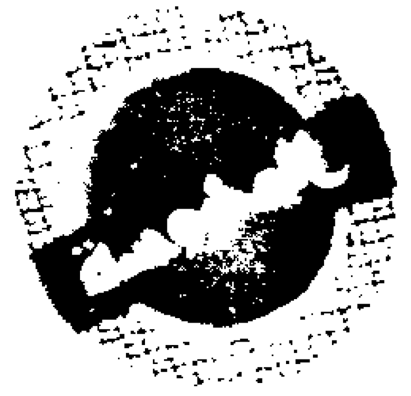
وكشف مصدر مسئول عن التفاصيل المثيرة التى ذكرها المتهم المتوفى فى محضر الضبط ، عن قيام الإرهابيين نزيه نصحى راشد الذى قتل فى محاولة اغتيال وزير الداخلية ـ وعادل عوض ـ هارب ـ بوضع خطة اغتيال الدكتور غالى ورصد خط سيره من منزله إلى قاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر والعكس ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ العملية امام منزله بالقرب من كوبرى الجامعة بالجيزة ، وذلك بتجهيز عربة يد « تريسيكل » ملغومة ، وزودت بجهاز تفجير عبارة عن زرار كهربائى متصل بالشحنة الناسفة ، واسندت مهمة التنفيذ للإرهابى اسامة رشدى للدخول فى موكب الدكتور غالى ، وقام نزيه وعادل بمراقبة وتأمين المنطقة ووقفا على مسافة تبعد ١٠٠ متر تقريبا عن الموقع الذى اختير للتنفيذ ، إلا إن تغيير خط سير السكرتير العام بالمرور على احد اصدقائه ادى إلى عدم تنفيذ العملية الانتحارية .

وشرح المتهم احمد فاروق التفاصيل الخاصة بالانفجار الذى وقع بمنطقة القللى فى ٢١ مايو الماضى ، وراح ضحيته ٦ قتلى و١٢ مصابا ان خطة المجموعة الارهابية اعتمدت على احداث عدة تفجيرات بالشوارع والمناطق الهامة لإحراج أجهزة الامن وتأليب الراى العام ضدها

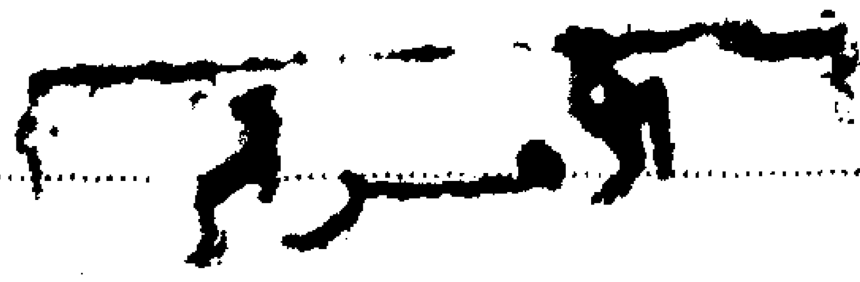
وكشف المتهم ان الإرهابى عادل عوض هو المسئول عن نقل التكليفات لعناصر المجموعة ويتنقل بين المحافظات بواسطة سيارة فيات « ١٣٢ ـ ٢٠٠٠ » زرقاء اللون ، ويقوم بتغيير لوحاتها المعدنية بصفة دائمة لضمان هروبه . وانه نقل إليه التكليف بوضع قنبلة رولمان بلى فى مركز شباب الجزيرة لقتل ضابط فرقة مكافحة الإرهاب الدولى الذين يؤدون تدريباتهم الرياضية صباح كل يوم بالمركز

وعلم المندوب ان اعترافات المتهم امام مباحث القاهرة لم تحدد المكان الذى يتم شراء المواد المستخدمة فى تصنيع القنابل منه . لأن هذه المهمة كان يقوم بها الإرهابى عادل عوض ، واستطاع المتهم احمد فاروق التعرف على صورة عادل عوض أثناء عرضها عليه . لعدم معرفة اسمه الحقيقى ، حيث كان يتعامل معه باسم حركى « عادل صيام » وهو احد المتهمين فى قضية تنظيم طلائع الفتح .

وقد تابع المستشار رجاء العربى النائب العام التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا فى قضية محاولة اغتيال حسن الالفى باشراف المستشارين عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول ومحسن مبروك المحامى العام ، ويشترك فيها هشام حمودة وياسر رفاعى وعلى الهوارى ، واسامة قنديل وعبدالمنعم الحلوانى رؤساء النيابة . وتم سماع شهادة ضابطين بمباحث القاهرة شاركا فى ضبط المتهم بالموسكى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ سبتمبر

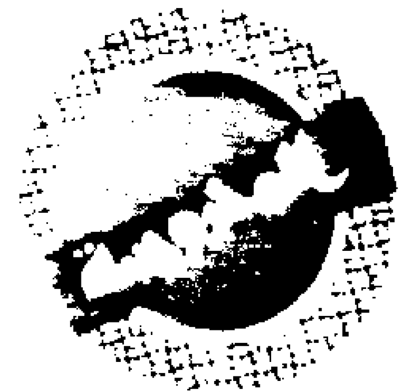
الحكم فى قضية «زينهم»:

الإعدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ وبراءة ٢

رئيس المحكمة يحيى الشرفاء الذين تصدوا للإرهابيين

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس حكمها فى قضية زينهم التى تضم ٨ متهمين بينهم ٤ هاربين حيث قضت باجماع الآراء باعدام اثنين و بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين وببراءة كل من ايمن عودة محمد عودة ومحمد رمضان زكى.

وقبل النطق بالحكم اعلن رئيس المحكمة ان هذه القضية تتعلق بفئة مضللة نشرت الرعب فى البلاد وحاولت تخريب الاقتصاد وادخلت الخوف فى نفوس الاطفال وحيا رئيس المحكمة ابناء مصر الشرفاء الذين تصدوا للعناصر الارهابية وقبضوا على المتهم الاول بعد ان هزتهم الاحداث وروعتهم طلقات الرصاص وانفجارات القنابل.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

□ المحكمة العسكرية أصدرت أحكامها فى قضية أحداث زينهم :

الإعدام لـ٢ والمؤبد لـ٤ وبراءة ٢ من المتهمين

المتهمون قتلوا ضابطا وطالباً وشرعوا فى قتل عدد آخر وحازوا أسلحة ومتفجرات

كتب ـ عبدالحميد شعير :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس حكما باعدام اثنين من المتهمين وهما محمود صلاح ومصطفى عونى زكى الذين اشتركوا فى احداث زينهم التى راح ضحيتها اثنين احدهم النقيب شرطة احمد البلتاجى والطالب محمد سلامة السيد واصابة ٥ اخرين.

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ عاما على ٤ متهمين وهم عرفان محمد حسن الخولى . هارب . وعلى أحمد محمد فرحات . هارب . وكحلاوى صابر عبدالعليم . محبوس . وياسر عباس سليمان على . هارب . وبراءة كل من ايمن عوده محمد عوده ومحمد رمضان زكى



مصطفى عونى محمود صلاح

عقدت جلسة المحاكمة فى الساعة الثانية عشرة و٢٥ دقيقة من ظهر امس وسط اجراءات امنية مشددة، واستغرقت نحو عشر دقائق وشهدها أهالى المتهمين، وبعض المحامين المنتدبين ورجال الصحافة والاعلام ووكالات الانباء المحلية والعالمية

وفور عقد الجلسة وجه رئيس المحكمة كلمة قال فيها :

« باسم المبادىء .. باسم الشعب الامن المطمئن نحن نحاكم اليوم مجموعة من الذين يفسدون فى ارضه وينشرون الرعب فى ربوعه ويخربون اقتصاده عكس ماجاء فى كلام الله ﴿ ادخلوا مصر إن شاء الله امنين ﴾ مصر التى حماها الله مصر الامن والامان .. مصر التى جعلها واحة للامن والامان .. روعتم شعبها وادخلتم الخوف فى نفوس اطفالها .. لن تجعلوا من ارض مصر ارضا للفساد .. مصر آمنة بشعبها مهما هزتها الأحداث

واضاف انه بعد الاطلاع على مواد الاتهام ٣٠، ٣٢، ٧٧ من قانون الاحكام العسكرية، و٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبعد اجماع الآراء حكمت المحكمة على المتهم الاول والثانى والخامس والثامن حضوريا .. وغيابيا على المتهمين الثالث والرابع و السادس والسابع.

وعقب النطق بالحكم اصيب اهالى المتهمين بحالة هستيرية حيث انهمر معظمهم فى البكاء بينما عبرت اسر المتهمين اللذين برأتهما المحكمة عن فرحتهما الغامرة.

وكانت الجلسة قد بدأت بعد ان حضر المتهمون الاربعة الذين يحاكمون حضوريا من محبسهم مرتدين الجلابيب البيضاء، وتم ايداع المتهمين الأول والثانى محمود صلاح ومصطفى عونى فى قفص والمتهمين الخامس كحلاوى صابر عبدالعليم والثامن محمد رمضان زكى فى قفص اخر

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد بدأت فى نظر القضية يوم ٢٣ اغسطس الماضى، حيث وجهت النيابة العامة للمتهمين تهم الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين. كما وجهت لهم تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى بغرض ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة وسلحة وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص وقتلهم عمدا يوم ١٨ يوليو الماضى كلا من نقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجى والمواطن محمد سلامة السيد والشروع فى قتل ثمانية من المواطنين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

خمسة طلائع للشر!

مجموعات حب الله ونصرالدين وشحرور

امام المحكمة.. واثنتان فى الطريق

قالوا : لا ولاية للظواهرى الهائب المغترب .. وأعدوا ألف نسخة من « حصاده المر » للتوزيع !

حكاية
«رهين المحبسين»
وقرار المحكمة
الانسانى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

للشر ٥ طلائع .. خرجوا اجنة مشوهة من رحم تنظيم « الجهاد » قاتل الرئيس الراحل السادات !

اطلقوا على انفسهم اسم « طلائع الفتح » ، ونسجوا لتنظيمهم رداء نسبوه للاسلام !

هم ليسوا طلائع ، وانما فلول لتنظيمات ارهاب تساقطت في قبضة الأمن ، ويلفظ ما تبقى منها أنفاسه الأخيرة .

هم ليسوا فاتحين ، لم يفتحوا للاسلام دين السماحة نوافذ او ابوابا ينطلق منها ليعم العالم بقيمه ودعوته الى التراحم . وانما اغلقوا بيوت مسلمين عابدين لله ساجدين لجلاله .. قتلوهم ويتموا اطفالهم .

ولم ترق قلوبهم المتحجرة لتوسلاتهم وهم يقولون لهم : ملذا فعلنا ؟!

زعموا انهم يستندون الى تعاليم الاسلام ويسعون لتطبيق شريعته .. ولكنهم ضربوا عرض الحائط بتعاليمه .. قتلوا ابرياء امنين .. سرقوا ممتلكات مسلمين .. خططوا لبث الذعر والرعب والارهاب في ربوع البلد الأمن .. استحلوا ما حرمه الله ورسوله .. دم المسلم وماله .. وابتدعوا لانفسهم افكارا مضللة ليست من الاسلام في شيء .. فكفروا المؤمنين ، واعتبروا انهم هم وحدهم المؤمنون .. قالوا انهم مصلحون ، ولكنهم باعمالهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون ..

● ● ●

قاعات المحاكم العسكرية .. شهدت محاكمات ١٤٥ من طلائع الشر .. شملتهم ٣ قضايا .. ومازال في الطريق قضيتان اخريان .. كالعادة انكروا كل ما وجهته لهم النيابة العسكرية من اتهامات .. رغم ان ملفات القضايا تحوى جرائم قتل وشروع في قتل وحيازة اسلحة وذخائر ومفرقعات وتزوير للمحررات الرسمية والاوراق وسرقة بعض السيارات ومحاولات سرقة للاسلحة من الجنود الساهرين على امن المواطنين ..

حتى الاعترافات التي ادلوا بها في تحقيقات النيابة ، عادوا ليتنصلوا منها .. قالوا انها وليدة ضغط واكراه مادى ومعنوى . رووا الكثير عن اعمال التعذيب .. ولكن التقارير الطبية وحالتهم الصحية كانت تقول عكس ما يعلنون ..

فضحتهم المعاينات التصويرية التي سجلت بالصوت والصورة في مواقع الاحداث ، ليروى كل منهم على حدة دوره في الجرائم التي ارتكبها دون ضغط او تعذيب .. كانوا يتكلمون في تسجيلات الفيديو التي شاهدتها المحكمة وهيئة الدفاع والحضور سواء من ذويهم او من رجال الاعلام والصحافة المصرية والعالمية .. بل وممثل لجنة الحريات الدولية ..

ورغم وضوح الصورة وصراحة الاعترافات كانت هناك ايضا بعض المبررات .. الدفاع اعلن ان له تحفظات .. والمتهمون رفضوا ابداء اية تعليقات .

● ● ●

طلائع الشر .. ٥ مجموعات تضم اكثر من ٢٠٠ متهم .. مجموعات عنقودية منفصلة .. يربطها حبل سرى قوى غير مرئي .. الفكر ووحدة الهدف واساليب الوصول اليه ..

اشتركت المجموعات كلها في تهمتين وجهتا الى كل مجموعة على حدة .. تهمة الانضمام لجماعة سرية أسست على خلاف القانون ، هدفها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي ، من خلال الدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة ، واشاعة جو من عدم الاستقرار ، باستخدام الوسائل الارهابية وحيازة الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص .

ايضا تهمة الانضمام لاتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص في نشاط يخل بالامن والنظام العام .

● ● ●

المجموعة الاولى تضم ٥٥ متهما يتزعمهم طالب نهائي الطب عبدالحميد حب الله .. وجهت لهم الاتهامات التالية :

● سرقة سيارة نقل الموبيليا التابعة لشركة العهد الجديد .

● قتل سائقها صبحي على السيد وتباعها قاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد .

● محاولة سرقة السلاح الآلي الذى كان بحوزه الجندى سعد عبدالهادى مطاوع المعين لحراسة القنصلية السعودية بجاردن سيتي ..

● الشروع في قتل الجندى عمدا مع سبق الاصرار بطعنه واطلاق الرصاص عليه .

● محاولة سرقة سلاحي الجنديين بخيت محمد همام وعبدالرحمن عبدالله اثناء قيامهما بعملهما في حفظ الأمن والحراسة بالمعادى .

● الشروع في قتل الجنديين مع سبق الاصرار والترصد باطلاق الرصاص عليهما .

● حيازة واحراز كميات كبيرة من الاسلحة الآلية والنارية والمفرقعات والقنابل اليدوية والمصنوعة محليا ومفجرات القنابل والمكونات التي تدخل في تصنيعها من الفتائل والاجزاء المعدنية وروملن البلى والمسامير .

● تزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية .

اما المجموعة الثانية .. فتضم ٦٦ متهما بزعامة المهندس اسماعيل نصرالدين .. وجهت لهم الاتهامات التالية ..

● احراز اسلحة نارية ومسدسات وذخائر ومفرقعات لاستخدامها في نشاط يخل بالامن العام .

● تزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية .

● حيازة الف نسخة من كتاب « الحصاد المر » .. معدة للتوزيع للترويج لفكر الجماعة

هذا الكتاب من تاليف الدكتور ايمن الظواهرى .. الطبيب الهارب في افغانستان .. والذى سبق اتهامه في قضية تنظيم « الجهاد » بعد اغتيال الرئيس الراحل السادات .. وامضى عقوبة السجن ٣ سنوات .. خرج بعدها ليسافر الى بيشاور ويتولى مسئولية التنظير لفكر الجهاد وذيوله ..

في تحقيقات النيابة .. حاول عبدالحميد حب الله زعيم المجموعة الاولى .. ابعاد اسم الظواهرى عن قضايا « طلائع الفتح » .. وكان تبريره انه مادامت لاولاية لضرير (يقصد عمر عبدالرحمن) ، ولا لاسير (يقصد عبود الزمر) فانه لا ولاية لغائب مغترب (يقصد الظواهرى) .. غير ان هتافاتهم داخل القفص كانت تعلن ولاءهم لعبود والظواهرى ..

والمجموعة الثالثة .. تضم ٣٣ متهما بزعامة يحيى شحرور .. وهو التنظيم الذى يضم اكثر من شحرور من الاخوة ابناء العمومة وقد ارتكبوا الوقائع التالية :

● التدريب على اعمال الارهاب في مزرعة بقرية طحانوب باستخدام الاسلحة ..

● تزوير الاوراق الرسمية للاختفاء عن اعين رجال الامن .

● حيازة واحراز اسلحة وذخائر ومفرقعات .

وخلال الايام القادمة .. ستشهد قاعات المحاكم العسكرية .. دخول اعضاء



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

المجموعتين الرابعة والخامسة الى قفص الاتهام ..

● ● ●

ادارة الجلسات من جانب هيئة المحكمة في قضايا المجموعة الاولى والمجموعة الثانية والمجموعة الثالثة .. اتسمت بسعة الصدر .. حرصت الهيئة على الاستماع الى مطالب المتهمين ودفاعهم .. ولكنها نبهت ان سعة صدر المحكمة هي للاستماع للطلبات وليست لاعطاء المتهمين الفرصة لالقاء البيانات ..

وفي اطار سعة الصدر ، والتيسير على المتهمين وذويهم .. سمحت المحكمة لأهاليهم بالحضور .. حتى ان القاعة في الجلسة الاولى والثانية لمحاكمة المجموعة الأولى امتلأت عن آخرها بأقارب المتهمين .. حضروا يحملون معهم الاغذية والملابس وبعض الكتب الدراسية .. وعللوا ذلك بانهم لم يروا المتهمين منذ فترة طويلة .. وكان قرار المحكمة بالسماح لهم بلقائهم داخل القاعة خلال فترات الاستراحة .. بل وقبل وبعد الجلسات ..

واصرت المحكمة في قضية المجموعة الثانية على الافراج عن المتهم المعوق سامي سلامة عبدالمؤمن الذى قال للمحكمة انه رهين محبسين .. محبس قفص الاتهام ، ومحبس الاعاقة .. وجاء قرار المحكمة بالافراج عنه .. وفي الجلسة التالية بعدها بـ ٤٨ ساعة .. وجدت المحكمة ان قرارها لم ينفذ ، فاصدرت قرارها الانساني السريع بالافراج عنه من سراى المحكمة .. لتدوى القاعة بالهتافات بعدالة القضاء العسكرى الذى حرص دفاع المتهمين في بداية كل جلسة على ان يقدم دفوعا بعدم ولايته على محاكمة المتهمين المدنيين ، واعتباره غير مختص بمحاكمة المدنيين . بل كان الجديد في الدفوع التي يقدمها الدفاع ، هو الدفع الذى قدم مؤخرا حول بطلان قرار الاتهام لان النيابة العسكرية لم تقم بالتحقيق مع المتهمين ، ولم تواجههم بما هو منسوب اليهم من اتهامات ، وكذا بالادلة وعناصر الدعوى ..

وبذلك يكون اتصال المحكمة بنظر تلك الدعاوى باطلا ، باعتبارا ان نيابة امن الدولة التي قامت بالتحقيق هى سلطة غير السلطة التى اعدت قرار الاتهام ..

تميزت جلسات محاكمة مجموعات الطلائع .. بحضور نخبة من المحامين المشهود لهم بالكفاءة القانونية وبراعة الترافع .. من ابرزهم عبدالعزيز الشرقاوى وعلى الطاهر ومنتصر الزيات ومختار نوح وسعد حسب الله ومحمد المامون الذى جاء للدفاع عن ابنه ياسر المتهم في المجموعة الاولى .. كما حضر اكثر من ١٨ محاميا ومستشارا سابقا للوقوف مع الشقيقين لؤى ونزار غراب .. اولا لان نزار محام ، وقفت الى جواره نقابة المحامين ، وثانيا لان والدهما كان مستشارا قضائيا بارزا ..

● ● ●

وعلى هامش الجلسات .. كانت هناك مفاجآت ..

●● المهندس اسماعيل نصرالدين زعيم المجموعة الثانية كان يخفي الأسلحة والذخائر والمفرقعات في عيادة زوجته الطبيبة والتي تناولها الاتهام اثناء تحقيقات نيابة امن الدولة ، ولكن استبعدها القضاء العسكرى .. وايضا في مقبرة والده .. فلم يرحم بذلك .. لا الاحياء ولا الاموات !!

●● بعض المتهمين كانوا يخفون الاسلحة والذخائر والمفرقعات في مسكن تحت الانشاء في قرية بني يوسف بالهرم . احد المتهمين قام بمساعدة زميل له في عمل حفرة عميقة ووضع فيها برميلا مملوءا بالاسلحة والذخائر . والى جوارها حفرة أخرى وضع فيها معدات المفرقعات .. الطريف ان متهما ثالثا ذهب الى نفس المكان واخفى ايضا بعض الاسلحة .. واثار الدفاع عدة مشاكل حول هذا الموضوع .. حاولوا اولا ان يؤكدوا ان المكان ماهول .. وثانيا ان خبراء المفرقعات الذين قاموا بالتفتيش في المرة الاولى لم يكتشفوا الذخائر رغم تفتيشهم للمبنى .. الا بعد ان ارشد المتهم الى مكان اخفائه لها . وفي الفيديو .. كانت المعاينة التصويرية عن كيفية اخفاء المضبوطات .. وحدد كل متهم ما قام به وكيف ان الحفرة الكبيرة استغرقت منهما معا ٣ ساعات ، لانهما قاما بحفرها بجاروف ، بينما استغرقت الحفرة الاخرى من متهم واحد ساعتين .

●● ملابس جنود القوات المسلحة المموهة ظهرت في اكثر من حرز للمتهمين .. حيث كانوا يحاولون استغلال احترام الجماهير لهذا الزى ، في التنكر فيه لارتكاب جرائمهم .

●● طالب المحامون بضم اسباب الحكم في القضية ٤٦٢ لسنة ٨١ المسماة بتنظيم الجهاد ، وايضا في القضية ٥٤٦ لسنة ٩٠ الخاصة باغتيال رفعت المحجوب ، رغم ان اسباب الحكم لم تعلن رسميا حتى الآن في القضية الاخيرة ..

وطالب الدفاع للمرة الثالثة بنقل المتهمين في هذه القضايا الى السجن الحربي بدعوى ان يكونوا تحت ولاية المحكمة ولمزيد من الاطمئنان بعد شكواهم من السجن المدنى خاصة السجن شديد الحراسة والذى سبق ان عاينته النيابة العسكرية واكدت انه يفوق في نظامه وفيما يتوافر به سجون اوربا ..

● ● ●

قائمة الشهود في تلك القضايا .. طويلة !

عدد كبير من رجال الأمن الذين اشتركوا وشاركوا في اجهاض هذا المخطط .. سهروا الليالي .. تتبعوا تحركاتهم في سرية وحذر .. حتى تمكنوا من القبض على المتهمين .. ورغم ذلك كان التشكيك في عملهم .. حتى ان « الموضة » الجديدة التى ظهرت في المحاكمات .. كانت حول تاكيد بعض المتهمين ان الضباط الذين يقولون انهم قبضوا عليهم ، ليسوا هم الذين قاموا بهذه المهمة .. ورات المحكمة ان تتاكد من هذا الادعاء بعد ان تكرر من اكثر من متهم .. فطلبت من احد الضباط ان يصف تفصيلا وتحديدا اذا كانت ذاكرته تعى مكان ضبط احد المتهمين .. فذكر كافة التفاصيل الخاصة بالشقة التى ضبط بها المتهم .. حتى اكد ان السرير الموجود بغرفة نومه مكون من دورين .

وهنا .. لم يستطع المتهم الانكار .. والتزم الصمت !

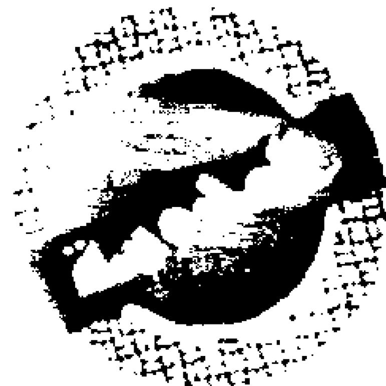


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

الحكم فى قضية احداث زينهم :
الاعدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ والبراءة لـ ٢
المتهمون حفنة مضللة اشاعت الفساد والرعب والارهاب



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

قضت المحكمة العسكرية العليا امس باعدام المتهمين محمود صلاح فهمي جاد وشهرته هيثم ومصطفى عوني زكي وشهرته سعد .. كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين هم الهاربون عرفان محمد حسن الخولى وعلى احمد فرحات وياسر عباس سليمان على وحضوريا بالنسبة للمتهم كحلاوى صابر عبدالعليم .. كما قضت ببراءة المتهم الهارب ايمن عودة محمد عودة .. ومحمد رمضان زكي .

اعلنت المحكمة في اسباب الحكم ، انه باسم الشعب الآمن المطمئن الذي روع بافعال حفنة مضللة من ابنائه الذين راحوا يفسدون في ارضه وينشرون الرعب والارهاب بين ربوعه .. ويشيعون الخوف في نفوس ابنائه .. ويخربون اقتصاده مخالفين ماجاء بكتاب الله القوى العزيز . ادخلوا مصر ان شاء الله امنين ، مصر التي حباها الله بالامن والامان - حاولتم ارهابها - مصر التي جعلها الله واحة للامن والامان روعتم شعبها وادخلتم الخوف في نفوس اطفالها واولادها ولكن ابدا لن يكون ذلك ، لن تجعلوا مصر ارضا للظلم والفساد والارهاب فهي امنة باذن الله . أمنة بشعبها الحر القوى . أمنة بأبنائها ورجالها الذين هزتهم الاحداث وروعتهم طلقات الرصاص وانفجارات القنابل . وعز عليهم ان يكون من يؤجرون لضرب امنها ومقومات حياتها . فراحوا يتصيدون بشجاعة وحزم لخسة افعالهم غير مبالين بطلقات الرصاص وشظايا القنابل .. راحوا يتعقبون الجناة فقبضوا على الاول ولاذ الباقي بالفرار .

تحية من المحكمة لاهالي منطقة زينهم الشجعان .. تحية من المحكمة لكل يد تقاوم الظلم وتقهر العدوان . تحية لكل يد تبني وتعلي البنيان باسم المبادىء والقيم وباسم الحق وباسم العدل وباسم الشعب وبعد الاطلاع على قرار الاتهام ومواد القانون ٣٠ و٣٢ والمادة ٧٧ احكام عسكرية و٣٠٤ اجراءات وباجماع الاراء قضت المحكمة باحكامها السابقة .

من الجلسة

تاخر حضور المتهمين الى قاعة المحكمة اكثر من ساعتين بعد وصول اعضاء هيئة المحكمة وممثل النيابة .. واتضح ان سبب التاخير كان رفض المتهمين الحضور الى قاعة المحكمة .

خلع المتهم مصطفى عوني جلبابه الابيض وكان يرتدى بدلة تدريب حمراء . وذلك قبيل دخول اعضاء هيئة المحكمة للقاعة . وذلك اعترافا منه بانه جاهز لحكم الاعدام الذى اصدرته المحكمة ضده .

تقرير يكتبه :

فاروق الشاذلى

وحاول المتهم محمود صلاح فهمي التماسك قبل النطق بالحكم وبدا يقرأ القران وظل هادئا حتى انتهت المحكمة ثم انفجر صارخا داخل القفص بعد ذلك .

كانت الجلسة علنية وحضرها اهالي المتهمين وعدد منهم من حضروا لاول مرة وبعض المراسلين الاجانب .

حملت القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى .. وقد بدا نظر القضية يوم ٢٣ اغسطس .. استمرت ٦ جلسات النيابة وجهت لهم ٦ تهم في قرار الاتهام .

المتهمون جميعا انضموا لجماعة اسست على خلاف القانون ادار حركتها وقام بدور قيادى فيها المتهمان الهاربان عرفان محمد حسن الخولى وعلى احمد محمد فرحان بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع احدى مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ اغراض الجماعة .

● اشتركوا مع اخرين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص واستعمال المفرقعات استعمالا من شانه تعريض حياة الناس للخطر والتزوير في اوراق رسمية .

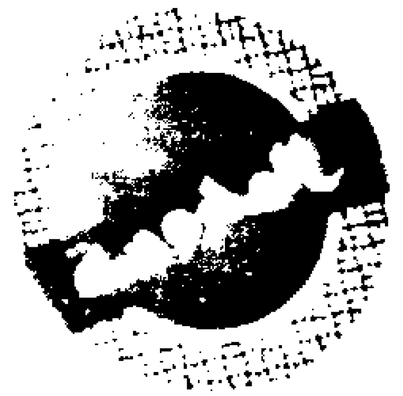
ثانيا المتهمان الاول والثاني محمود صلاح فهمي جاد ومصطفى عوني زكي

● قتلا واخرون عمدا كلا من النقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجي ، والمدني محمد سلامة السيد ، وشرعوا في قتل كل من حمدية عبدالغني عشرى . واحمد محمد محمد على ، وزكي محمد كامل ، وسامي عبدالغفار ابوالعنين ، وامين الشرطة على محمد محمود .

لماذا البراءة

- المتهم السابع الهارب ايمن عودة علم بوقوع جريمة واعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه القضاء .. بأن قام بايواء المتهمين الاول والثاني وآخرين حال علمه بارتكابهما الجريمة

المتهم الثامن محمد رمضان زكي علم بوقوع جريمة واعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه القضاء .. بأن قام بايواء المتهمين الثاني والخامس


المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

المتهم الأول يعترف :

هكذا ارتكبنا حادث زينهم

محمود صلاح فهمي جاد سن ٢١ سنة .. طالب بالثانوية العامة .. مقيم بالقوصية محافظة اسيوط ..لا يحمل اثبات شخصية .. روى في محضر نيابة امن الدولة .. وتحديدا امام ياسر رفاعي رئيس النيابة .. في القسم ٣٤ عنبر الجرحى المعتقلين .. وسكرتارية مسعد حسين في الساعة الثالثة

س ـ ماتفصيلات اعترافك ؟

ـ جـ اللي حصل ان رجب عبداللطيف الوكيل بعث لي جواب في مصر على سكني في اسيوط وطلب مني في الجواب اني اجيء مصر يوم الجمعة في القطر اللي يقوم في اسيوط الساعة السادسة والنصف الصبح .

وقال لي في الجواب انه هايكون مستنيني على محطة مصر والجواب وصلني يوم الخميس فانا فعلا قطعت تذكرة في القطر ووصلت محطة مصر الظهر الساعة واحدة تقريبا وفعلا لاقيت رجب عبدالوكيل مستنيني وركبنا ميكروباص ونزلنا عند مطلع زينهم وفي الحتة دية رجب قال لي بص على المكان ده كويس وخدني ومشى على طول وداني على المطرية في شقة بتاعت واحد اسمه محمد وماعرفش باقي اسمه وهو لفته بحراوي يعني مش من الصعيد ولما وصلنا الشقة كان هناك موجود مصطفى عوني وياسر نيازي . واتغدينا وبعد كده رجب عبدالوكيل قال لي المكان اللي انا وريته لك عند مطلع زينهم هايحصل فيه اشتباك بكرة الصبح وانت دورك هايكون تأمين لياسر نيازي لان هو اللي هايشتبك وانت هايكون معاك طبنجة وقنبلة فانا سألت رجب وقلت له الاشتباك ده هايكون مع مين فقال لي (عربيتين) ماتسألش فانا قلت له ماسألش ازاي والحيت عليه فقال لي هايكون عبارة عن عربيتين وانا سألته مين اللي هايكون راكب العربية الاولى فرجب قال لي مالكيش دعوة وسألته مين هايكون معانا انا وياسر .

فقال لي انت هاتروح لواحدك وماليكش دعوة وتكون هناك الساعة سبعة الصبح وكان في الشقة في الوقت ده انا ورجب وياسر ومصطفى عوني . ومحمد صاحب الشقة وكان موجود في الشقة ثلاث سلاح الي وطبنجة وحوالي عشر خزن بتاعت الاسلحة الآلي وكل خزنة مليانة بالطلقات وخزينتين للطبنجة ٩ مم وكان في حوالي خمس قنابل ونمنا بالليل وتاني يوم الصبح صحيت الفجر وصلينا الفجر جماعة والساعة ستة الصبح تقريبا رجب اداني الطبنجة والخزنتين وقنبلة واحدة وقال لي انزل انت روح على المكان وفعلا نزلت وكان في الشقة محمد ومصطفى ورجب وياسر ونزلت

وخدت تاكسي وداني على العتبة ومن العتبة اخذني تاكسي تاني على مساكن زينهم ووصلت هناك حوالي الساعة سبعة ونصف تقريبا لاقيت ياسر واقف على اول مطلع زينهم ولابس تريننج وكان السلاح الالي مخبيه تحت السويتر بتاع الترينج جوه البنطلون وكان لابس بنطلون جينز فانا وقفت قبله على يمين المطلع بحوالي عشرين متر تقريبا وبعد حوالي ربع ساعة او ثلث ساعة من وقوفي سمعت ضرب النار اشتغل فبصيت لاقيت ياسر بيضرب نار على عربيتين وراها .. وانا

سمعت ضرب نار كتير ونزلت في الشارع اجري في اتجاه مطلع زينهم وكان ياسر في الوقت ده بيضرب نار على العربيتين لاقيت شارع على يمين المطلع قبل بدايته فجريت فيه بعد ماضربت طلقتين من الطبنجة في الهواء وانا بجري ولاقيت في وشي سلالم طلعتها جري ولاقيت نفسي فوق المطلع ولما وصلت فوق المطلع لاقيت ياسر بس وماشفتش لا مصطفى ولا رجب ولا العربيتين وفي الوقت اللي شفت فيه ياسر كان ماسك البندقية وبيرمح في اتجاه فوق بعد المطلع وياسر قال لي ياهيثم وده كنيتي العربية فلتت على طول وكان بيرمح وانا برمح وراه ورمحنا حوالي ثلاثين مترا او اربعين متر بعد المطلع وكسرنا شمال في شارع فيه موقف عربيات ميكروباصات ورمحنا بعد الموقف وبشويه وفي الحتة دية انا اتاخرت عن ياسر لاني حسيت . اني تعبان علشان عندي روماتيزم في روكبي وفضلت ماشي براحة من التعب ولاقيت الاهالي جم عليا وسألوني انت امين شرطة فانا قلت لهم ايوه لكن ماصدقونيش وراحوا ماسكني وابتدا اهالي كتير يرمحوا علي وواحد من الاهالي كان معاه سكينة ضربني في رجلي من تحت وباقي الاهالي كانوا بيضربوني بالاقلام وراحوا ماسكيني وشايلني وكانوا حوالي عشرة انفار اللي اتلموا علي وراحوا مركبني عربية زي عربات النص نقل وراحوا ودوني على

قسم الشرطة بتاع السيدة زينب تقريبا زي ماسمعت من كلام الناس . وكان معايا بطاقة باسم عاصم احمد ابو الليل كنت لاقيتها واقعة في شارع اسمه عزت جلال في اسيوط واخذتها واتصورت وشيلت الصورة اللي عليها وحطيت صورتي والكلام ده كان من حوالي اربعة او خمسة شهور والبطاقة دية كانت محطوطة في المحفظة والصور كنت اتصورتها في ستديو الحوراء في منطقة الحمراء في اسيوط .

المتهم الثانى .. سجل حافل بجرائم الارهاب

ومصطفى عونى المتهم الثانى فى القضية سجله حافل .. فهو متهم فى قضية ٣١٨٥/ لسنة ١٩٩٢ ادارى الزاوية الحمراء التى قام فيها باطلاق الرصاص فى السابعة والنصف مساء بمنطقة ترعة الاسماعيلية اسفل كوبرى السواح وعند سؤاله لاحد الاشخاص عن بعض معالم ومداخل المنطقة سقط منه سلاح نارى .. فاستغاث

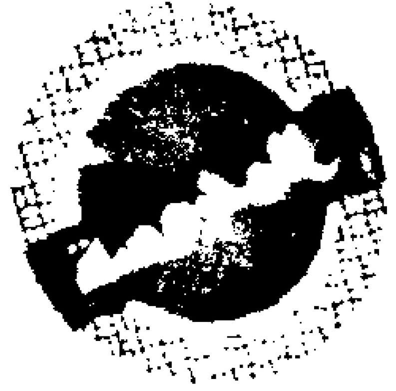
هذا الشخص بالمارة للقبض عليه وكان معه شخص اخر .. وضبط بحيازته طبنجة ٩ مللى وبطاقة مزورة باسم خالد مصطفى عبدالعزيز مرسى برقم ٦٦٤ صادرة من

قسم الزيتون .. ونتج عن اطلاقه الرصاص اصابة سيد جمال محمود (٢٣ سنة سائق) ومحمد سعد بسيونى (سائق) وشريف لطفى الخولى (٢٤ سنة - حداد) ومحمد شريف ابراهيم ٢٤ سنة ميكانيكى) . وشهد عليه ٦ من شهود الرؤية بمكان الحادث .

وهو ايضا متهم فى القضية ٥٤٢ جنايات ديروط . مركز صدفا باسيوط (اغتيال المقدم مهران ضابط مباحث امن الدولة بأسيوط) .

وفى القضية ٥٢٠د/٩٣ حصر امن دولة عليا التى تحولت الى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ .

المتهم الخامس كحلاوى صابر عبدالعليم .. حاول اغتيال المقدم احمد علاء ضابط امن الدولة بالفيوم لولا ان مجموعة اخرى سبقته فى تنفيذ الحادث .. وهو مرتبط بالهارب على احمد محمد فرحان . كان يحمل بطاقة شقيقه وهو مايعنى تعريض شقيقه للمساءلة القانونية فى اية جرائم يرتكبها ظلما .. اعترف بانه قام بعملية الرصد بمفرده طوال ٣ اشهر . وان المتهم محمد رمضان شاركه عملية الرصد حوالى ٧ مرات .



المصدر : الأخبـــار

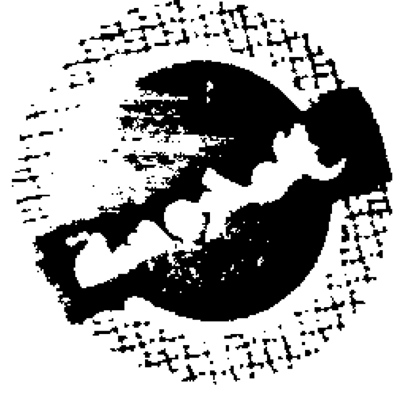
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

مخزن السلاح

فى شقة شارع السويلكى التى كان يقيم فيها المتهمون وجد ٢٩ قنبلة يدوية و١٨ صاروخ ار - بى - جى و٣ بطاريات تستخدم فى الشراك الخداعية ، ٨ عبوات قاذفة للاربى - جى ، ٤ طلقات كاشفة ، اكياس بارود . ٢ سلاح الى ، ٦ مفجر قنبلة ، ٤ اصابه شديدة الانفجار ، ٤ عبوات بداخلها مادة كيماوية ، عدد اثنين علبة كرتونة بداخل كل منها ٥٠ طلقة ، ٢ عبوة بلون كاكى عبارة عن قنابل مولوتوف .

كما ضبط فى نفس المخزن ١٥٢ ظرف خطاب منها ماكان مفروضا ارسالها لوكالات الانباء وكتاب الصحف .. ووجد ظرف به كتاب من تأليف الارهابى عاصم عبدالماجد مرسل للكاتبة الصحفية عائشة عبدالرحمن .. اضافة الى كشف به عناوين لبعض الصحفيين والكتاب .



المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٣

رفض طلب رد محكمة أمن الدولة بالفيوم حول نظر قضية عمر عبدالرحمن و٤٨ من اتباعه

الفيوم ـ سيد الشورة :

قررت محكمة استئناف بنى سويف، رفض طلب رد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا ـ طوارىء ـ بالفيوم. تنظر المحكمة قضية محاكمة الدكتور عمر عبدالرحمن مفتي تنظيم الجهاد و٤٨ من اتباعه في احداث الشغب بالفيوم علم ١٩٨٩. عقدت المحكمة جلستها في بني سويف برئاسة المستشار محمد فهيم درويش وعضوية المستشارين ابراهيم نور الدين واحمد حبيب، وامانة سر سمير عبدالشافي ومحمد علي. قررت المحكمة إلزام فتحي عبدالله طه مقدم طلب الرد بالمصاريف وغرامة الف جنيه. كما تحددت جلسة ٢٢ «سبتمبر» الحالي، لنظر طلبات الرد ودعوى المخاصمة المقدمة من متهمين اخرين في القضية ضد رئيس محكمة امن الدولة بالفيوم وعضو اليمين ورئيس محكمة الاستئناف.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

محاولات لإلصاق تهمة التفجيرات بالجماعات الإسلامية

قضية زينهم نظرت في ١٣ يوما فقط

كتب عماد محجوب:

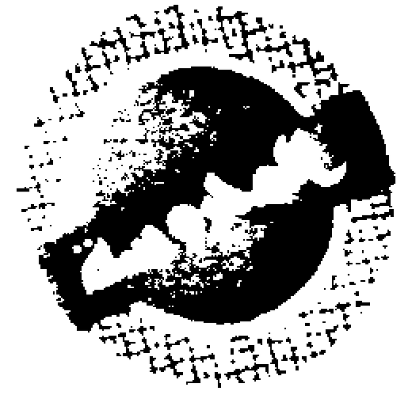
أكدت مصادر «الشعب» أن تحريات أجهزة الأمن تتجه إلى سرعة الانتهاء من قضايا التفجيرات ونسبتها إلى عناصر من والجماعة الإسلامية أو تنظيم الجهاد، وأن تضم إليها شخصيات قيادية في الخارج من بينها د. عمر عبد الرحمن ود. أيمن الظواهري وتقديمهما للمحاكمة العسكرية والحصول على حكم بإعدامها.. على الرغم من وجود دلائل قوية وقاطعة على براءة الجماعات الإسلامية، ورغم إدانتها جميعاً لجرائم التفجيرات التي تشير أصابع الاتهام فيها إلى عناصر أجنبية -وخاصة الموساد- وكانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على بعض عناصره وعملائه وأودعتهم السجون على ذمة قضايا التفجيرات حتى ظهر هذا التحول في القضية..

وكان ذوو المحكوم عليهم في قضية زينهم قد قاموا بتوزيع الحلوى والمشروبات داخل قاعة المحكمة العسكرية، بينما ردد المحكوم عليهم الهتافات في وجهة هيئة المحكمة العسكرية المنعقدة أول أمس الاربعاء مؤكدين عزمهم وإخوانهم على الجهاد وتحقيق النصر أو الفوز بالشهادة.. وكانت المحكمة العسكرية قد حكمت بإعدام محمود صلاح وعوني مصطفى وبالسجن المؤبد ضد أربعة وهم عرفان عبد الخالق، كحلاوي صابر علي عبد العال، ياسر عباس محمد سليمان، أشرف محمد وحكمت ببراءة محمد رمضان زكي، أيمن عودة، وقد نظرت القضية في زمن قياسي، اقل من ١٣ يوما بعد استبعاد الأسبوع الأول الذي لم يمكن فيه الدفاع من الاطلاع، وعقدت خلال القضية خمس جلسات من بينها جلستا الإجراءات.. وفي الجلسة الثالثة توالت القرارات المتضاربة لرئيس المحكمة فعدل عن قراره بعرض المتهمين على الطب الشرعي لبيان ما بهم من إصابات وتاريخ وسبب حدوثها ورفض كل طلبات الدفاع.. وخصص خمس دقائق فقط لإبداء الطلبات والدفوع لكل المحامين الموكلين.. فأعلن منتصر الزيات انسحاب الدفاع بكلمة للمحكمة جاء فيها: «لستم قضاه ولا نعترف بكونكم محاكم ونقف أمامكم لإبراء الذمة أمام الله وأمام إخواننا، فمازلنا نقف أمام القضاء للطعن في صفتكم التي تنتزعونها، وإنما نتعامل معكم تعامل المسلم المضطر إلى «أكل الميتة».

وتواصل المحاكم العسكرية جلسات محاكمة مجموعات «طلائع الفتح» فتبدأ خلال ساعات أولى جلسات المجموعة الرابعة التي تضم ٥٣ متهماً.. وبعد غداً «الأحد» تبدأ جلسات سماع الشهود في «طلائع الفتح ٣» المتهم فيها ٣٧ متهما.. بينما تعقد يوم الاثنين جلسة المجموعة الثانية أيضاً لسماع الشهود في القضية التي تثير الدهشة، لانها بلا وقائع أو احداث أو جرائم، ولا تستند سوى إلى تقارير كاذبة لاجهزة الأمن حول فكر المتهمين، وهو ما يخالف حقوق المواطن في الدستور..

وكانت قد تواصلت - حتى أمس- الخميس جلسات محاكمة المجموعة الأولى، والتي أظهرت تناقض وتضارب أقوال الشهود في القضية وخاصة الرائد أشرف صلاح والمقدم محمد برغش والرائد محمد صبري حول وقائع القضية والاتهامات وكيفية ضبط المتهمين، واي الاسلحة كانت بحوزتهم وأماكن وطريقة اكتشافها واستخراجها من أوكارها كما زعمت التقارير بينما أكد الدفاع أن الأسلحة المضبوطة قد دست على المتهمين بواسطة الأمن.. كما وافقت اثنتان من المنقبات على قبول شرط المحكمة للادلاء بشهاد تهما بعد فلع النقاب، بينما رفضت أخرتان وذلك بناء على طلب الدفاع لكشف التزوير محاضر الضبط والتحريات التي تدعى تواريخ كاذبة لضبط المتهمين وأماكنهم.. وجدد الدفاع طلبه باستدعاء د. محمود والشيخ أحمد المحلاوي للشهادة في القضية.

ومن المقرر أن تبدأ نهاية هذا الأسبوع -جلسات محاكمة المجموعة الرابعة من طلائع الفتح والتي تضم ٧٠ متهماً يواجهون تهمة الانتماء الفكري لجماعة أسست بالمخالفة للقانون، ولم يدون لمحاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة أو النيابة العسكرية أي مضبوطات أو اسلحة أو متفجرات أو اتهامات بارتكاب جرائم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

النيابة العسكرية فى مرافعتها بالجزء الأول من طلائع الفتح :

المتهمون اتخذوا من الدين شعارا لارتكاب أبشع الجرائم

كتب عبد الحميد شعير:

استمعت المحكمة العسكرية العليا فى جلستها امس إلى مرافعة النيابة العسكرية فى قضية تنظيم طلائع الفتح الجزء الأول والمتهم فيها ٥٥ شخصا من بينهم ٧ هاربين وقد بدأت النيابة العسكرية مرافعتها بالأيه الكريمة واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون .

واضاف فى مرافعته أن مصرنا العزيزة كنانه الله فى ارضه كان لها عبر الاف السنين دور كبير فى نشر الحضارة الصحيحة التى جاء بها الإسلام ونظراً للمناخ الديمقراطى الذى تعيشة البلاد فقد شجع ذلك على ظهور بعض الحركات التى اتخذت من الدين ستاراً يختبىء وراءه المغرضون فى ظل الحرية وسيادة القانون وتحطيم جدار الخوف بين السلطة والشعب واضاف لقد حرصت شريعتنا الاسلامية السمحاء على توفير الحماية والأمن والامان للنفس البشرية فكانت دعوة الخالق .

«ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق» وأكدت النيابة فى مرافعتها انها بصدد قضية تنظيم أو جماعة اتخذت من الدين ستاراً لارتكاب ابشع جرائم القتل والسرقه بالاكراه وحيازة الاسلحة والذخائر وأوضحت النيابة العسكرية للمحكمة كيف تكونت هذه الجماعة وما هو سندها الشرعى المزعوم ومصادر تمويلها ماليا وعسكريا وكيف يتم اختيار أعضائها وتدريبهم بحيث يصبح العضو فيها آلة طيعة فى يد أمير هذه الجماعة ويصبح له عبد خاضع ينفذ مشيئته وأوامره بارادته الحرة الواعية واضافت النيابه انه لا يجوز تفسير القرآن بدون علم ولا تحميل الفاظه بأكثر مما تحتمل فذلك يجر إلى الكذب على الله وأكد رئيس النيابة انه لم يحضر اليوم لجا

بلة الارهابيين فيما يعتنقونه وانما جاء ليقسم لعدالة المحكمة ما اقترفوه من اثام وجرائم تخالف نصوص قانون العقوبات المصرى والذى يجرم الافعال الماسة ولا يقف ضد الفكر من قريب او بعيد . فمدرسة فكر لا تكون الا بفكر مقابل وكل واحد منهم بلبله وسنده مكانه ليس ساحات المحاكم بل القنوات والآليات الشرعية التى ارتضاها هذا المجتمع . ثم استعرض رئيس النيابة العسكرية ادوار كل منهم مشيرا الى ان المتهم الاول عبد الحميد محمد عبد الحميد قد توجه عام ٨٦ إلى معسكر بافغانستان للتدريب على كيفية تصنيع واستعمال السلاح والمتفجرات وقضى ما يقرب من ثلاثة اشهر نفسه حاملا بفكر الجهاد الذى يقوم على انشاء كوادر عسكرية يمكن لها ان تخوض الحرب ضد السلطة السياسية وصولا إلى اقامة دولة إسلاميه



مرافعة النيابة في قضية « طلائع الفتح ـ ١ » :

المتهمون ارتكبوا أبشع الجرائم وخالفوا الشريعة بتكفير المسلم
لانستهدف الا العدل ولم نقدم للمحاكمة متهما بغير دليل

اكدت النيابة العسكرية فى مرافعتها فى قضية تنظيم « طلائع الفتح - ١ » ، ان المتهمين قدموا الى عدالة المحكمة لما اقترفوه من أثام وجرائم تخالف نصوص العقوبات التى تجرم الافعال المادية ولا تتطرق للفكر من قريب أو بعيد .. وقالت ان منازلة الفكر لا تكون الا بفكر مقابل ، ومكانها ليس ساحات المحاكم ، بل القنوات والآليات الشرعية التى ارتضاها المجتمع . واضافت : ان هذه القضية خاصة بتنظيم او جماعة اتخذت من الدين ستارا لارتكاب أبشع الجرائم وهى القتل والسرقة بالاكراه وحيازة الاسلحة والذخائر والمفرقعات .

وقالت النيابة : ان المناخ الديمقراطى الذى تعيشه البلاد شجع على ظهور بعض الحركات التى اتخذت من الدين ستارا يختبىء وراءه المغرضون وكانت الحرية وسيادة القانون جوا ملائما لنمو هذه الحركات وزيادة نشاطها ، فلم تشكر نعمة الحرية التى كانت فى الأصل لتوفير الأمن والأمان والاستقرار وتحطيم جدار الخوف بين السلطة والشعب . وأكدت ان الشريعة الاسلامية السمحاء حرصت على توفير الحماية والأمن والأمان للنفس البشرية .

وتناولت النيابة فى مرافعتها ما تنادى به الجماعة من تكفير الحاكم والمجتمع واستحلال دمائهم واموالهم تحت دعوى الاعداد لاقامة الخلافة الاسلامية ، واشارت فى هذا الصدد الى انها لن تناقشها فيما تدعيه وانما تقوم بمجرد اطلالة على هذا الفكر . واستشهدت بالآيات القرانية والاحاديث الشريفة ، وأكدت استنادا لها ان الكفر معناه الجحود والانكار لشىء علم من الدين بالضرورة وانكار انه من عند الله ، أما من قال لا اله الا الله فلا يمكن بأى حال من الأحوال تكفيره . وقال : ان من اعترف بشىء بأنه مقرر شرعا ولكنه أهمل فى تنفيذه ، لا يعد كافرا لأن العمل لا يؤثر على الاعتقاد ، واضافت : انه لم يربط بين العمل والاعتقاد فى الفرق بين الايمان والكفر إلا الخوارج ، وذلك لغرض سياسى معروف فى التاريخ عند النزاع على الخلافة فى عهد سيدنا على ومعاوية . وأكدت النيابة ان شريعة الاسلام حرمت تحريما قاطعا نسبة الكفر الى المسلم ، وقالت : انه لا يجوز تفسير القرآن بدون علم ولا تحميل الفاظه بأكثر مما تحتمل ، لأن ذلك يجر الى الكذب على الله .

الاعترافات حقيقية

وقالت النيابة العسكرية فى مرافعتها : ان جميع المتهمين أعترفوا بالاتهامات المنسوبة اليهم عدا المتهمين (٣ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣) ، واشارت الى ان هناك من اعترف جزئيا ، واخرين اعترفوا سواء على انفسهم أو على غيرهم .. وأكدت ان التنوع فى الأقوال دلالة على ان ما أدلوا به من اعترافات هو الحقيقة بعينها ، وتساءلت قائلة : كيف يمكن بعد ذلك كله الادعاء بأن الاعترافات مملاة عليه ، واذا كانت كذلك فلماذا لم تمل على بقية المتهمين الذين أثروا الانكار .. وقالت : كيف يقر المتهم أمام النيابة انه عذب ثم يدعى انه اعترف تحت ضغط ، فالمنطق يقول : ان من اعطاه الحرية بأن يقول عذبنا ويثبت ذلك فى محاضر التحقيق ، اعطاه ذات الحرية ليدلى بأقواله كيفما يشاء

حقنة ضد الوطنية بـ ١٥٠٠ جنيه !

كشفت النيابة العسكرية فى مرافعتها امس عن جريمة ضد الوطنية ارتكبها المتهم الأول عبد الحميد حب الله (طالب نهائى الطب) حتى يحصل على المزيد من الأموال لتنظيمه .. قالت النيابة : ان المتهم استغل طبيعة دراسته باعداد حقنة مكونة من بعض المواد تعطى أثرا وقتيا لمدة ٢٤ ساعة يظهر وجود السكر فى الدم . وكان المتهم يعطى الحقنة لبعض المتقدمين للكشف الطبى لأداء الخدمة العسكرية صباح يوم الكشف ، حتى يظهر التحليل وجود سكر فى الدم ، ويحصل الشاب على الاعفاء من الخدمة . وقد حدد المتهم ١٥٠٠ جنيه ثمنا للحقنة ، وقام بجمع ٦ الاف جنيه بهذه الوسيلة .

وبحرية تامة .

واكدت النيابة ان اوراق الدعوى زاخرة بالادلة فى حق المتهمين ، وتنوعت الادلة ما بين الاعترافات والشهادة والتلبس بالمضبوطات الى جانب القرائن . وطالبت باعمال حكم القانون العادل على المتهمين بتطبيق مواد الاتهام ، واكدت النيابة انها خصم شريف فى الدعوى يستهدف اظهار الحقيقة واقرار العدل ، وقالت : ان حرصها على الصالح العام فى أداء واجبها المقدس ، لا يقل عن حرصها على الصالح الخاص لاى متهم من المتهمين ، فلم تقدم للمحكمة اى متهم بغير دليل فى الاوراق .

كانت المحكمة العسكرية العليا قد استكملت فى بداية جلستها امس سماع الشهود .. استمعت الى ٥ شهود نفى ، ثم بدات النيابة فى مرافعتها ، واستأنفت المرافعة بعد استراحة لاداء صلاة الظهر .

استعرضت النيابة خلال مرافعتها تفصيلا الاتهامات المنسوبة الى كل متهم وتفاصيل وقائع المقطم وجاردن سيتى والمعادى التى ارتكبها المتهمون .

كيف تاسس التنظيم ؟

وقالت فى تناولها لتأسيس التنظيم : ان المتهم الاول عبد الحميد محمد عبد الحميد حب لله توجه خلال عام ١٩٨٦ الى افغانستان عن طريق جماعة التبليغ والدعوة ومنها الى بيشاور بباكستان ، حيث توجه الى معسكر على الحدود الباكستانية الافغانية للتدريب على كيفية تصنيع واستعمال المتفجرات والتدريب على استخدام السلاح ، وقضى هناك ما يقرب من ٣ اشهر اقتنع خلالها بفكر الجهاد الذى يقوم على اساس انشاء كوادر عسكرية يمكن ان تخوض الحرب ضد السلطة السياسية وصولا الى اقامة دولة اسلامية .

واضافت : انه مع بداية عام ١٩٨٨ ، تعرف على المتهم الثالث والاربعين نزار محمود الذى أمده بالوثائق التى تتضمن فكر عبود الزمر وطارق الزمر ، ثم عرفه نزار على المتهم الثانى والاربعين عبد المنعم جمال الدين الذى قام بتثقيفه سياسيا .. وبدأ المتهم الاول بعد ذلك يفكر فى تكوين مجموعة لتنفيذ فكره وهو خوض الحرب ضد السلطة ، فارتبط فى بداية الامر بالمتهمين السابع والتاسع والعاشر والثانى عشر والثالث والعشرين ، وبدأ فى تثقيفهم سياسيا وشرعيا وفقا لمنهج الجهاد ، واطلق على هذه الجماعة اسم طلائع الفتح الاسلامى ، وكان الهيكل التنظيمى للجماعة عبارة عن مجموعات عنقودية لكل منها أمير واعضاء .

واضافت النيابة : ان نشاط الجماعة دار حول محاور أربعة هى التثقيف السياسى والتثقيف الشرعى والتثقيف العسكرى والتدريب البدنى لاعضاء المجموعات . اما التمويل فانحصر فى اشتراكات الاعضاء وتبرعاتهم واموال الزكاة وعن طريق المتهم السابع والثلاثين مجدى سالم والمتهم الاول عبد الحميد حسب الله وقالت : انه عندما لم تكف تلك المصادر بدا المتهم الاول يفكر فى تنفيذ اعمال سلب أموال او ايرادات بعض الجهات وتم التخطيط لذلك .

وتواصل المحكمة جلساتها يوم السبت القادم لسماع مرافعة الدفاع .



مفاجأة فى قضية «جمهورية امبابة»

احالة ٢٠٠ متطرف الى محكمة أمن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية

كتبت ـ نجوي عبدالعزيز:

وقعت أمس مفاجأة في قضية تنظيم «جمهورية امبابة» الذي القي القبض عليه أواخر العام الماضي. قررت نيابة أمن الدولة العليا، تعديل قرار احالة التنظيم الذي يضم ٢٠٠ متطرف من بينهم ٤٠ هاربون، الي محكمة امن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية. تم تقسيم التنظيم الي مجموعات وفقا للجرائم التي ارتكبتها كل مجموعة. من المنتظر صدور قرار احالة أول مجموعة للمحاكمة خلال ساعات وتضم عنتر الزيات زعيم التنظيم وعبدالمجيد القماش وحمدي كامل و٣ آخرين. تمت تصفية التنظيم الذي يضم ٤٥٠ متطرفا الي ٢٠٠ متهم فقط. تضم القضية ٣٦ تنظيما منها تنظيم الشيخ جابر ريان و١٣ من اعوانه. استغرقت التحقيقات مع المتهمين ٩ شهور. ووافق المستشار رجاء العربي النائب العام علي بعض قرارات الاحالة التي تقدم بها المستشاران عبدالمجيد محمود المشرف العام علي النيابة ومحسن مبروك المحامي العام. شارك في اعداد قرارات الاحالة عادل فياض وعلي الهواري وهشام حمودة وياسر رفاعي وشريف عبدالنبي واسامة قنديل رؤساء النيابة.

النيابة تطالب بإعدام ٩ إرهابيين بينهم قاتل د. فوده
المتهمون قتلوا جنديين ببولاق وسرقوا سلاحهما

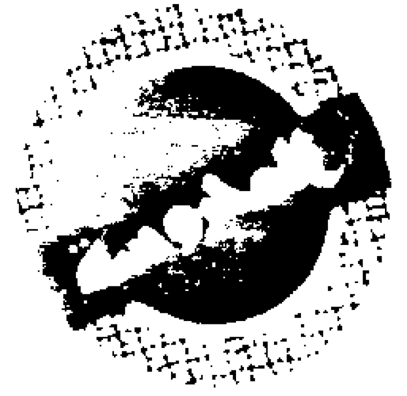
كتب – جمال عبدالرحيم :

امر المستشار عبدالمجيد محمود المشرف العام على نيابة امن الدولة العليا امس باحالة ٩ ارهابيين الى محكمة امن الدولة العليا .. طوارىء .. بدائرة محكمة استئناف القاهرة لاتهامهم بقتل الجنديين محمد عبدالمنعم محمود ومحمود وعبدالهادى محمود بالسكة الحديد ببولاق فى يناير الماضى – وطالبت النيابة باعدامهم .

والمتهمون هم : ابو العلا محمد عبد ربه ٣٠ سنة نقاش ومحمد ابراهيم ابراهيم السيد (٢٨ سنة) تاجر منتجات ألبان ومجدى احمد محمود (٢٣ سنة) طالب بكلية العلوم وناصر شعبان صادق ١٩ سنة طالب بمدرسة امبابة الثانوية وحمدى كامل السيد ١٣ سنة حداد مسلح وطارق فهمى ابو العزم (٢٤ سنة) طالب بكلية التربية وحمدى سعيد العشرى (استورجى) .. ومحمد ابراهيم سليمان شهبور ٢٥ سنة حاصل على دبلوم صنايع ويحيى على عبدالحميد خليل ٢٧ سنة طالب بالمعهد الفنى (محبوسون) .

> التهم :
> القتل العمد
> السرقة
> التزوير
> الاتفاق الجنائى
> وحيازة أسلحة

تضمن قرار الاحالة اتهم فى الفترة من بداية شهر يناير حتى ٢٤ يناير ٩٣ ببولاق بالقاهرة اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وادار حركته المتهمان الاول والسابع الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة بغير ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام .. بان تحدت ارادتهم على ازهاق ارواح جنود الشرطة والحراسة والاستيلاء على اسلحتهم الاميرية واعدوا لذلك المفرقعات والاسلحة والذخائر والادوات ووسيلة الانتقال اللازمة بعد رصد اماكن تواجدهم وتحركاتهم ومراقبتها .. ووقعت بواسطة المتهمين من الاول حتى السادس الجرائم التالية ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

قتلوا الجندى محمود عبدالهادى محمود عمداً مع سبق الاصرار والترصد واعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر تسلمها المتهم الخامس من المتهم التاسع وحملها المتهم الاول وتوجهوا بها مستقلين سيارة بقيادة المتهم السادس الى المكان الذى ايقنوا سلفاً تواجد المجنى عليه فيه وكمن له المتهمون من الاول وحتى الرابع بينما تولى الخامس والسادس تأمينهم وما ان ظفروا به حتى اطلق عليهم المتهم الاول عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتله ولقى مصرعه ..

قتلوا الجندى محمد عبدالمنعم محمود عمداً مع سبق الاصرار والترصد واعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر تسلمها المتهم الخامس من المتهم التاسع وحملها المتهم الاول وتوجهوا بها مستقلين سيارة استقلها المتهم السادس واطلقوا عليه الرصاص ولقى مصرعه ..

سرقوا سلاحاً اميرياً « بندقية آلية » رقم ٢٠٠٠٥١٤ وذخائر مبينة وصفاً بالتحقيقات والمملوكة لشرطة النقل والمواصلات والمسلمة الى المجنى عليه محمد عبدالمنعم محمود ..

حازوا واحرزوا بغير ترخيص سلاحين ناريين بندقية آلية وطبنجة ماركة حلوان و ٢٦ طلقة دون ان يكون مرخصاً لهم بذلك بقصد استخدامها فى العمليات الارهابية .

المتهمان السابع والثامن :

اشتركوا بطريق الاتفاق المساعدة والتحريض مع المتهمين من الاول حتى السادس فى ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقة موضوع التهم السابقة .

المتهم الاول :

حاز بغير ترخيص اجزاء رئيسية لسلاح نارى و ٧ طلقات بدون ترخيص .

المتهم الرابع :

حاز واحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً .. فرد صناعة محلية وعدد ١٧ طلقة بقصد استخدامها فى العمليات الارهابية .

المتهم الخامس :

حاز بغير ترخيص مفرقعات ديناميت قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة وسلاحين ناريين واسلحة بيضاء « خنجرين ومطواه قرن غزال » ومنشورات تضمنت ادعاءات كاذبة وبيانات من شأنها تكدير الامن العام والاضرار بالمصلحة العامة .

المتهم السادس :

حاز مفرقعات (كنورات) قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

المتهم التاسع :

ارتكب تزويراً فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم ٨٦٧٣٩ سجل مدنى حلوان بأن نزع صورتها الاصلية ووضع صورته بدلاً منها وحاز سلاحاً نارياً وعدد ١٦ طلقة بدون ترخيص .

أدلة الثبوت

وجاء بقرار الاتهام اقوال ٩ شهود من ضباط الشرطة والمدنيين .

وتضمن قرار الاتهام اعترافات المتهمين .الاول ابو العلا محمد عبد ربه والخامس حمدى كامل السيد والرابع ناصر شعبان صادق والسادس طارق فهمى ابو العز تفصيليا بارتكاب الجريمة .

كما تضمن قرار الاتهام معاينة النيابة وتقرير مصلحة الطب الشرعى والمعمل الجنائى .

المعروف ان المتهم ابو العلا محمد عبدربه متهم فى قضية اغتيال الدكتور فرج فوده وتتم محاكمته حالياً بمحكمة أمن الدولة العليا طوارىء .. أجرى التحقيقات فى القضية هشام حمودة رئيس النيابة باشراف المستشارين عبدالمجيد محمود ومحسن مبروك .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٤ يونيه ١٩٩١

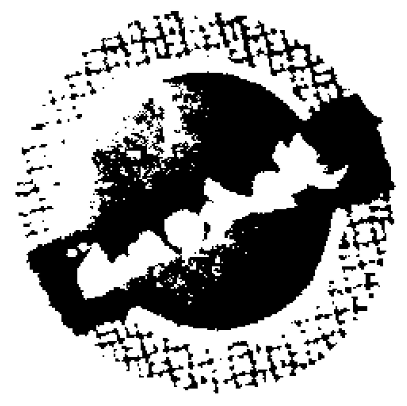
قضية «طلائع الفتح» الجزء الثاني:

المحكمة العسكرية تفض الاحراز المضبوطة

كتب: عبد الحميد شعير

عقدت المحكمة العسكرية العليا جلستها امس للنظر فى قضية تنظيم طلائع الفتح الجزء الثانى، التى تضم ٦٦ متهما من بينهم ١٧ هاربا والتى وجهت لهم النيابة العسكرية تهمتى الانضمام لجماعة اسست على خلاف احكام القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعى والدعوة لتغيير نظام الحكم، كما اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والاسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص

وقد بدأت الجلسة بالتاكد من وجود جميع المتهمين بالقفص فيما عدا ١٧ متهما هاربا وقد طلب الدفاع فى بداية الجلسة من المحكمة ان تامر بايداع المتهم احمد صلاح مستشفى السجن لاصابته بمرض الصرع فى الجلسة الماضية ومع ذلك لم يتم ايداعه حتى الآن ثم بدأت المحكمة فى فض الاحراز الخاصة بالمتهمين اسماعيل نصر الدين، وعلاء عبد النبى اسماعيل واحمد سعد عبد المحسن، واحمد سيد ابو سريع، وسامى سلامة والتى تضمنت كتبا واوراقا واجندة كهربائية وبعض البطاقات الشخصية والمستندات الهامة التى تم ضبطها بمعرفة مباحث امن الدولة بمنازل المتهمين وقد انكر جميع المتهمين معرفتهم بالمضبوطات

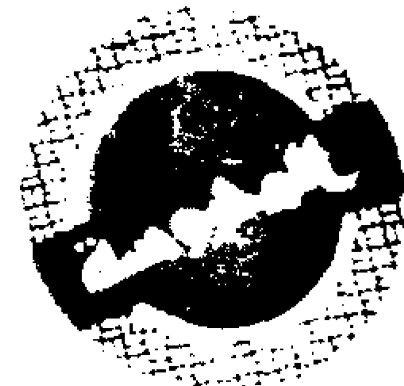


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢ ٢ سبتمبر ١٩٩٣

حكايات وروايات في المحاكمات العسكرية



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ٢ سبتمبر ١٩٩٣

حكايات وروايات .. هزيلة تحمل من الدراما ما يفوق مسرحيات الريحاني وعادل امام .. ولولا الاقفاص .. والحواجز .. وهيبة المحكمة لثارت الضحكات .

مع ارتفاع حرارة الجو .. وما شهده شهر سبتمبر من جلسات ساخنة .. تستمر لساعات طويلة .. كان هناك حكايات غريبة رصدتها « اخبار الحوادث » واحدة بعد الاخرى .

حبيس قفصين !

المتهم رقم ٢٣ في قضية تنظيم طلائع الفتح (٢) .. وقف امام المحكمة يشكو انه حبيس قفصين .. قفص الاتهام .. وقفص مرضه كمعوق .. فهو يسير على عكازين ومصاب بالفشل الكلوى .. ويحتاج الى من يخدمه بصفة مستمرة .

قال انه كان يقف مع العمال لاعادة تنكيس منزله من اثار زلزال اكتوبر .. وطلبته الشرطة .. ظن انه مطلوب لمخالفته قواعد البناء .. لكنه وجد نفسه مطلوبا في تنظيم طلائع الفتح .

المحكمة اصدرت قرارا بالافراج عنه للظروف المرضية .

اوراق القضية تقول .. انه قرر امام النيابة ان لقاءاته تكررت مع المتهم طه خليفة الذى زين له فكر الجهاد بان تنشا دولة اسلامية مثل ايران .. ولابد ان يتدرب الافراد في الخارج وارسال الفكر الى الداخل لتهيئة الشعب ثم ياتون بثورة من الخارج تطيح بنظام الحكم ويبدا اسلوبهم ببث الرعب في قلوب المشاهير حتى يخاف الاخرون !!

وطلب منه استعمال التليفونات العمومية للاتصال بالمشاهير لمعرفة عناوينهم ومنهم موسى صبرى وفرج فودة ومكرم محمد احمد فقام بذلك .. وفي مرة ترك له طه خليفة صورة من كتاب (خطوة على طريق الثبات) والتى قام بتسليمها للشرطة عند ضبطه وكذا ٤ شرائط فيديو (متاخرات ديوان) وكان قد طلبها منه طه لمشاهدتها .. وسبق ان اعطاه طه خليفة كتبا عن الثورة الايرانية وتكفير الحكم والجاسوسية ! وان فكر الجهاد كما اخبره طه خليفة انه لابد من تغيير نظام الحكم بالقوة بتخويف وارهاب الكتاب والضباط في المرتبة الاولى واغتيالهم ليخاف الاخرون .

وعند نظر القضية ٢٤ جنايات عسكرية - ثارت نفس المعوقين - فطلب الدفاع المعاملة بالمثل لاخلاء سبيل ٢ من المتهمين .. ماهر محمد درويش وهو يستخدم جهاز تعويض لساقه اليسرى ويستخدم عكازين للسير .. والاخر كان مصابا بشلل اطفال في ساقه اليسرى .. واستعرضت المحكمة المتهمين وقالت انها لن تصدر اية قرارات في هذه الجلسة وذلك حتى تعود للاوراق .. وتعرف ما هو منسوب للمتهمين من اتهامات وما هو دور كل منهم في التنظيم .

حماة المتهم تضربه !

والقضية ٢٣ جنايات عسكرية بالاسكندرية .. عندما توجه المقدم يحيى وهدان من شرطة محافظة القليوبية للقبض على المتهم « رجب عبدالموجود علام » قرب منتصف الليل .. فوجىء بوجود حماة المتهم في المنزل .. انهالت بالشتائم على افراد القوة . ثم قامت غاضبة بضرب زوج ابنتها ضربا مبرحا حتى تدخل ضباط الشرطة لفض الاشتباك بين المتهم وحماته .

وعندما روى الضابط هذه الواقعة في شهاداته امام المحكمة ليؤكد ان اسرة المتهم ترفض اتجاهاته المتطرفة .. اكد المتهم من داخل القفص ان الذى تعرض للضرب من حماته هو ضابط الشرطة وليس هو .. وهنا قال الضابط اذا اطلب اثبات انه حدث تعد على افراد القوة .. وبالتالى احالة حماته للمحاكمة .. وهنا تراجع المتهم ربما خوفا من حماته او على حماته .

ابلة كريمة !

وفي قضية تنظيم طلائع الفتح ٤٠ ، والقضية ٢٤ جنايات عسكرية قال احمد محمد رضوان (مهندس زراعى) . انا عندى ١٠ اولاد متزوج من ٢ .. اقيم في قرية .. اعمل بيدى من اجل توفير حياة طيبة لابنائى العشرة والزوجتين .. عندى ١٢ فردا اصرف عليهم .. اعمل طول الوقت يعنى معنديش وقت افكر .. هؤلاء الناس اللى موجودين معى في القفص لا اعرفهم .

سال احد الحضور هو لا يشاهد ابلة كريمة في التليفزيون .. يعنى عمال يخلف من كل واحدة في نفس السنة .

رد احد اقارب المتهمين .. معندوش كهرباء وهذه تسليته الوحيدة .. وعلشان يساعدوه في اعمال الزراعة !!

حتى الاموات لم يرحموهم .. المهندس المتهم الاول في القضية ٢١ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية .. كنيته ياسين او ابراهيم او ياسر .. استخدم عيادة زوجته الطبيبة في منطقة البساتين كمخزن للسلاح .. واستخدم ايضا مقبرة والده لنفس الغرض .

التدريب في افغانستان

الف رسالة بعنوان « فاعتبروا يا اولى الابصار » وهى في مضمونها تخدم فكر الجهاد .. سافر الى السعودية والتقى مع السعودى الجنسية عبدالله محارب « ابوشهيرة » وعرض عليه امكانية تسفير بعض الاشخاص الى افغانستان .. عاد اسماعيل الى مصر وقام بتسفير المتهم عبدالله السيد حسن واخيه المتهم محمد والمتهم مجدى عبدالمقصود وجار له هو المتهم احمد سيد ابوسريع .. وظلوا هناك لمدة ٦ اشهر .. وسافر اسماعيل الى افغانستان ليلتقى مع المتهم ابوعبيدة بناء على اتصال من المتهم عبدالله السيد .. هناك تحدثا عن فكر الجهاد .. واكد له ان التغيير في مصر لابد ان ياتى من خلال جماعة .. وذلك عن طريق الافراد وتنظيمهم وتثقيفهم واعدادهم فكريا وعسكريا لتغيير نظام الحكم .. واتفقا على النزول لمصر لدعوة الافراد وتسفيرهم الى افغانستان لتلقى التدريبات على الاسلحة والمفرقعات واعدادهم وامدوا اسماعيل باموال لهذا الغرض .. عاد اسماعيل الى مصر وقام بتكثيف العمل في دعوة الافراد لهذا الفكر ودعا المتهم محمد قطب محمد من ابوزعبل والذى قام بدوره بتجنيد ربيع محمد احمد نافع من مصر القديمة فبدا يدعوه ايضا لفكر الجهاد وهكذا ظل المتهم يشرح في اعترافاته حتى اكد انه سافر الى بيشاور وهناك امضى ٣ اسابيع تعرف على الدكتور عبدالمعز « ايمن الظواهرى » وتسلم من ابوعبيدة شيكا بمبلغ خمسمائة دولار ليفتح باسمه حسابا في احد البنوك .. وعاد الى مصر فارسلوا له شيكا بمبلغ ١٣ الف دولار .. قام المتهم بتركيب تليفون فورى بمنزله .. وطلب منه ابوعبيدة ان يرسل افراد اخرين الى افغانستان فطلب اسماعيل من الاخ محمد قطب ان ...

تقرير بقلم

فاروق الشاذلى

يرسل الاخوة التابعين له ليراهم بنفسه ويكثف لقاءاته معهم ليعرف مدى استيعابهم لفكر الجهاد وكان ذلك في بعض المساكن بمنطقة ابوزعبل .. فقام بتسفير مجموعة

الى السودان ثم افغانستان حيث ظلوا هناك لمدة ٠ اشهر .. وخلال هذه الفترة اتصل به شخص اسمه عصام من طرف ابوعبيدة فارسل له مجموعة اخرى من المتهمين واعترف اسماعيل ان تسفير هؤلاء الاشخاص كان بغرض تمويل التنظيم .

الفيديو شاهد اثبات

ومجموعة اخرى من الجزء الرابع من « طلائع الفتح » اكدت واقسمت انها غير منضمة للتنظيم .. احدهم اكد انه لم يسمع عن التنظيم الا بعد القبض عليه بـ ٤ شهور .. واخر اكد ان التنظيم الوحيد المنضم له هو الحزب الوطنى وهو عضو فيه منذ فترة طويلة .. واخر اكد انه يملك ٤ مزارع دواجن ولا يجد وقتا اكثر من ربع ساعة فقط يتناول خلالها طعامه .. وهكذا صراع بين الاثبات والنفى .. ولكن كانت هناك

وسيلة اخرى هى تصوير بعض الوقائع على تسجيلات فيديو ويتم عرض هذه التسجيلات كمواجهة للمتهمين

بما اقترفوا من جرائم وهو ما يعتبر دليلا دامغا .. ولكن هذه التسجيلات ايضا اصبحت متهمة تارة « بالمونتاج » .. واخرى بالتزوير . ثم بان المتهمين ادلوا بهذه الاعترافات ايضا تحت ضغط فى محاولة

لبيان اماكن وجود بعض رجال الشرطة اثناء التسجيل .. الشرطة تاكد انهم بالطبع للحراسة والتامين .. والدفاع يؤكد انهم للضغط والاكراه .

وتحديدا فى قضية طلائع الفتح « ١ » التى شملت ٣ وقائع كانت هناك معاينة تصويرية .. وكان الفيديو ضمن شهود الاثبات ولكن الملف تضمن تفريغا قانونيا

للواقعة الاولى مثلا .. وهى واقعة اغتيال السائق والتباع فى منطقة المقطم ماذا يقول .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفض دعوى المخاصمة في قضية عمر عبدالرحمن

الفيوم ـ احمد طلعت اصدرت محكمة استئناف بنى سويف (دائرة للفيوم) حكمها امس بعدم قبول دعوى المخاصمة المقدمة ضد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا والتى تنظر قضية اعادة محاكمة عمر عبدالرحمن و٤٨ من اعضاء تنظيم الجهاد .

كما قررت المحكمة رفض دعوى المخاصمة ضد المستشار مكرم محمد عواد رئيس محكمة استئناف بنى سويف والتى تنظر دعوى رد المستشار العشماوى

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد فهيم درويش وعضوية المستشارين ابراهيم نورالدين واحمد حبيب وامانة سر سمير عبدالشافى ومحمد على ، وقررت المحكمة تأجيل نظر رد المستشار عابد رجب عضو اليمين بمحكمة امن الدولة العليا إلى جلسة ١٦ اكتوبر القادم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

■ النيابة العسكرية فى مرافعتها بالجزء الثالث من طلائع الفتح :

المتهمون « عاثوا » فى الأرض فسادا وتطالب بتوقيع أقصى العقوبات عليهم
أمير التنظيم درب أعضاءه على السلاح وحثهم على مقاومة السلطات بالقوة

كتب ـ عبدالحميد شعير وعصام على رفعت :

استمعت امس المحكمة العسكرية العليا لمرافعة النيابة فى محاكمة « الجزء الثالث » من تنظيم طلائع الفتح الذى يضم ٣٣ متهما وقد طالبت النيابة فى مرافعتها بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين الذين « عاثوا » فى الارض فسادا وراحوا يخططون لقلب نظام الحكم بالقوة واشاعة جو من عدم الاستقرار فى البلاد . كما استمعت المحكمة لاقوال ٢٠ شاهدا للنفى معظمهم من اقارب وجيران المتهمين والذين اكدوا انهم لا يعلمون شيئا عن نشاط المتهمين

وقد بدات جلسة المحكمة التى استمرت ٦ ساعات كاملة بمشاهدة شريط فيديو يشرح كيفية معاينة مسكن المتهم الاول ومكان تدريب اعضاء الجماعة على الرماية واستخدام السلاح ومكان اخفاء الاسلحة الخاصة بالتنظيم .

ثم بدات النيابة فى مرافعتها حيث اشارت لقرار الاتهام ضد المتهمين الذى تضمن انضمامهم لجماعة اسست على خلاف احكام القانون وكذلك الاتفاق الجنائى الذى توافر فى حقهم . وهاتان الجريمتان من جرائم الخطر وليس الضرر ، كما ان الشق الجنائى لا يحتاج لارتكابهم جريمة معينة وان القانون جرم الفعلين لمجرد الانضمام والاتفاق وهما وقعا بالفعل . واكدت النيابة ان المتهمين جميعا قد انضموا إلى جماعة تولى المتهم الاول فيها تدريبهم وقيادتهم بهدف تغيير نظام الحكم واحداث اضطرابات امنية وذلك بحيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص لاستخدامها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام وقد تلاقت ارادتهم الآثمة على ارتكاب جنايات قلب نظام الحكم ، وبذلك شكل المتهمون بمسلكهم هذا خطورة اجرامية على المجتمع الذى يعيشون فيه وراحوا يرهبون افراده ويشيعون البلبلة والاضطرابات ولكن هيهات فهذا لن يكون ابدا فمصر الكنانة محفوظة باذن الله . كما استعرضت النيابة فى مرافعتها وقائع القضية واكدت رئاسة المتهم الأول للجماعة وشراءه السلاح وتدريب اعضاء الجماعة عليه بعد انضمامهم لتنظيم الجهاد ونقلهم بسيارته نصف النقل ليلا لتدريبهم على فنون القتال . واوضحت مرافعة النيابة اعتراف بعض المتهمين بانضمامهم للتنظيم تحت امارة المتهم الأول الذى دعاهم إلى فكر التنظيم وحثهم على الجهاد مؤكدا لهم بان واجب المسلمين اعداد العدة وتجهيز انفسهم للجهاد لعدم تطبيق الدولة للشريعة الاسلامية ، كما اعترف بعض المتهمين ايضا بحضورهم خطب المتهم الأول التى تناول فيها تكفير الدولة وحكامها ووجوب مقاومتهم بالقوة لتطبيق الشريعة الاسلامية .

كما اشارت النيابة فى مرافعتها إلى ان المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين قد سافرا إلى افغانستان بتعليمات من أمير المجموعة للتدريب على السلاح هناك مع تكفل أعضاء التنظيم بالانفاق على اسرتيهما طوال مدة سفرهما

كما استمعت المحكمة خلال جلستها التى انتهت فى السابعة من مساء أمس لاقوال ٢٠ شاهدا للنفى احضرهم دفاع المتهمين ومنهم اولياء أمور واشقاء وجيران للمتهمين ونفوا جميعا صلتهم بنشاط المتهمين أو معرفتهم به من قبل ، بل ان والدة المتهمين الاول والثالث اكدت بان احد ابنيها يرتدى البنطلون « الجينز » ويستمع للموسيقى .. وتساءلت فكيف يكون ارهابيا . وفى نهاية جلستها قررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢٨ سبتمبر الحالى لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين .

ومن ناحية اخرى نظرت المحكمة العسكرية العليا فى جلستها أمس الجزء الثانى من تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيه ٦٦ متهما من بينهم ١٧ هاربا . حيث استمعت إلى شهادة ٦٠ من شهود الاثبات عن وقائع ضبط بعض المتهمين . كما شاهدت شريط فيديو لواقعة ضبط متفجرات وقنابل بمدفن والد المتهم الأول اسماعيل سليمان نصر الدين كان قد اخفاها من قبل . وقد فجر الدفاع مفاجأة عندما قدم أوراقا تفيد القبض على المتهم ايمن محمد محمد سليم بداخل المصنع الذى يعمل به ، واثناء وجوده بوردية عمل وليس فى منزل المتهم كما قرر الشاهد فى شهادته .



وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها حيث تأكدت من وجود المتهمين جميعا ثم شاهدت شريط فيديو لواقعة قيام المتهم الأول اسماعيل سليمان نصر الدين بالارشاد عن مكان اخفاء القنابل والمواد شديدة الانفجار بداخل مدفن والده، وعقب مشاهدة الفيلم انكر المتهم صلته بالمضبوطات. كما استمعت المحكمة لاحد ضباط الشرطة عن واقعة ضبط أسلحة وكتب ومنشورات خاصة بالمتهم الأول وذلك بعيادة زوجته الطبيبة والتي اعترفت في أقوالها بانها تخص زوجها حيث نقلها إلى عيادتها عقب زلزال أكتوبر الماضي وقد عثر على ٣ طبنجات وأوراق وكتب عن حرب العصابات وكيفية ادارة ثورة شعبية وذلك داخل دولاب خشبي بجوار غرفة الكشف الطبي.

ثم استمعت المحكمة إلى شهادة احد الضباط عن واقعة ضبط المتهم أحمد سيد أبوسريع والذي عثر معه على طبنجة ومذكرات بخط يده عن كيفية سفره لافغانستان والسعودية وكيفية انضمامه للتنظيم. ثم استمعت المحكمة إلى شهادة شاهدين آخرين عن واقعة ضبط المتهمين أحمد سعد عبدالمحسن، وسامي سلامة.



مصر: كشف تنظيم اصولي جديد واعتقال ١٥ متطرفاً في اسيوط

□ القاهرة، سوهاج، اسيوط - «الحياة»:

■ نجحت اجهزة الامن المصرية في الكشف عن تنظيم متطرف جديد في ضاحية الهرم في محافظة الجيزة واعتقلت اعضاءه. وعلمت «الحياة» من مصادر امنية مطلعة ان المعتقلين وعددهم ١٥ متطرفا كانوا انشقوا اخيرا عن ثلاثة تنظيمات راديكالية هي «الناجون من النار» و«التكفير والهجرة» و«الشوقيون». واشارت الى ان التنظيم الجديد يعتمد منهج «عدم العذر بالجهل».

وقالت المصادر نفسها انه عثر في حوزة المعتقلين على كميات من الاسلحة والذخائر والمتفجرات، مشيرة الى انهم اعترفوا بانهم كانوا يعدون لاستخدام هذه الاسلحة في ارتكاب اعمال عنف ضد اجهزة الامن واغتيال بعض الشخصيات العامة. واضافت ان من بين اعضاء هذا التنظيم مجموعة من المتطرفين مطلوبة لتورطها في ارتكاب اعمال عنف وصدرت ضدها احكام قضائية، وتضم اسامة فرج الله وخالد حسن محمد وطارق حسن خليل واحمد لطفي الجندي.

الى ذلك، اعتقلت اجهزة الامن في محافظة سوهاج في صعيد مصر سمير خلف احمد (٢١ عاما) وهو من قيادات «الجماعة الاسلامية»، وعثرت في حوزته على منشورات تحض على قلب نظام الحكم في مصر بالقوة وضرب المصالح الاميركية في البلاد احتجاجا على عدم سماح السلطات الاميركية لزعيم «الجماعة» الدكتور عمر عبد الرحمن المعتقل حاليا في نيويورك بالحصول على حق اللجوء السياسي الى احدى الدول الاوروبية او الى افغانستان.

من جهة اخرى، رفضت محكمة بني سويف «الدائرة السادسة» في الفيوم، دعوى الخصومة التي تقدم بها اثنان من المتهمين من اعوان الدكتور عمر عبد الرحمن وهما فتحي عبد الله وعادل محمود ضد المستشار احمد عزت العشماوي رئيس محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) في الفيوم والمستشار مكرم محمد عواد رئيس محكمة استئناف بني سويف.

وفي اسيوط اعتقلت قوات الامن ١٥ متطرفا في مدينة البداري امس وعثرت معهم على كمية من الاسلحة.

وقال اللواء سعد الجمال نائب مدير امن اسيوط لـ«الحياة» ان قوات الامن حددت شخصيات المهاجمين في حادث اغتيال امين الشرطة محمد علي حسين في قرية شطب قبل ثلاثة ايام.

وكشفت تحقيقات السيد احمد ابو زيد مدير نيابة مركز اسيوط في الحادث ان المتهمين هربا الى المناطق الزراعية واستقلا مركبا نيليا من مدينة ابو تيج الى البداري التي يعيشان فيها.

من جهة اخرى، اعلنت «الجماعة الاسلامية» في اسيوط مسؤوليتها عن اغتيال امين الشرطة محمد علي حسين والمدرس المسيحي ادوارد اخنوخ اسكندر.

وذكرت «الجماعة» في بيان وزعته امس انها قتلت الاول بسبب قرار المحكمة العسكرية الاسبوع الماضي اعدام اثنين من اعضاء «الجماعة»، هما مصطفى عوني ومحمود صلاح وهما من مدينة ديروط، والثاني بسبب محاولته منع اعضاء «الجماعة» من المدرسين والطلاب نشر فكرهم في مدرسة ديروط الثانوية العسكرية.

وفي اسوان، شنت قوات الامن امس حملة على مساكن شركة «كيما» التي شهدت اغتيال العميد ممدوح محمد عبده عثمان الضابط في مباحث امن الدولة قبل خمسة ايام واعتقلت عشرة متطرفين.

وقال اللواء مصطفى لطفي نائب مدير امن اسوان لـ«الحياة» ان الشرطة حاصرت امس المساكن ومنعت خروج اي شخص منها، وفتشت جميع المنازل والشقق، واعتقلت عشرة من المتطرفين المشتبه فيهم وبدات معهم التحقيقات.

كما تمكنت قوات الامن من اعتقال متطرف امس حول منزله الى مخزن للاسلحة في ضاحية عين شمس في شرق القاهرة.

وقال اللواء فؤاد حسين نائب مدير امن العاصمة لـ«الحياة» ان المتهم خالد السيد محمود يحتفظ بكمية كبيرة من الاسلحة في بيته لتزويد المتطرفين بها واستخدامها في الهجوم على قوات الامن. واضاف انه عثر على ثلاث بنادق آلية وخمسة مسدسات مع المتهم.

وعقد وزير الداخلية المصري اجتماعا في القاهرة امس مع مديري الامن في كل المحافظات طالبهم فيه بتشديد الاجراءات الامنية لمنع وقوع اي «عمليات تخريبية» في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل وهو اليوم الذي سيتم فيه الاستفتاء على اعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة ثالثة.

الالفي: آثار الارهاب لا تقل خطورة عن اي معركة حربية

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اكد وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان اجهزة الامن «وضعت يدها على خيوط المؤامرات التي تدبر في الداخل والخارج ومصادر تمويل العصابات الاجرامية»، وانه سيعلن قريباً «التفاصيل والأبعاد».

وقال في اجتماع موسع عقده امس مع كبار مساعديه ان الشرطة «تدرك أبعاد التحريات الراهنة وتم تشكيل غرفة عمليات في كل مديرية امن مرتبطة بالغرف الرئيسية لتنسيق الجهود الامنية في المطاردة والضبط وتبادل المعلومات حول اماكن تواجد الارهابيين».

ورأى «ان آثار الارهاب لا تقل خطورة عن أي معركة حربية يقوم بها عدو لتدمير الوطن»، مؤكداً ان الشرطة «سوف تخوض المعركة بكل ما تملك من قوة مزودة بأسلحة ومعدات حديثة تضمن تفوق الاجهزة الامنية على هذه العصابات الاجرامية». واضاف «ان الفترة الماضية شهدت تحركات لأجهزة الامن في مواجهة الارهاب وحققت نتائج ايجابية في ضبط كثير من فلول عناصر الارهاب» وطالب أجهزة الشرطة بتكثيف «الحملات التفتيشية الدورية والمكامن مع فرض السيطرة الامنية على كل البؤر الارهابية». كما طالبت بتطبيق نظام ولوائح السجون حسب القانون «وعدم التهاون فيها لتحقيق الالتزام والانضباط».



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ـ٢ سبتمبر ١٩٩٢

■ قضية طلائع الفتح «الجزء الأول»:

الدفاع يطالب ببطلان الاعترافات المنسوبة للمتهمين

كتب ـ عبد الحميد شعير

بدأت المحكمة العسكرية العليا أمس في سماع مرافعات الدفاع في قضية تنظيم طلائع الفتح «الجزء الاول» التي تضم ٥٥ متهما من بينهم ٧ هاربين . وتواصل المحكمة الاستماع لمرافعات الدفاع في جلسة اليوم.

وقد أبدى دفاع المتهم الاول عبد الحميد محمد عبد الحميد عدة دفوع وهي بطلان الاعترافات المنسوبة له لصدورها تحت الاكراه المادى والمعنوى، وبطلان كافة الآثار والنتائج المترتبة عليها لمخالفتها لنص المادة ٤٢ من الدستور و٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية، كما دفع بتلفيق الاتهامات المنسوبة للمتهم الاول، كذلك ببطلان اجراءات القبض والتفتيش وببطلان اذن النيابة لانعدام جدية التحريات، كما دفع ببطلان اجراءات التقارير الفنية الصادرة ضد المتهم لقصورها، حيث لم توضح ما اذا كان السلاح المضبوط مع المتهمين يصلح للاستخدام من عدمه.

كما دفع ببطلان اعترافات المتهمين الآخرين على المتهم الاول لصدورها تحت وقع الاكراه المادى والمعنوى عليهم، وطلب الدفاع من هيئة المحكمة عرض المتهمين وعددهم ١٩ متهما على الطب الشرعي لتعرضهم للتعذيب يوم الخميس الماضي بالسجن، حيث قامت المحكمة العسكرية بمناظرتهم واثبتت الاصابات والكدمات الموجودة بهم . كما طالب الدفاع ايداع المتهمين جميعا بداخل السجون العسكرية بدلا من السجون المدنية.



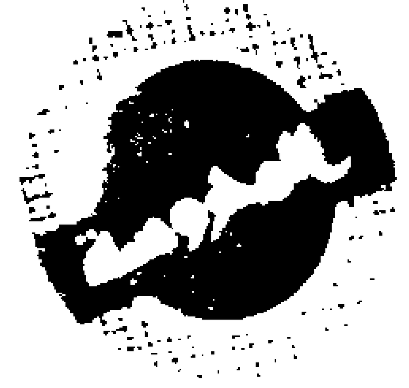
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

المحكمة العسكرية العليا تواصل سماع الدفاع عن طلائع الفتح

واصلت أمس المحكمة العسكرية العليا الاستماع لمرافعة الدفاع عن المتهمين في «الجزء الأول» من تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيها ٥٥ متهما من بينهم ٧ هاربين وقد دفع المحامون عن المتهمين خويلد محمد خويلد ومحسن فهمي وخالد شحاته وأبو الفتوح عبد الباسط ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات كما طالب الدفاع بعدم الاستناد لاعترافات المتهمين على أنفسهم لوقوعها تحت إكراه مادى ومعنوى، وكذلك بطلان اقوال الشهود لعدم تعرفهم على المتهمين أثناء التحقيقات. كما دفع المحامون ايضا بانتفاء أركان جريمتي الانضمام إلى تنظيم والاتفاق الجنائي.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣

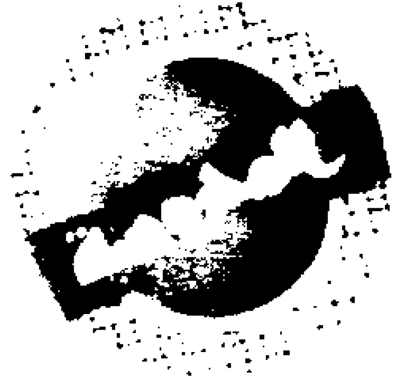
القاهرة تصدر الأربعاء الحكم في اغتيال فودة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تصدر محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» بالقاهرة حكمها يوم الاربعاء المقبل على 13 متهما من أعضاء الجماعات المتطرفة اتهمتهم النيابة باغتيال الكاتب السياسي الدكتور فرج فودة والشروع في قتل نجله وصديقه وسائقه وآخرين يوم 8 يونيو (حزيران) من العام 1992 اثناء خروجه من مكتبه بمدينة نصر.

وكانت المحكمة قد استمعت على مدى 34 جلسة إلى اقوال 30 شاهد إثبات من بينهم صحافيان من صحيفتي «الوفد» و«الاهالي» القاهريتين. وأثارت اقوال شاهدي النفي الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي رئيس قسم العقائد والاديان بكلية أصول الدين بجامعة الازهر والدكتور محمود مزروعة جدلا واسع النطاق، إذ اباح الشاهدان دم فرج فودة باعتباره مرتدا.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنفيذ الإعدام شنقا في ارهابيين بقضية زينهم

وإعدام ٦ إرهابيين بتنظيم طلائع الفتح خلال أيام

كتب ـ حسين فتح الله ومحمود النوبي:

تم صباح أمس تنفيذ حكم الإعدام شنقا في اثنين من الارهابيين المتهمين في قضية زينهم وهما ، محمود صلاح الدين فهمي جاد ومصطفى عوني زكي وذلك في سجن الاستئناف بالقاهرة.. استغرق تنفيذ الحكم نحو نصف ساعة حيث بدأ التنفيذ في الثامنة صباحا في المتهم الأول واعقبه المتهم الثاني .

وكان الإرهابيان قداتهما في القضية رقم ١٩ لسنه ١٩٩٣ جنايات عسكرية إدارة المدعي العام العسكري المعروفة باسم قضية زينهم لاتهامهما بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف احكام القانون والدستور والاشتراك في اتفاق جنائي بهدف قلب نظام الحكم وقتل كل من النقيب أحمد يعقوب البلتاجي والمواطن محمد سلامه السيد والشروع في قتل ٨ أشخاص آخرين بالاضافة إلى حيازتهما وإحرازهما قنابل وأسلحة وذخائر بدون ترخيص .



محمود صلاح



مصطفى عوني

وعلم مندوب الأهرام انه سيجرى خلال الأيام القليلة القادمة تنفيذ حكم الاعدام في ستة من الارهابيين الذين ادينوا في قضية طلائع الفتح بأجزائها الأربعة . . وذلك بعد أن تم التصديق على الأحكام فيها ورفضت الالتماسات التي قدمها بعض المتهمين عن طريق محاميهم . والمتهمون الذين سيتم تنفيذ احكام الاعدام فيهم هم عبد الحميد محمد عبد الحميد ، وفتحي عبد الحميد حزين ، وخويلد محمد بركات ، ومحمد عبد اللاه محمد ورافت محمود عثمان ، ومحمد حسام .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

تنفيذ حكم الإعدام في الارهابيين المشاركين في قضية «زينهم»

تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الإعدام شنقا في الإرهابيين: محمود صلاح الدين فهمي جاد ومصطفى عوني زكي، اللذين شاركا في جرائم منطقة «زينهم» وكانت المحكمة العسكرية العليا قد قضت في ١٥ سبتمبر الماضي بإعدام الإرهابيين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

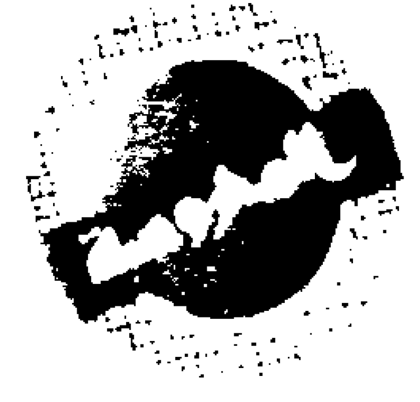
المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

القصاص .. لضحايا زينهم

١٠٠ جنيه ثمن قتل ٢ واصابة ٨ مواطنين !

التخطيط فى وكر المطرية واستدعاء الارهابيين بالخطابات



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

اتهام رئيس تحرير «العربي» بالترويج للتطرف

إعدام متهمين أدينا بحادث زينهم في مصر

القاهرة: «الشرق الاوسط»

نفذ صباح امس في سجن استئناف القاهرة حكم الاعدام في اثنين من المتهمين في قضية زينهم وهما مصطفى عوني زكي ومحمود صلاح فهمي.

وجرى تنفيذ الحكم في الساعة السادسة صباحا وسط اجراءات امنية مشددة وحضور مامور سجن الاستئناف ورئيس النيابة العسكرية. وكانت المحكمة العسكرية اصدرت حكمها خلال شهر اغسطس (آب) الماضي باعدام اثنين من المتهمين وبالسجن لمدد مختلفة على 4 اخرين وبراءة اثنين.

وقال مسؤول قضائي عسكري ان الجهات المختصة رفضت الالتماسات المقدمة من المحكوم عليهم بالاعدام لتخفيفها الى احكام اخرى.

وادين المحكوم عليهم في تلك القضية بتهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام الدستور بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة والقتل العمد لكل من نقيب الشرطة احمد يعقوب البلتاجي والمواطن محمد سلامة السيد والشروع في قتل 8 من المواطنين وحيازة اسلحة وذخائر ومتفجرات واستخدامها في عمليات ارهابية. وعلى صعيد ذي صلة علمت «الشرق الاوسط» ان الحاكم العسكري في مصر سيحيل 400 من تنظيم اخر لطلائع الفتح الى المحكمة العسكرية خلال شهر ديسمبر (كانون الاول) المقبل.واتهمت نيابة امن الدولة العليا المصرية امس رئيس تحرير جريدة «العربي» الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الناصري في مصر محمود المراغي بالترويج لافكار جماعات الارهاب والتطرف.

وقررت النيابة الافراج عن المراغي بعد تحقيقات استمرت 4 ساعات معه، بضمان وظيفته على ان يعاد التحقيق معه مرة اخرى وكلفته بتقديم «صورة الفاكس» الذي اجرى به حوارا مع احد قيادات جماعات الارهاب الطبيب ايمن الظواهري الهارب الى الخارج والذي ادين بحكم الاعدام في اكثر من قضية ارهاب. وكانت جريدة «العربي» قد نشرت في عددها يوم الاثنين الماضي حواراً مع الظواهري عن طريق الفاكس في مقر هروبه في سويسرا كما اوضحته الصحيفة. وخلال التحقيقات نفى المراغي اتهامه بالترويج لافكار التطرف والارهاب، موضحاً انه كان يود تنبيه المجتمع من اخطار هذه الجماعات.

٠٠٦١٢٠

تم امس القصاص العادل من اثنين من الارهابيين اعداء الدين والوطن والشعب .. نفذ فيهما حكم الاعدام شنقا بسجن استئناف القاهرة جزاء لهما على ما ارتكباه في الجريمة المعروفة بقضية احداث زينهم . والارهابيان هما محمود صلاح فهمي جاد ومصطفى عوني زكي .

ادانتهما المحكمة العسكرية العليا في حكمها الذى صدر يوم ١٥ سبتمبر الماضي بالقتل العمد لكل من نقيب الشرطة احمد يعقوب البلتاجي والطالب محمد سلامة (١٨ سنة ـ طالب بالثانوي الصناعي) كما ادانتهما بالشروع في قتل كل من حمدية عبدالغني عشرى واحمد محمد محمد على وزكي محمد كامل وسامي عبدالغفار ابوالعينين وامين الشرطة على محمد محمود .

وادانت المحكمة الارهابيين الاثنين بالاشتراك مع ٣ من المتهمين في القضية بالشروع في قتل ركاب السيارة العسكرية رقم (٤٢٩٠١٤ جيش) حيث كمنوا بطريق مرور السيارات بمطلع كوبرى السيدة عائشة ومعهم اسلحة وذخائر ومفرقعات ، وعندما جاءت السيارة التى كان يقودها المساعد حامد السيد عوض ويستقلها احد قادة القوات المسلحة وحارسه العريف محمود محمد محمود ، امطروها بوابل من الطلقات ، غير ان سائق السيارة اسرع بها بعيدا عن المكان ، فلم يتمكن الارهابيون من اكمال جريمتهم ، فاطلقوا النار على المتواجدين بمكان الحادث ، مما ادى الى مصرع ٢ واصابة ٥ . . .

شملت جرائم الارهابيين محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني حيازة واحراز بنادق الية وطبنجات وذخائر وقنابل دفاعية من طراز (اف ـ ١) بدون ترخيص واستخدامها في غرض يخل بالامن العام . كما شملت

تقرير يكتبه :

فاروق الشاذلي

ياسر رزق

جرائمهم اتلاف ٣ سيارات قوات مسلحة وسيارة شرطة وسيارة اجرة واخرى ملاكي .

اعترافات ارهابي

جريمة زينهم حدثت يوم ١٨ يوليو الماضي .. ونفذها ٤ ارهابيين .. هم محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني اللذان تم اعدامهما ، وياسر نيازى ورجب عبدالوكيل اللذان لقيا مصرعهما في الجريمة .

وطبقا لاعترافات الارهابي محمود صلاح فهمي امام النيابة ، فالمتهمون ينتمون الى تنظيم « الجماعة الاسلامية » الذى يقوده الدكتور عمر عبدالرحمن الهارب في الولايات المتحدة .

ويروى محمود صلاح فهمي في التحقيقات كيفية تكليفه بارتكاب الجريمة . قال انه تلقى يوم الخميس ١٥ يوليو في سكنه باسيوط ، حيث كان هاربا من قضية احراق كشك لبيع الخبز ، خطابا من رجب عبدالوكيل ارسله اليه من القاهرة ، يطلب منه ان يصل الى القاهرة في اليوم التالي بالقطار الذى يتحرك من اسيوط في السادسة والنصف صباحا ، واخبره في الخطاب انه سينتظره على محطة السكة الحديد . وبالفعل وصل محمود في الواحدة ظهر يوم الجمعة ١٦ يوليو ، واصطحبه رجب عبدالوكيل واستقلا معا سيارة ميكروباص الى منطقة زينهم ، ونزلا عند مطلع كوبرى السيدة عائشة ، وطلب منه رجب ان يتمعن في المكان جيدا ، ثم ذهبا معا الى شقة في المطرية ، وكان بالشقة مصطفى عوني وياسر نيازى وكان يعرفهما محمود من قبل حيث تعرف على ياسر في مسجد الرحمة باسيوط قبل شهرين من ذلك اليوم ، ثم عرفه ياسر على مصطفى وجاء به اليه في شقته باسيوط .

واشار محمود في التحقيقات الى ان رجب اعطاه ١٠٠ جنيه للانفاق على نفسه بعد ان كلفه بالاشتراك في الجريمة .

وقائع الجريمة

وعن يوم الحادث قال محمود انهم استيقظوا فجرا بشقة المطرية .. وفي السادسة صباحا ، سلمه رجب عبدالوكيل طبنجة وخزنتين وقنبلة ، وطلب منه الذهاب الى المكان المحدد في زينهم .. ووصل محمود الى هناك في حوالى السابعة والنصف ، وشاهد ياسر نيازى واقفا عند مطلع كوبرى السيدة عائشة وكان يخبيء بندقية الية تحت « سويتر » يلبسه .. وبعد ربع ساعة ـ كما يقول محمود ـ سمع صوت طلقات نارية ، وشاهد ياسر يطلق النار على سيارتين احداهما سوداء والاخرى جيب .. فجرى محمود في اتجاه مطلع زينهم واطلق عيارين من طبنجته ـ قال في التحقيقات انهما في الهواء ـ ثم جرى خلف ياسر في شوارع المنطقة ، غير انه لم يتمكن من اللحاق بزميله واحس بالتعب ، فاخذ يمشي .. وشاهده الاهالي وسألوه عن شخصيته ، فادعى انه امين شرطة ، غير انهم لم يصدقوه ، وتجمع الاهالي واعتدى عليه بعضهم ، ثم حملوه في سيارة نصف نقل الى قسم الشرطة .

اما الارهابي مصطفى عوني .. فقد تمكن رجال الامن من ضبطه بعد الجريمة بأيام في منطقة الاميرية .. بعد مطاردة من الاهالي في ملحمة شعبية اخرى .

٨ جلسات محاكمة

بدات محاكمة المتهمين في قضية زينهم يوم ٢٠ اغسطس الماضي امام المحكمة العسكرية العليا ، وضمت قائمة الاتهام ٨ متهمين بخلاف الارهابيين اللذين لقيا مصرعهما اثناء الجريمة . واستمر نظر القضية ٢٥ يوما عقدت خلالها ٨ جلسات ، حيث استمعت المحكمة الى ١٨ شاهد اثبات بالاضافة الى شهود النفي الذين طلب الدفاع سماعهم .

وقد تقدم المتهمون المحكوم عليهم بالتماسات لاعادة النظر في الحكم بعد التصديق عليه ، وتم رفض الالتماسات .

وصدر الامر بتنفيذ حكم الاعدام ، وتم التنفيذ صباح امس بسجن الاستئناف بحضور مأمور السجن والطبيب الشرعي وممثل النيابة العسكرية وواعظ مصلحة السجون .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

□ في محاولة اغتيال رئيس الوزراء :

البحث عن ثلاثة إرهابيين من تنظيم طلائع الفتح نفذوا الجريمة

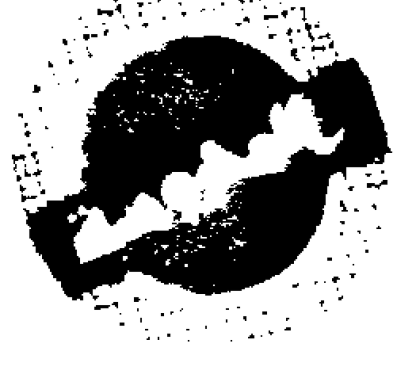
أحد الإرهابيين أعطى إشارة بتحرك موكب رئيس الوزراء استعدادا لتفجير القنبلة

كتب . مريد صبحي . وإلهام شرشر:

تقوم اجهزة الامن حاليا بتضييق الخناق على الإرهابيين الذين نفذوا المحاولة الفاشلة لاغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، وقد تم تحديد ثلاث شخصيات من مرتكبي العملية، هم:اسامة رشدى و عادل عوض صيام وطارق حسن الفحل، عضوا تنظيم «طلائع الفتح»، إضافة إلى متهم ثالث، وترجح الجهات الامنية تدبيرهم الجريمة التي تماثل نفس أسلوب المحاولة التي تعرض لها السيد حسن الألفي وزير الداخلية خلال شهر اغسطس الماضي.

واكد المصدر ان الإرهابيين الثلاثة تمكنوا في ذلك الوقت من الهروب من وكرهم بمنطقة المنفى بالهرم، قبل مداهمة القوات له، ولكن القى القبض على متهم رابع، وعثر على كميات من المتفجرات التي تماثل نفس المواد المستخدمة في محاولة اغتيال وزير الداخلية، ويرجح المصدر أن يكون أحد الإرهابيين قد أعطى إشارة لباقي المجموعة بتحرك موكب رئيس الوزراء من امام منزله، فقاموا بوضع العبوة وتفجيرها والهروب من مسرح الحادث.

وأضاف المصدر ان هناك تعليمات بالتنسيق بين إدارات البحث بالمحافظات في محاولات مكثفة لحصار العناصر الإرهابية وتعقبها ومنع هروبها وتسللها بين المحافظات، وتضمنت التعليمات سرعة تبادل المعلومات الجنائية بين مختلف اجهزة الامن بجميع المحافظات حول العناصر الإرهابية المرصودة بكل محافظة على حدة وتتبع نشاطها واوكارها. وفي إطار البحث عن الإرهابيين الهاربين وتوسيع دائرة الاشتباه ألقت أجهزة الأمن القبض على ٣٥٠ من العناصر المشتبه فيها. ومن ناحية أخرى تابعت اجهزة الامن عملية انتقال ملكية السيارة الأولى الحمراء، حيث تبين أنها كانت مملوكة لمقاول منوفي، باعها إلى مواطن هاجر إلى استراليا وعاد مؤخرا، وقام ببيعها إلى أحد الأشخاص، الذي يجري البحث عنه حاليا، وأشار مصدر أمني إلى أن السيارة سوف تساعد كثيرا في فك اللغز الذي تبحث عنه أجهزة الأمن. ومن جهة أخرى أعلن الدكتور علي عبد الفتاح وزير الصحة انه تم الاتفاق مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم على تكوين فرق طبية من الأطباء النفسيين بالجامعات ووزارة الصحة للالتقاء بتلاميذ وتلميذات مدارس المقريزي والخليفة المأمون وبعض المدارس المجاورة، لبحث الحالات النفسية لهم الناتجة عن الأحداث الأخيرة، على أن تبدأ اللقاءات صباح اليوم، كما يلتقي الفريق الطبي ببعض أولياء الأمور، وأضاف أن المصابين جميعا يتم التعامل معهم ومن تستدعي حالاتهم السفر لخارج البلاد. وتبدأ الدراسة بمدرسة المقريزي اليوم وصرح طلعت [illegible] وكيل الوزارة بأنه سوف يتم إرسال كتب وشنط وملابس تعويضا عما فقده الطلاب في الحادث الإرهابي، مع إمداد المدرسة بمكتبة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

أخبار الحوادث

«الأربعاء».. الحكم فى قضية فرج فودة

اعترافات خطيرة للمتهمين أمام جهات التحقيق

تصدر محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» حكمها يوم الاربعاء القادم على ١٣ متهما من اعضاء الجماعات المتطرفة اتهمتهم النيابة بقتل الكاتب الدكتور فرج فودة والشروع فى قتل نجله وصديقه وسائقه واخرين يوم ٨ من يونيو ١٩٩٢، اثناء خروجه من مكتبه بمدينة نصر. وتنطق الهيئة حكمها برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيس نيابة امن الدولة العليا. بامانة سر ماهر حسانين وحسن موسى.

استغرق نظر القضية ٣٤ جلسة، وتضمنت سماع ٣٠ شاهد اثبات من بينهم صحفيان من «الوفد» و«الاهالى». ثم سماع شاهدى النفى وهما الدكتور محمود مزروعة رئيس قسم العقائد والاديان بكلية اصول الدين بجامعة الازهر، والشيخ محمد الغزالى عضو مجمع البحوث الاسلامية. واستمعت المحكمة لمرافعة نيابة امن الدولة العليا التى طالبت باعدام المتهمين العشرة الاول، ومرافعة الدفاع. شهدت القضية وقائع مثيرة. فنجد ان معظم المتهمين فى القضية لهم اتهامات فى قضايا اخرى مماثلة فنجد ان المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم صالح الذى تمكن من الهرب عقب ارتكابه حادث اغتيال فرج فودة بالسلاح المستخدم فى الحادث ارتكب واقعة محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام مع اخرين.

واثناء القاء القبض عليه فى مدينة المنصورة فى ٥ مايو الماضى عثر على السلاح الذى استخدمه مع المتهم الاول عبدالشافى احمد رمضان فى حادث الدكتور فرج فودة وتم تقديمه مع ١٣ متهما اخرين للمحاكمة العسكرية التى اصدرت حكمها باعدامه فى ١ اغسطس الماضى. وقدم شريف عبدالنبى رئيس النيابة خطابا للمحكمة يفيد اعدامه وانقضاء الدعوى الجنائية فى ٨/٤ واصدرت المحكمة قرارا بانقضائها عنه.

المتهم الثالث

● المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغنى وهو قائد الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد. اتهم فى القضية وتم اقتياده من سجن طرة الى جهة التحقيقات اثناء محاكمته فى قضية الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه وكان اتهامه لاصداره تكليفات المتهم الرابع منصور احمد منصور «محام» حيث كان ضمن هيئة الدفاع عن المتهمين فى قضية اغتيال المحجوب. وكان يتردد على زيارة صفوت عبدالغنى واتهمت جهات التحقيق المحامى بنقل التكليفات للمتهمين باغتيال فرج فودة. وقد كشفت اقوال شهود الاثبات من رجال المباحث المنوط بهم مراقبة هذه الجماعات انهم عثروا على قائمة بحوزة المتهمين الاول باسماء المطلوب اغتيالهم بامر زعماء الجماعة وكان على راسهم فودة ووزير الداخلية السابق والدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الديار والفنان عادل امام ونبيلة عبيد

ونجد ان المتهم الثامن ابو العلا عبدربه اشترك قبل القبض عليه عقب اشتراكه فى اغتيال فودة فى القضية رقم ١٥٧ حصر امن دولة عليا والخاصة بمشاركته فى واقعة اغتيال جنديا حراسة السكك الحديدية ببولاق الدكرور ٢٥ يناير الماضى.

تم اعدام احد المتهمين وهرب اثنان

تحقيق :

نجوى عبدالعزيز

وقدقام فريق التحقيق المكون من هشام حمودة وهانى برهام وشريف عبدالنبى، وخالد صالح رؤساء النيابة باشراف المستشار رجاء العربى النائب العام باستبعاد ١٢ متهما من قائمة الاتهام لعدم وجود دليل عليهم فى المشاركة للقتل واشتراكهم فى الجرائم المدرجة فى امر الاحالة. بدات محاكمة المتهمين فى ١٢ ابريل الماضى وتم حجزها للحكم فى ٢٠ اكتوبر الماضى

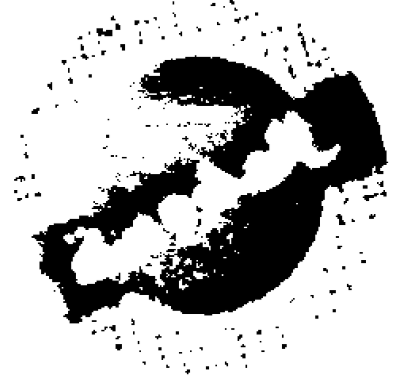
دماء بشارع اسماء فهمى

بعد ان استقر الراى على قتلة فودة وذلك من خلال اعترافات المتهم الاول عبدالشافى رمضان فقد قرر انه انضم الى الجماعة الاسلامية والتى يتولى امارتها عمر عبدالرحمن وتم تعيين المتهم الاول مؤخرا اميرا للجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء، وقد داب على عقد لقاءاته باعضاء مجموعته بمسجد الحسين بصفة دورية وتعرف من خلال ذلك على المتهم الرابع منصور احمد منصور المحامى حيث حضر اليه فى شهر رمضان ١٩٩٢ ونقل اليه ما كلفه به صفوت عبدالغنى، للقيام بعملية ارهابية لقتل فرج فودة وتضمنت اعترافات المتهم فى اوراق التحقيقات انه تمت مراجعة

فتوى عمر عبدالرحمن بقتله اثناء ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ عن دائرة الشرابية ورفع فودة شعاره الهلال مع الصليب وفصل الدين عن الدولة وبدا المتهمون في التدريب على قتله بالسلاح الابيض وتنبهوا لخطورة تنفيذ القتل باستخدام السلاح الابيض لما قد يتعرضون له من ملاحقة تؤدى الى ضبطهم فاجريت تعديلات وهي قتله بالبنزين واحراقه لكن استقر العزم على ان يكون قتله باستخدام سلاح نارى. وادخروا مبالغ لتمويل عملية الاغتيال. وكلفوا المتهم الثامن بتدبير السلاح الآلى للتنفيذ. وقام المتهم التاسع باصطحابهم الى احد تجار السلاح بقرية الباجور واشتروا السلاح واصطحبوا المتهم الثانى الى منطقة ابو زعبل للتدريب على السلاح.

«ساعة الصفر»

بعد ان تم اخطار المتهم صفوت عبدالغنى بواسطة المحامى منصور باستعدادهم للتنفيذ حددوا جميعا يوم ١٩٩٢/٦/٦. للتنفيذ وتوجه المتهمون عقب صلاة المغرب ومازال الاعتراف على لسان عبدالشافى رمضان الى مكتب المجنى عليه واذ لم يجداه اتفقا على التاجيل ليوم ٩٢/٦/٨ وفى ليلة اليوم المحدد توجها الى مسكن المتهم الثانى وامضيا ليلتهما وفى صباح اليوم قاما بوضع السلاح الآلى داخل حقيبة حملها المتهم الثانى وتسلح الاول بطبنجة واستقلا الدراجة البخارية بقيادته الى مكتب المجنى عليه فوصلا فى الساعة العاشرة صباحا وشاهدا سيارته تقف امام مكتبه وفى حوالى الساعة السادسة مساء شاهدا قائد السيارة ينزل من المكتب حاملا حقيبة المجنى عليه واخذ فى تجهيز السيارة فى انتظار مغادرته المكتب واخذا وضع الاستعداد وقاما بادارة الدراجة البخارية والاقتراب بها من العقار رقم ٢ بشارع اسماء فهمى بمدينة نصر حيث وصلت المسافة الفاصلة الى حوالى عشرة امتار وما ان نزل المجنى عليه وفى صحبته شخصان - والاعتراف للمتهم الاول حتى قام المتهم الثانى الذى تم اعدامه باطلاق النيران عليهم من السلاح الآلى فاصابوه ر.ذا بالفرار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣

١١ متهما من طلائع الفتح في محاولة اغتيال عاطف صدقي

اكدت مصادر امنية ان عدد الجناة الذين قاموا بالتخطيط والتنفيذ والاعداد لمحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بلغ ١١ متهما وجميعهم من تنظيم طلائع الفتح ومن المتهمين قائد تنظيم طلائع الفتح الاول وهو محمد مكاوي والموجود حاليا في باكستان . وقد تم تحديد ٥ متهمين من بين الـ ١١ متهما يجرى البحث عنهم وهم عادل صيام وطارق الفحل وعادل عوض ومحمد مصطفى ، وهي المجموعة التي قامت بمحاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية كما شاركوا في حادث انفجار سيارة القللي

واعلن اللواء حسن الالفي وزير الداخلية انه تم التوصل لبعض المعلومات التي ستؤدي الى ضبط المتهمين في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي ، واكد ان هناك تنسيقا كاملا بين كافة اجهزة البحث لضبط الجناة .

« ا . ش . ا »



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

التصديق على أحكام «طلائع الفتح» وتنظيم الـ ١٩

تم التصديق على أحكام الاجزاء الاربعة بقضية طلائع الفتح التى تضم ٢٠٨ متهمين، كما تم التصديق على احكام قضية الـ ١٩ التى صدرت احكامها فى شهر اكتوبر الماضى بالاسكندرية.

وسيتم اليوم إعلان المحكوم عليهم بالتصديق على الحكم فى محبسهم، وذلك لاستخدام حقهم فى التقدم بالتماسات لإعادة النظر فى الأحكام الصادرة خلال ١٤ يوما من اعلانهم. وكانت المحاكم العسكرية التى نظرت اجزاء قضايا طلائع الفتح الأربعة قد اصدرت احكاما باعدام تسعة متهمين منهم ثمانية فى الجزء الاول (اثنان هاربان) ومتهم واحد فى الجزء الثالث الذى عقدت جلساته بالاسكندرية. كما اصدرت احكاما باعدام متهمين اثنين فى قضية تنظيم الـ ١٩ الذى نظرته المحكمة العسكرية بالاسكندرية واحكاما مختلفة بالسجن.

وتعتبر قضية طلائع الفتح من أكبر القضايا التى نظرتها المحاكم العسكرية المصرية حتى الآن، وقد وجهت النيابة للمتهمين فيها تهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف الدستور، وتهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وبالوسائل الارهابية بالإضافة إلى قتل سائق وتباع سيارة نقل، محاولة قتل ٣ من جنود الحراسة للاستيلاء على أسلحتهم، وحيازة أسلحة وذخائر بدون ترخيص للقيام بعمليات إرهابية.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

التصديق على اعدام ١١ إرهابيا

تم التصديق على الاحكام التى اصدرتها المحاكم العسكرية فى الاجزاء الاربعة من قضية « طلائع الفتح » و على احكام قضية الـ ١٩ التى صدر الحكم فيها فى شهر اكتوبر الماضى بالاسكندرية.

وكانت المحاكم العسكرية قد اصدرت احكامها فى هذه القضايا حيث قضت باعدام ١١ متهما وبراءة ٩٣ آخرين.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

انفجار قذيفة في القاهرة واستنفار أمني في أسيوط

القاهرة: التصديق على احكام باعدام ١١ من اعضاء "الجهاد" و"الجماعة الاسلامية"

□ القاهرة - من محمد صلاح الدين:

■ صادق الرئيس حسني مبارك امس على احكام اصدرتها محاكم عسكرية وتقضي باعدام ١١ شخصاً من «الجهاد» و«الجماعة الاسلامية».

وجرى التصديق في القاهرة امس على الاحكام التي اصدرتها اربع دوائر في القضاء العسكري في قضية تنظيم «طلائع الفتح» التي تضم ٢٠٨ متهمين، من اعضاء جماعة «الجهاد» والتي كانت صدرت الشهر الماضي، كما تم التصديق على احكام قضية «تنظيم الـ ١٩» المتهم فيها اعضاء في «الجماعة الاسلامية» والتي صدرت في الشهر نفسه.

وشملت الاحكام اعدام تسعة اشخاص من «طلائع الفتح»، بينهم اثنان فاران، هم: عبدالحميد محمد عبدالحميد وفتحي امام عبدالمجيد حزين وخويلد محمد بركات ومحمد عبده الملاء محمد ومحمد حسام شريف ويحيى مصطفى شحرور ورافت محمد عثمان وياسر كامل علي (فار) ومحمد زين (فار) واعدام اثنين من «الجماعة الاسلامية» هما محمد احمد حمودة وهشام طه.

وقال مصدر في القضاء العسكري ان المحاكم العسكرية اصدرت احكاماً في قضية «طلائع الفتح» بالاشغال الشاقة المؤبدة على ستة متهمين وبالسجن لمدة ٢٠ سنة على اثنين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وعلى ١٦ متهماً كما قضت بالسجن عشر سنوات على تسعة متهمين وبالسجن لمدة ثماني سنوات على متهم واحد وبالسجن لمدة سبع سنوات على ثلاثة متهمين وبالسجن لمدة ٦ سنوات على متهمين.

كما قضت بالسجن لمدة ٥ سنوات على ٢٤ متهماً وبالسجن ثلاث سنوات على ٤٦ متهماً وبالسجن ثلاث سنوات على ٤٦ متهماً وبراءة ٨٩ متهماً وانقضاء الدعوة بالنسبة الى متهم واحد لوفاته.

ووجهت النيابة العسكرية للمتهمين في قضية «طلائع الفتح» تهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام الدستور وتهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وبالوسائل الارهابية اضافة الى قتل سائق ومحاولة قتل ثلاثة جنود حراسة للاستيلاء على اسلحتهم وكذلك حيازة اسلحة وذخائر من دون ترخيص لتنفيذ عمليات ارهابية.

وشملت الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية في قضية «تنظيم الـ ١٩» احكاماً بالاشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات على ثلاثة متهمين.

كما قضت بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على متهمين وبالسجن لمدة اربع سنوات مع الشغل على متهم واحد وبالسجن لمدة عام واحد على متهم واحد وببراءة اربعة متهمين.

وكانت النيابة العسكرية وجهت للمتهمين في القضية تهم «الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون لدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتغيير نظام الحكم بالقوة وكان الارهاب من وسائلهم وكذلك الاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جنايات القتل والسرقة وحيازة اسلحة ومفرقعات بغرض الاخلال بنظام الامن».

وقال السيد منتصر الزيات محامي المتهمين في القضية انه سيطلب بالنيابة عن موكليه التماسات لاعادة النظر في الحكم مشيراً الى ان المحكوم عليهم تم ابلاغهم بالاحكام وان من حقهم طلب الالتماسات خلال ١٥ يوماً من تاريخ تسلمهم نسخاً من قرار التصديق. واشار الى ان الالتماس وفقاً للقانون يجب ان يؤسس على ان يكون الحكم مبنياً على مخالفة القانون وعلى خطا في تطبيقه او تاويله او ان يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه اجحاف بحق المتهم.

واضاف ان الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن امام اية هيئة قضائية او ادارية.

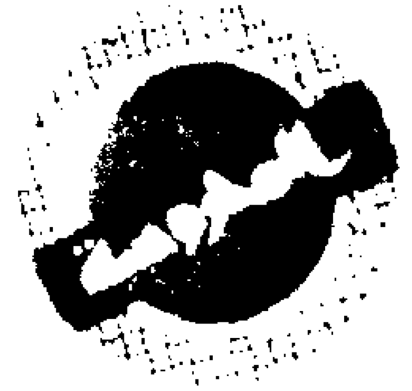
من جهة اخرى، شهدت منطقة الخليفة جنوب القاهرة مساء اول من امس استنفاراً امنياً اثر انفجار قنبلة داخل احد المنازل ولم تسجل اصابات.

وقال مدير نجدة القاهرة اللواء محسن السرساوي لـ «الحياة» ان القنبلة انفجرت داخل العقار الرقم ٣٥ شارع عطفة مظهر وادى الى تصدعه من دون وقوع ضحايا. وان القنبلة قديمة ومن مخلفات الحرب. واوضح ان صاحب العقار احمد عبدالحميد اكد انها كانت موجودة منذ فترة ولا يعرف انها قابلة للانفجار. وامر النائب العام المستشار رجاء العربي بحظر النشر في التحقيقات التي تجري في محاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي التي جرت الخميس الماضي.

كما شهدت مدينة اسيوط استنفاراً امنياً اول من امس بسبب اعتداء مجموعة من المتطرفين على شقيقين اعتقدوا انهما يتعاونان مع اجهزة الامن.

وقال اللواء سعد الجمال نائب مدير امن اسيوط لـ «الحياة» ان خمسة متطرفين من تنظيم «الجماعة الاسلامية» اعتدوا على هاني مصطفى مفتاح (٢٢ سنة) وشقيقه احمد (٢٠ سنة) بالمدى والجنازير واصابوهما بجراح خطيرة. وان القوات تشن حملات مكثفة لاعتقال المتهمين الخمسة الذين فروا بعد ارتكاب جريمتهم، واعتقل ١٥ من المشتبه بتورطهم في الحادث وشهدت مدينة ديروط امس استنفاراً امنياً خلال دفن المتطرف مصطفى عوني زكي الذي اعدم قبل ثلاثة ايام بعد ادانته في قضية احداث زينهم. وقال اللواء مجدي البسيوني مدير امن اسيوط لـ «الحياة» انه لم تقع اي مصادمات بين القوات واعضاء الجماعات المتطرفة وتم دفن عوني في مسقط راسه قرية مسارة التي تبعد مسافة خمسة كيلومترات جنوب مدينة ديروط.

اضاف ان قوات الامن بدات



المصدر : الحياة ٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

اجراءات مكثفة في مدينة القوصية استعداداً لدفن المتطرف الثاني محمود صلاح فهمي الذي أعدم مع عوني بعد ادانته في القضية نفسها.

وفي قنا شنت قوات الامن امس حملة على مدينة نجع حمادي واعتقلت ٢٥ متطرفاً عثرت معهم على اسلحة ومنشورات تطالب بقلب نظام الحكم. وقال اللواء صادق بركات مدير امن قنا لـ «الحياة» ان قوات الامن تشن حملات لاعتقال مرتكبي حوادث العنف الاخيرة وصادرت من المعتقلين بندقية آلية ومسدسين ومنشورات.

الى ذلك، اصدرت محكمة جنايات اسنا برئاسة المستشار سيد سرحان حكماً ببراءة ١١ متطرفاً كانوا اتهموا بالاعتداء على اشخاص في احتفال موسيقي في شهر رمضان الماضي.

وقررت غرفة المشورة في محكمة شرق القاهرة الكلية تجديد حبس ٢٠ متطرفاً من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في امبابة ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق حيث عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن الدلي.

ووجهت المحكمة ضدهم تهم الانضمام الى تنظيم متطرف بهدف قلب نظام الحكم وحيازة اسلحة من دون ترخيص ومقاومة السلطات والاتلاف العمد والاعتداء على قوات الامن. ومن بين المتهمين عابد فارس عبدالحميد ومحمد حسن محمد وممدوح عبدالعليم علي وعبدالحميد احمد عبدالرحمن وطلعت كامل عبادي.

الى ذلك قررت محكمة امن الدولة العليا طوارئ اول من امس تأجيل قضية محاكمة المتهمين في قضية احداث التجمهر التي وقعت في مسجد الشهداء في الفيوم عام ١٩٨٩ واتهم فيها الدكتور عمر عبدالرحمن زعيم «الجماعة الاسلامية» و٤٨ من اتباعه وذلك لجلسة السبت المقبل لبدء الاستماع الى مرافعة نيابة امن الدولة العليا.



الأحكام في قضية فرج فودة اليوم

مصر: اصابة ضابط وشرطيين في الفيوم واعتقال ٥٢ من "الجماعة الاسلامية"

■ القاهرة، الفيوم، اسوان - «الحياة» - تصدر محكمة أمن الدولة العليا - طوارئ في القاهرة اليوم احكامها في قضية اغتيال الكاتب المصري الدكتور فرج فودة التي تضم ١٣ متهماً من اعضاء الجماعات الاسلامية. وكانت النيابة أحالت المتهمين في هذه القضية على المحاكمة في ١٤ كانون الثاني (يناير) الماضي ونسبت اليهم تهمة الاشتراك عمداً في قتل الدكتور فودة في ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٢ خلال خروجه من مكتبه في مدينة نصر بناء على فتوى كان اصدرها صفوت عبدالغني من داخل سجنه.

وشهدت جلسات المحكمة فتوى اثارت جدلا افتى بها كل من الشيخ محمد الغزالي والدكتور محمود مزروعة الاستاذ في جامعة الازهر اذ قالا في شهادتهما امام المحكمة ان «فرج فودة علماني وان الافكار التي دعا اليها من خلال مؤلفاته ومحاضراته وحواراته تؤكد انه مرتد عن دين الاسلام وان تطبيق حق الردة وهو القتل اذا لم يطبقه الحكام فانه يكون بامكان اي فرد ان ينفذ عليه عقوبه الردة من دون ان يواجهه عقاب في الشريعة لانه سيكون مفتئتا على سلطة الحكم التي ليس لها عقوبة». وانتقدت النيابة العامة في مرافعتها هذه الفتوى وأكدت مخالفتها لسماحة الاسلام ومبادئه.

من جهة أخرى، شهدت محافظة الفيوم استنفارا امنيا امس اثر وقوع اشتباك بين الشرطة وعدد من المتطرفين. وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الاشتباك اسفر عن اصابة الملازم اول ياسر احمد حسن الضابط في قوات امن الفيوم بجرح اسفل البطن كما أصيب الشرطيان ابو الحارث السيد وعبدالله السيد بجروح في اماكن متفرقة.

واوضح المصدر ان قوة من الشرطة كانت بصدد اعتقال متطرفين الا ان المتطرف شريف محمد جودة (طالب في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة)، الذي سبق اعتقالة مرات عدة هاجم الضابط بسكين فاصابه واصاب الشرطي. وأكد المصدر ان قوات الامن سيطرت على الموقف تماما وتمكنت من اعتقال المهاجم مع عدد من اتباعه وهم جمعة حسن وسيد جمعة ومحمد عثمان كانوا حاولوا اثارة المواطنين وتحريضهم للاعتداء على قوات الشرطة.

وفي اسوان اعتقلت قوات الأمن ٥٢ متطرفا كما اعتقلت تاجر سلاح باع الاسلحة لاعضاء الجماعات الدينية. وقال اللواء سامي عبدالجواد مدير الأمن لـ «الحياة» ان قوات الامن شنت حملة على الشقق المفروشة واعتقلت ٥٢ متطرفا من اعضاء «الجماعة الاسلامية» بدات معهم التحقيقات لمعرفة هل سبق لاحدهم الاشتراك في عمليات ارهابية في المحافظة. وأضاف ان قوات الامن تمكنت ايضا من اعتقال تاجر سلاح يدعى محمد احمد احمداني وعثرت معه على ثلاث بنادق آلية. واعترف في التحقيقات أنه اعتاد الاتجار في الأسلحة وبيعها لاعضاء الجماعات المتطرفة لاستخدامها في عمليات العنف.

واشار اللواء عبدالجواد الى ان مدينة اسوان تشهد اجراءات أمنية مشددة حاليا في المناطق السياحية والاثرية وحول الفنادق لمنع اعضاء الجماعات المتطرفة من ارتكاب عمليات عنف ضد السياحة.

وفي امبابة، شمال الجيزة، اعتقلت قوات الأمن ستة من اعضاء «الجماعة الاسلامية». وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان القوات اعتقلت المتهمين خلال الحملات التي شنتها بعد ان تبين ان هناك محاولات من جانب اعضاء «الجماعة» باعادة التنظيم الى امبابة بعد الضربات التي وجهت اليه في اواخر العام الماضي، واسفرت عن اعتقال ما لا يقل عن ٥٠٠ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» وعلى راسهم الشيخ جابر ريان امير «الجماعة» وعنتر الزيات قائد الجناح العسكري.



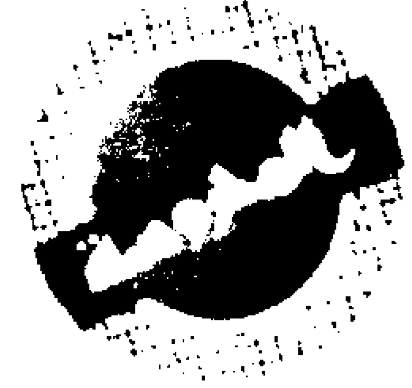
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٣

الحكم اليـــوم فى قـــضــيـــة اغـــتــيـــال فـــرج فـــودة

تصدر محكمة أمن الدولة العليا«طوارىء» اليوم حكمها فى قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وكان الحادث قد وقع بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢ وبلغ عدد جلسات القضية ٣٤ جلسة عقدت برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة أمن الدولة العليا وشريف عبد النبى وكيل أول النيابة، ويبلغ عدد المتهمين فى القضية ١٣ متهما، وعدد شهود الاثبات ٣٠ شاهدا بالاضافة الى شهود النفى الذين كان من بينهم الدكتور محمود مزروعة رئيس قسم العقائد والأديان بكلية أصول الدين بالازهر، والشيخ محمد الغزالى.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٣

إحالة أوراق المتهم الأول فى قضية اغتيال فرج فودة للمفتى والثانى نفذ فيه حكم الإعدام فى قضية صفوت الشريف

كتب . عبد الغفار رشدى:

قضت أمس محكمة امن الدولة العليا«طوارئ» فى قضية اغتيال فرج فودة باحالة اوراق المتهم الأول عبد الشافى احمد رمضان والذى ضبط بمكان الحادث الى فضيلة المفتى مع تاجيل النطق بالحكم فى ا لقضية لباقى المتهمين وعددهم ١٣ متها الى جلسة ٣٠ ديسمبر الحالى

جرت وقائع الجلسة بعد احتياطات أمنية مشددة واستعدادا من جانب رجال الشرطة بمديرية أمن القاهرة والقوات الخاصة بالكشف عن المفرقعات والمتفرجات، وقد دخل أهالى المتهمين قاعة المحكمة منذ العاشرة والنصف صباحا بينما تم منع الصحفيين من الدخول الى قاعة المحكمة الا قبل النطق بالحكم بدقائق وذلك فى الساعة الثانية عشرة ظهرا، وقبل انعقاد الجلسة تعالت هتافات المتهمين بالاناشيد الدينية، ثم عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة العليا وشريف عبد النبى وكيل النيابة بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى.

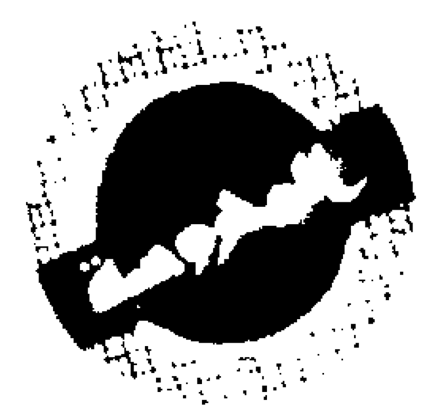
وفى بداية الجلسة ساد الصمت التام جميع الحاضرين وتعلقت انظارهم برئيس المحكمة انتظارا للحكم الذى جاء باحالة اوراق المتهم الأول عبد الشافى احمد رمضان الى فضيلة المفتى وتأجيل النطق بالحكم لباقى المتهمين لجلسة ٣٠ ديسمبر الحالى

وكان شهود الاثبات فى القضية وهم وحيد رأفت زكى صديق فرج فودة واحمد نجل المجنى عليه، ومحمد فاروق سائقه واحمد ابراهيم حارس العقار الذى يقع فيه مكتبه بمدينة نصر قد شهدوا بأنهم يوم الحادث ٨ يونيو ١٩٩٢ رأوا المتهم الأول عبد الشافى رمضان وهو يطلق الرصاص عليهم من طبنجته وهو على مسافة قريبة منهم بينما يطلق المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم النار من بندقيته الآلية، وهى البندقية التى تم ضبطها فيما بعد وهى عيار ٧.٦٢

وكان قد تم ضبط المتهم الثانى ونفذ فيه حكم الاعدام الذى اصدرته المحكمة العسكرية فى القضية رقم ١١ لعام ١٩٩٣ جنايات عسكرية وذلك لاشتراكه فى محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وقد القى القبض على المتهم الاول فى القضية عبد الشافى رمضان اثناء محاولته الهرب من مكان الحادث مستقلا.. الدراجة البخارية المستخدمة فى تنفيذ الجريمة حيث طارده سائق فرج فودة بالسيارة وتمكن من القبض عليه

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

إحالة أوراق المتهم الأول في قضية فرج فودة إلى المفتي

قضت امس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» باحالة أوراق المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة.. عبدالشافى احمد رمضان الى فضيلة المفتي، مع تأجيل النطق بالحكم لباقي المتهمين - وعددهم ١٣ متهما - الى جلسة ٣٠ ديسمبر الحالي.

وكان شهود الاثبات قد شاهدوا المتهم اثناء اطلاقه الرصاص في موقع الحادث لاغتيال فرج فودة عقب نزوله من مكتبه بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢.





القاهرة: الاعدام للمتهم الأول في قضية فرج فودة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قضت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) في مصر أمس باعدام عبدالشافي رمضان المتهم الاول في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة الكاتب المصري العلماني في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. وقررت تأجيل النطق بالحكم بالنسبة الى بقية المتهمين الى جلسة يوم ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) الجاري الى حين ورود تصديق المفتي على إعدام المتهم الاول. وتشمل القضية ١٣ متهماً من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية»، بينهم المتهم الثاني أشرف سيد ابراهيم الذي أعدم بعدما ادانته المحكمة العسكرية العليا في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام في نيسان (ابريل) الماضي.

والمتهمون في القضية هم: عبدالشافي رمضان وأشرف السيد ابراهيم وصفوت عبدالغني ومنصور أحمد منصور ومحمد ابراهيم عبدالحي وباسم خليل شاهين ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد وأبو العلا عبدربه محمد وعلي حسن علي حسن وأشرف عبدالرحيم وجلال محمود العزازي وحسن علي محمود ووليد سعد كامل.

وثار المتهمون عقب النطق بالحكم باعدام

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

القاهرة: الاعدام للمتهم الأول

تتمة الصفحة الاولى

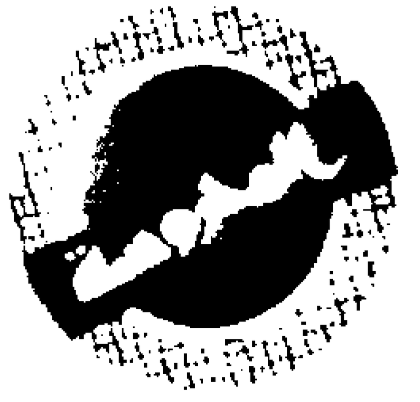
رمضان ورددوا هتافات عدائية للحكومة فيما تعالت صرخات اقاربهم الذين راحوا يبكون.

وبعد صدور الحكم صاح المتهم عبدالشافي رمضان وقال انه «سعيد بالحكم لانه سينضم الى زملائه الذين اعدموا من قبل»، ووجه كلمة الى من وصفهم بالعلمانيين طالبهم فيها «بالعودة الى طريق الله والايمان به»، وزعم انه بريء من قتل فودة وان آخرين نفذوا الجريمة، الا انه قال: «مع ذلك انا سعيد لتحملي مسؤولية اغتيال فودة». واكد رمضان انه ينتمي الى «الجماعة الاسلامية» التي يتزعمها الدكتور عمر عبدالرحمن الموجود حالياً في الولايات المتحدة.

واعلن الدكتور عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية انه سيتقدم بدعوى قضائية للطعن في الحكم. وقال في تصريحات للصحافيين عقب الجلسة «ان قانون الطوارئ الذي اجريت على اساسه المحاكمة والذي يقضي بعدم الطعن في الاحكام التي تصدرها محاكم أمن الدولة العليا هو قانون يخالف الدستور»، مشيراً الى ان دستور البلاد ينص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة.

وكانت نيابة امن الدولة العليا احالت المتهمين في هذه القضية الى المحاكمة ونسبت اليهم قيامهم يوم ٢٨ حزيران من العام الماضي باغتيال الدكتور فرج فودة عمداً مع سبق الاصرار والترصد والشروع في قتل كل من ابنه احمد فرج فودة وصديقه وحيد رافت والسائق محمد فاروق والسيدة ماجدة جرجس التي كانت تستغيث بالمارة عقب الحادث.

ونسبت النيابة ايضاً الى المتهمين حيازة اسلحة نارية وذخائر من دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخلّ بالامن والنظام العام، كما نسبت اليهم عدداً من جرائم السرقة والتزوير.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٣

القبض على ٧ إرهابيين في محاولة اغتيال صدقى

وزير الداخلية يعلن اليوم التفاصيل الكاملة

المتهمون عناصر إرهابية من تنظيم «طلائع الفتح» ونفذوا المحاولة بتفجير قنبلة «بالريموت كونترول»

أنبوبة بوتاجاز وضعها الإرهابيون بجوار القنبلة لإشعال حرائق بالمنطقة

علم «مندوب الاهرام» ان اجهزة الامن توصلت الى مرتكبى المحاولة الآثمة لاغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وتم القاء القبض على ٧ ارهابيين وسوف يعلن السيد حسن الألفى وزير الداخلية في مؤتمر عالمي يعقده ظهر اليوم التفاصيل الكاملة للمحاولة الاجرامية الآثمة والقبض على مرتكبيها

وسوف يكشف وزير الداخلية عن شخصية الارهابيين السبعة الذين خططوا ودبروا ونفذوا المحاولة الاجرامية وكلهم ينتمون الى تنظيم «طلائع الفتح». كما يتحدث عن ظروف وملابسات ضبطهم داخل عدة أوكار بقويسنا وشبرا الخيمة والعباسية وحلوان.

وعلم «مندوب الأهرام» ان على راس هؤلاء الارهابيين طارق حسن الفحل الذى اشترك ايضا فى محاولة اغتيال وزير الداخلية في شهر اغسطس الماضي، والارهابى السيد صلاح الهارب من حكم بالسجن ٣ سنوات فى قضية طلائع الفتح رقم «٢» وكان يحمل رقم «٥٤». وكان قد وصل الى مصر قبل شهرين قادما من افغانستان عن طريق اليمن والاردن ودخل بجواز سفر مزور ونقل الى عناصر التنظيم التكليف بعملية الاغتيال كما اشترك فى عملية الرصد والتنفيذ بتفجير القنبلة بواسطة جهاز التحكم عن بعد «ريموت كونترول». وقد تم ضبطه فى وكر بمدينة قويسنا بالمنوفية وعثر فيه على ٤ قنابل وكمية من المواد المستخدمة فى تصنيع المتفجرات وبندقيتين آليتين ومسدس ونخيرة.

ومن الارهابيين المتهمين ايضا عادل السيد ابراهيم الذى يعالج فى المستشفى من اصابته بالرصاص فى ساقه واعلى الحوض عند محاولته تفجير عبوات ناسفة على القوات بالعباسية. وسوف يحدد السيد حسن الألفى وزير الداخلية خلال المؤتمر الصحفي الابعاد الكاملة للمخطط الارهابى الذى نجحت اجهزة الأمن فى اجهاضه، حيث رصدت عناصر التنظيم عددا من كبار الشخصيات والمسئولين ىبرت لاغتيالهم. كما علم مندوب «الاهرام «ان التقرير الفنى لخبراء الأدلة الجنائية سوف يكشف عن طريقة تفجير القنابل ووضع انبوبة بوتاجاز بجوارها لاحداث حريق وقوة تدميرية عالية فى موقع الانفجار. وقد اجرت نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامى العام معاينة لاوكار الارهابيين خاصة تلك التى ضبطت بداخلها قنابل بقويسنا والعباسية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ :

إعترافات تفصيلية للإرهابيين أمام نيابة أمن الدولة

إحالة المتهمين إلى القضاء العسكري قريبا

علم «مندوب الاهرام» انه ستتم إحالة الارهابيين فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى إلى النيابة العسكرية فور إنتهاء نيابة أمن الدولة من تحقيقاتها معهم لمحاكمتهم أمام القضاء العسكرى.

وإعترف الارهابيون التسعة فى التحقيقات التى اجرتها نيابة امن الدولة العليا، بتفاصيل المؤامرات التى كانوا يخططون لتنفيذها فى عدة مناطق بالقاهرة الكبرى، وامرت النيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

ويتابع المستشار رجاء العربى النائب العام نتائج التحقيقات اولا بأول، التى يشرف عليها المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامى العام ويشترك فيها رؤساء النيابة: هشام حمودة وياسر رفاعى واسامة قنديل وعلى الهوارى وهانى برهام وهشام بدوى وعبدالمنعم الحلوانى، ووكلاء النيابة شريف عبدالنبى ومحمد حلمى قنديل وخالد صالح وعمرو فاروق، وحدد الإرهابيون فى التحقيقات تلقيهم تكليفات من الخارج عبر وسطاء يأتون من الخارج بجوازات سفر مزورة من أفغانستان عن طريق دول أخرى والدخول إلى مصر، وذكروا رصدهم تحركات الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فترة طويلة لمعرفة خط سيره وحراسته، واتفقوا مع قياداتهم فى الخارج على وضع خطة الإغتيال، التى جرى تحديدها إلى المجموعة المنفذة للجريمة.

وعلم «مندوب الاهرام» أن نيابة أمن الدولة العليا اجرت معاينات كاملة لأوكار الارهابيين، وسوف تجرى فى وقت لاحق معاينة تصويرية بالفيديو لمسرح الحادث، ليمثل الارهابيون كيفية تنفيذهم الجريمة وهروبهم.

وحددت الإعترافات رصد عدد من كبار المسئولين بهدف اغتيالهم ووضعت الخطط الكاملة لهذه العمليات. وتجهيز القنابل والاسلحة لاستخدامها فى جرائمهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يونيه ١٩٩٣

في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا

الارهابيون يدلون باعترافات مثيرة في حادثي رئيس الوزراء ووزير الداخلية

سيد صلاح: نعم اشتركت في حادث المقريزى مع إرهابيين آخرين

طارق الفحل: أنا الذى راقبت موكب «الألفى» فى حادث الشيخ ريحان!

مصدر قضائي: الارهابيون يواجهون عقوبتي الإعدام والأشغال الشاقة المؤقتة

كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا تحت اشراف المستشار عبد السميع شرف الدين المحامي العام مع الارهابيين التسعة المتهمين في حادث محاولة اغتيال د. عاطف صدقي وقتل تلميذة مدرسة المقريزي واصابة اخرين عن تفصيلات مثيرة حيث اعترف الارهابي سيد صلاح ان اعضاء جماعة طلائع الفتح اغروه بالاموال حتى ينضم اليهم وقاموا بتسفيره الى افغانستان حيث التقى ببعض قيادات التنظيم هناك ثم اعادوه الى مصر بقصد تجنيد عدد من الاعضاء الموالين لهم لتنفيذ عمليات تخريبية في البلاد واغتيال بعض الشخصيات الهامة وعلى رأسهم الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء.

واضاف الارهابي في اعترافاته انه اشترى السيارة «الموبل الحمراء» من احد معارض السيارات بالقليوبية وقد اشترك معه اثنان من اصدقائه هما محمد خليل وعصام التوني ثم توجهوا الى مسرح الحادث وراقبوا موكب رئيس الوزراء لمدة ثلاثة ايام واعدوا قنبلة لتفجيرها بالريموت كنترول بعد ان تاكدوا من سلامة الجهاز.

كان اسامة قنديل رئيس نيابة أمن الدولة العليا قد استمع الى اعترافات المتهمين سيد صلاح سليمان وطارق الفحل ومحمد على خليل ونور الدين سليمان وامين اسماعيل المصيلحي وهاني عبد الله عبد الرؤوف وعبد الرحمن محمد ابو طلحة وتهامي احمد عبد الله وعصام محمد عبد الرحمن.

بعد ان وجهت اليهم تهم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتلميذة شيماء عبد الحليم والشروع في قتل ٢١ اخرين ومحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وطاقم حراسته بوضع قنبلة داخل سيارة امام مدرسة المقريزي اثناء مرور موكبه والاتلاف العمد لـ عدد ٨ سيارات مملوكة لاشخاص، والتزوير في محررات رسمية هي البطاقات الشخصية والعائلية وجوازات السفر. كما وجهت لهم تهم الاتفاق الجنائي والغرض منه قتل شخصيات هامة وحيازة مفرقعات واسلحة بقصد استعمالها في الاخلال بالامن والنظام والانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والاعتداء على حرية المواطنين واشاعة جو من عدم الاستقرار باستخدام الارهاب. وقد اعترف الارهابي طارق الفحل المتهم في المجموعة الثانية من طلائع الفتح انه قام بالاشتراك مع زميليه نزيه نصحي وضياء الدين اسماعيل بمحاولة اغتيال وزير الداخلية وكانت مهمته على حد قوله مراقبة خط سير موكب الوزير واكد في اعترافاته امام نيابة امن الدولة انه الذي قام بالتخطيط لعملية اغتيال رئيس الوزراء لكنه لم يشترك في تنفيذها لانه يعرف ان اجهزة الامن كانت تواصل جهودها في البحث عنه.

وقد اكد المتهمون في اعترافاتهم المثيرة انهم كانوا يعدون لارتكاب جرائم تخريبية اخرى في الايام القادمة وقالوا انهم ينتمون الى تنظيم طلائع الفتح وانهم كانوا يهدفون الى احداث قلاقل امنية في البلاد كنوع من الثار بعد ان حكم القضاء باعدام ٩ من زملائهم ووضع مايزيد على ٧٠٠ عضو في السجون بموجب احكام قضائية

اشرف على التحقيقات المستشار رجاء العربي النائب العام وباشرها اسامة قنديل وهشام حمودة وياسر رفاعي وعلى الهواري وشريف عبد النبي وعبد المنعم الحلواني رؤساء نيابة امن الدولة حيث تم حبس المتهمين على ذمة التحقيق.

من ناحية اخرى قال مصدر قضائي للاهرام المسائي ان العقوبات التي ينزلها القانون على المتهمين في هذه التهم تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤقتة واكد ان تهمة الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون لتعطيل احكام الدستور ستكون عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة وتغيير نظام الحكم بالقوة سوف تكون عقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة ايضا وذلك طبقا للمادة ٩٧ لسنة ٩٢ بامر الحكم العسكري، كذا الاتهام بالاتفاق الجنائي لارتكاب جنايات القتل العمد فعقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة ايضا اما تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتلميذة الشيماء واصابة ٢١ اخرين والشروع في قتل رئيس الوزراء فعقوبتها الاعدام لان الجريمة هنا قتل وشروع ولذلك تصبح العقوبة هي الاعدام نظرا لاقتران الجريمة بعنصري التشديد وهما سبق الاصرار والترصد. اما اتلاف السيارات التي كانت في مسرح الحادث فان القانون يعاقب على هذه الجريمة كما يقول المصدر القضائي نفسه بالسجن من ٣ سنوات حتي الاشغال الشاقة المؤقتة ١٥ عاما وعلق علي اعترافات الارهابيين بوجود قيادات لتنظيم طلائع الفتح قامت بدور كبير في تجنيد الارهابيين واعدادهم لتنفيذ الجريمة قائلا ان القانون سوف يطارد هؤلاء باعتبار انهم اشتركوا في الجريمة بالاعداد لها ومن اشترك في جريمة فعلية فعقوبتها كما تقول المادتان (٤٠, ٤١) فقرة (١) وهونفس الوضع بالنسبة للمتهم طارق الفحل الذي اعترف امام نيابة امن الدولة العليا انه اشترك في تنفيذ حادث وزير الداخلية وخطط لحادث رئيس الوزراء قال المصدر القضائي انه سيواجه طبقا لما كشفته التحقيقات وطبقا لاعترافاته عقوبة الاعدام. فهو قد اشترك في جريمة ادت الي مقتل نفس واصابة اخرين وقد سبقها الاعداد والاصرار والترصد.

واختتم تصريحاته للاهرام المسائي بقوله ان اعتراف المتهمين بانهم كانوا يعدون لارتكاب جرائم اخرى سوف يوقعهم ايضا تحت طائلة القانون اذا ثبت انهم اتخذوا خطوات ايجابية ودخلوا في مرحلة التحضير كان يكونوا اشتروا القنابل مثلا او عاينوا المكان الذي يريدون ارتكاب الحادث به او خلافه.

مصطفى الجمل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٢

القبض على الجناة فى حادث «صدقى»

٩ إرهابيين تلقوا تدريبا عسكريا في أفغانستان وإشارة التنفيذ من قياداتهم

وضعوا المتفجرات داخل إطارى «كاوتشوك» .. والتفجير تم بالريموت

«شاسيه» السيارة أرشد عن الجناة.. وضبط ٢٠ كيلو متفجرات و ٥ قنابل و ١١ طبنجة و٥٨ مفجرا

كتب ـ محمد زكي:

اعلن حسن الألفي وزير الداخلية امس في مؤتمر صحفي عالمي القبض على الجناة في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. اكد الوزير ان الجناة ٩ ارهابيين من تنظيمي الجهاد وطلائع الفتح وانهم تلقوا تدريبات عسكرية مكثفة في افغانستان وصدرت إليهم التعليمات بتنفيذ عملية «صدقي» من قياداتهم المقيمة هناك. كشف وزير الداخلية عن طريقة تنفيذ الحادث، قال ان الجناة وضعوا إطاري كاوتشوك بداخلهما كمية كبيرة من المتفجرات والعبوات الناسفة داخل السيارة الاوبل المستخدمة في الحادث. وتم تزويد الاطارين بجهاز استقبال كهربائي وموصل ببطارية ٦ فولت، وتم تشغيله عن بعد بواسطة ريموت كونترول. واشار الوزير إلى ان اجهزة الامن القت القبض على مشتري السيارة المستخدمة في الحادث وتم تحديده بعد مضاهاة رقم شاسيه السيارة بملفها بإدارة المرور. وتبين انه عضو بتنظيم طلائع الفتح وهارب من حكم بالسجن ٣ سنوات في القضية ٢١/٩٣ جنايات عسكرية. وقال الوزير ان السيارة المستخدمة في الحادث كانت الخيط الاول الذي ساهم في ضبط الجناة. وتم التعرف من خلال الصور الموجودة لدى مباحث أمن الدولة على احد الاشخاص اثناء قيادته هذه السيارة، قبيل الحادث بحوالي ٢٤ ساعة. وتم تحرير مخالفة مرورية له وتوقيع الغرامة عليه في اسبوع المرور لمخالفة السيارة لشروط الامن والمتانة. كما تبين ان الجناة وضعوا السيارة بمسرح الحادث بعد نزع لوحاتها المعدنية، كما تم تحديد الوسيط التجاري الذي تولى بيع السيارة وتحصيل ثمنها لحساب مالكها الاصلي وهو مدير مدرسة بشبين القناطر بالقليوبية، وتم البيع بمعرض ابو يحيى للسيارات بالقناطر مساء الاثنين ٢٢ نوفمبر الماضي، وتسلم المالك الجديد السيارة قبل الحادث بيوم. واشار الوزير إلى انه عثر بحوزة الجناة التسعة على ٢٠ كيلو جراما من مادة متفجرة تشبه مادة «T.N.T» و٥ قنابل محلية الصنع و٣ أسلحة آلية و١١ طبنجة و٥٨ مفجرا و١٨٩٧ طلقة وجهاز راديو كاسيت اسود اللون بداخله ٩ اجهزة استقبال للتفجير عن بعد وجهاز ارسال «ريموت كونترول» المستخدم في الحادث.

كما عثرت الاجهزة الامنية في اوكار الارهابيين التسعة بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية على اوراق مشفرة مدونة بالحبر السري يتم التخاطب بها بين عناصر التنظيم الارهابي داخل البلاد وخارجها. كما تم العثور على القلم المستخدم في الكتابة بالحبر السري. وقال وزير الداخلية انه تم تحديد كافة قيادات التحرك الارهابي بالخارج واماكن تواجدهم ووسائل اتصالاتهم بعناصر المجموعة المنفذة بالداخل، والمبالغ المرسلة من الخارج وقدرت بحوالي ٤٠ ألف دولار و٣٠ ألف جنيه. ولم يكشف الوزير عن اسماء الدول التي تتواجد بها هذه العناصر الارهابية وقال انه ليس من صالح التحقيق الكشف عن كل هذه المعلومات حاليا. واشار إلى انه سيعقد مؤتمرا صحفيا خلال الاسبوع القادم للكشف عن التفاصيل الخاصة بهذا التنظيم.

التفاصيل الكاملة و«الوفد»
في وكر الارهابيين، ص «٨»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ ديسمبر ٩٣

اعترافات الارهابيين امام النيابة :

تلقينا تكليفات الاغتيال من أيمن الظواهرى الموجود بجنيف

قمنا برصد تحركات شخصيات سياسية وأمنية لاغتيالها

تهم القتل العمد والشروع فيه وحيازة المفرقعات والاسلحة للمتهمين التسعة

كتبت خديجة عفيفي :

ادلى المتهمون فى حادث محاولة اغتيال رئيس الوزراء باعترافات هامة لنيابة امن الدولة العليا . قالوا ان تكليفات وخطط الاغتيال من ايمن الظواهرى الموجود حاليا فى جنيف ، وانهم رصدوا تحركات شخصيات سياسية وامنية تمهيدا لاغتيالها .

امرت النيابة بحبس المتهمين التسعة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات ، ووجهت لهم تهم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتلميذة شيماء محمد عبدالحليم والشروع فى قتل ٢١ اخرين . كما وجهت لهم تهمة الشروع فى القتل العمد للدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وقوة الحراسة المرافقة له ، وتهمة تصنيع وحيازة واستخدام مفرقعات وأسلحة وذخائر بدون ترخيص ، وكذلك الاتلاف العمد لمرافق ومنشآت مدرسة المقريزى و ٨ سيارات مملوكة للغير والتزوير فى محررات رسمية واستخدامها وأمرت النيابة بارسال المتفجرات والاسلحة الى المعمل الجنائى لفحصها وارسال البطاقات الشخصية وجوازات السفر وشهادات الخدمة العسكرية الى الطب الشرعى لبيان مدى صحتها .

اعترف المتهم الاول سيد صلاح السيد سليمان امام اسامة قنديل رئيس النيابة بانضمامه الى جماعة سرية تستهدف تنفيذ اعمال ارهابية .

واعترف المتهم الثالث فى التحقيقات انه اشترك فى حادث محاولة اغتيال وزير الداخلية وانه تلقى التكليفات بتنفيذ الخطط من ايمن الظواهرى الموجود حاليا فى جنيف وانه على صلة وثيقة به .. كما امرت النيابة بارسال اجهزة الترانزستور والاسلاك الى خبراء المفرقعات لفحصها وبيان صنعها ومدى صلاحيتها .. وأمرت النيابة بالتحفظ على الاموال المضبوطة بعد ان اعترف الارهابيون بأنهم كانوا يتلقونها من الخارج ، وتم ضبط كشوف مكتوبة بالحبر السرى فامرت النيابة بارسالها الى الطب الشرعى لفك رموزها ومعرفة ما بها من معلومات بعد ان اعترف عدد من المتهمين بأنها تحوى اسماء شخصيات سياسية وامنية مطلوب اغتيالها حيث كانت تحوى تفاصيل خط سيرهم ورصدهم من مكاتبهم الى منازلهم لاغتيالهم ..

ومازالت النيابة تواصل التحقيقات مع المتهمين .. باشر التحقيق كل من ياسر رفاعى وعلى الهوارى واسامة قنديل وهشام حمودة وعبدالمنعم الحلوانى وشريف عبدالنبى وهانى برهام رؤساء نيابة امن الدولة .



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٣

القبض على ٩ إرهابيين من الجناح العسكرى لطلائع الفتح شاركوا فى محاولة اغتيال صدقى

اشتروا سيارة قبل يوم واحد ووضعوا العبوات الناسفة فى إطاراتها وفجروها بـ«الريموت»

■■ وزير الداخلية يعلن في مؤتمر صحفي التفاصيل الكاملة:

مخطط الجريمة تم بتكليف من قيادات الإرهاب في الخارج بهدف اغتيال صدقي وعدد من كبار المسئولين وتفجير المنشآت



تهامي أحمد — طارق الفحل — أمين اسماعيل — هاني عبدالله — سيد صلاح — نورالدين سليمان — عبدالرحمن حامد — عصام محمد

العثور على ٢٠ كيلو متفجرات و١٦ بندقية و٤٠ ألف دولار و٣٠ ألف جنيه لتمويل عمليات الارهابيين

ضبط وثائق عن خط سير رئيس الوزراء وطريقة الهروب

.. والقبض على الجناة في محاولة اغتيال الألفي

صرح السيد حسن الالفي وزير الداخلية بانه سوف يذيع الاسبوع القادم اخبارا هامة حول ضبط الارهابيين الذين شاركوا في محاولة اغتياله في شهر اغسطس الماضي، وقال: ان اجهزة الأمن القت القبض على العناصر التي اشتركت في الحادث وتمكنت من الهرب، بعد مقتل اثنين منهم في المحاولة الفاشلة.

أعلن السيد حسن الالفي وزير الداخلية امس التفاصيل الكاملة للمحاولة الاثمة لاغتيال الدكتور عاطف صدقي يوم ٢٥ نوفمبر الماضي، وأكد الوزير القبض على الجناة الذين شاركوا في تنفيذ المحاولة الاجرامية، وهم ٩ ارهابيين يشكلون الجناح العسكري لطلائع الفتح. وأشار الوزير الى ان اجهزة الامن وضعت يدها على الوثائق والادلة الدامغة ضدهم، بالاضافة الى اعترافاتهم التفصيلية فيما خططوا ونفذوا من جرائم.

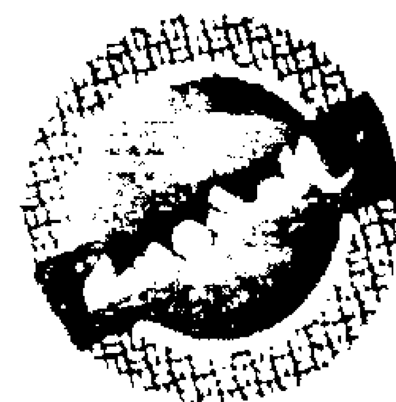
واعلن الوزير - ايضا - انه تم ضبط كافة الأوراق والمستندات التي تكشف عن رصد عدد من كبار المسئولين ورجال الشرطة بهدف اغتيالهم، بالاضافة الى تجهيز الادوات والمتفجرات والاسلحة، وقال الوزير: ان الارهابيين التسعة الذين اشتركوا في المحاولة الآثمة وتم القبض عليهم هم: سيد صلاح سليمان، عصام محمد عبدالرحمن توني، طارق عبدالنبي حسن الفحل، محمد علي علي خليل، تهامي احمد عبدالله شلبي، نور الدين سليمان كريم، أمين اسماعيل المصيلحي، عبدالرحمن محمد ابوطلحة، هاني عبدالله عبدالرءوف. وتضمنت اعترافاتهم التفصيلية امام نيابة امن الدولة العليا انهم اشتروا السيارة المستخدمة في الجريمة «اوبل» حمراء قبل يوم واحد من تنفيذ العملية، ووضعوا المتفجرات داخل اطارى السيارة، ثم زودوها بجهاز استقبال كهربائي موصل ببطارية «٦ فولت» يتم تشغيله عن بعد بواسطة «ريموت كنترول»، ووضع انبوبة غاز لتوسيع دائرة الانفجار.

واضاف السيد حسن الألفي - في المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقده ظهر أمس - ان التنظيم الارهابي خطط وأعد لارتكاب سلسلة من العمليات التي كانت تستهدف اغتيال عدد من الشخصيات العامة والقيادات الامنية، وتفجير بعض المنشآت الحيوية وشرعوا بالفعل في تنفيذ بعضها.

وأكد الوزير ان أجهزة الأمن تمكنت من تحديد كافة قيادات التحرك الارهابي في الخارج وأماكن وجودهم ووسائل اتصالاتهم بعناصر المجموعة المنفذة، والمبالغ المالية المرسلة من الخارج، والتي قدرت بحوالي ٤٠ الف دولار و٣٠ ألف جنيه مصري.

وقال الألفي: ان أجهزة الأمن ضبطت داخل أوكار المجموعة الارهابية ٢٠ كيلو جرامامن مادة «تي.إن.تي» شديدة الانفجار، و٥ قنابل محلية الصنع، و٣ بنادق آلية و١١ مسدسا، و٥٨ مفجرا، و١٨٩٧ طلقة خاصة بالبنادق الآلية والمسدسات، وجهاز راديو «كاسيت» بداخله ٩ اجهزة للتفجير عن بعد، وجهاز «ريموت كنترول».

وكشف وزير الداخلية عن ان عناصر التنظيم اختاروا منطقة الحادث الارهابي وهم يعلمون تماما انها امام مدرسة بها اطفال راحت احداهم ضحية الغدر والخسة، واصيب ٢١ من الأبرياء في انفجارهم المروع.


المصدر : الأخبار

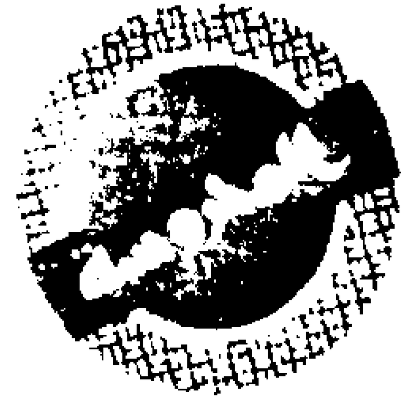
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٢

حيثيات الحكم في قضية «طلائع الفتح.١»

المتهمون تجرأوا على الله وأصدروا فتاواهم المضللة ليستحلوا القتل والتخريب

اسلام مصر ليس محل مزايدة والقضية لفئة باغية بعيدة عن الدين



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

اعلنت المحكمة العسكرية العليا حيثيات حكمها في القضية رقم ١٨ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية المعروفة باسم « طلائع الفتح - ١ » تعد هذه القضية اهم قضايا طلائع الفتح الاربع التى فصلت فيها المحاكم العسكرية مؤخرا . صدر الحكم يوم ٣٠ اكتوبر الماضى ، وتضمن اعدام ٨ متهمين منهم اثنان هاربان ، ومعاقبة ٦ منهم متهم هارب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، واثنين بالاشغال الشاقة ٢٠ سنة ، و ١٢ متهما منهم ٣ هاربين بالاشغال الشاقه ١٥ سنة ، و ٦ متهمين بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ، ومتهم بالاشغال الشاقة ٧ سنوات ، ومتهم بالسجن ٦ سنوات ، ومتهمان بالاشغال الشاقة ٥ سنوات ومتهم بالاشغال الشاقة ٣ سنوات . كما تضمن الحكم براءة ١٥ متهما من بين ٥٥ متهما شملهم قرار الاتهام وانقضاء الدعوى الجنائية للمتهم نزيه نصحى راشد الذى لقى مصرعه في حادث محاولة اغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية .

تم اعلان المتهمين بالحكم بعد التصديق عليه يوم ٢٥ نوفمبر الماضى ، وينتهى يوم الخميس القادم موعد التقدم بالتماسات من جانب المتهمين لاعادة النظر في الاحكام التى صدرت بشانهم .

زعيم التنظيم ملأ عقول الشباب بأفكـــاره المســـمومة

وكفر المجتمع بلا سند من قرآن أو سنة

تقرير يكتبه :
فاروق الشاذلى

قالت المحكمة في حيثياتها ان المتهمين الذين ادينوا أغمدوا خناجرهم غدرا في قلب وطنهم وظهور مواطنيهم بلا تمييز ، وأن ما ارتكبوه من جرائم قد روع المجتمع واهدر طمأنينته وافزع مواطنيه ، واضافت ان الأوراق حفلت بالعديد من الادلة القولية والفنية ، وبوفرة من مضبوطات الاسلحة والذخائر والمفرقعات والاسلحة البيضاء ، بالاضافة الى المطبوعات والمصنفات التى تحمل منهج زعمائهم وقياداتهم ، والادلة والقرائن التى تقطع بجلاء ثبوت ارتكاب المتهمين الذين ادينوا لواقعات التهم المسندة اليهم . كما ابرات المحكمة ساحة العديد من المتهمين ممن خلت اوراق الدعوى من ثمة ادلة معينة تقطع باتيان اى منهم لاى من الاتهامات المسندة اليه او ساور المحكمة الشك في سلامة اى من الادلة .

واضافت المحكمة في الحيثيات انها استمعت الى كافة شهود النفى الذين حضروا لاداء الشهادة بناء على طلب الدفاع . كما استمعت الى كافة شهود الاثبات ، واستجابت الى طلبات الدفاع باعلان من ارتأى اعلانه من شهود الاثبات ، واستمعت اليهم جميعا عدا من تعذر حضوره .

واشارت الحيثيات الى ان المحكمة اعملت صحيح القانون في الدفوع التى ابداها الدفاع ، وانتهت الى سلامة كافة واقعات الضبط والتفتيش الخاصة بالمتهمين لاستنادها الى اجراءات سليمة قانونية ، تطابقت مع الشرعية الاجرائية ، عدا ما كان للمحكمة رؤية مغايرة بشأنه عند تناولها لموقف المتهم الذى تعلقت به تلك الوقائع الخاصة بالضبط والتفتيش .

جرائم الارهاب

وقالت الحيثيات ان واقعات هذه الدعوى تخلص حسبما استبان من مطالعة اوراقها في وجود تنظيم اسس على خلاف احكام القانون الغرض منه الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعى ودعا اعضاء هذا التنظيم الى تغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات امنية باقتراف بعض الجرائم مستخدمين الارهاب لتحقيق وتنفيذ هذه الاغراض بحيازة واستعمال المفرقعات والاسلحة والذخيرة ، وقد اطلق هذا التنظيم على نفسه اسم طلائع الفتح الاسلامى الذى استخدم من الدين الاسلامى ستارا لتحقيق اغراضه ومآربه فكفروا الحاكم والمجتمع واباحوا القتل والسرقة زاعمين ان ذلك من تعليم الاسلام في محاربة الكفر وقد تزعم المتهم الاول عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله والمتهم الثانى / فتحى امام عبدالمجيد حزين امارة هذا التنظيم

وقالت المحكمة ان هذا التنظيم ارتكب العديد من الجرائم من قتل عمد



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع سبق الاصرار والترصد وسرقة وتصنيع مفرقعات وحيازة واحراز لها ولغيرها من الاسلحة النارية وذخائرها واسلحة بيضاء فضلا عن ارتكابهم لجرائم التزوير لمحررات رسمية استخدموها فيما زورت من اجله .

ويجيء على رأس هذه الجرائم التى ارتكبها التنظيم واقعة قتل السائق صبحي على السيد والتباع قاسم محمد عبدالمنعم بجهة المقطم بتاريخ ٩٢/١٢/١٥ وواقعة الشروع فى قتل الجندى سعد عبدالهادى مطاوع المعين خدمة على القنصلية السعودية بجاردن سيتي يوم ٩٠/٢/٢٤ ، وواقعة الشروع فى قتل جنديي الشرطة المدنية بخيت محمد همام ، عبدالرحمن عبدالله رضوان والمعينين خدمة على المنفذ رقم ٢٠ بشارع ٧٧ بالمعادى لسلب اسلحتهما .

واشارت الحيثيات إلى انه تبين ان المتهم الاول كلف المتهمين الثامن والثاني عشر والثاني والخمسين لمعاينة ورصد الاماكن التى خططت الجماعة لتنفيذ جرائمها فيها وكان هؤلاء المتهمون نعم المنفذين لاوامر القائد فعاينوا ورصدوا مما سهل للمتهمين ارتكاب جرائمهم .

وتنفيذا لتلك المخططات فقد تم تدبير العديد من الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والمهمات العسكرية والمحررات التى تتضمن المعلومات التنظيمية والوثائق وتم الاحتفاظ بها فى مخازن اعدها المتهم الاول بالاتفاق مع المتهم الخامس عشر طارق عبدالفتاح حسن مصطفى بارض تملكها والدته بمنطقة بني سويف بالهرف حيث تم التخزين بها وقد ارشد المتهم الخامس عشر الى مكانها حيث تم ضبطها . كما تم ضبط مخزن آخر للمفرقعات التى تم تصنيعها محليا بمعرفة المتهم الثامن والثلاثين محمد على محمد ثابت وذلك اثر ضبطه وتفتيش مسكنه .

وقد حوت اوراق الدعوى العديد من المحررات المزورة التى ضبطت بحوزة المتهم الثاني عشر خليفة عبدالعظيم عبدالعزيز خليفة والمتهم السابع والثلاثين مجدى محمد محمد سالم وقد استخدم الثاني عشر هذه المحررات فى استئجار شقة باسم لا يخصه - كما استخدمها المتهم السابع والثلاثين فى مغادرة البلاد الى السعودية ومنها الى افغانستان .

وسعيا وراء تنفيذ هذه الاغراض الاجرامية .. قام التنظيم الذى استهدف تعطيل احكام الدستور والاعتداء على الحريات باصدار العديد من الوثائق والمطبوعات التى تحوى منهج الجماعة وفكرها منها الطريق الى طلائع الفتح (اسس العمل التنظيمي ومواصفات الجماعة) وحرب العصابات والانقلابات وتصعيد التوحيد ووثائق المتفجرات والقنابل والشراك الخداعية وقد تم توزيع هذه الوثائق والمطبوعات على اعضاء الجماعات من خلال امير كل جماعة وتعميمها ونشرها وقد تم ضبط العديد منها مع المتهمين وتحت سيطرة الدين كانت جرائم التنظيم لم يردعهم ما قراوه من كتب الدين والشريعة ولم يمنعهم ضميرهم من قتل الابرياء ولولا ظروف قهرت عزيمتهم لداهموا كتيبة مدفعيه بالكيلو ٥ , ٤ طريق مصر السويس وسرقوا منها ذخيرتها وسلاحها وارتكبوا جرائم قتل لافرادها مدعين ايضا بأن ذلك لتطبيق شرع الله وقد تناسوا أن الله حرم قتل النفس الا بالحق .

فكر المتهم الاول

وقالت الحيثيات ان المحكمة وهى فى سبيلها فى البداية الى التدليل على ثبوت اركان الاتهامات المسندة للمتهم الاول لايسعها الا ان تستنكر فكر هذا المتهم الذى استغل الدين ستارا للاجرام فاقنع الشباب بفكرة المتطرف الذى كفر به المجتمع بلا سند من قرآن او سنة وفسر آيات الذكر الحكيم واحاديث سيد الخلق تفسيرات خاطئة فأمر بالقتل والسرقة تحت ستار محاربة الحكومة الكافرة معتبرا ان ذلك جهاد يحتمه الاسلام فملأ عقول الشباب بهذه الافكار المسمومة ساعده فى ذلك قدرته على الاقناع فنزل بهم الى هاوية الضلال وسوف يلقى جزاء ربه بعد أن يلقاه

٣ محاور للعمل

وقالت الحيثيات ان مصادر التمويل المادى كانت تتمثل فى بعض تبرعات الاعضاء علاوة على ما اعطاه له المتهم السابع والثلاثون مجدى محمد محمد سالم من اموال - وكان اسلوب العمل بالجماعة يتم من خلال ثلاثة محاور المحور الاول هو المحور الشرعي / ويتمثل فى دراسة كتب دينية وقضايا جهادية .

المحور الثاني التثقيف السياسي / ويتمثل فى دراسة وسير القادة وتجاربهم .

المحور الثالث الاعداد العسكرى / وتولاه المتهم بنفسه ويتمثل فى تصنيع العبوات الناسفة طبقا لما تعلمة فى افغانستان ودرب بعض الاعضاء على فك وتركيب الاسلحة .

فئة باغية

وقالت الحيثيات ان تلك القضية تمثل حلقة فى تلك الحلقات الجهنمية لتلك الفئة الباغية التى رفعت راية الدين ، وتسترت تحت مطالعه ساعية لتخريب بيوتهم بايديهم ، من خلال القتل والارهاب لترويع الامنين فى وطنهم مستهدفين فى ذلك اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار بالبلاد وصولا لمآربهم الخبيثة باسم الدين وهم ابعد ما يكونون عن تعاليمه السمحة ، واحكامة النورانية التى حفلت بالعديد من الايات الكريمة التى حثت على الدعوة اليه بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتى هى احسن .

واكدت الحيثيات ان القضية ليست قضية فكر وأن حرية العقيدة ، وممارسة شعائرها مكفولة للجميع على اوسع نطاق واختلاف الاراء والتعبير

عنها في الصحافة القومية والحزبية قائم ، ولا مجال لنكرانه ، اما اتخاذ الاسلام ستارا لدعاوى باطلة ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قلبه العذاب فذلك ما لم يعد جائزا او ممكنا ان ينطلي على احد ، فاسلامية مصر ليست محلا للمزايدة ، فمصر الاسلامية ستظل الى الابد رافعة راياتها ، قادرة ابدا على دحر الباطل ، ودحر مروجيه .

وقالت المحكمة ان اللافت للنظر ان التضليل والخداع قد بلغ مداه في مسلك هؤلاء المتشدقين باسم الدين ، بحيث اصبح ارتكابهم لجرائم القتل والتخريب له سنده في فتاواهم المضللة التي ينسبونها لشرع الله الحنيف في جراة على الله لا مثل لها فقتل المجني عليهما / صبحي على السيد ، وقاسم محمد عبدالمنعم واهدار دمهما عمدا مع سبق الاصرار والترصد ، كانت فتواه لديهم جاهزة وتقضي بأن « مجهول الحال في دار الحرب كافر » وكذلك الشروع في قتل جنود الشرطة المدنية : بخيت محمد همام ، وعبدالرحمن عبدالله رضوان ، باطلاق النار عليهما بمنفذ ٢٠ بالمعادي قد تم ايضا بزعم انهما : « مرتدين ومن ثم قتلهما حلال » .

وهكذا اصبحت اراقة دماء الابرياء مستباحة ، والتبريرات والفتاوى جاهزة ومتاحة فقد عمدوا لخلط الاوراق ، وتزييف الحقائق ، وزايدوا على الدين الذى امتد شرقا وغربا بسماحته وطيب مصدره ، وشمول احكامه ، دونما حاجة لمزايدة المزايدين ، او تعطيل المضللين وستظل باذن الله راياته مرفوعة في العالمين ، فهو الدين الخاتم الذى ارتضاه الله سبحانه وتعالى لعباده الى ان يرث الله الارض ومن عليها ، واضعا لذلك منهجا لا يتبدل في قوله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن

واكدت الحيثيات انه اذا كانت اعترافات بعض المتهمين قد شملت العديد من واقعات تلك الدعوى ، سواء في ذلك ما جرى من اعترافات امام نيابة امن الدولة ، او ما قرر هؤلاء المتهمون في اعترافاتهم خلال المعاينات التصويرية التي حرصت المحكمة على عرضها « بالصوت والصورة » اثناء جلسات المحكمة ، الا ان هذه المحكمة قد اهدرت كل اعترافات جاءت وليدة اجراء باطل او شابه ثمه ضغط او اكراه .

كما ان المحكمة قد اعملت صحيح القانون في شأن كافة طلبات الدفاع التي تعلقت بوقوع تعذيب او اكراه على المتهمين ، فامرت باحالة تلك الواقعات الى النيابة المختصة لاجراء شئونها فيها طبقا للقانون

وقالت الحيثيات انه اذا كانت المحكمة قد ابرات ساحة العديد من المتهمين الذين خلت اوراق الدعوى من ثمة ادلة قاطعة على اتيانهم لواقعات الاتهامات المسندة اليهم ، فقد انتهت هذه المحكمة بنفس القدر وبقلب راض ، وضمير مستريح لادانة كل فى توافرت قبله الادلة القطعية الثبوت والدلالة على اتيانه التهم المنسوبة اليه ردعا لنوازع الشر في نفسه ، وزجرا لكل في تسول له نفسه ان يسير على ذات الطريق ، فما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

اعترافات المتهم الاول فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء :

تدربت فى أفغانستان على استخدام « الريموت كنترول »
أطلقنا على الموكب « الفرح الكبير » وعلى الدكتور صدقى « العريس »

ادلى المتهم الاول فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء باعترافاته امام نيابة امن الدولة امس .. قال انه تدرب على استخدام الريموت كنترول فى افغانستان .. وان العملية نفذها ٥ اشخاص بقيادته وانه قام بالضغط على الريموت كنترول وانفجرت العبوة اثناء مرور موكب رئيس الوزراء .. وقال انهم اطلقوا على الموكب شفرة الفرح الكبير وعلى الدكتور صدقى العريس .. والهدية هى السيارة الاولى .

اعترف صلاح السيد سليمان (٢٤ سنة) طالب بالسنة الثالثة بكلية التجارة والمتهم الاول امام اسامة قنديل رئيس النيابة بانه سافر عام ١٩٩٠ الى افغانستان وعاد الى القاهرة عن طريق صنعاء ثم الاردن . والتقى بالعديد من قادة التنظيم .. وارشد الى الاسماء الحركية للمتهمين مرتكبى الحادث .. وقام بفك رموز الشفرة المستخدمة فى الحادث .. ويواصل شريف عبدالنبى رئيس النيابة اليوم التحقيق مع باقى المتهمين كما ستقوم النيابة بمواجهة المتهمين كما ستقوم بالمعاينة التصويرية للحادث .

وكشفت تحقيقات النيابة ان المتهم الرابع طارق الفحل جاء بقائمة الشخصيات السياسية والامنية المطلوب اغتيالها بعد ان قدمها له القيادات الارهابية الاربعة الموجودة بالخارج اثناء وجوده بافغانستان وانه قدم القائمة الى المتهمين الثلاثة الاوائل عقب عودته منذ عدة شهور وقرر المتهم انه تمكن من تدبير مبلغ الـ ١٤ الف دولار التى تم ضبطها من المتهمين من بعض الشركات والعناصر الموجودة فى بعض الدول العربية كما قرر بعض المتهمين انهم تمكنوا من شراء العبوات المتفجرة وتصنيعها بمعرفتهم طبقا لاحدث الوسائل التى ارسلها لهم القياديون الاربعة مع طارق الفحل.. وتواصل النيابة اليوم التحقيق مع باقى المتهمين يباشر التحقيقات رؤساء النيابة على الهوارى وهشام حمودة وياسر رفاعى واسامة قنديل وشريف عبدالنبى وعبدالمنعم الحلوانى..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ حيثيات الحكم فى قضيتى طلائع الفتح «الجزءين الثانى والثالث»:

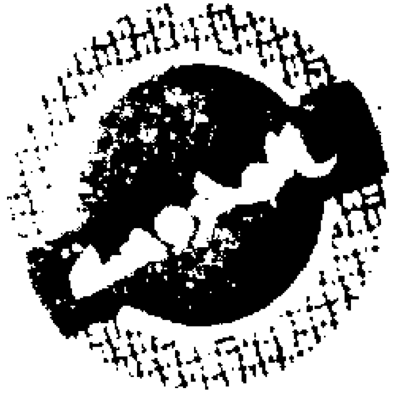
المتهمون تلقوا تدريبات عسكرية فى مصر والخارج وارتدوا عباءة الإسلام لإخفاء أنياب مصاصى الدماء

توجيهات قيادات الخارج لعملائهم: المجموعة عشرة أفراد فقط.. لماذا؟

مخطط للاستيلاء على مبنى التليفزيون ونسف مبنى مباحث أمن الدولة تمهيدا للاستيلاء على الحكم

حسين فتح الله

عبد الحميد شعير



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

أصدرت المحكمة العسكرية العليا حيثيات حكمها في قضيتي طلائع الفتح الجزءين الثاني والثالث. حيث أكدت حيثيات الجزء الثاني من القضية أن المتهم الاول ويدعى اسماعيل سليمان نصر الدين أبو سريع(٣٧ سنة مهندس ومقيم بشارع التونسي بالامام الشافعي) حاز أحدث أسلحة نارية عبارة عن مسدس ماركة بتروبيتا صناعة ايطالية بماسورة مششخنة عيار ٦.٣٥ وعدد سلاح واحد يدوي محلي الصنع بماسورة عيار ٩ مم دون أن يكون مرخصا له بذلك، وكانت حيازته بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن العام كما حاز وأحرز مفرقعات، وانه والمتهم الثاني ربيع محمد أحمد نافع والثالث شحتة أحمد السيد محجوب تولوا دورا قياديا لجماعة اسست على غير القانون والهدف منها تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي بأن دعوا الى تغيير نظام الحكم بالقوة واشاعة جو من عدم الاستقرار وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، كما اشتركوا مع غيرهم من المتهمين الذين تضمنتهم القضية وعددهم ٦٦ متهما في اتفاق جنائي الهدف منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقة بالاكراه وحيازة الأسلحة النارية والذخائر دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن لتنفيذ أغراض الجماعة.

وأشارت الحيثيات الى أن المتهمين الثلاثة الاول قاموا بطرح «فكر الجهاد» على المتهمين بغرض ضمهم الى الجماعة وكان ذلك على مرحلتين الأولى بالاعداد لما يسمى «بالاعداد المعنوي» وقوامه غرس الأفكار المناهضة للمبادىء الاساسية التي يقوم عليها المجتمع من خلال الاقناع بشتى الطرق والوسائل بأن الحكومة كافرة ولاتطبق شرع الله والمرحلة الثانية تتضمن تدريب أفراد الجماعة تدريبات عسكرية وبدنية تسمح لهم بمقاومة القائمين على الأمن في الدولة ثم الاستيلاء على الحكم في مرحلة لاحقة. وقد أوفد المتهم الأول بعض أفراد الجماعة الى أفغانستان كما سافر هو بنفسه لتلقى التدريبات العسكرية المختلفة وتعلم أسلوب حرب العصابات وكان السفر لمدد متفاوتة ليعودوا بعد ذلك الى مصر في انتظار اشارة البدء لاتخاذ طريقة عملية لتعطيل أحكام الدستور، وقد ساعده في تنفيذ مخططه الأموال التي حصل عليها من بعض قياداته المأجورة عصام وأبو عبيدة والمقيمان في بعض الدول العربية حيث قاما بفتح حساب للمتهم الاول ببنك عمان المحدود بالقاهرة الذي تلقى منه آلاف الدولارات ليتولى تسفير أفراد المجموعة والانفاق على تدريبهم العسكري والصرف على عائلات المسافرين وأغراض الجماعة الاخرى.

وقد اشترطت القيادة المأجورة والتي تتولى تمويل هذه العمليات على المتهم الاول عدم تعاون المجموعات التي تسافر لهذه الاغراض ببعضها البعض وهو مايتعارف عليه بالشكل العنقودي لهذه الجماعة، كما قام كل من المتهم الثاني ربيع محمد احمد نافع والثالث شحتة أحمد امام بعقد لقاءات تنظيمية عديدة مع أفراد هذه الجماعة لاقناعهم بفكر تنظيم الجهاد والداعي الى محاربة الحكومة القائمة والمؤسسات الدستورية بالدولة وامدادهم بالكتب والمنشورات التي تدعو الى هذا الفكر.

وجاء في حيثيات الحكم ان المتهم الرابع السيد أحمد امام الحجار تعرف على المتهم الثاني من خلال شخص يدعى عبد الناصر محمود وامده المتهم الثاني ببعض الكتب غير المشروعة وانه طرح عليه فكر الجهاد الذي لايعترف بالقوانين الوضعية فضلا عن تكفير الحاكم واعتناق فكرة الدولة الاسلامية وان اضطرت الجماعة في سبيل ذلك الى استعمال القوة.

قام المتهم الرابع بدوره في تجنيد بعض المتهمين بعد أن طرح عليهم ذات الفكر واقنعهم به وعقب ذلك سلمهم للمتهم الثاني كما قرر المتهم الخامس محمد حسين عامر أنه انضم للجماعة حيث أن المتهم الرابع كان يعقد اللقاءات التنظيمية والدورية في منزله عقب صلاة المغرب كل ثلاثاء وكانت اللقاءات تتم بصفة سرية حيث يدخل أفراد الجماعة فرادى ويخرجون فرادى، وكانت تتناول فكر الجهاد.

وجاء في حيثيات الحكم أن الكشف المضبوط بحوزة المتهم الأول الذي يضم عناصر التنظيم مدون به أسماء: ياسر ياسين اسماعيل «القليوبية - أبوزعبل» البلد «حيث قرر أن هذا الاسم هو الاسم الحركي له أما القليوبية أبو زعبل فيقصد به أن «الأخوة» المحرره أسماءهم بالكشف معظمهم من منطقة أبي زعبل، كما انه يقصد من كلمة مدة ارتباطه بالشركة حتى تاريخه أنه يحرر هذه الخانة مدة ارتباط صاحب الاسم بالجماعة. فمنهم من هم مرتبطون منذ ٣ سنوات أو سنتين أو سنة واحدة.

وأكدت المحكمة في حيثياتها أن كافة الدفوع التي اثارها الدفاع في مراحل الدعوى المختلفة سواء التي انصرفت الى بطلان القبض او التفتيش والدليل المستمد منها غير صحيحة حيث رات المحكمة ان الاقرارات الصادرة من المتهمين بمحضر التحقيق هي الاصل الذي يؤخذ به عما يكون قد شاب اجراءات القبض او التفتيش من بطلان، كما ان الرفع ببطلان اقرار بعض المتهمين لصدوره عن اكراه فقد رات المحكمة ان تلك الاقرارات منبتة الصلة عن وقائع الإكراه التي حدثت لبعض المتهمين.

ولهذه الأسباب أصدرت المحكمة احكامها في أول نوفمبر بالاشغال الشاقة ١٥ عاما على المتهم الاول و ١٠ سنوات على المتهم الثاني و٨ أعوام على المتهم الثالث، والسجن ٦ سنوات على متهم واحد والسجن ٥ أعوام على ١١ متهما والسجن ٣ أعوام على ٢٩ متهما وبراءة ٢٢ متهما.

كما أصدرت المحكمة العسكرية العليا حيثيات الحكم في قضية تنظيم طلائع الفتح (الجزء الثالث) والمتهم فيها ٣٣ متهما حيث نظرت بالاسكندرية، وأوضحت المحكمة في صدر حيثياتها ان المتهمين سعوا إلى تكوين تنظيم سري بمسمى أيديولوجي (طلائع الفتح) يهدف إلى تنفيذ عمليات ارهابية، وهو امتداد لتنظيم الجهاد بمسمياته المتعددة، وأفكاره التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة بدعوة تكفير الحاكم، وإقامة الدولة الإسلامية وقد توصلوا في ذلك إلى تدريب الافراد على التعامل مع الأسلحة الآلية النارية والرماية بها وبث المعتقدات المضللة في نفوس أعضاء التنظيم وجذبهم إليه بدعوى حماية الإسلام والتصدي لأعدائه. حتى إذا ما اطمأنوا إلى ترغيب الأفراد وجذبهم الى التنظيم أظهروا لهم حقيقة ما يستهدفون وهو هدم المؤسسات والكيان الاقتصادي للدولة واغتيال الشخصيات العامة والأفراد.

واوضحت حيثيات الحكم ان المتهم الاول ويدعى يحيي مصطفى إمام شحرور (٣٢ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة الزقازيق - صناعته تاجر اغنام ومقيم بقرية طحانوب مركز شبين القناطر) هو الذي تبنى قيادة هذا التنظيم وأدار حركته مستعينا بأعوان له لجذب الأفراد من كل مكان داخل قريته بالإضافة إلى المقيمين بمنطقة أبي زعبل وروض الفرج وشبرا البلد. وجعل محل إقامته مركزا لإيواء وتدريب هؤلاء على الأسلحة النارية وإقامة الولائم لإطعامهم رغبة في كسبهم إذ يفدون إليه جماعات فيتولى إطعامهم وتدريبهم على البنادق الآلية وفكها وتركيبها. وبعد أن يطمئن إلى إجادتهم لهذا العمل يصطحبهم في سيارته الخاصة «نصف النقل» ليلا إلى أماكن خلوية لإطلاق الاعيرة النارية مبينا لهم كيفية الضرب على الوضع الفردي والسريع، وبعد أن يتم ما عقدوا عليه العزم يعود بهم إلى مسكنهم ليقضوا به بعض الوقت حتى مطلع الصباح او يصطحبهم إلى أماكن المواصلات العامة ليذهب كل منهم إلى الجهة التي جاء منها ليأتي غيرهم من بعدهم.

واشارت الحيثيات إلى أن المتهم الاول كان يلجأ إلى وسائل للتأثير على الافراد الموجودين في الاجتماعات حيث يقدم الطعام لهم ثم سماعهم لشرائط كاسيت عن مذابح المسلمين في جميع أنحاء العالم، ليبدأ بعد ذلك بث الرغبة في نفوسهم للقيام بعمليات ارهابية بغية اقامة الدولة الإسلامية بالقوة وتعظيم امره في نفوس الجالسين معه بذكر أنه كان ضابطا بالقوات المسلحة، وتدرب مع كافة أنواع الاسلحة.

وجاء في حيثيات الحكم ان المتهم الأول حدد للجماعة المواقع المطلوب الاستيلاء عليها ودخول مجموعة الاقتحام لقتل أفراد الموقع وجمع ذخيرتهم، بينما تكون هناك

مجموعة ثانية تحمى مجموعة الاقتحام، وتنتشر باقى المجموعات للوجود بمبنى التليفزيون وقسم شبرا، ومنطقة لاظوغلى والميادين. وعندما تتمكن مجموعة اقتحام مبنى التليفزيون من السيطرة عليه تعلن سقوط الحكومة. ثم ـ هكذا تخيل المتهم ـ توزع الاسلحة على من يهب من الشباب لمناصرتهم.

وأوضحت الحيثيات ان المتهم عقد العزم على هدم مبنى لاظوغلى ـ المعقود به مقر مباحث أمن الدولة ـ وفرع شبرا بالقاء القنابل وإطلاق سراح الأسرى (أفراد التنظيم) حتى يزيد من عوامل الثقة بشخصه لدى أفراد التنظيم.

وأكدت حيثيات الحكم أن المتهم الأول حاز وأحرز البندقيتين الآليتين رقمى ٧٩٨٠، والثانية بدون أرقام وبدون ترخيص، وكان ذلك بغرض الاستخدام فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام. كما حاز وأحرز أسلحة وذخيرة قدرها ١٩ طلقة دون أن يكون مرخصا له بحمل السلاح. كما حاز وأحرز ذخيرة مما يستخدم فى الأسلحة النارية وعددها ٢٥١ طلقة. كما أكدت الحيثيات أن المتهمين الأول والثانى (ياسر مصطفى وإمام شحرور) والثالث (محمد عبدالسلام درويش) حازوا وأحرزوا ذخيرة مما تستخدم فى الأسلحة النارية بدون ترخيص. أما باقى المتهمين فقد أكدت الحيثيات انهم أحرزوا بنادق آلية وذخائر.

وأشارت الحيثيات إلى أن المتهم الثالث عشر هلال عثمان مرسى (٢٥ سنة طالب بالفرقة الرابعة بكلية الشريعة والقانون) استطاع تجنيد بعض المتهمين حيث شرح لهم فكر جماعة الجهاد وأطلعهم على مجلات صادرة من السودان تهاجم نظام الحكم فى مصر وتدعو إلى فكر تنظيم الجهاد، وطلب من أحد أعضاء التنظيم تزويده بقنبلة يستخدمها فى الدفاع عن نفسه عند أى محاولة للقبض عليه من رجال الشرطة، وانه إذا تعذر عليه ذلك فعليه ان يحضر له الأدوات اللازمة لتصنيعها من بودرة وخلافه فاحضر له المتهم يوسف عبدالرازق (المتهم الثالث) كتابا محظور تداوله يتضمن أنواع القنابل، وكيفية تصنيعها. وكشفت الحيثيات عن أن المتهم الرابع أحمد سعيد مصطفى ومن يدعى حامد والمكنى صلاح «خليفة مجدى سالم» ابلغهم أن مجدى سالم تلقى رسالة من مسئول باحدى الدول الاسلامية بأن الجهاد فى مصر له اسلوب يختلف عن الجهاد فى أفغانستان وطالبهم بتقسيم المجموعات إلى سياسية، وخطابية، واعلامية.

وقالت المحكمة فى حيثياتها أن المتهمين ارتدوا عباءة الاسلام اخفاء لما يحتمل فى صدورهم فاذا بالوجه القبيح أضحى سافرا وأنياب مصاصى الدماء بارزة والأيدى الملوثة بدماء الضحايا خلايا سرطانية اعدت من قبل المتهمين لتسرى فى جسد المجتمع هدما لمقوماته واجهازا على منشأته، ويلعقوا عرق الفلاحين عبر السنين.

وتساءلت المحكمة: هل منعوا من العبادات والمآذن فى كل مكان تدوى بكلمات الحق أن «حى على الفلاح» .. كلمات مطهرة تجيش بها صدور المؤمنين الساعين لعمارة الكون، وجعل الانسان كما أراد الله ساعيا للخير بارا بأهله مواضحاً عن وطنه، ولكن هيهات لنفوس مريضة ان تدرك هذه المعانى بعد أن باعوا أنفسهم بثمن ذهيد

وفى ختام حثياتها قالت المحكمة انه لكل ماتقدم ولهذه الأسباب فقد اصدرت حكمها باعدام المتهم الأول يحيى مصطفى إمام شحرور والحبس ١٥ سنة لكل من خالد سيد هاشم ضحى حسن محم حسن صيام، امين زكى الصاوى، والحبس ١٠ سنوات اشغال شاقة لكل من عبدالرازق عبدالعليم شرف ويوسف صديق يوسف والحبس ٧ سنوات أشغال شاقة لكل من احمد سعيد مصطفى سليمان وهلال عثمان والحبس ٥ سنوات لتسعة متهمين و٣ سنوات لمتهم واحد وبراءة ١٤ متهما.

مفاجأة جديدة في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء

اكتشاف ترسانة أسلحة في سرداب سري وآلاف الخطابات بالشفرة

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز :

أجرت أمس نيابة أمن الدولة العليا معاينة تصويرية لوكرين تابعين للمتهمين في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. تم إجراء المعاينة بمصاحبة اثنين من الإرهابيين وعثر عن ترسانة أسلحة وقررت النيابة التحفظ على العديد من صناديق البريد الموجودة في ٣ محافظات والتي كانوا يتلقون من خلالها آلاف الخطابات الشفرية وكان المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا قد انتقل لإجراء معاينة تصويرية شارك فيها هشام بدوي وعبدالمنعم الحلواني وهاني برهام وأسامة قنديل وعلي الهواري وشريف عبدالغني رؤساء النيابة. وتم اصطحاب الإرهابيين أمين إسماعيل ونور الدين سليمان إلى وكريهما بمنطقتي الكوم الأخضر والبدرشين بالجيزة. وعثر المحققون وسط إجراءات أمنية مشددة على سرداب على عمق ٣ أمتار أسفل إحدى حجرات شقة الإرهابي الأول في الكوم الأخضر وعثر بداخله على كمية كبيرة مخزنة من الأسلحة والذخائر، وأوراق بالشفرة وأوراق خاصة بالتنظيم الإرهابي للتشكيل العنقودي، وعثر في الوكر الثاني على ذخائر وقنبلة موقوتة بفتيل، وعبوة ناسفة مزودة بتايمر، وطبنجة ورسوم كروكية لبعض المنشآت الهامة المكلفين بتفجيرها. ومازالت التحقيقات مستمرة بإشراف المستشار رجاء العربي النائب العام.

.. وضبط تنظيم جديد باسم «مجموعة الإغتيالات»

كشفت مصادر أمنية لـ «الوفد» عن ضبط تنظيم جديد باسم «مجموعة الاغتيالات» بقيادة متطرفين عائدين من أفغانستان وباكستان كما ضم بعض الهاربين في أحداث «جمهورية امبابة»، من المنتظر قيام حسن الألفي وزير الداخلية خلال الساعات القليلة القادمة، بالاعلان عن التنظيم الجديد. حدد أفراد التنظيم قائمة بالشخصيات الهامة الذين خططوا لاغتيالهم وهم: الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، والدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، وصفوت الشريف وزير الاعلام والمستشار عبدالحميد البحر رئيس محكمة أمن الدولة، وبعض الفنانين. التفاصيل «ص ٨»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٤

□ حيثيات الحكم فى الجزء الرابع من طلائع الفتح :

شهادة ثقة فى عدالة ونزاهة القضاء العسكرى

هذا الجزء من قضية طلائع «الفتح»، والذى يعد الجزء الرابع والأخير فيها يؤكد بما لا يدع مجالا للشك نزاهة المحاكم العسكرية والقضاء العسكرى الذى اثيرت حوله ضجة وحاول دفاع المتهمين إلصاق العديد من الاتهامات الباطلة به، رغم انه احد فروع القضاء التى يعترف بها الدستور. وإذا كان بعض أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين قد راهنوا على أن القضاء العسكرى ماهو إلا مشنقة تعصف بحياة المتهمين وأنه لاياخذ باجراءات التقاضى المتعارف عليها وأن سرعة بته فى القضايا التى تطرح عليه تحول دون تحقيق مبدأ العدالة،، الخ من التهم التى حاولوا إلصاقها بالقضاء العسكرى، فان هذا الجزء من قضية طلائع الفتح كسب الرهان وأعطى الدليل على نزاهة هذا القضاء ومراعاته لأصول العدالة ومقتضياتها.

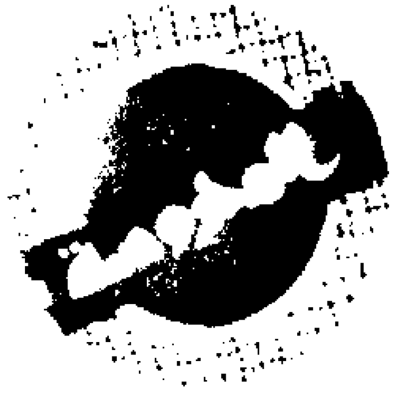
بداية وقبل أن يتقدم اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى بقرار الاتهام فى القضية ثم استبعاد ١٧ متهما كانت نيابة امن الدولة قد قدمتهم ضمن المتهمين فى القضية وكان ذلك لعدم كفاية الادلة وتشمل قرار الاتهام ٥٤ متهما فقط بدلا من ٧١ متهما.

وافسحت المحكمة صدرها لسماع كافة شهود الاثبات سواء في ذلك هؤلاء الذين طالبت النيابة العسكرية أو ارتأت المحكمة سماع شهادتهم أو أولئك الذين طالب الدفاع باعلانهم لسماع شهادتهم، كما رخصت المحكمة لدفاع المتهمين بلقاء المتهمين فى محبسهم والتصريح لذويهم بزيارتهم وتقديم الأطعمة والملبوسات لهم طبقا للقواعد المنظمة لذلك بلوائح السجون المدنية.

وأكدت المحكمة حرصها على السماح لممثلى نقابة المحامين والمنظمة المصرية لحقوق الانسان وغيرها من المنظمات العربية والدولية لحضور جلسات المحاكمة كما سمحت للعديد من المتهمين بان يكون لكل منهم أكثر من محام يتولى الدفاع عنه، كما سمحت لبعض المحامين بالدفاع عن بعض المتهمين تطوعا رغم وجود دفاع موكل له.

وكان حكم المحكمة وساما فوق صدرها يعلى كلمة القضاء المصرى المعروف بنزاهته وعدالته حيث قضت المحكمة بالحبس ٥ سنوات على المتهمين الأول والخامس عشر، وبالسجن ٣ سنوات على ١٧ متهما، والبراءة لـ ٣٧ متهما.

هذا على الرغم من أن قرار الاتهام قد شمل ٥٤ متهما منهم اثنان هاربان وتضمن أن المتهمين انضموا إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون تولى المتهمان الأول ناجى محمد يونس الخولى (هارب) والثانى سمير السيد محمود ريحان القيادة فيها، وكان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون بأن دعوا إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، وأشاعوا جوا من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، كما اشتركوا فى اتفاق جنائى حرص عليه وتداخل فى حركته المتهمان الاول والثانى والغرض منه ارتكاب جناية قلب نظام الحكم



المحكمة استبعدت ٧١ متهما لعدم كفاية الأدلة وحكمت ببراءة ٧٣ متهما

حسين فتح الله
عبدالحميد شعير

بالقوة وذلك بان تلاقت إرادتهم على ذلك ووزعوا الأدوار فيما بينهم لتحقيق اهدافهم وقد جاء في مقدمة حيثيات الحكم في القضية انه خلال عام ١٩٩١ ومابعده نشطت قلة منحرفة سيطرت عليها نزعات اجرامية، وليس لها من زاد تقتات به إلا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية، وليس لها من هدف إلا الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. وهكذا شهدت مصر في الأونة الأخيرة صورا من التطرف الديني تنفيذا لمشروعات اجرامية جماعية منظمة

ولماكانت هذه الأفعال تمثل تهديدا لامن المجتمع واستقراره في الوقت الذى تبذل فيه جهودا مضنية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقدم فيه الاصلاح الاقتصادى، فقد اقتضى الأمر ضرورة مواجهة هذه الأفعال اتقاء لآثارها المدمرة.

لقاءات مشبوهة في دور العبادة

وجاءت في مقدمة الحيثيات ايضا أن أجهزة الأمن نشطت وعملت بكل طاقاتها في البحث وراء مرتكبي تلك الأفعال، والكشف عن هذه التنظيمات الجماعية في صورها الجديدة التي لم يكن يعرفها المجتمع المصرى من قبل.

وفي ذلك كان لزاما على أجهزة الامن في الدولة أن تتابع كافة العناصر المتطرفة وتراقب نشاطهم وتحركاتهم حتى يمكنها الكشف عن تلك التنظيمات المخربة التي تقف خلف تلك الأفعال التي هددت وتهدد أمن المجتمع واستقراره ولم تكن هذه بالمهمة اليسيرة على أجهزة الأمن، وهي تواجه نشاطا سريا متخفيا وراء الدين تتخذ عناصره من دور العبادة اماكن لعقد لقاءاتهم ومن الندوات الدينية أساسا لبث أفكارهم المريضة فكان الخلط الوجوبي والمحتم بين الخبيث والطيب، وبين الملتزم دينيا والمتطرف، وتطفو على السطح مشكلة بالقطع واجهت أجهزة أمن الدولة وهي تعمل بصفة مستمرة وتبذل جهدا متواصلا في سباق مع الزمن لانقاذ أمن المجتمع من العابثين به.

اتخذوا من دور العبادة والندوات أساسا لبث أفكارهم المريضة

وجاءت في الحيثيات أن الدفاع قد دفع بعدم قبول أمر الاحالة إلى المحاكم العسكرية لصدوره عن النيابة العسكرية التي لم تجر تحقيقا في الدعوى، ولم تواجه اى متهم، بالتهم المنسوبة إليه بقرار الاتهام اكتفاء بما أجرته نيابة أمن الدولة واعمالا لمبدا «الظاهر في العمل» الذى اقرته محكمة النقض من أن الاختصاص يكون منعقدا للجهة التي تباشر الاجراء متى كان «الظاهر» يؤيد ذلك وان اى اجراء تتخذه تلك الجهة في ظل ذلك يقع صحيحا فاذا ماعقد الاختصاص لجهة اخرى فيما بعد تكون كافة الاجراءات التي اتخذت بواسطة الجهة التي كان الاختصاص منعقدا لها طبقا للظاهر في

المحكمة انتهت إلى براءة كل المتهمين من تهمة الاتفاق الجنائي

العمل.. تكون كافة تلك الاجراءات ملزمة للجهة التى عقد لها الاختصاص، وعليها أن تتقيد بتلك الاجراءات متى وقعت صحيحة ، وتتولى إتمام الاجراءات اللاحقة دون اهدار للاجراءات السابقة أوتكرار لها حرصا على الانتهاء من الاجراءات. واصدار قرار فى العمل الجارى تحقيقه فاذا ما اهدرت النيابة العسكرية قرار اتهام بناء على ماسبق أن اتخذته نيابة أمن الدولة من اجراءات أمر لايعيب التحقيق أو يبطل القرار الصادر فيه اذا كان هذا تصرفا بناء على اجراءات اتخذت صحيحة من جهة كان الاختصاص منعقدا لها وقت اتخاذه، ولا يصح اهداره، وبذلك يكون هذا الدفع قد جاء فى غير موضعه.

وردت الحيثيات على الدفاع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية والخاصة بالاتفاق الجنائى للمتهمين بمقولة ان النيابة العسكرية لم تواجه المتهمين بتلك التهمة وان نيابة امن الدولة قد وجهت تلك التهمة الى عدد محدود من المتهمين دون الآخرين.. ردت الحيثيات بان المحكمة قد انتهت إلى براءة كافة المتهمين من تلك التهمة وبذلك يكون هذا الدفع قد بات غير ذى بال ولا يلزم الرد عليه.

وحول ماجاء فى قرار الاتهام من أن المتهمين اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية قلب نظام الحكم بالقوة قالت الحيثيات ان المحكمة عندما قامت بتمحيص أوراق الدعوى باحثة عن اركان الاتفاق الجنائى مابين اتفاق قد تم بين شخصين او أكثر من المتهمين على ارتكاب تلك الجناية التى أتت بها النيابة أو اتحاد ارادتين او أكثر من ارادات المتهمين علي ارتكاب تلك الجناية.. لم تجد المحكمة دليلا واحدا من قريب او بعيد يهديها إلى قيام هذا الاتفاق او أن هناك جناية أو جنحة قد انصب عليها اتفاق بين ارادتين أو أكثر من المتهمين.

الى افغانستان!

وجاء فى الحيثيات انه بالنسبة للمتهم الأول فقد اقر المتهم الثانى انه كان يتردد على المتهم السابع بهاء الدين محمود مصر (٢٩ سنة مفتش بادارة صيدناوى بقويسنا) والمتهم الثامن صلاح مصيلحى مسلم (٣٧ سنة صاحب صيدلية) حيث شهدا أن المتهم الاول كان يتردد عليهما وعرض عليها فكر تنظيم الجهاد ويشهد بذلك المتهم الرابع عشر معاذ حسن منصور(٣٤ سنة مفتش مالى وادارى بشركة مطاحن القاهرة) بقيام المتهم الأول بالقاء محاضرات عن «عدم العذر بالجهل»، وكما أكد المتهم الـ ١٩ (محمد محمد أحمد الحمصانى ٣٢- سنة - اخصائى ترميم آثار) بان المتهم الأول قد قام بتسفيره الى السعودية ومنها انتقل الى أفغانستان بعد ان أقنعه بالانضمام الى جماعة تدين بفكر الجهاد وبذلك تكون التهمة الأولى المنسوبة الى المتهم الأول ثابتة فى حقه ويتعين عقابه عليها.

وقالت الحيثيات أن اوراق القضية خلت من أى دليل يثبت التهمة الأولى المنسوبة الى المتهم الخامس محمد عباس الليثى (٢٨ سنة - عاطل) وأن ضبط كتاب «الحصاد المر» فى حيازته لايعد دليلا على انضمام المتهم لجماعة أسست على غير القانون.. الخ وتخلو الأوراق من اى دليل مقنع يتعين براءته من التهمة الأولى المنسوبة إليه.

وجاء في حيثيات الحكم أن ضبط اجهزة لاسلكية لدى المتهم الحادى عشر (ايهاب عبدالمقصود محمد ٢٠ سنة - طالب بكلية التجارة جامعة بنها) والذى أعطاها له المتهم التاسع محمد ابراهيم محمد (٢٦ سنة) للاحتفاظ بها بعد أن حصل عليها من المتهم الثانى وان المتهم التاسع عرض عليه الانضمام لجماعة تدعو الى اقامة دولة اسلامية وان في احتفاظه بهذه الأجهزة لديه . حتى ولو على فرض عدم معرفته بطبيعتها . أمر يدل على انه ضالع في الهيكل التنظيمى لتلك الجماعة بالانضمام إليها وانه محل ثقة من أعضائها حتى انهم يعهدون إليه بالاحتفاظ بتلك الأجهزة بعد أن عرضوا عليه الانضمام لاحدى الجماعات. كما جاء على لسانه. وبذلك تطمئن المحكمة إلي ثبوت تهمة الانضمام فى حقه ويتعين ادانته فيها. وأشارت الحيثيات إلى أنه لم يتوافر دليل يقينى ضد المتهم الرابع عشر معاذ حسن منصور (٣٤ سنة - مفتش مالى وادارى بشركة مطاحن القاهرة ومقيم بشبرا بخوم منوفية) إذ لم يرد ذكره على لسان أى من المتهمين وأن محضر الضبط قد تضمن أن المتهم نفسه قد انقطع عن الاتصال بتلك الجماعة قرر أنه استعار كتاب الحصاد المر من المتهم السادس عشر (محمد محمد الديساوى - ٢٠ سنة عاطل) لقراءته على أنه من الكتب الفقهية. ولم يقتنع بما جاء به، وبذلك تكون الأوراق قد خلت من أى دليل يقينى تبنى عليه المحكمة عقيدتها فى الادانة مما يتعين معه براءة المتهم ن التهمة المنسوبة إليه.

وأوضحت الحيثيات أن المتهم الخامس عشر (محمود عبدالحليم أبوالعينين - هارب(٩) عثر فى مسكنه على كميات من المطبوعات ومذكرة عن مراحل الاعداد لفكر الجهاد كما ضبطت فى مسكنه ألواح معدة للطباعة تتضمن فكر تنظيم الجهاد ومطبوعات معدة للتوزيع تتضمن ذات الأفكار، وبذلك تكون التهمتان المنسوبتان إليه ثابتتين فى حقه. ويتعين ادانته فيهما وهما مرتبطان قانونا مما وجب اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

التماسات قضايا طلائع الفتح انتهاء فترة تقديمها اليوم

تنتهى اليوم فترة تقديم التماسات اعادة النظر فى قضايا تنظيم«طلائع الفتح» الأجزاء الأربعة والمتهم فيها نحو ٢٠٨ متهمين، تتراوح الاحكام التى صدرت ضدهم بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد مختلفة وتقدم بعض المتهمين المحكوم عليهم بالاعدام، وعددهم ١١ متهما، بالالتماسات لاعادة النظر فى الأحكام خلال فترة الخمسة عشر يوما الماضية فى حين لم يتقدم البعض الآخر بأية التماسات، مما يعنى قانونا قبول الحكم الصادر ضدهم.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ ... ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التماسات قضايا طلائع الفتح انتهاء فترة تقديمها اليوم

تنتهى اليوم فترة تقديم التماسات اعادة النظر فى قضايا تنظيم«طلائع الفتح» الأجزاء الأربعة والمتهم فيها نحو ٢٠٨ متهمين، تتراوح الاحكام التى صدرت ضدهم بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد مختلفة وتقدم بعض المتهمين المحكوم عليهم بالاعدام، وعددهم ١١ متهما، بالالتماسات لاعادة النظر فى الأحكام خلال فترة الخمسة عشر يوما الماضية فى حين لم يتقدم البعض الآخر بأية التماسات، مما يعنى قانونا قبول الحكم الصادر ضدهم.



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

الاعترافات الكاملة لقاتل فرج فودة

الارهابى عبدالشافى : أصدر عمر عبدالرحمن الفتوى .. وتمت مع أشرف بالتنفيذ !

هؤلاء هم مجرمو طلائع الفتح .

قتلوا فرج فودة .. وخططوا لاغتيال صفوت الشريف .. ووزير الداخلية .. ثم اخيرا رئيس الوزراء . وقتلوا واسالوا دماء المواطنين الابرياء والاطفال .

انهم يتساقطون فى ايدى العدالة .

وانكشفت اسرارهم .. وتخطيطاتهم . واصبحت ظاهرة لكل الناس .

« اخبار الحوادث » رأت أن تنشر نص اعترافات قتلة فرج فودة .. لتلقى الضوء على اسلوب الارهابيين واهدافهم .. وهى واحدة فى كل هذه الجرائم البشعة ..

هذه اقوالهم شاهدة عليهم .. وعلى اجرامهم .. وعدم انتمائهم .. وتسترهم وراء الاسلام .. والاسلام منهم برىء .

فى نهاية الشهر الحالى يسدل الستار على قضية أخرى فى قضايا الارهاب .. قضية من رفضوا مناقشة الحجة بالحجة .. رفضوا أن يناقشوها بالتى هى أحسن .. اختلفوا مع قلم كاتب .. فاغتالوه ..

قضية د. فرج فودة الذى اتهموه بالعلمانية .. فصدرت الفتوى بإباحة دمه .. فترصدوه .. بعد أن تعرفوا عليه من دليل التليفون .. راقبوا منزله فلم ينالوه .. وعند مكتبه كمنوا له فاغتالوه ..

ملف قضية فرج فودة .. الذى ضم الكثير والعديد من خفايا الارهاب .. تقدم « أخبار الحوادث » الاعترافات الكاملة للمتهم عبدالشافى رمضان الذى أحالت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أوراقه إلى المفتى .

ما هى حكاية مسجد آدم بعين شمس الذى كان بداية بؤرة الارهاب ؟.. وما هى حكاية المحامى الذى نقل التكليفات إلى قتلة الدكتور فودة .

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٣

الاعترافات الكاملة لقاتل فرج فوده

في التحقيق الذي جرى مع الارهابي عبدالشافي امام النيابة بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩٢ .. ساله المحقق هشام حمودة رئيس النيابة عن بداية التزامه بالجماعة .

قال عبدالشافي : أنا في الفترة الزمنية ما بين ٨٥ ، ١٩٨٦ كنت ذهبت إلى مسجد المنتصر اللي جنب بيتي لاصلي فيه لاني كنت متضايق نفسيا علشان بارتكب المعاص ولو أنها معاصي بسيطة زي لعب الكورة وتضييع الوقت والسفر في رحلات ومحادثة البنات فأنا كنت باحس إني محتاج إلى التوبة وإلى الصلاح فقررت أن أصلي وذهبت بالفعل إلى مسجد المنتصر وبعد ترددي عدة مرات على المسجد بدأت أتعرف على بعض الشباب من الملتزمين أمثال أخ اسمه ايمن المرشدي وحضرت معه حلقات قرآن كان فيها شيخ كبير الشيخ حجازي يعلم فيها آداب تجويد القرآن وبدأت أحفظ معهم بعض آيات القرآن وأحاول أن أعمل بها في حياتي العملية ومنها آيات التوبة والرجوع إلى ذلك ثم بعد ذلك انتقلت إلى بعض الدروس خارج المنطقة بتاعة سكني فرحت للشيخ أسامة عبدالعظيم اللي بيدرس فقه في مسجد عباد الرحمن بالإمام الشافعي واستمر الحال على هذا اذهب كل يوم أربع لأتلقى بعض دروس العلم في هذا المسجد بين المغرب والعشاء وفي ذلك الحين بدأت التزم وأطلقت لحيتي واتسمت بأخلاق الملتزمين في تعاملهم زي الكلام برفق وحسن الخلق مع الناس وتغير تعاملي إلى تعامل إسلامي واستخدام كلمات إسلامية في الحديث وكان في ذلك الوقت في دراستي الثانوية فانهيتها وجبت مجموع ٦٣٪ تقريبا بالقسم العلمي من مدرسة الرياض الخاصة ودخلت معهد المطرية الصناعي وده معهد متوسط والتقيت فيه بانماط أخرى من الملتزمين فقابلت بعض أفراد الجماعة الاسلامية زي مصطفى الخطيب ومحمد فرشوطي وحسام خميس وأيمن خميس وكان أيمن هو المسئول عن الجماعة في المعهد وكان في أول معرفتي بهم كان بيحصل مشادات بيني وبينهم لأني ما كنتش مقتنع بتغيير المنكر باليد ورغم المشادات دي كان فيه اختلاط عادي بيني وبينهم وكان على أثر الاختلاط ده أن ذهبت وياهم إلى مسجد آدم لسماع بعض الدروس وكان أبرزها عن الدعوة وأخلاق الداعية وكيف يتعامل مع المدعو وأن يتحلى بحسن الخلق ويذكر الناس بالجنة والنار وعن تغيير المنكر باليد انه يجوز لأحد الرعية تغيير المنكر باليد فمثلا لو لقيت واحد بيشرب خمر لمنعته من ذلك مخافة عليه

يعني أمسك أيده وهو بيشرب الخمر وأخذ الكوب اللي في أيده وادلقها وأشرح له مخاطر شرب الخمر ودي كانت أبرز حاجة في تغيير المنكر وليس معنى ذلك أن احطم المنكر مباشرة وهذه كانت أهم القضايا المطروحة في المسجد والدروس دي كان بيديها ناس ماعرفهمش ولا أذكر أحد منهم بعد كده بدأت أتردد على مسجد آدم في صلاة الجمعة واستمع إلى الخطب وكان يلقي الخطب الشيخ محمد شريف وعزت السلاموني وتأثرت بهما فمثلا كانوا بيتكلموا عن الأوضاع المتردية في الاقتصاد المصري وغلاء الأسعار والكلام عموما عن أمراض المجتمع ومحاولة إصلاحه فمثلا في المسائل الاقتصادية وكانوا بيطرحوا حلول لها بأن يبقى فيه اكتفاء ذاتي من الانتاج ومحاربة الفساد بين المسئولين وفي مسائل السفور فالناس

«البقية ص٤»

«بقية المنشور ص٣»

تلتزم بالحجاب والصلاة والبعد عن مشاهدة الأفلام الخليعة وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى الفجور وتأثرت جدا بكلام محمد شريف بصفته عالم وبدأت أنهج نفس المنهج يعني أحمل نفس الأفكار اللي هما بيحملوها .

نفس النهج

وانتقلت إلى المنطقة بتاعتي لأدعو إلى نفس النهج ده وشفت مسجد صغير وهو مسجد الحسن والحسين بعد بيتي بشوية بسيطة ماعرفش في شارع إيه وبدأت أدي فيه دروس والقي خطب وأنا كنت مؤهل قبل كده من أيام ما كنت باروح للشيخ أسامة لأني كنت بادي دروس في نفس مسجد الحسن والحسين وبدأ يجتمع حولي بعض الشباب ويلتزموا بنفس هذا المنهج زي أحمد شلبي ومحمد شامخ وأشرف السيد وجلال عزازي وبدأنا ننظم نفسنا بحيث إن واحد منا يلقي خطبة الجمعة في مسجد الحسن والباقي يحضروا الخطبة في في مسجد آدم وبعد كده بدأت أحداث عين شمس وامتنعنا أن نذهب لمسجد آدم وبقينا في منطقتنا واستمرت الدروس وحلقات القرآن بمسجد الحسن والحسين وطلب القبض علي في أحداث عين شمس لقربي من المنطقة عن طريق المعهد وجم يقبضوا علي ما لقونيش في البيت وهربت من البيت واقمت لدى أعمامي وعماتي كل واحد شوية وبعد فترة بدأت أرجع المنطقة تاني وأمارس حياتي طبيعي إلى قبل الحادث بعدة شهور وبعد أحداث قتل رفعت المحجوب بعدة شهور كان أحد المحامين ويدعى منصور منصور المحامي وده ساكن جنب مسجد الحسن والحسين وبعد ما خلص جيشه حوالي سنتين صلتي بدأت به وهو كان يتردد على المتهمين في قضية المحجوب ويرسل لنا أخبارهم وكنت بسأله عن بعض الأشياء ليسأل عنها صفوت عبدالغني لأني كنت اعرف صفوت من أيام مسجد آدم كنت باشوفه هناك هو وعزت السلاموني وكنت باقابل صفوت في المنطقة عندنا لأن له خال أحيانا يتردد عليه في المنطقة وهو صاحب قهوة لكن أنا ماعرفوش والقهوة في شارع مسجد ابو ليلة يعني نفس القهوة قريبة من المسجد فلصلتي بصفوت وبمنصور المحامي أرسل صفوت عن طريق منصور للبحث عن شخص يقوم بمهمة اغتيال الدكتور فرج فوده .

صفوت قال : لا

وقال لمنصور شوف حد من الزاوية لو ينفع ينفذ العملية دي فمنصور فاتحني في الموضوع ده فأنا قلت له إني ممكن أقوم بالعمل ده لكن لما منصور قال لصفوت عليّ صفوت رفض دون أن يبدي أسباب وأنا استنتجت إنه رفض علشان باقوم بأعمال الدعوة في المنطقة ولكني قلت لمنصور اني عايز انفذ العملية ويعرض الموضوع على صفوت تاني في الزيارة فلم يبدي رفض ووافق على إني انفذ العملية فأنا بدأت أحدد الهدف اللي هو فرج فودة وبدأت أجيب عنوانه عن طريق دليل التليفون وأرصد من عند بيته للمكتب بتاعه من حوالي قبل رمضان باسبوع بعد ما عرفت عنوان بيته ومكتبه رحت عند بيته الصبح ومعايا أشرف وموتسيكل أشرف لأن أشرف عنده موتسيكل

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ...بر ١٩٩٣

ماهو دور صفوت عبدالغنى فى التخطيط لاغتيال فودة ؟!

تقرير :

فاروق الشاذلى

اخذته منه ورحت أرصد به تحركات فرج فودة ووقفت عند بيته وبينزل من بيته فى مواعيد غير ثابتة أحيانا ٩ واحيانا ١٠ وأحيانا ١١ واحيانا الساعة ١ ظهرا ويروح على مكتبه لكن .. أحيانا كان بيروح يشترى حاجات قبل ما يروح المكتب وفاتحت اشرف السيد فى الموضوع ده بعد ما جانى الاذن من صفوت واللى كان قبل رمضان بحوالى اسبوع وأشرف وافقنى على ذلك وجه معايا مرة وأنا بارصد تحركات فرج فودة وبدأت أنا واشرف ندرب على السلاح الابيض على أساس إنى فكرت أنفذ العملية بالسلاح الأبيض كنت باروح أنا وهو بادرب عند واحد اسمه باسم معانا فى الجماعة الاسلامية وعنده شقة فى شارع ترعة الجلاء متزوج ويقيم فيها ولم يكن يعرف لماذا نتدرب ولكنه مع الوقت استشف أن هنا كعملية وكان معانا محمد ابراهيم وده منضم للجماعة جديد وبيشتغل يصلح غسالات وساكن فى الشارع اللى فى مسجد الجمعية الشرعية فى الزاوية وده كان بيدربنا على الكاراتيه لأنه هو بيعرف يلعب كاراتيه وبيلعب فى منطقة اسمها الحدايق بالزاوية وده كان بيدربنا أحيانا عند باسم أو فى الحدايق وأحيانا كنا بنجرى فى الشارع أنا وهو واشرف وكنا بنجرى حول القصر الجمهورى بحدائق القبة وكان فى الاول ما يعرفش إحنا بندرب ليه لكن مع الوقت أنا قلت له على سبب التدريب وعرضت عليه إنه يشترك معانا فوافق لكن أنا بعد كده استبعدته لأنى غيرت أسلوب التنفيذ وذلك لأن أشرف قال لى إن احنا ممكن نتمسك لو نفذنا القتل بالسلاح الابيض وغالبا الدكتور فرج بيكون معاه ناس وهو ماشى وقال لى إن احنا ممكن نقتله بطريقة ثانية بأن ندلق عليه جردل بنزين ونولع فيه أنا قلت لمنصور على الفكرة دى علشان يقول لصفوت فى الزيارة ومنصور قال لى إنه قال لصفوت وصفوت لم يبدى موافقة او رفض ولكن ابدى دهشة من الفكرة وفكرت انا واشرف فى تغيير الفكرة لانها لم تكن واقعية وقررنا إن احنا نقتله بالرصاص وبدأت أدور على سلاح .

من أين الطبنجة ؟!

فسألت باسم على إن كان يعرف حد نشترى منه طبنجة فقال إنه هيسأل لكنه مردش على وبعد فترة قال لى ان احد المشاغبين اراد ان يبيع فرد ٩ جم بـ ١٥٠ جنيه فأنا اديت لباسم الفلوس وجابه ومعاه ثلاث طلقات وطلبت من منصور فلوس وأنه يقول لصفوت علشان نشترى سلاح وننفذ العملية لكن صفوت رد وقال إن ما فيش فلوس إلا لما العملية تتنفذ وبعد كده التكلفة يبقى يدفعها وإن احنا نتصرف بطريقتنا وكان عندى أنا واشرف ثلاجة ديب فريزر علشان السمك بعناها بـ ٤٥٠ جنيها وأشرف هو اللى باعها وماعرفش باعها لمين وانا اخذت من منصور ٧٠٠ جنيه واخذت ٩٠٠ جنيه سلف من واحد اسمه اشرف عبدالرحيم وده تاجر بلاستيك يقيم فى الزاوية الحمراء فى شارع عمودى على شارع مسجد ابو ليلة ومعندوش محل ولكن بيلف فى الأسواق بعربية وبيبيع وانا واشرف كنا مدخرين بعض المال حوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه وسألت على حد تانى يجيب لى سلاح وسألت أخ اسمه ابو العلا محمد عبدربه من بولاق كنت اتعرفت عليه أثناء هروبى من أحداث عين شمس لما كنت مستخبى فى الاول عند واحد فى بولاق اسمه صنعو وده اسم الشهرة واسمه الحقيقى مرسى ودانى له زميلى فى المعهد مصطفى الخطيب وأيام ماكنت عند قريبى تعرفت على واحد اسمه أبو العلا نظرا لعلاقة الصداقة والود اللى بينى وبين أبو العلا فسألته على مسدس فقال لى إنه ما يعرفش لكن ممكن يشوف لى حد وبعد كده قابلنى واحد اسمه على حسن وقال لى ان هو ده اللى ممكن يشوف لى سلاح وعلى حسن قعد مدة يلاوعنى ويقول لى فيه عندى حته مثلا أقول له طيب يقول لى غالية بلاش نشتريها وقعد على الحال ده اسبوعين وجه مرة قال ان فيه واحد عنده آلى قال تشتريه قلت له بكام قال لى فى حدود ألفين قلت له ماشى وكنت فاكر إنه مش هيوفى لكنى رحت أنا وهو علشان نجيب الآلى واخذنى بلد أرياف اسمها الباجور دقهلية وأنا سألت على حسن فقال لى إن دى بلد تانية غير الباجور بتاعة المنوفية ولاحظت إنها بينها وبين القناطر حوالى ١٢ كيلو طريق نصفه مسفلت والآخر غير مسفلت رحنا هناك قابلنا اللى عنده الآلى وما عرفش اسمه إيه لكن أقدر أرشد إليه .

السلاح الآلى

وفى اليوم ده ما جبناش حاجة لأن الراجل قال إنه شايل الآلى عند واحد واللى شايله عنده مش موجود فرجعنا فى نفس اليوم وانتظرت يومين ثلاثة وبعدين على حسن جابه لى وجاب معاه خمس طلقات وبعدها بيومين جاب لى ١٧ طلقة ودفعت له ٢٠٥٠ جنيها على أساس إن الآلى ثمنه ألفين والخمسين جنيه دى مواصلاته واخذت الآلى منه وهو مشى وأنا نزلت على الغيطان اللى ورا البيت وضربت طلقتين واطمأنيت إنه شغال وبعد كده قلت لأشرف أنا جبت آلى وشلته عنده فى الأوضة بتاعته وقلت له لزم ندرب عليه ووافق على كده ورحنا طريق فى طريق أبو زعبل المؤدى إلى بلبيس

ورحنا هناك فى وقت الليل بعد العشاء واخترنا حتة أرض مزارع واسعة واشرف ضرب نار حوالى ثمانى طلقات وكان بيدرب على الرشاش وهو بيجرى مرة ضرب على شجرة والمرة الثانية فى كوم قش .

مرحلة التدريب

ومرة ثانية رحنا بعد المغرب خلف مدينة السلام فى مكان خالى من السكان وضرب هناك حوالى ٧ طلقات على كرتونة موضوعية فوق كومة من التراب ودى كانت مرحلة التدريب وقبل الحادث بأسبوعين اخطرنا صفوت بأننا تمكنا من شراء آلى وجارى التدريب عليه ولم يبدى اعتراض وترك لنا اختيار الوقت وقمنا برصد الهدف لاننا قررنا أن نضربه ليلا لوجود ستار أمنى لتغطية الحادث ومع متابعة الرصد علمنا أننا لا نستطيع ضربه بالليل وذلك لانه لم يكن له ميعاد ثابت بالليل فقررنا بعد ذلك أن نغتاله بالنار لان له فى

النهار مواعيد شبه ثابتة وبالفعل تم ضربه ف اليوم اللى حددناه لذلك وهو يوم ٦/٨ ونسيت أقول من حوالى قبل شهر رمضان الماضي بفترة بسيطة وعلى اثر اتفاقي مع اشرف على اغتيال الدكتور فودة قام اشرف بسرقة موتوسيكل ماركة ام زو من امام بلوك ف مساكن الزاوية وقال لى إنه بتاع واحد مسيحى على أساس إن احنا نستخدمه ف عملية الاغتيال واشرف غير لون الموتسيكل لان كان لونه أحمر وهو خلاه ازرق ونزع لوحاته المعدنية ووضع لوحة واحدة وقال لى إنه لقى اللوحة دى ف الشارع وهو ماشي وإنه غير لون الموتسيكل باسبراى رش دوكو عمله بنفسه وبعد كده بقينا نستخدمه ف تحركاتنا ف رصد الهدف وانا واشرف رحنا عند مكتب الهدف يوم ٦/٦ بالليل بعد المغرب لكن مالقنهوش فاتفقت معاه على ان احنا نستريح يوم ٧ ونروح نضربه يوم ٦/٨ ورحت له الاوضة يوم ٧ بالليل وبيت عنده حتى الصباح ثم ذهبت انا وهو إلى منزلى وغيرت ملابسى ثم انصرفنا ف حدود الساعة ٩,٣٠ وكان الرشاش معه ف الشنطة الهاند باج ولونها لبنى وأشرف هو اللى جايبها وركبنا الموتوسيكل وكان بحوزتى الفرد المحلى وكان معايا شوية طلقات حطتهم ف جيبى ومش فاكر عدده كام وكنت حاطط ف الفرد طلقة وأشرف كان حاطط ف الخزنة بتاعة الآلى حوالى ١٨ طلقة ووصلنا إلى مكان مكتب الدكتور فرج حوالى الساعة ١٠ صباحا .

وصل المكتب !

كانت هناك السيارة فعرفنا انه وصل المكتب قبل مانروح فذهبنا للافطار واشترينا كيلو خيار من خضرى يبعد عن المكتب حوالى ١٠٠ متر ثم رجعنا وفى اثناء رجوعنا وجدنا الهدف يتحرك تجاه المكتب بما يعنى انه نزل ورجع تانى لأن احنا قعدنا نفطر حوالى ساعة الا ربع فذهبنا نتمشى وركبنا الموتوسيكل امام كلية البنات ثم رجعنا مرة ثانية بعد حوالى ساعة فوجدنا السيارة موجودة فوقفنا ننتظره فخرج سائقه ثم انطلق بالسيارة فعدنا نتمشى ثم رجعنا بعد حوالى نصف ساعة فوجدنا السيارة رجعت وهكذا استمر الحال حتى شاهدناه نازل من المكتب وقبلماينزل من المكتب السواق بينزل بالشنطة وبينظف العربية فعرفنا انه نازل فاقترب اشرف من الهدف وتوجه اليه من الخلف وكان بينه وبين الهدف حوالى ١٠ أمتار وانا ادرت الماكينة وكانت على بعد حوالى ٢٥ مترا من الهدف وعندما سمعت طلقات الرصاص انطلقت ونزلت بها من على رصيف كلية البنات واخذت اشرف وانطلقت ف طريق اسما فهمى ثم اخذنا يمين خلف كلية البنات ثم اخذنا شمال من اول فتحة ف شارع دائرى خلف عمارات المروة ثم اخذت اتجاها مخالفا وانطلقت ولاحظت ف الوقت ده العربية بتاعة الدكتور فرج تتابعنى وفضلت ماشى على طول بسرعة الى ان لحقت بى السيارة وصدمتنى ووقعت على الارض وقفت والناس من حولى لانى لم وقعت على الارض دخت وبعد كده جم امناء الشرطة مسكونى وماعرفوش حاجة عن اشرف .

وسأل المحقق : متى انضممت للجماعة الاسلامية .

اجاب عبدالشافى عام ١٩٨٩ .

س - وكيف كان ذلك ؟

ج - كان الكلام ده عن طريق بعض طلاب المعهد الذين ينتمون للجماعة الاسلامية .

س - ومن هم هؤلاء الطلاب ؟

ج - مصطفى الخطيب ومحمود الفرشوطى وايمن خميس .

س - وما الذى قرروه لك لتنضم اليهم ؟

جـ - انا ف بداية دخولى المعهد اصطدمت مع مصطفى الخطيب ومن خلال اصطدامى معه بشأن تغيير المنكر باليد نشأ تقارب ف وجهات النظر بيننا لاننى اقتنعت بوجهة نظره وذلك من خلال ترددى على مسجد ادم .

س - ومن هو امير الجماعة الاسلامية بالمعهد ؟

جـ - أيمن خميس .

س - وماهى اهداف ومبادىء الجماعة الاسلامية ؟؟

جـ - بعد ان اطلعت على بعض مؤلفاتهم مثل كتاب ميثاق العمل الاسلامى الذى الفه كرم زهدى وناجح ابراهيم وعصام دربالة باشراف الدكتور عمر عبدالرحمن فهمت ان مبادئهم هى الدعوة الى الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد ف سبيل الله .

س - مالمقصود بالدعوة الى الله ؟

جـ - الدعوة الى الله هى تعريف الناس بدينهم الصحيح وبمبادئه الكريمة وازالة ماف نفوسهم من لبس او تشويش ..

س - وكيف يكون ذلك ؟

جـ - وذلك عن طريق نشر العلوم الشرعية بالكتب والدروس والانشطة الاخرى .

س - ومن الذى يتولى هذا النشر ؟

جـ - ماعرفش .

س - الا يوجد شخص مسئول داخل الجماعة الاسلامية يتولى نشر العلوم الشرعية ؟

جـ - المسألة ليست تحديد افراد ولكنها مبادىء تسير عليها الجماعة بما تؤهلهم للافراد يعنى الجماعة تؤهل الافراد علميا وهم يتولوا عملية النشر .

س - وكيف يتم تاهيل هؤلاء الافراد ؟

جـ - لست ادرى .

س - الا تعقد ندوات ولقاء لتثقيف افراد الجماعة ؟

جـ - لست أدرى .

س - وماهو مبدأ الجماعة بشأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ؟

جـ - لازالة ما بالمجتمع من منكرات .

س - وكيف يكون ذلك ؟

ج - بالرفق واللين ان امكن والا فنحول بين المنكر وفاعله بالرواتب الشرعية وذلك بالرجوع الى كتاب احياء علوم الدين للأمام الغزالى .

س - وهل قمت بتنفيذ هذا المبدأ .

جـ - على قدر استطاعتى .

س - وكيف كان ذلك ؟

جـ عندما ارى مرتكب المنكر وليكن بعض الذين يسبون الدين استوقفهم واذكرهم بان هذا الدين هو دين الله واذكرهم بمن هو الله وماله من الاسماء الحسنى والصفات العليا وانهم أخطأوا ف ذلك خطأ فاحشا .

س - الم تقم بتغيير منكر بيدك ؟

جـ - كلا .

س - وماهو مبدأ الجماعة بشأن الجهاد ف سبيل الله ؟

ج - هو مبدأ الاسلام ف ذلك الشأن .

س - وماهو مبدأ الاسلام ف ذلك الشأن ؟

جـ مبدأ الاسلام ف ذلك الشأن هو القتال لتكون كلمة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى .

س - ومن الذى يقاتل لتكون كلمة الله هى العليا ؟

جـ - الكفار والخارجين عن ملة الاسلام .

س - وهل مازلت تحت امارة ايمن خميس ؟

جـ كلا .

س - ومتى انفصلت عن المذكور ؟

جـ - انا لم اكن تحت امارته ف يوم من الايام ولكنه كان امير الجماعة بالمعهد الذى ادرس به .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ... ١٩٩٣

س ـ ومن هو الأمير الذى وافق عليك منذ انضمامك الى الجماعة الاسلامية ؟
جـ ـ انا ماليش امير محدد .
س ـ ماهو المستوى الذى تشغله داخل الجماعة الاسلامية ؟
جـ انا امير الزاوية الحمراء .
س ـ ومتى وليت امارة منطقة الزاوية الحمراء ؟
جـ ـ منذ فترة قريبة .
س ـ وكيف كان ذلك تحديدا ؟
جـ ـ عن طريق احمد عبدالله المسئول عن شئون المناطق .
س ـ ماهى اختصاصات المذكور ؟
جـ انا لست ادرى تحديدا ما هى اختصاصاته لانى معين جديد لكن اظن بايجاز انها متابعة امراء المناطق .
س ـ واين يقيم المذكور ؟
جـ ـ ماعرفش .
س ـ وكيف تعرفت عليه ؟
جـ عن طريق مسجد الحسن اثناء تردده عليه من حوالى شهرين تقريبا .
ما الحوار الذى دار بينكما وتعرفتما من خلاله ؟
جـ ـ انا لست اذكر ذلك الحوار لكنى اظن انه جاء ليتابع امر المسجد .
س ـ ما الذى تقصده بمتابعة امر المسجد ؟
جـ متابعة حلقات القرآن .
س ـ ومن الذى اوفده لذلك ؟
جـ ـ لست ادرى .
س ـ من الذى تولى تعيينك اميرا لمنطقة الزاوية الحمراء ؟!
جـ ـ احمد عبدالله .
س ـ وما الذى قرره لك فى هذا الخصوص ؟
جـ ـ لاشىء سوى انه اعلننى بذلك .
س ـ وماهى اختصاصاتك كامير للجماعة بالزاوية الحمراء ؟
جـ ـ متابعة حلقات القرآن فى المسجد .
س ـ ومن هم اعضاء الجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء ؟
جـ احمد شلبى ومحمد شامخ وجلال عزازى وباسم واشرف السيد ابراهيم ومحمد ابراهيم وبس .
س ـ واين يجتمع اعضاء الجماعة .
جـ ـ فى حلقات القرآن بمسجد الحسن والحسين ..
س ـ ومتى تعقد تلك الحلقات ؟
جـ ـ من المغرب للعشاء ويوميا لقراءة القرآن .
س ـ الا يتم تدارس افكار الجماعة خلال تلك الحلقات ؟
ج ـ كلا .

س ـ وهل من اسم حركى يطلق عليك ؟
جـ ـ لا .
س ـ وهل من اسم كنية ؟
جـ ـ لا .
س ـ ومن الذى يشرف على مسجد الحسن والحسين ؟
ج ـ مجلس ادارة من اهل المنطقة .
س ـ ومن هو خادم المسجد ؟
ج ـ محمد جلال .
س ـ الا ينضم المذكور الى جماعتك ؟
ج ـ لا .
س ـ ماهو الهيكل التنظيمى للجماعة الاسلامية ؟
جـ ـ لست على علم به .
س ـ ما هو المستوى التنظيمى الذى تتبعه كامير للجماعة بالزاوية الحمراء ؟
جـ ـ احمد عبدالله .
س ـ كيف يمكنك الاتصال بالمذكور ؟
ج ـ هو جه لى مرة واحدة وماشفتوش بعدها .
س ـ الم يترك لك المذكور طريقة للاتصال به ؟
ج ـ كلا .
س ـ كيف يتم تمويل نشاط الجماعة ؟
ج ـ ليس هناك نشاط يستحق التمويل .
س ـ الا يتم طباعة نشرات تحوى مبادىء واهداف الجماعة ؟
ج ـ كلا .
س ـ كيف وقفت على ان عمر عبدالرحمن هو الامير العام للجماعة ؟
ج ـ قرات ذلك بجريدة الشعب حينما نشرت رسالة موقعة منه وانه الأمير العام للجماعة الاسلامية .
س ـ ماهى صلتك بالمذكور ؟
ج ـ ليس لى به اى صلة .
س ـ ذكرت باقوالك ان عمر عبدالرحمن افتى باهدار دم الدكتور فرج فودة فكيف كان ذلك ؟
ج ـ انا اذكر ان فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ كان فرج فوده مرشح نفسه فى دايرة الشرابية ووزع منشور لعمر عبدالرحمن وقال فيه انه كافر ومرتد لانه يحمل لواء العداء للاسلام والمسلمين ويرفع شعارات الهلال مع الصليب وانا ضد مبدأ فصل الدين عن الدولة ولكن الاسلام دين ودولة فربنا سبحانه وتعالى انزل الرسول عليه الصلاة والسلام قائد ومربى وامير للجيوش ولم يجعله رجل دين فقط ..
س ـ ماهى مواقف وكتابات الدكتور فرج فوده والتى بان منها مهاجمته وعداؤه للاسلام مما اعتبر معه كافرا حسبما افتى بذلك الدكتور عمر عبدالرحمن ؟

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يمبر ١٩٩٣

البداية : فى مسجد آدم .. والنهاية : أوراق على مكتب المفتى

ج ـ له مواقف كثيرة وعلى سبيل المثال كتابته الدورية فى مجلة اكتوبر والتى تتناول غالبا موضوعات يشن فيها الحرب على الاسلام ومن خلال مناظرته للاخوان المسلمين اكثر من مرة فى هذا الشأن ومن خلال سلسلة كتيبات له تحدث فيها عن الحركة الاسلامية والاسلاميين بصورة غير حقيقية ومرة ذكر فى مجلة اكتوبر بشأن بنت فرنسية تحجبت قال ان الاسلام هو الذى يحارب فرنسا وكان ذلك فى مجلة اكتوبر وحملة لواء الوحدة الوطنية والهلال مع الصليب واستثارة المجتمعات الغربية على الاقليات المسلمة خارج بلاد الاسلام وذلك بتزكية نار الفتنة والشقاق بين الاقباط والمسلمين وذلك عندما يحدث ولو شجار بسيط بين مسلم ونصرانى يظهره هو على انه حرب مدمرة على النصارى فى مصر فيثير بذلك حفائظ المجتمعات الأخرى على الاقلية المسلمة هناك ..

س ـ ذكرت بصدد اقوالك ان الدكتور فرج فوده علمانى متطرف ما الذى تقصده من ذلك ؟

جـ ـ العلمانية هى فصل الدين عن الدولة ومعنى ترجمة كلمة علمانية حرفيا اى لادينية فهو لايعنى هذا المبدأ وفقط ولكن من كلماته وكتاباته انه يكره الاسلام ويحاربه زى اللى كتبه عن حجاب فتاة فرنسية .

س ـ ومن الذى عرض عليك فكرة اغتيال الدكتور فرج فوده ؟

جـ الفكرة كانت كامنة فى راسى وعندما اشار الى بها صفوت عبدالغنى عن طريق منصور المحامى وافقت على ذلك .

س ـ ومتى كان ذلك العرض ؟

ج ـ قبل شهر رمضان بحوالى اسبوعين تقريبا وانا مش فاكر بالضبط تاريخ عرض الفكرة على لكنها كانت قبل شهر رمضان ما يبدأ بفترة مش طويلة .

س ـ ما الذى قرره لك منصور منصور المحامى بشأن عرض صفوت عبدالغنى ؟

ج ـ منصور قال لى لو ان هناك احد يستطيع قتل فرج فوده فانا قلت له انا موافق ..

س ـ ولماذا تخيرك منصور منصور لينقل لك رغبة صفوت عبدالغنى ؟

جـ ـ لست أدرى .

س ـ ماهى صلتك بمنصور منصور ؟

جـ ـ منصور محامى وساكن فى المنطقة بتاعتى وبعد ماخلص الجيش بتاعه جه يصلى فى مسجد الحسن وكان ذقنه بدأت تنبت فاتعرفت عليه لانى سلمت عليه داخل المسجد ودى كانت بداية المعرفة من حوالى سنتين واستمرت بيننا ..

س ـ وهل انضم المذكور الى الجماعة الاسلامية بالزاوية الحمراء ؟

ج ـ الانضمام للجماعة ملوش كارنيه ولكن هو كان أحيانا بيحضر دروس تلاوة القرآن لكن مش كثير نظرا لطبيعة عمله كمحامى .

س ـ وماهى صلة منصور منصور بصفوت عبدالغنى ؟

جـ ـ انا اعرف ان هو بيزوره فى السجن باستمرار لانه محامى وهو اللى قال لى على العرض بتاع صفوت ..

س ـ وهل داب منصور المحامى على زيارة المتهم صفوت عبدالغنى بشكل منتظم ؟

جـ على ما اعتقد كده .

س ـ هل يقوم المذكور بنقل رسائل شرطية بينك وبين صفوت عبدالغنى ؟

ج ـ كلا .

س ـ الم تقم بزيارة المتهم صفوت عبدالغنى داخل السجن ؟

ج ـ كلا .

س ـ وما الذى دفع صفوت عبدالغنى الى البحث عن شخص يتولى قتل فرج فوده ؟

ج ـ ما عرفش .

س ـ ومتى حدثت اشرف السيد ابراهيم بما عرض عليك من صفوت عبدالغنى ؟

جـ : بعد ذلك العرض بيومين .

س : **ولماذا تخيرت اشرف السيد ابراهيم لذلك الامر ؟**

جـ : لانه كان عندى اهلا لذلك لانى ارى فيه حب الجهاد فى سبيل الله .

س : **ما هى الافعال التى اتاها المذكور واظهرت**

(البقية ص٦)

لك حبه للجهاد فى سبيل الله ؟

جـ : كلامه فى ذلك الشأن كثيرا مثل انه يردد دائما انه يحب الجهاد فى سبيل الله .

س : **ومتى تعرفت على المذكور ؟**

جـ : منذ حوالى سنة .

س : **وكيف كان ذلك التعارف ؟**

جـ : حينما كنت فى مسجد العتيق بالزاوية وقابلته لاول مرة هناك وقعدنا نقرأ مع بعض بعض الآيات خلال حلقات القرآن وبعد الحلقة اتعرفت عليه .

س : **ما الحوار الذى دار بينكما اثناء عرضك عليه فكرة اغتيال الدكتور فرج فودة ؟**

جـ : قلت له ما رايك لو قمنا بقتل هذا الرجل فوافق على الفور .

س : **الم تحدثه عن الدافع الى القتل ؟**

جـ : هو كان عارف ان الدكتور فودة علمانى متطرف ومهدر دمه وانا كنت لصيق الصلة باشرف لالتزامه وعملت انا وهو فرشة سمك بشادر السمك من حوالى ٨ اشهر .

س : **وما الخطوات التى اتبعتها لتنفيذ ما اتفقتما عليه ؟**

جـ : اول حاجة اشرف سرق الموتوسيكل MZ وقال انه بتاع واحد مسيحى كان راكنه فى عمارات المساكن بالزاوية الحمراء وانا اخذت الموتوسيكل بتاع اشرف مرة او مرتين ورحت ترصدت وراقبت تحركات فرج فودة من بيته الى مكتبه بعد ما طلعت عناوينه من الدليل وقام اشرف بتغيير لون الموتوسيكل المسروق من الاحمر الى الازرق بأن رشه باسبراى مخصص لذلك وزى الدوكو وركب له لوحة معدنية كان

لاقيها فى الشارع من خلف الموتوسيكل وبعد كده بدانا ندرب على الكاراتيه والجرى واستخدام السلاح الابيض زى ما قلت قبل كدة ولما فشلت الفكرة اشتريت سلاح آلى وطبنجة وطلقات وادربنا عليهم فى ابوزعبل وناحية مدينة السلام وبلغنا صفوت ان احنا جاهزين وهننفذ ورحنا يوم ٦/٦ بيلا علشان نقتله وفضلنا واقفين مدة طويلة لكن مانزلش المكتب فعدلنا عن فكرة الليل ورحنا يوم ٦/٨ ونفذنا اللى اتفقنا عليه .

س : ولماذا قام اشرف السيد ابراهيم بسرقة دراجة بخارية ؟

جـ : لكى يكون وسيلة انتقال وتنقل فى تنفيذ العملية .

س : وقد بدات فى رصد تحركات الدكتور فرج فودة ؟

جـ : قبل رمضان بحوالى يومين تقريبا اخذت موتوسيكل اشرف ورحت ناحية بيت الدكتور فودة وبدأت اراقب تحركاته كل يوم لمدة اسبوع الى ان تبين لى مالوش ميعاد مرة ينزل الساعة ١٠ ومرة ينزل الساعة ١١ ومرة ينزل الساعة ١ الظهر يعنى مالوش ميعاد ثابت وكان بيعمل ماشاويره قبل ما يروح المكتب .

س : ما هى الجهات التى كان يتوجه اليها المجنى عليه قبل ذهابه الى مكتبه ؟

جـ : هو كان بيروح مشاوير خاصة واحيانا كان بيشترى حاجات من شارع عباس العقاد يدخل المحلات ويخرج .

س : وهل قام اشرف السيد ابراهيم برصد المجنى عليه صحبتك ؟

جـ : ايوه هو جه معايا مرة واحدة .

س : ما الخطة التى وضعتها بشان قتل المجنى عليه فى بداية اتفاقكما على ذلك ؟

جـ : انا اتفقت مع أشرف على ان احنا ننقض عليه وهو نازل من مكتبه ونضربه بخنجر .

س : وما الخطوات التى طرقتها لتنفيذ تلك الخطة ؟

جـ : انا رحت مع اشرف عند باسم عضو الجماعة وصديقنا واتدربنا عنده فى شقته على كيفية استخدام السكينة وساكن فى الشقة دى هو وزوجته وبعدين طلبنا من محمد ابراهيم انه يدربنى انا واشرف على الكاراتيه لأنه بيفهم الحاجات دى واعتقد انه بيدرب وخلناه يدربنا عند باسم وفى منطقة الحدايق بالزاوية الحمراء وكان بيجرينا عند سور قصر القبة .

س : ما الذى دفعك الى استشعار بانه على علم بشروعك فى قتل الدكتور فرج فودة ؟

جـ : انا استشعرت ان عنده احساس بأن احنا هنعمل عملية من خلال بعض تلميحات لماذا تتدربون .

س : الم يقم محمد ابراهيم وباسم بالاشتراك معكما فى تنفيذ عملية اغتيال الدكتور فرج فودة ؟

جـ : كلا .

س : وهل ابلغت محمد ابراهيم بنيتكما باغتيال المجنى عليه باستخدام الرصاص ؟

جـ : لا ومحمد ابراهيم كان فهم منى انى صرفت نظر عن قتل الدكتور فودة وكذلك باسم .

س : وهل قمت بتجهيز سلاح ابيض لتنفيذ خطة اغتيال المجنى عليه بالسلاح الابيض ؟

جـ : انا ما شتريتش سلاح ابيض وحتى التمرين بتاعى كان بسكينة من عند باسم .

س : ومتى اتفقت مع اشرف السيد ابراهيم على قتل المجنى عليه باستخدام السلاح النارى ؟

جـ : الكلام ده كان بعد العيد الصغير بحوالى اسبوع .

س : وما الذى دفعك الى طرح هذه الفكرة ؟

جـ : لشعورى بفشل الطريقتين السابقتين .

س : وما الذى اعاق تنفيذ هذه الفكرة طوال الفترة الماضية .

جـ : كنت أبحث عن سلاح لاشتريه وادبر الفلوس اللازمة لشرائه .

س : وهل طالبت صفوت عبدالغنى بتدبير مبالغ مالية لشراء الاسلحة ؟

جـ : ايوه انا بعت له مع منصور لكنه رفض وقال يتصرف هو ولما ينفذ العملية ادى له اللى صرفه .

س : ما هى جملة المبالغ التى انفقت فى عملية اغتيال الدكتور فرج فودة ؟

جـ : حوالى ٢٤٠٠ جنيه تقريبا اشتريت الآلى بـ ٢٠٥٠ جنيه والفرد المحلى بـ ١٥٠ جنيه .

س : وممن اشتريت السلاح الآلى ؟

جـ : اشتريته عن طريق على حسن من واحد فى قرية اسمها الباجور .

س : وهل ينتمى على حسن او ابوالعلا عبدربه او مرسى وشهرته صنعو الى الجماعة الاسلامية ؟

جـ : ابوالعلا بس هو العضو فى الجامعة الاسلامية .

س : وما الذى حدث اثر تبينكما استعداد المجنى عليه لمغادرة مكتبه ؟

جـ : انا دورت الموتوسيكل واقترب اشرف من الهدف حتى وصل الى مسافة حوالى ١٠ متر من خلفه واطلق النيران عليه وانا توجهت اليه وركب الموتوسيكل ورائى وانا شفت طلقات بتنضرب فى اتجاه عالى عن المحيطين بالهدف فأول ما ركب اشرف الموتوسيكل ورائى واحنا ماشين فى شارع اسما فهمى قلت له انت ضربت نار على الناس لأنى كنت متفق معاه انه ما يضربش إلا على الدكتور وحتى السواق وهو بيطاردنا ! منعته انه يضرب عليه نار رغم انه وجه الرشاش ناحيته .

●●●

فى يوم ٣٠ من هذا الشهر يرد المحكمة راى فضيلة المفتى فى شرعية القصاص من الارهابى عبدالشافى باعدامه ، جزاء لما اقترفته يداه من عدوان على حدود الله ، بقتل نفس حرم الله قتلها الا بالحق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

اعترافات « مجموعة الاغتيالات »

تلقينا التكليفات باغتيال المسئولين من مصطفى حمزة الهارب من حكم بالإعدام

الإرهابيون يحددون دور كل منهم فى العمليات التى خططوا لتنفيذها

كتب ـ أحمد موسى:

كشفت اعترافات الارهابيين الـ١٥ المقبوض عليهم الذين أطلقوا على انفسهم «مجموعة الاغتيالات » الجناح العسكرى الجديد لتنظيم الجهاد تلقيهم تكليفات بأغتيال كبار المسئولين فى الدولة وقيادات الأمن من الارهابى مصطفى حمزة المحكوم عليه بالإعدام فى قضية «العائدون من أفغانستان» والذى ينتقل بين الخرطوم وبيشاور وارساله الأموال اللازمة للانفاق على جرائمهم .

واعترف الارهابى سيد فرج محمد فرج فى تحقيقات نيابة امن الدولة العليا التى يشرف عليها المستشار عبد السميع شرف الدين المحامى العام ويحقق فيها كل من : ياسر رفاعى وهانى برهام رئيسا النيابة وشريف عبد النبى ومحمد حلمى قنديل وعمرو فاروق وخالد صالح وهشام عبد المعطى وكلاء أول النيابة بسفره إلى إحدى الدول العربية ومقابلته بمجموعة إمبابة وعلى رأسهم المدعو حسن كراتيه ثم سفره إلى أفغانستان نهاية عام ١٩٩٢ . وتدريبه فى المعسكرات على إلقاء القنابل وحمل السلاح وإطلاق الرصاص ، على يد مصرى اسمه الحركى «ابو عاصم » وأضاف أنه التقى بالإرهابى مصطفى حمزه

« ابو حازم » الذى كلفه بالعودة الى مصر والانضمام إلى الجناح العسكرى للتنظيم وأعطى له رقم تليفون بباكستان للتنسيق بينهما إلا أنه اكتشف بعد عودته بانقطاع الاتصالات بين مصر وباكستان وقال الارهابى أنه عقب عودته لمصر عن طريق اليمن إلتقى بالإرهابى محمد مصطفى سيد وأسمه الحركى « عبد الحميد » الذى طلب منه الاستعداد للاشتراك فى احدى العمليات الإرهابية الهامة ، ورصد عدد من المسئولين والشخصيات العامة وقيادات وزارة الداخلية .

كما أعترف الإرهابى عادل السيد ابراهيم باقامته داخل وكره رقم ٧٥ ارض الجنينه بالعباسية وإخفاء المتفجرات والقنابل بداخله لاستخدامها فى تنفيذ عملياتهم و عند محاصرة وكره من جانب قوات الأمن ألقى قنبلتين بهدف قتل الضباط والجنود ، حتى يطلقوا الرصاص عليه ليموت « شهيدا » ، هكذا زعم فى التحقيقات إلا أنهم اطلقوا الرصاص عليه فى إحد قدميه لضمان السيطرة عليه وليس بهدف القتل كما حدد باقى المقبوض عليهم دورهم فى التنظيم والمخططات التى كانوا يستعدون لتنفيذها



عبد السميع شرف الدين

وأمر المستشار عبد السميع شرف الدين بحبس المتهمين ١٥ يوما ، ووجه إليهم تهم الانضمام إلى جماعة سرية غير مشروعة ،الغرض منها الدعوة إلى منع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها ومقاومة السلطات والاعتداء على الحقوق والحريات التى كفلها الدستور والاضرار بالسلام الاجتماعى ، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق الغرض الذى تدعو إليه الجماعة والاشتراك فى اتفاق جنائى لارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة اسلحة وذخيرة ومتفجرات بغير ترخيص لاستعمالها فى نشاط يخل بالأمن العام والتزوير فى أوراق رسمية بقصد استخدامها فى أنشطة غير مشروعة وعلى جانب أخر يعكف فريق من نيابة أمن الدولة العليا على الانتهاء من اعداد أوراق قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء وقام فريق من المحققين يضم : على الهوارى وأسامة قنديل وهانى برهام وهشام بدوى وعبد المنعم الحلوانى وشريف عبد النبى رؤساء النيابة ، باستكمال الاوراق بعد ورود تقارير الطب الشرعى حول تشريح جثة الشهيدة الشيماء محمد عبد الحليم وتقارير المستشفيات عن إصابات المجنى عليهم خاصة الطفلة ندا حسام الدين ، إضافة إلى تقارير الأحوال المدنية والمرور والمخابرات الحربية عند تزوير المضبوطات التى عثر عليها داخل اوكارهم وتقرير خبراء الادلة الجنائية حول تفجير القنبلة وفحص القنابل والعبوات الناسفة داخل أوكارهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

.. والأشغال الشاقة ١٠ سنوات لـ٦ متطرفين ببنى سويف لقتلهم أمير تنظيم الجهاد المنشق

بنى سويف ـ صفوت عبدالجواد:

قضت محكمة امن الدولة العليا ببنى سويف بمعاقبة ٦ متطرفين بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لكل منهم، وذلك لاتهامهم بقتل أمير تنظيم الجهاد المنشق حسام البطوطى وتمزيق جثته بالسيوف والاسلحة البيضاء.

والمتهمون هم أشرف يوسف محمد حمد الله، وجمعة عويس عبدالله، ومعوض محمد حسن الطماوى، وخالد عويس عبدالله وخالد حسن سليمان، وحازم سيد ابراهيم الجندى، تربصوا يوم ٢٠ يونيو عام ٨٨ بأمير تنظيم الجهاد المنشق ببنى سويف واسمه حسام البطوطى والذى كان فى زيارة أحد المرضى بمستشفى بنى سويف العام، ثم انهالوا عليه بالسيوف والاسلحة البيضاء حتى مزقوا جسده تماما وذلك انتقاما منه على انشقاقه على التنظيم وخلافه مع امير التنظيم الذى خلفه احمد يوسف حمدالله. صدر الحكم برئاسة المستشار عصام الدين قرنى مرسى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد أمين بدران وأسامة توفيق عبدالهادى بأمانة سر محمد توفيق محمد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

الأشغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الاعدام لـ ٤ متطرفين

أقاموا حد «الحرابة» على زميلهم وشنقوه بعد صلاة «استخارة»

كتب ـ محمود النوبي:



اسماعيل حمدى

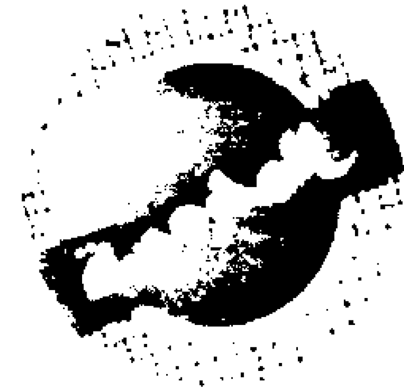
أصدرت أمس محكمة امن الدولة العليا حكمها فى قضية القتل العمد المتهم فيها اربعة من العناصر المتطرفة بقتل زميلهم «المنشق» بعد اقامة حد «الحرابة» عليه حيث قضت بعد محاكمة استمرت ٣ ايام فقط بمعاقبة المتهمين بالاشغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الاعدام وهم: ياسين محمد على (محفظ قرآن وطبال سابق) وشافعى مجد على (مطرب سابق) وحافظ سيد أحمد (سائق) وعادل زغلول عبدالحميد (طالب فاشل) الذين كانت النيابة قد اتهمتهم باقامة حد الحرابة على زميلهم فى الفكر وائل صفوت وقتله عمدا مع سبق الاصرار والترصد.

صدر الحكم برئاسة المستشار اسماعيل حمدى وعضوية المستشارين نصر الدين صادق ووحيد مناع بأمانة سر عصام ممدوح غريب.

وكانت المحكمة قد نظرت القضية فى ثلاث جلسات منفصلة فى ايام متتالية وسط حراسة أمنية مشددة وسيطرت من هيئة المحكمة على المتهمين الذين حاولوا ـ خلال الجلسات ـ الخروج على النظام وترديد الأناشيد والهتافات المعادية، وقد استمعت المحكمة خلال جلسات نظر القضية الى مرافعة النيابة العامة التى طالبت بتأييد حكم الاعدام الذى سبق صدوره على المتهمين، كما ترافع دفاع المتهمين وأوضح انتقاد سبق الاصرار لدى المتهمين وطلب اعتبار الواقعة ضربا أفضى إلى موت.

وترجع أحداث القضية إلى عام ١٩٨٩ عندما تعرف المتهمون على المجنى عليه وائل صفوت بمسجد الهداية فى دار السلام حيث اعتادوا التجمع للدعوة الى فكرهم وسلموه بعض المبالغ النقدية والاوراق الخاصة بهم لاستخراج جوازات سفر لهم، الا انه اخذ يماطلهم فعقدوا العزم على قتله وبعد ان تناولوا طعام الغداء وأدوا صلاة «العصر» جماعة مع المجنى عليه شدوا وثاقه وكمموا فمه وأدى كل منهم على انفراد صلاة استخارة على قتله ثم اعلنوا لبعضهم انشراح صدورهم بفكرة القتل وتلا المتهم الثانى عادل زغلول اية الحرابة عليهم واعلن ضرورة إقامة الحد على المجنى عليه باعتباره من المفسدين فى الارض وعندئذ امسكوا بحبل احاطوه حول عنقه حتى لفظ أنفاسه وفى ظلام الليل حملو الجثة فى سيارة ميكروباص يقودها المتهم الأول حافظ سيد أحمد وألقوا بها فى مقابر الخليفة وشاءت عناية الله أن تكشفهم فتعطلت بهم السيارة فور القاء الجثة حتى تجمع حراس المقابر والتقطوا رقم السيارة وكان هذا هو الخيط الذى أدى الى ضبطهم واعترافهم امام النيابة العامة بارتكاب الجريمة. و تم تقديمهم الى المحاكمة امام محكمة الجنايات التى قضت باعدامهم جميعا إلا ان المتهمين طعنوا فى الحكم امام محكمة النقض التى قضت باعادة محاكمتهم من جديد، امام محكمة أمن الدولة العليا التى اصدرت حكمها عليهم جميعا امس بالاشغال الشاقة ١٥ سنة.

واعلن المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة ان المحكمة استندت فى حكمها الى نص المادة ٢٣٤ عقوبات الذى يقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة على جريمة القتل العمد الخالية من أى ظرف مشدد. وقد استقبل المتهمون الحكم بالهتافات والاناشيد حيث تم اقتيادهم الى سيارة السجن وسط حراسة امنية مشددة باشراف المقدم محمد صلاح رئيس حرس محكمة جنايات القاهرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب

التاريخ : ١١/١٢/١٩٩٧

زعيم «طلائع الفتح» يهدد بتدبير عمليات انتحارية في حالة إعدام مرتكبي حادث «صدقي»

إسلام أباد ـ وكالات الأنباء: اعترف أمس المتهم الهارب محمد مكاوى الضابط السابق وأحد زعماء تنظيم «طلائع الفتح»، بمسئوليته عن محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء هدد «مكاوى» بشن عمليات انتحارية داخل مصر، فى حالة اعدام اعضاء التنظيم المحتجزين على ذمة القضية. أكد «مكاوى» اقامته بصفة دائمة فى احدي البلاد الاوروبية، والتى رفض الكشف عنها، واشار الى قيامه حاليا بزيارة مؤقتة الى افغانستان. واعرب «مكاوي» عن سخريته من الطلب الذى تقدمت به مصر الى افغانستان لتسليم الارهابيين الهاربين.. وقال: «لايمكن لأحد أن يجبرنا على مغادرة افغانستان.. من حقنا أن نعيش فى هذا البلد حيث امتزجت دماؤنا بدماء الافغان». أدلى «مكاوى» بهذه التهديدات في حديثه الى صحيفة «تامزونتير بوست»، والذى أجرته معه فى مدينة جلال أباد شرق افغانستان. أكدت الصحيفة وصول «مكاوي» الى افغانستان عام ١٩٨٨ بعد قضائه عقوبة السجن فى مصر، واشارت الى وجود عدد كبير من الشباب المصريين الذين يعملون حاليا تحت قيادة «مكاوى» فى افغانستان. وأوضحت الصحيفة، استمرار قتال العرب والمصريين فى صفوف الاحزاب الافغانية التى تتصارع على السلطة بعد سقوط النظام الشيوعي في «ابريل» ١٩٩٢. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت ان «مكاوى» أحد اربعة اشخاص مقيمين خارج البلاد، وشاركوا فى تدبير محاولة اغتيال عاطف صدقى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

٩ متهمين فى طلائع الفتح تقدموا بالتماسات اعادة النظر

بلغ عدد المتهمين الذين تقدموا بالتماسات اعادة النظر فى أحكام قضية طلائع الفتح بأجزائها الأربعة ٩ متهمين من بين ٢٠٨ تناولتهم الأحكام.

وصرح مصدر قضائى عسكرى بأن ٤ متهمين تقدموا بالتماسات اعادة النظر فى القضية رقم ١٨ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى، ومتهمين اثنين فى القضية رقم ٢٣، و٣ متهمين فى القضية رقم ٢٠. وأضاف أن دراسة الطعون المقدمة من محامى المتهمين أو من المتهمين أنفسهم ستستغرق مابين الشهر و٤٥ يوما.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥

إحالة قضية محاولة اغتيال صدقى إلى القضاء العسكرى

تم احالة قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الى القضاء العسكرى وسوف تبدأ النيابة العسكرية خلال ايام استكمال التحقيقات فى هذه القضية التى باشرتها نيابة امن الدولة العليا تمهيدا لعرضها على المدعى العام العسكرى لاصدار قرار الاتهام فيها .

ومما يذكر ان القضية تضم ١٢ متهما بينهم ٣ خارج البلاد وهم : أيمن الظواهرى المقيم فى سويسرا وأحمد السيد الديب الموجود فى اليمن وأخر كنيته « طارق » مقيم باليمن ، وباقى المتهمين محبوسون وهم : سيد صلاح، عصام التونى ، طارق الفحل ، محمد على خليل ، تهامى أحمد شلبى ، نور الدين سليمان كريم ، امين اسماعيل المصيلحى ، عبدالرحمن ابوطلحة وهانى عبدالرءوف .



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: القضاء العسكري يتسلّم ملفات محاولة اغتيال صدقي

□ القاهرة - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان قراراً صدر امس باحالة القضية ٩٣/٨١٣ حصر امن دولة عليا الخاصة بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي على القضاء العسكري. ومن المقرر ان تتسلم ادارة المدعي العام العسكري كل الملفات والمضبوطات الخاصة بهذه القضية خلال الساعات المقبلة، وذلك استعداداً لفحصها واصدار امر الاحالة على المحكمة العسكرية العليا خلال الاسبوع المقبل. ومن المقرر ان يضم امر الاحالة خمسة عشر متهما ستة هاربون وتسعة محبوسون. ويتصدر قائمة الاتهام المتهم السيد صلاح السيد سليمان وعصام محمد عبدالرحمن توني اللذان قاما بتنفيذ العملية، كما يضم امر الاحالة اسماء المتهمين المقبوض عليهم والهاربين ومواد الاتهام والوقائع التي ارتكبها المتهمون وقرار الاحالة الى المحكمة العسكرية العليا وقائمة باسماء شهود الاثبات واهم ملاحظات النيابة التي تتضمن ملفات كل التحقيقات مع النيابة وبيان وزير الداخلية امام المراسلين الاجانب.

وصرح مصدر قضائي مطلع لـ «الحياة»، بان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا الخاصة بحادث محاولة اغتيال الدكتور صدقي المتهم فيها خمسة عشر متهما منهم تسعة محبوسون وستة فارون بينهم الدكتور ايمن ربيع الظواهري والتي اشرف عليها النائب العام المستشار رجاء العربي شملت مواجهة المتهمين بالتقارير الفنية الواردة من ادارة المعمل الجنائي والطب الشرعي وكذلك نتيجة فحص البطاقات الشخصية ورخص القيادة وشهادات تادية الخدمة العسكرية وفحص عقود شراء السيارات التي تم استخدامها في الحادث. كما وردت للنيابة امس الثلثاء تقارير فنية ووثائق عن محاولة الاغتيال.

وعلمت «الحياة»، ان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا في القضية المشار اليها كشفت عن النقاط التالية:

- اعتراف المتهم هاني عبدالله عبدالرؤوف عبداللطيف اعترافا تفصيليا عن حركة «المصريين الافغان» في كابول وبيشاور التي تركزت على ما يلي:

- اماكن المعسكرات المخصصة لكل جماعة على حدة.

- «الجماعة الاسلامية»، و«الجهاد الاسلامي».

- تحديد اسماء المشرفين على هذه المعسكرات واسمائهم الحركية وفي مقدمهم محمد صلاح (ابو ابراهيم) قائد الجناح العسكري لتنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» الآن فرع الخارج.

- التدريبات التي يتلقاها اعضاء تلك التنظيمات في منطقة جلال اباد لمدة شهرين ونوعية التدريب الذي ياتي في مقدمه التدريب على الاسلحة والمتفجرات.

- ان خمسة افراد من تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» تلقوا تدريباً خاصاً بالتفجيرات عن بعد في هذا المعسكر وهم: نزيه نصحي احمد وضياء الدين احمد واحمد فاروق محمد والسيد صلاح السيد سليمان وعصام محمد عبدالرحمن توني، وهم المتهمون في حادثي محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الالفي ورئيس الوزراء الدكتور صدقي.

- انه تم تاسيس مكتب يطلق عليه اسم «الارشيف والوثائق» في افغانستان يضم كل المعلومات عن تنظيم «الجهاد» ويتولى الاشراف وتعمل فيه مجموعة من اعضاء التنظيم. ويضم الارشيف كل المعلومات عن اعضاء جماعة «الجهاد» في الداخل والخارج، والمطبوعات التي تصدر عن التنظيم، والصحف التي تقوم بنشر اخبار عن التنظيم.

- ان التكليفات الصادرة من امير التنظيم ايمن ربيع الظواهري للعائدين من «الافغان المصريين» تشمل عدم العودة الى الاهل مباشرة والاتصال بهم بصورة غير مباشرة، وتاجير شقق في مناطق زراعية خارج نطاق القاهرة الكبرى، واطاعة التكليفات والاوامر الصادرة اليهم، والتعامل بين الداخل والخارج بالشفرة والحبر السري، واغتيال اي عضو منشق والمتعاونين مع الامن.

- تشكيل لجنة قيادية للجناح العسكرية لطلائع الفتح الاسلامي في القاهرة تضم كلا من: طارق حسن الفحل واسمه الحركي (زكريا)، والسيد صلاح السيد سليمان (حسن)، وعصام محمد عبدالرحمن توني (علام)، وعبدالرحمن حامد محمود فرج ابو طلحة (مختار).

واضاف المتهم هاني عبدالله عبدالرؤوف في التحقيقات ان اول العمليات التي كلفوا بها عقب عودتهم من افغانستان في نهاية عام ١٩٩٢ وبدايات عام ١٩٩٣ كانت على النحو التالي:

- رصد تحركات اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق في جميع تحركاته وبخاصة تردده يوم الجمعة اسبوعيا عقب صلاة الجمعة على احد الاندية الرياضية الشهيرة في منطقة مدينة نصر.

- رصد تحركات بعض الفنانين والكتاب والوزراء والقضاة. ورصد تحركات اللواء حسن الالفي ومحمد عبد الحليم موسى. وانهم ابلغوا الظواهري هاتفيا نتائج الرصد.

٠٠٦٨٧

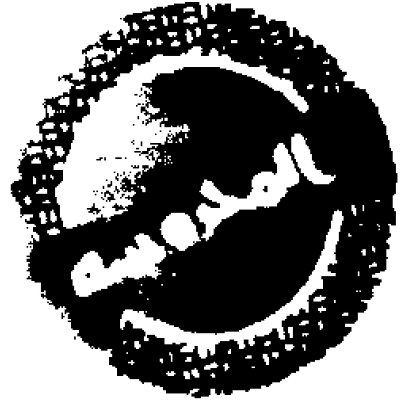


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

رفض الطعون فى أحكام الاعدام بقضية «طلائع الفتح»

رفض مكتب التصديق على الاحكام الطعون المقدمة من المتهمين في تنظيم «طلائع الفتح» بالجزءين الاول والثالث ومجموعة الـ ١٩ وبذلك يصبح الحكم واجب التنفيذ وعلم مندوب «الاهرام» انه من المنتظر تنفيذ حكم الاعدام خلال الايام القادمة.



إرسال ملف قضية صدقي للمدعى العسكرى

كتبت - نجوى عبدالعزيز:

انتهت امس نيابة أمن الدولة العليا من تحقيقاتها في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. تم ارسال ملف القضية ويبلغ ٣٥٠٠ صفحة الي المدعي العام العسكري وسط اجراءات أمنية مشددة ويتم تحديد موعد اجراء جلسات محاكمة المتهمين خلال ايام.

يبلغ عدد المتهمين في القضية ١٧ متهما منهم ٨ هاربون وعلي رأسهم الدكتور ايمن الظواهرى الهارب في جنيف.كما يبلغ عدد المجني عليهم والشهود في القضية ٥٩ ومرفق بأوراق القضية ٢٢ تقريرا طبيا وتقرير الصفة التشريحية لشيماء عبدالحليم، و٣٥ تقريرا فنيا من المعمل الجنائي ومصلحة الأحوال المدنية وادارات المرور بالقاهرة والجيزة وأبحاث التزييف. وتمت التحقيقات خلال ٦٥ جلسة تحقيق و٧ معاينات.

وكان المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا قد اخطر بتولي التحقيق في التاسعة الا ربعا مساء ٢٨ نوفمبر الماضي. وامر المستشار رجاء العربي النائب العام بتشكيل فريق للتحقيق مكون من هشام حمودة وعلي الهوارى واسامة قنديل، وهانى برهام وهشام بدوي وعبدالمنعم الحلواني وشريف عبدالنبى وعمر فاروق وحسام هلال.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

تنفيذ الإعدام فى ٣ إرهابيين بطلائع الفتح وتنظيم الـ١٩

تم أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام فى ثلاثة إرهابيين هم يحيى مصطفى امام شحرور الذى ينتمى الى تنظيم طلائع الفتح «الجزء الثالث» ومحمد أحمد حمود، وهشام طه احمد سليم من اعضاء تنظيم الـ ١٩.. وقد بدأ التنفيذ فى التاسعة صباحا واستغرق نحو ساعة وحضره ممثلون من النيابة العامة والنيابة العسكرية وأحد الوعاظ. وينتظر تنفيذ حكم الاعدام فى باقى المتهمين من تنظيم طلائع الفتح «الجزء الاول» والمحكوم عليهم بالاعدام خلال الايام القادمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٧ [illegible] ١٩٩٣

مصر: تنفيذ حكم الاعدام في اثنين من «الجماعة» وواحد من «الجهاد»

□ القاهرة - من محمد صلاح الدين:

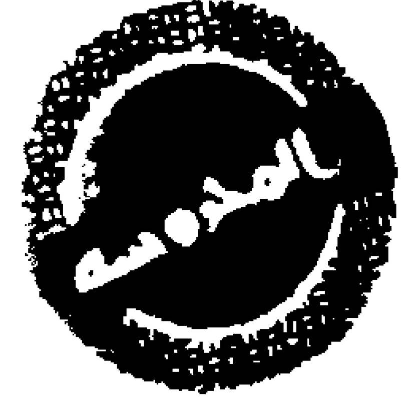
■ نفذت السلطات المصرية امس حكم الاعدام شنقاً في ثلاثة متطرفين، احدهم من اعضاء «جماعة الجهاد»، والاخران من اعضاء «الجماعة الاسلامية»، كانت المحكمة العسكرية قضت باعدامهم في قضيتي «طلائع الفتح» (الجزء الثالث) وتنظيم الـ ١٩.

وقال مصدر في القضاء العسكري ان حكم الاعدام نفذ صباح امس في «الارهابي» يحيى مصطفى امام شحرور الذي كانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت ضده حكما بالاعدام في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بعد ادانته في قضية «طلائع الفتح» (الجزء الثالث)، وان «الارهابيين» الآخرين هما هشام طه احمد سليم ومحمد احمد حمودة. وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت ضدهما حكما بالاعدام في الشهر نفسه بعد ادانتهما في قضية «تنظيم الـ ١٩» التي اتهم فيها اعضاء في «الجماعة الاسلامية».

وذكر المصدر ان حكم الاعدام نفذ في «الارهابيين» الثلاثة بعد اتخاذ كل الاجراءات القانونية ورفض الالتماسات التي تقدموا بها لتخفيف الاحكام الصادرة ضدهم.

وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت يوم ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) حكما في قضية تنظيم «طلائع الفتح» (الجزء الثالث) الذي يعد احد اجنحة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

مصر: تنفيذ حكم الاعدام

تتمة الصفحة الاولى

«جماعة الجهاد» والمتهم فيها ٣٣ من اعضاء التنظيم وقضت باعدام المتهم يحيى مصطفى شحرور حضوريا، كما حكمت بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة على اربعة متهمين وعشر سنوات لاثنين وسبع سنوات لاثنين من المتهمين وخمس سنوات لمتهمين والسجن ثلاث سنوات لمتهم واحد وبراءة باقي المتهمين.

كما اصدرت احكامها في قضية «تنظيم الـ ٨٩» باعدام اثنين والاشغال الشاقة المؤبدة لمتهم واحد و١٥ سنة لاثنين و١٠ سنوات لاثنين غيابيا و٧ سنوات لثلاثة متهمين والحبس ٣ سنوات لمتهم واحد، وخمس سنوات لاثنين وبراءة باقي المتهمين.

ووجهت المحكمة للمتهمين في القضية تهم: «الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون للدعوة الى تعطيل أحكام القانون والاضرار بالوحدة الوطنية وحيازة اسلحة ومفرقعات بغرض القتل والاخلال بالامن». وتضم لائحة المحكوم عليهم بالاعدام في مصر الذين ينتظرون تنفيذ العقوبة ٨ متطرفين، بينهم اثنان فاران، وهم: «محمد حسام الشريف، وخويلد محمد بركات، وعبدالحميد محمد عبدالحميد، وفتحي امام عبدالمجيد، ورافت محمد محمود عثمان، ومحمد عبداللاه وياسر كامل علي (فار) ومحمد زين (فار). وصدرت ضد هؤلاء الاحكام في قضية «طلائع الفتح» (الجزء الاول).

من جهة اخرى، اعلن وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان اجراءات تتخذ مع بعض الدول الاجنبية والصديقة «بهدف اعادة الفارين من العناصر الارهابية»، وان الاتصالات في هذا الشأن «حققت نتائج ايجابية في مجال الضبط والتطويق وتحديد اماكنهم». واعلن انه تم رصد مبلغ مليوني جنيه «كمكافآت للمواطنين الذين يدلون بمعلومات تفيد اجهزة الامن في الكشف عن الخلايا الارهابية واوكارها»، مشيرا الى ان قيمة المكافآت قد تصل الى ١٠٠ الف جنيه للشخص الذي يبلغ عن مكان اختفاء اي ارهابي.

واضاف في تصريحات ادلى بها عقب حضوره احتفالاً بتخريج دفعة من ضباط مكافحة المخدرات ان اجهزة الامن قادرة على التصدي للارهابيين، ونفى تكوين ميليشيات جماهيرية مسلحة للتصدي للمتطرفين، مؤكدا أن الشرطة «ضبطت عددا كبيرا من الارهابيين» ووضعت ايديها على كل الادلة والمستندات التي تثبت تورطهم.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

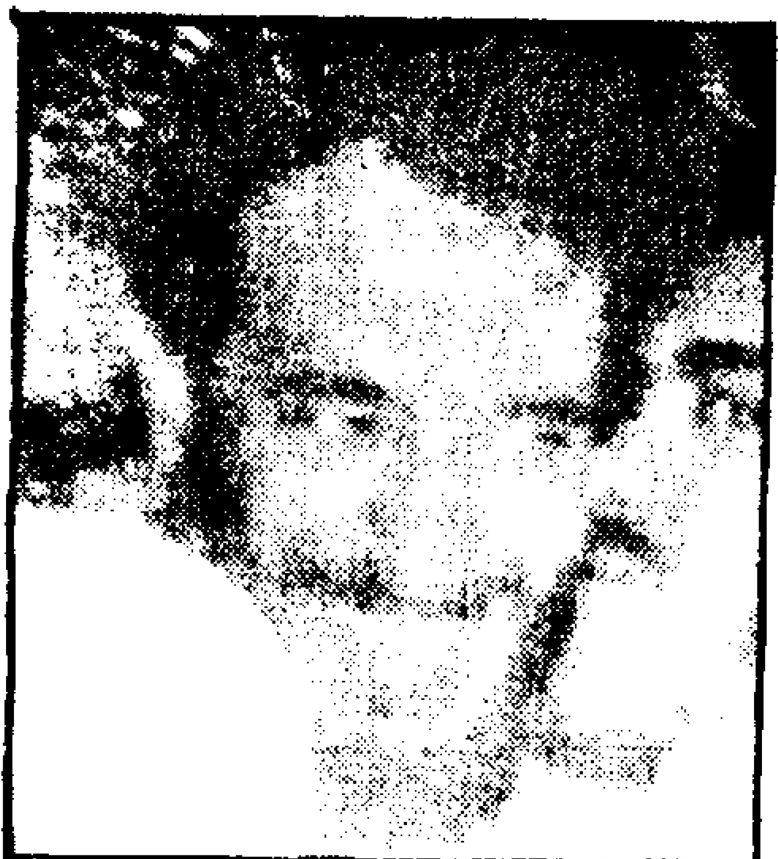
تنفيذ الاعدام فى ٣ من التنظيمات الارهابية

المتهمون قاموا بعمليات إجرامية ضد المواطنين ورجال الشرطة

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى ثلاثة من التنظيمات الارهابية فى قضيتى « طلائع الفتح - ٣ » و « تنظيم الـ ١٩ » .. وهم : يحيى مصطفى امام شحرور ومحمد احمد حمودة وهشام طه سليم . وكانت المحكمة العسكرية العليا قد قضت بأحكامها فى القضيتين فى ١٤ اكتوبر الماضى .. وتم التصديق على الاحكام ورفض التماسات اعادة النظر بعد دراستها من مكتب الطعون .

ضمت القضية الاولى ٣٣ متهما والثانية ١٩ ، اتهموا باقامة منظمتين على خلاف القانون بغرض تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية .. وارتكاب جنايات القتل والسرقة وحيازة واحراز اسلحة وذخائر ومفرقعات .


يحيى مصطفى امام شحرور


محمد احمد حمودة

تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم امس

هدفهم الاستيلاء على الحكم

يحيى مصطفى امام شحرور - ٣٢ سنة - حصل على بكالوريوس تجارة فى جامعة الزقازيق واحترف تجارة الاغنام .. من طحانوب بالقليوبية فكره يعتمد ان مصر دولة كافرة وحكومتها كافرة .. وان الجهاد الوسيلة للتخلص من الكفار .. وبدأ فى تكوين مجموعات كل واحدة من ١٠ افراد .. يقوم بتوجيه ضربة لنظام الحكم بعد تحديد المواقع المطلوب الاستيلاء عليها .. وقتل الافراد فى تلك المواقع والحصول على اسلحتهم والذخائر .

وحلم شحرور بالاستيلاء على حكم مصر بتلك المجموعات والسيطرة على مبنى التليفزيون ومنطقة لاظوغلى

٠٦٩٣

والميادين العامة .. واقامة عوائق وسدود عند مداخل القاهرة لمنع الجيش من التعامل معهم .

وسقطت احدى مجموعات شحرور بعد محاولتهم الحصول على مفرقعات واحبط مخططهم الارهابى قبل الشروع فى تنفيذه وضم التنظيم ٢٣ متهما ، وسجلت القضية امام القضاء العسكرى برقم ٢٣ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعى العام العسكرى والذى عرف باسم طلائع الفتح ـ ٣

وقد حازا واحرز بندقيتين آليتين و ٢٧١ طلقة ٧,٦٢×٣٩ مم بدون ترخيص .

تعطيل الدستور والقانون

اما محمد احمد حمودة وهشام طه سليم من اعضاء تنظيم الـ ١٩ فقد انضم لجماعة اسست على خلاف

القانون تولى محمد حمودة قيادتها وهدفوا الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتغيير نظام الحكم متخذين من الارهاب وسيلة لتنفيذ اغراضهم . واشتركوا فى اتفاق جنائى عرض عليه حمودة لارتكاب جنايات القتل والسرقة وحيازة واحراز المفرقعات والاسلحة والذخائر للاخلال بالنظام والامن العام وتزوير المحررات الرسمية .

افشاء الأسرار

والمتهم الثانى هشام طه سليم حازا واحرز طلقات نارية وقنابل يدوية ومفرقعات وافشى معلومات سرية .. ونجح هشام فى توفير الذخائر الى اعضاء التنظيم .

وسافر زعيم التنظيم محمد حمودة

فى يونيو ١٩٩١ الى افغانستان ولقاء قيادات تنظيم الجماعة الاسلامية الدارسين هناك وتلقى توجيهاتهم والتقى مع كل من رفاعى احمد طه ومحمد شوقى الاسلامبولى وطلعت فؤاد قاسم ومصطفى حمزة . وتلقى تدريبات على استخدام الاسلحة ورمى القنابل . وفنون حرب العصابات .. واستخدم فى تحركاته بطاقة مزورة .



المحكمة تستمع إلى مرافعة النيابة فى قضية عمر عبدالرحمن وأتباعه

النيابة تطالب بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين فى القضية

بدات امس نيابة امن الدولة العليا مرافعتها فى قضية المتهمين باحداث شغب الفيوم المتهم فيها عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد واتباعه . طالبت النيابة بتوقيع اقصى العقوبة على الدكتور عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة لـ ٤٩ متهما اخرين .

تابعت الجلسة :
نجوى عبدالعزيز

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار احمد عزت العشماوى وعضوية المستشارين محمود هريدى واسامة يوسف وحضور المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا واسامة قنديل رئيس النيابة بامانة سر محمد فتح الله وقف المحامى العام فى بداية الجلسة الساخنة واكد ان عمر عبدالرحم هو راس الافعى واس الفساد فى كل مايحدث فى مصر وان فكر هذا الرجل كان محصلة لما نحن فيه من حوادث ارهابية واعمال عنف وتخريب اغتيالات سياسية بدا مشوارها حادث المنصة فى ٦/١٠/٨١ ولم يزل اعوانه على الدرب يسيرون وانه كان قد بدا فى تحريض اتباعه على استخدام العصى ثم المفرقعات البسيطة ثم بمب الاطفال والاسلحة البسيطة وانتهاء بالسيارات المفخخة باستخدام الريموت كنترول على غرار ما حدث فى الحادثة الاخيرة والتى تشبه مايحدث فى لبنان . وقال المستشار عبدالسميع شرف الدين ان عمر عبدالرحمن كان يسعى الى اعطاء اوامره الى اعوانه بالتخريب والتدمير لاسقاط النظام وانه اعطى فتاوى لاعوانه بان مصر بلد كافر وان ابناءها وحكامها كفار وانه كان يستخدم التفسيرات الخاطئة للايات القرانية والاحاديث ويحرف فى بعضها على النحو لتحقيق اغراضه وعدد الجرائم التى وقعت من جراء فتواه . وقال ان منها اغتيال السادات وضرب السياحة وضرب الاقتصاد واستباحة اموال الاقباط وقد طلبت المحكمة من النيابة الا تتطرق الى الفكر الاسلامى او الدين الاسلامى فى المرافعة مشيرا الى ان المتهمين لم يتمسحوا بالاسلام وامر الاحالة لم يرد به من قريب او بعيد انهم قد اعتنقوا فكرا مؤثما وقرر انها لا محاكمة ولا قيود لدى فكر طالما انه لا يشكل جريمة .

ماضى هؤلاء

واستكمل المحامى العام مرافعته مشيرا ان الاوراق تشير الى تسجيل ماضى هؤلاء المتهمين الواقفين خلف الاقفاص وعلى راسهم المتهم الاول الغائب والحاضر عمر عبدالرحمن وقال ان من بينهم من كان عنصرا اساسيا فى قضايا اخرى والمشاركة فى قضايا مماثلة وقال نبدا بالادلة القولية المتمثلة فى شهود الاثبات التى قالوها امام النيابة والدائرة السابقة وجاءت لتؤكد انغماس المتهمين فى تلك الجرائم لتمسك بتلابيبهم ولم يجدوا امام عدالتكم فكاكا منها واستعرض ملجاء باقوال الشهود النفى قائلا لتحولهم الى شهود اثبات فقد صوروا المتهم الاول بانه الزلزال الذى هز العالم ورمى علماءها بالكفر وبدلا ان يقدم خدمات لبلاده ردا للجميل وان يعلم النشء فقد رد الجميل ورماها بالكفر وزعم انها دار حرب يجب الحرب عليها وعلى حكامها .

دور المتهم الاول

وبدات وقائع الدعوى فى رمضان ٨٩ وتوجه المتهم الاول على راس جمهور من اتباعه ومريديه من شباب الجماعة الاسلامية الى مسجد الشهداء وكانوا يضمرون فى نفوسهم الحقد والغل وبدا عمر عبدالرحمن فى الهتاف محمولا على اعناق اتباعه فى مظاهرة فكل من شاهده محمولا وعندما اقتربت قوة صغيرة من رجال الشرطة لتقدم له نصحا مؤكدة ان هذه الامور تخرج عن نطاق الشرعية استمروا فى تجمهرهم ثائرين استهدفوا الاعتداء على رجال الشرطة لمنعهم من حفظ الامن والنظام واكد المحامى العام انهم نجحوا فى اصطياد العقيد سيف الاسلام مامور قسم الفيوم وقذفوه بعيار نارى سقط مضرجا فى دمائه .

اهدار دم المامور

كما اكدت النيابة ان المتهم الاول سبق وان افتى باهدار دم المامور فى اكثر من خطبة واكد ان التجمهر كاد يقتلع كل ما فى طريقه الى ان تدخلت القوات التى استدعيت لمكان الحادث وبدات النيابة فى التحقيقات وتكشف لها ان هذه العناصر سبق اتهامها فى العديد من القضايا المماثلة او القضايا الجنائية اول هذه النقاط ما قيل بانه لا دليل فى الاوراق عن تجمهر تاسيسا عن ان يوم الحادث كان يوم الجمعة . قال رئيس المحكمة ان القضية امام الدائرة لاول مرة ولا تتقيد الدائرة فى حكمها او اجراءات المحاكمة قد سبق نظرها امام دائرة اخرى وقد حرصت المحكمة ان تثبت ذلك ليكون واضحا امام جميع الاطراف فى الدعوى انه يمتنع على اية جهة كانت بما فى ذلك سلطة الاتهام ان تعلق على احكام القضاء وحرصا من المحكمة على كفالة اكبر قدر من المرونة فالنيابة العامة كخصم شريف فى الدعوى وامين على مصالح هذا المجتمع وفى تمكينها من حمل لواء سلطة الاتهام فى الدعوى المماثلة فقد افسحت للمحامى العام الفرصة الكاملة لتلاوة جزء من حيثيات الحكم السابق على التهم مجرد وسيلة لبيان ادلة الثبوت بالنسبة لجريمة التجمهر فى حق المتهمين . واستكمل المحامى العام مرافعته من اقوال الشهود مؤكدا انه سبق ورود معلومات باعتزام جموع المتظاهرين بالطواف فى شوارع الفيوم بهتافات مضادة للحكم واكد انه يتنافى مع العقل ان الشرطة تمنع اناسا يتوجهون الى بيت الله لاداء صلاة الجمعة لاسيما وانهم كان اول ايام رمضان واشار فى مرافعته ان الشرطة لو ارادت منعهم لكانت هناك مذبحة كبيرة قد وقعت ودلل على حدوث التجمهر .

كما اجمعوا على تواجد عمر عبدالرحمن فى قيادة المسيرة واشار الى خلو الاوراق من شهود مدنيين وان جميعهم من رجال الشرطة مؤكدا ان المنطقة التى وقعت بها الاحداث تقع فى منطقة خالية من السكان والمدارس والخدمات العامة .



نيابة أمن الدولة تستكمل التحقيقات فى ٤٥ قضية إرهابية وقعت أحداثها بأسوان

ألقت أجهزة الأمن فى أسوان القبض على ١٢ إرهابيا من المتهمين بالاشتراك فى الحوادث التى جرت بالمحافظة، وعثرت فى أوكارهم على كميات من الذخيرة والقنابل والأسلحة، ويجرى البحث عن غيرهم من الإرهابيين الهاربين. وقد عهد المستشار رجاء العربى النائب العام إلى نيابة أمن الدولة العليا استكمال التحقيقات فى ٤٥ قضية إرهابية وقعت أحداثها فى أسوان، منذ شهر يونيو ٩٢ وحتى نوفمبر الماضى. وقد تسلم عبدالسميع شرف الدين المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا ملفات القضايا، وتشمل اغتيال عدد من رجال الشرطة على رأسهم نائب مفتش مباحث أمن الدولة و١٢ مخبرا ومساعدا ومحاولة اغتيال مفتش دائرة الأحوال المدنية. وسوف تحيل النيابة هذه القضايا عقب استكمال تحقيقاتها إلى المحاكم العسكرية وأمن الدولة «طوارئ».

النيابة تؤكد فى قضية عمر عبد الرحمن

مأمور مركز الفيوم لم يصب برصاص الشرطة

كتب عبد الغفار رشدى

واصلت أمس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» الاستماع الى مرافعة النيابة فى قضية احداث الشغب بالفيوم والتى وقعت فى ٧ إبريل عام ١٩٨٩ حيث تناولت النيابة الأدلة المتوافرة التى تثبت ارتكاب المتهمين وعددهم ٤٨ متهماً لجريمة التجمهر واثارة الشغب والتظاهر وحيازة اسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استخدامها فى نشاط يخل بالامن العام .

أكدت النيابة أنها لا تلقي بالاتهامات جزافاً وبغير سند إنما تعتمد على ادلة قوية قاطعة ويقينية ، واستندت النيابة في مرافعتها الى شهادة شاهد الإثبات الأول العقيد محمد سيف الاسلام مأمور مركز الفيوم وقت الاحداث والذى اصيب فى قدمه برصاصة من المتظاهرين وردت النيابة على إحتمال ان تكون إصابة الشاهد قد حدثت من أسلحة قوات الآمن بأن المجنى عليه جزم فى أقواله أنه حتى إصابته بالطلق النارى لم تطلق قوات الامن النيران الى ان تم نقله الى المستشفى ، وعن اختلاف شهود الاثبات فى تحديد عدد المتجمعين فى مكان الحادث فقد أرجع شاهد الإثبات الأول ذلك الى أنه بعد إصابته تفرق بعض المتظاهرين وادى هذا الى اختلاف تقدير بعض رجال الشرطة لعددهم .عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار احمد عزت العشماوى وعضوية المستشارين فاروق هريدى واسامة يوسف عز الدين بحضور اسامة قنديل رئيس نيابة امن الدولة . وأوضحت النيابة انه يوجد ١٢ ضابطا من شهود الاثبات فى هذه القضية وهذا أمر طبيعى ومنطقى لضرورة وجودهم بمكان الحادث لحفظ الاستقرار ومنع زعزعة الامن وإثارة الشغب ، كما ان نصوص القانون لا يوجد فى بنودها وجوب أن يكون الشاهد من غير رجال الشرطة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

تنفيذ الإعدام فى ٦ من المحكوم عليهم

تم أمس تنفيذ حكم الإعدام فى ٦ من المحكوم عليهم بالإعدام فى قضايا طلائع الفتح وهم: عبد الحميد حب الله، وفتحى إمام، وخويلد بركات، ومحمد عبداللاه، ورأفت محمود، ومحمد حسام الشريف



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٣

تنفيذ حكم الإعدام فى ٦ إرهابيين من طلائع الفتح

النيابة العسكرية تستجوب المتهمين فى محاولة اغتيال صدقى تمهيدا لمحاكمتهم فى أوائل يناير

كتب . حسين فتح الله وأحمد فؤاد :

تم صباح امس بسجن الإستئناف تنفيذ حكم الإعدام شنقا في ٦ من الإرهابيين المحكوم عليهم فى قضية «طلائع الفتح (١)» وذلك بعد اتخاذ كافة الاجراءات المقررة قانونا.

والإرهابيون الذين تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم هم : عبدالحميد محمد عبدالحميد حسب الله ، وخويلد محمد بركات، وفتحى امام عبدالحميد حزين، ومحمد عبدالله محمد السيد، ورافت محمود محمد عثمان، ومحمد حسام أحمد الشريف وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حكمها بإعدام المتهمين يوم ٣٠ اكتوبر الماضى، وتم التصديق على الحكم يوم ٢٩ نوفمبر وفى ١٥ ديسمبر الحالى رفض مكتب التصديق على الاحكام الطعون المقدمة من المتهمين ليصبح الحكم نهائيا . وقد شملت الأحكام اعدام ٨ إرهابيين بينهم اثنان صدر الحكم عليهما غيابيا وهما ياسر كامل على ومحمد زين.

وصرح مصدر قضائى عسكرى للاهرام بأنه بتنفيذ حكم الاعدام فى المحكوم عليهم بقضيه طلا[illegible] بفتح الجزء الاول تكون كافة القضايا التى احيلت للقضاء العسكرى قد تم الحكم فيد. بتنفيذ احكامها باستثناء المحكوم عليهم غيابيا والذين طلبت النيابة العسكرية والمحكمة العسكرية العليا سرعة ضبطهم لتنفيذ الاحكام التى صدرت ضدهم، ولا يتبقى امام القضاء العسكرى إلا قضية المحاولة الفاشلة لاغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والتى احيلت الى القضاء العسكرى قبل عدة ايام، وتقوم النيابة العسكرية باستجواب المتهمين فيها وعددهم ١٧ متهما تمهيدا لإستكمال كافة جوانب التحقيق فى القضية والتى بداتها نيابة أمن الدولة وسوف يعلن المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى هذه القضية أوائل شهر يناير المقبل لتبدأ المحكمة العسكرية العليا فى محاكمتهم مباشرة وبعد اعلان المتهمين بقرار الاتهام.

وقد شاهدت المحكمةبالاستعانة بالمساعدات الفنية ٥ شرائط فيديو تمثل المعاينة التصويرية لجرائمهمكما كررت المحكمة عرض شرائط الفيديو على الدفاع فى جلسات خاصة بناء على طلبهم. وقامت المحكمة بتصوير محاضر الجلسات المتعلقة بسماع شهود الاثبات والنفى وتفريغ أشرطة الفيديو وتسليمها للدفاع لتيسير ادائهم لواجباتهم. كما رخصت المحكمة لدفاع المتهمين بلقائهم فى محبسهم والتصريح لذويهم بزيارتهم وتقديم الاطعمة والملبوسات، وحرصت المحكمة على السماح لممثلى نقابة المحامين، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات العربية والدولية بحضور جلسات المحاكمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٣

[illegible]

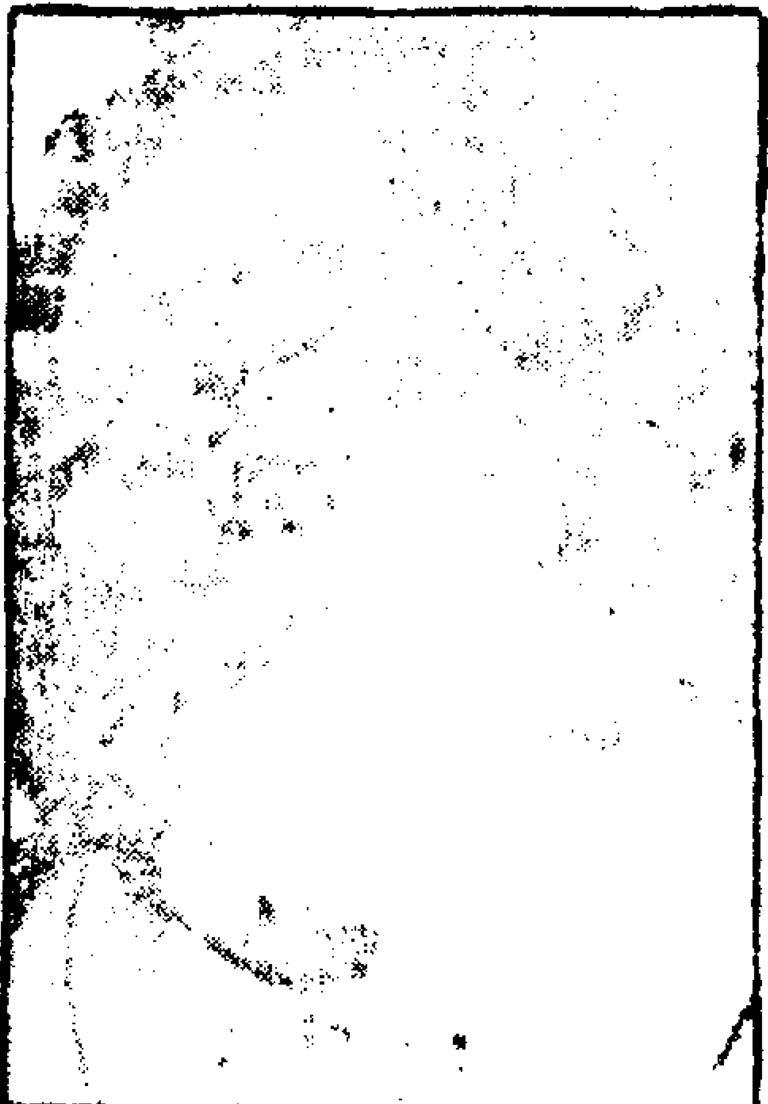
تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى ٦ من (طلائع الفتح - ١)
قتلوا سائقا وتباعا وشرعوا فى قتل ٢ من جنود الحراسة

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى سته من تنظيم طلائع الفتح الجزء الاول .. والذى يعد اكثر مجموعات التنظيم اجراما .. فقد إضافوا الى جريمة الإنضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاقتناع بفكرة كفر المجتمع جرائم الاتفاق الجنائى والقتل العمد والشروع فيه والسرقة وحيازة الاسلحة والمفرقعات بدون ترخيص وتزوير محررات رسمية .

المحكمة العسكرية العليا قضت فى ٣٠ اكتوبر الماضى بإعدام السته بالإضافة الى اثنين هاربين (ياسر كامل على و محمد زين) . وبالمؤبد على سته بينهم هارب وبالاشغال الشاقة على ٢٤ لمدد تتراوح مابين ٣ سنوات و٢٠ عاما وبالسجن ٦ سنوات على متهم وبراءة ١٥ وانقضاء الدعوى على واحد (نزيه نصحى راشد) لوفاته فى محاولة إغتيال اللواء حسن الالفى وزير الداخلية .

البداية فكر شخص

بداية هذا التنظيم والذى خرج من فكر شخص واحد عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله ٢٧ سنة طالب بالسنة النهائية بكلية الطب بمساعدة فتحى امام عبدالمجيد حزين ٢٣ سنة طالب بكلية الهندسة .. تم خلاله تكوين مجموعات فى امبابة والمنيل والوايلى وفم الخليج والمعادى تعتنق فكرا واحدا وكانت مجموعة الثمانية عبدالحميد وفتحى وخويلد محمد بركات ٢٣ سنة نقاش ومحمد عبداللاه محمد ٢٤ سنة طالب بالمعهد الفنى التجارى بالمطرية ورأفت محمود محمد عثمان ٣٠ سنة .. سائق ومحمد حسام احمد الشريف ٢٤ سنة حاصل على شهادة محاسبة من الجامعة الامريكية وياسر كامل على (هارب) ومحمد زين (هارب) اكثر المجموعات نشاطا لارتكاب جرائم قتل سائق وتباع فوق هضبة المقطم وسرقة سيارة نقل والشروع فى قتل جندى حراسة بجاردن سيتى واثنين اخرين من الجنود بالمعادى ومحاولة سرقة اسلحتهم الشخصية .



صبحى على السيد تباع السيارة فقد حياته ضحية الارهاب بدون ذنب ..



قاسم محمد عبدالمنعم السائق الذى خطط المتهمون لقتله بعد استيلائهم على السيارة النقل التى يقودها

وقد استغل عبدالحميد حب الله الدين ستارا واقنع عددا من الشباب بفكرة التطرف الذى كفر به المجتمع بلاسند من القرآن او السنة وامرهم بالقتل والسرقة تحت ستار محاربة الحكومة الكافرة معتبرا ان ذلك جهادا يحتمه الاسلام .

وكانت الجريمة الاولى والتى شارك فيها ستة عبدالحميد حب الله وفتحى امام حزين وخويلد محمد بركات .. ومحمد عبداللاه محمد .. وياسر كامل ورافت محمود .. وراح ضحيتها صبحى على السيد (سائق) وقاسم محمد عبدالمنعم (تباع) دارت فكرتها حول سرقة احد مخازن الاسلحة والذى يعرفه جيدا محمد عبداللاه .. ويعرف ايضا عدد الحراسة التى تحيط به .. وتطلب الامر سيارة لنقل تلك الاسلحة .

قتل سائق وتباع

وفى اليوم التالى وبعد ان حدد عبدالحميد الادوار وامدهم بطبنجتين وبندقية الية وقنبلة يدوية .. توجهوا جميعا الى محل تأجير عربات موبليا وقام فتحى امام ومحمد عبداللاه بالاتفاق مع صاحب المحل على استئجار السيارة لنقل اثاث من المقطم الى مدينة نصر .. وبعد تحركهم بالسيارة .. استخدم خويلد وياسر ورافت تاكسى وساروا خلفهم .. وفوق هضبة المقطم تظاهر فتحى برغبته فى القىء ونزل منها .. فحضر الثلاثة الباقون واوهموا السائق والتباع انهم افراد شرطة وقام اثنان بقتل السائق والتباع باستخدام الطبنجة

جنود الحراسة

وبحثا عن السلاح لافراد التنظيم .. فقد اشار عبدالحميد حب الله بضرورة الحصول عليه وذلك عن طريق قتل جنود الحراسات المعينة خدمة على السفارات والقنصليات وتم التخطيط لاقتناص سلاح احد افراد الحراسة على سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى بعد مراقبة التحركات .

وفى اليوم المحدد وفى العاشرة مساء وقف عدد من المتهمين يراقبون المكان .. وتقدم كل من محمد حسام احمد الشريف ومحمد زين (هارب) الى جندى الحراسة سعد عبدالهادى مطاوع .. واخفى محمد حسام خنجرا .. وسأل الجندى عن مكان صيدلية قريبة واثناء حديثهم امسك محمد زين بالجندى من الخلف وقام محمد حسام بطعنه عدة طعنات فى صدره وبطنه وكتفه .

وكانت الواقعة الثالثة عندما شرع اعضاء التنظيم فى قتل جنديين للحراسة بالمنفذ رقم ٢٠ بشارع ٧٧ بالمعادى والشروع فى سرقة سلاحهما الشخصى بالاكراه وشارك فيها عبدالحميد حب الله ومحمد حسام الشريف ومحمد زين واخرون قاموا بعمليات المراقبة ورصد تحركات جندى الحراسة ..



المصدر : 5 المساء

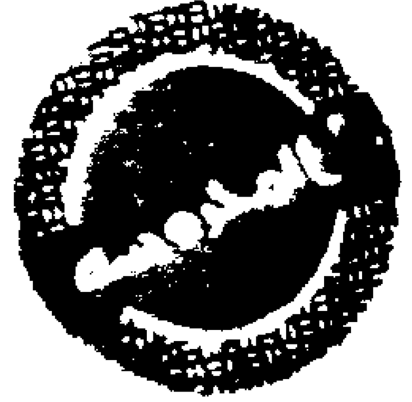
التاريخ : ٢٢ / ١٢ / ٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعترافات خطيرة يدلى بها الإرهابى ضياء عن جريمتى منفلوط وأسيوط

لاجىء المقابر .. يكشف عن الوجه القبيح لتنظيمه الإرهابى

محترف إجرام يدعى رفعت زيدان وراء اغتيال شهداء أسيوط



امر المستشار محروس محمد على المحامي العام لنيابات شمال اسيوط بحبس ٧٦ متطرفا ينتمون الى الجماعات الارهابية بمنفلوط ١٥يوما على ذمة التحقيقات التى اجريت بشأن اتهامهم بالتجمهر ومقاومة السلطات واحراز اسلحة نارية واخرى بيضاء بدون ترخيص، والانضمام الى جماعات ارهابية هدفها تعطيل الدستور والقانون، وقلب نظام الحكم.

كما امرت النيابة بتشريح جثة الارهابى محمد عبدالرحمن عبدالحليم الذى لقى مصرعه اثناء تبادل اطلاق الرصاص مع الجماعات المتطرفة بمسجد الرحمن بمدينة منفلوط، وقد تقدم شقيقه ويدعى حسين لتسلم جثته توطئة لدفنها.. فى الوقت نفسه كشفت التحقيقات التى اجريت مع الارهابى ضياء احمد عبدالحميد الطالب بكلية الطب الذى القت اجهزة الامن القبض عليه.. مصابا اثناء اختفائه وسط مدافن قرية درنكة.. كشفت عن انه من مواليد سوهاج، وانه اثناء دراسته بالمرحلة الثانوية، انضم الى الجماعات المتطرفة بسوهاج، الا ان نشاطه كان محدودا فى هذه الآونة، لكنه كثف نشاطه حينما التحق بكلية الطب جامعة اسيوط، اذ اسند اليه منصب المسئول الاسلامى.

وقد تبين انه كان يقوم بطبع وتوزيع المنشورات التى تحمل افكارا مناهضة للنظام وتدعو المواطنين الى اثارة الشغب وشحنهم بافكار هدامة.

كما كان يقوم بتكليف الصبية وطلاب المدارس بتوزيع خطابات تحمل تهديدات لضباط الشرطة، ولصق المنشورات التى تحمل نفس المعنى على جدران وحوائط المدينة.

وكشفت التحقيقات التى اجرتها اجهزة الامن مع الارهابى «ضياء» انه كان على صلة وثيقة مع احمد زكى الشريف قائد الجناح العسكرى للجماعات الارهابية والذى لقى مصرعه فى احداث شركة «فريال» والارهابى احمد سليم.. ثم عمل اخيرا مع الارهابى رفعت زيدان، الذى لاتزال اجهزة الامن تبحث عنه لخطورته الشديدة، حيث كان يخطط لجميع العمليات الارهابية باسيوط.

وقد ادلى الارهابى «ضياء»، بتفاصيل العملية الارهابية الغادرة التى راح ضحيتها العميد محمد قاسم طعيمة والنقيب عيسى كرم والملازم اول محمد الكاتب.. قال انه تلقى تعليمات من الارهابى رفعت زيدان برصد ومراقبة العميد طعيمة، ومراقبة استراحته التى تقع بعمارة الشرق للتامين بشارع ٢٣يوليو بميدان المحطة.. وذلك قبل ١٦يوما من وقوع الحادث.واضاف الارهابى انه استطاع فى هذه الفترة معرفة الاوقات التى يتحرك فيها العميد طعيمة، كما تعرف على لون ورقم سيارته التى تحمل لوحات معدنية رقم ١٨٠ملاكى اسيوط. وقرر انه اخذ يتردد على مسرح الحادث ٤مرات.. وفى ساعة الصفر التى حددها لهم الارهابى رفعت زيدان وسلمهم قبلها بساعتين ٣بنادق آلية وطبنجة وكمية من الذخائر و٩خزن مملوءة بالطلقات، ثم رافق الارهابيين الثلاثة حيث نفذوا جريمتهم واغتالوا العميد طعيمة حسب السيناريو المتفق عليه.

وقال الارهابى ان التعليمات التى صدرت اليه من رفعت زيدان، كانت تقضى بالا يشترك مع الجناة فى اطلاق الاعيرة النارية، وان تقتصر مهمته على مراقبة الطريق وايقاف سيارة اجرة لزملائه بعد تنفيذ جريمتهم، وانه استقل معهم السيارة، وعند الكمين الذى وقع عنده حادث اغتيال النقيب عيسى كرم عيسى والملازم اول باسم الكاتب وجندى المرور.. فر هاربا عندما شاهد ضابط الكمين وسيارة المطاردة، فى الوقت الذى اطلق فيه زملاؤه النيران على ضباط الشرطة، فاصيب فى قدمه وقد اختفى فى مقابر قرية درنكة التى تبعد حوالى كيلو متر عن موقع الحادث، حيث منعته اصابته من استكمال هروبه النهائى، الى ان شاهده شيخ خفراء القرية، واحد الخفراء اثناء مرورهما لتأمين المنطقة، فالقيا القبض عليه وابلغا على الفور اجهزة الامن التى نقلته الى مستشفى اسيوط الجامعى لاسعافه.

وعلى الرغم من الاعترافات التى ادلى بها الارهابى « ضياء»، امام اجهزة الامن، الا انه عاد وحاول الانكار فى تحقيقات النيابة التى استمرت ست ساعات والتى اجريت بمعرفة صبرى شمس الدين رئيس النيابة باشراف المستشار عزت مسعد المحامى العام لنيابات جنوب اسيوط.. انكر الارهابى ما جاء على لسانه فى اقواله امام اجهزة الامن.. امرت النيابة بحبسه ١٥يوما على ذمة التحقيق وترحيله الى السجن العمومى.

وصرح مصدر امنى مسئول ان سائق السيارة «الفيات «البيضاء الذى استوقفه الجناة، يدعى مجدى حبيب يعقوب وانه ليست له اى علاقة بالحادث.. وقد تقدم امس شقيقه عادل لتسلم جثته بعد ان تعرف عليها لدفنها بمقابر غرب اسيوط.

تبين ان الجثة الثانية للجندى رجب احمد عسران من قنا، وقد تقرر تسليم جثته لاسرته.. *اما الجثة الثالثة* فهى للارهابى سيد ابوزيد طالب بالمعهد الفنى التجارى باسيوط وهو من قرية الحبالصة مركز القوصية.. والذى سبق اتهامه فى قضايا ارهابية. *والجثة الرابعة* للارهابى عبدالنبى حسانين الشهير بـ «عمار» من مواليد عزبة ابوعقل بمركز ديروط والذى يعد من بين اخطر ١١ارهابيا على مستوى الجمهورية.

اسيوط من : مصطفى الجمل ـ عماد عوض ـ سمير عبد الرحيم

تحديد أوصاف الجناة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات عين شمس

كتبت . سناء عبدالعاطى:

واصلت أمس نيابة حوادث شرق القاهرة تحقيقاتها بإشراف المستشار سليم عبدالحميد المحامى العام الأول لنيابات شرق القاهرة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات النور بشارع سليم الأول بعين شمس حيث قتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخر بعد أن استولى الجناة على كمية من الذهب ولاذوا بالهرب .

وكان حسن السايس وباسل عبدالمحسن وكيلا نيابة حوادث شرق القاهرة قد باشرا التحقيق بإشراف محمد عسكر رئيس النيابة، وانتقلا إلى مكان الحادث حيث تبين أن السطو تم على محل مجوهرات النور رقم ١٣٥ شارع سليم الأول وعثر على جثتين داخل المحل وهما للشقيقين أصحاب المحل البير سليمان نجيب وأدوارد سليمان نجيب بينما اصيب شقيقهما الثالث واسمه أنور سليمان نجيب (مهندس استشارى) بطلق نارى فى كتفه، وبمعاينة المحل عثر على بعض المشغولات الذهبية متناثرة فى أرضيته



كما عثر على ٧ طلقات فارغة وعلى بعد عدة أمتار من الحادث عثر على جثة حارس العقار ويدعى وديد عازر فرج ٥٦٠ سنة، ملقاة على الأرض وبجواره كمية من الخبز كان فى طريق عودته بها لمنزله بعد شرائها، وقد توفى نتيجة أصابته بطلق نارى فى رأسه بينما توفى الشقيقان نتيجة اصابة أحدهما بطلق نارى اسفل عينه اليمنى، والآخر نتيجة اصابته بطلق نارى فى بطنه، واستمعت النيابة إلى أقوال ٧ شهود حيث أجمعوا على أن الجناة شخصان فقط يرتدى أحدهما ملابس الصاعقة بينما يرتدي الآخر سويتر وبنطلونا كحلى اللون وأن الشخصين ملثمان بشالين من القماش الملون وأحدهما يحمل بندقية آلية والآخر يحمل طبنجة وقد هربا عقب الحادث مترجلين فى عدة شوارع جانبية، وهما يطلقان الرصاص لإرهاب الأهالى .

كما قرر الشهود أن حارس العقار الذى لقى مصرعه كان يعبر الشارع بالصدفة ولم يكن يتعقب الجناة، ومن ناحية أخرى استمعت النيابة إلى أقوال الشقيق الثالث المصاب انور سليمان الذى أصيب بطلقة فى كتفه وأمرت النيابة باستدعاء الشقيق الرابع لجرد المحل وبيان كمية المسروقات، وصرحت بدفن جثث الضحايا.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

مراقبون اعتبروا الاحكام «مفاجأة»

تبرئة ٨ من «الجماعة الاسلامية» في قضية فرج فودة

☐ القاهرة -
من محمد صلاح الدين
واحمد عبدالرحمن:

■ بعد أكثر من سنة ونصف سنة على اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) المصرية في جلسة عقدتها أمس احكامها في القضية التي اتهم فيها ١٣ من أعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية». وبرأت المحكمة ٨ من المتهمين من بينهم صفوت عبدالغني قائد الجناح العسكري.

واعتبر مراقبون في القاهرة ان الاحكام «مفاجأة» لا تقل عن مفاجأة الاحكام في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب (البرلمان) التي صدرت في ١٤ آب (اغسطس) الماضي وتضمنت تبرئة جميع المتهمين من القتل وادانة بعضهم بتهمة حيازة اسلحة من دون ترخيص وتزوير اوراق رسمية.

وشملت الاحكام في قضية فودة الاعدام للمتهم الأول عبدالشافي رمضان بعد ورود تقرير المفتي في هذا الشان، وللمتهم الثاني أشرف السيد ابراهيم (اعدم بعد ادانته في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام). وقضت المحكمة أيضاً بالاشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم أبو العلا محمد عبد ربه، والاشغال الشاقة ١٠ سنين لعلي حسن علي (فار) وتغريمه مئة جنيه، والسجن ٣ سنوات لباسم محمد خليل (فار) وتغريمه مئة جنيه. وبرئ صفوت عبدالغني ومنصور أحمد منصور ومحمد ابراهيم عبدالحميد ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد وأشرف محمد عبدالرحمن وجلال محمود وحسن علي محمود ووليد سعد كامل.

«احكام عادلة»

ووصف السيد منتصر الزيات محامي المتهمين الاحكام بانها «عادلة تبين أن في مصر قضاء نزيهاً». وقال لـ «الحياة»: «على الحكومة أن تعتبر الاحكام نقطة بداية جديدة لعلاقتها بالجماعات الدينية، ووقف نزيف الدماء وتيار العنف». وطالب بفتح حوار مع اعضاء الجماعات الدينية والافراج عن المعتقلين غير المتهمين في قضايا محددة، ووقف حملات اعتقال اعداد جديدة من اعضاء الجماعات الدينية، مشيراً الى ان اتخاذ الحكومة هذه الاجراءات «سيساهم الى حد كبير في تهدئة الامور ويمنع وقوع أعمال انتقامية».

وكان المتهمون حضروا الى قاعة المحاكمات الكبرى في مدينة نصر صباحاً وسط حراسة مشددة وهم يرتدون عباءات بيضاً ثم خلعوها لدى دخولهم القاعة وبدوا وهم يرتدون قمصاناً كتبت عليها شعارات معادية للحكومة.

وتلا رئيس المحكمة الاحكام فتعالت صيحات اهالي المتهمين واعربوا عن سعادتهم بتبرئة ثمانية. وقال رئيس المحكمة ان قرار اعدام عبدالشافي احمد رمضان اتخذ باجماع الآراء بعد ورود تقرير من المفتي، حيث ثبت ان المتهم ضبط متلبساً وفي حوزته بندقية استخدمها في مكان الحادث، مشيراً الى ان هيئة المحكمة لم تقتنع بالادلة التي ساقتها النيابة بالنسبة الى المتهمين الثمانية ولذلك قضت ببراءتهم.

وكانت النيابة نسبت الى صفوت عبدالغني اصدار فتوى تبيح قتل فودة وتحريض المتهمين في قضية اغتيال المحجوب.

عبد الغني

والتقت «الحياة» عبدالغني بعد صدور الحكم فاعرب عن سعادته بتبرئته وقال انه يثق الآن في نزاهة القضاء المصري. واعترف بمسؤولية «الجماعة الاسلامية» عن مهاجمة باص السياح النمسويين الاثنين الماضي، مشيراً الى ان هدف الجماعة هو «ضرب السياحة وليس السياح». واعتبر ان ضرب السياحة احدى وسائل الجماعة «للضغط على النظام من اجل اطلاق المعتقلين ووقف الاعتقالات ومطاردة اعضاء الجماعات الدينية». وزاد ان اعضاء الجماعة كانوا توقفوا فترة ستة اشهر عن شن عمليات ضد اهداف سياحية.

محكمة أمن الدولة تصدر أحكامها فى قضية اغتيال فرج فودة

إعدام اثنين منهما متطرف تم إعدامه فى محاولة اغتيال صفوت الشريف

١٥ سنة أشغالا شاقة لواحد و١٠ سنوات لآخر وبراءة ٨ بينهم قائد الجناح العسكرى

اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» حكمها على ١٣ متهما فى قضية اغتيال الكاتب السياسى الدكتور فرج فودة والشروع فى قتل آخرين. ادانت المحكمة ٤ متهمين وبرأت ثمانية وقضت بانقضاء الدعوى الجنائية عن المنفذ الثانى فى القضية اشرف السيد ابراهيم صالح ٢٩، سنة، حاصل على دبلوم تدريب مهنى الذي نفذ فيه حكم الاعدام فى ١ اغسطس الماضى لاتهامه فى رقم ١٤ جنايات عسكرية لاشتراكه وآخرين فى محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف.

تابعت الجلسة
نجوى عبدالعزيز
تصوير: مجدى حنا

حضر المتهمون من السجن في الصباح الباكر وتم ايداعهم اقفاص الاتهام الخمسة داخل قاعة محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» بمجمع المحاكم بمدينة نصر. كان المتهمون يرتدون للمرة الاولى في تاريخ المحاكم والجماعات المتطرفة «تي ـ شيرتات» بيضاء مكتوب عليها العديد من العبارات باللون الازرق باللغتين العربية من اعلى والانجليزية من اسفل وبنطلونات بيضاء عدا المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغني قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد. الذي كان يرتدي جلبابا ابيض وفوقه جاكت ازرق. تغيب عن الحضور المتهم الاول في القضية عبدالشافي احمد محمد رمضان ولم يتم احضاره من السجن والذى اصدرت المحكمة قرارها في ١ ديسمبر الحالي بإحالة اوراقه للمفتي ووافق على اعدامه امس واصدرت المحكمة حكمها بإعدامه. وسوف تودع المحكمة اسباب حكمها بالبراءة والادانة خلال ٣٠ يوما.

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسانين وحسن موسى

تلاوة الحكم

تم منذ الصباح الباكر تامين مداخل ومخارج المحكمة بقوات مشددة وانتشرت قوات العمليات الخاصة والكوماندوز داخل القاعة والمنصة. والتفتيش الذاتي واخذ المتهمون يرددون الخطب والهتافات قبل بداية الجلسة وبدا دخول هيئة المحكمة وصاح المتهمون ان السجن والاعدام لن يثنينا عن الاسلام. بحر السلطة سيبك سيبك رب العزة مش هيسيبك. بحر السلطة ياجحود جيل الصحوة سوف يعود وهنا قال رئيس المحكمة ربنا الاعلم وامامكم ٥ دقائق تهداون وإلا سوف تندمون.

وبدا رئيس المحكمة في تلاوة الحكم. وقرر انه تم الحكم حضوريا على عشرة متهمين، وغيابيا على متهمين فقط وقال رئيس المحكمة انه بإجماع الاراء قررت المحكمة اعدام المتهم الاول عبدالشافي احمد محمد رمضان ٢٦، سنة، بائع اسماك عما اسند اليه ومعاقبة المتهم الثامن ابو العلا محمد عبد ربه محمد ٣٠، سنة، نقاش بالاشغال الشاقة لمدة ١٥، سنة، ومعاقبة المتهم التاسع على حسن على حسن ٢٦، سنة، حاصل على ليسانس دار العلوم بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات عن التهمتين المسندتين اليه وبراءته فيما عدا ذلك. ومعاقبة المتهم السادس باسم محمد خليل شاهين ٢٥، سنة، هارب بالسجن لمدة ٣ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه عن تهمتين وبراءته فيما عدا ذلك ومصادرة المضبوطات وإلزامه بالمصاريف.

براءة صفوت عبدالغني

واصدرت حكمها ببراءة كل من المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغني ٢٦، سنة، طالب بكلية الاداب جامعة المنيا و«المحامي» منصور احمد منصور والذى اتهمته النيابة بانه كان ينقل التكليف باغتيال فودة من صفوت داخل السجن لباقي المتهمين وبرات محمد ابراهيم عبدالحميد ٢١، سنة، ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد ٢١، سنة، طالب بكلية دار العلوم. واشرف محمد عبدالرحيم. وجلال محمود العزازى ٢٩، سنة، مدرس تربية رياضية. وحسن على محمود ٣٠، سنة، محام، ووليد سعد كامل زنجر ٢٣، سنة، موظف بهيئة الاثار. استندت المحكمة في حكمها على المتهمين الى الاعترافات ووسائل الادلة في الدعوى من المواد رقم ٤٠، ٤١ ، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٢٠٦ فقرات ٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤ فقرة ٢. كما انها استندت على مواد قانون الاسلحة والذخيرة والاتفاق الجنائي والشروع في القتل ومواد قانون السلاح. وقالت المحكمة انه بالنسبة للمتهم الثامن فقد ثبت في حقه للمحكمة من خلال اعترافه عن اتفاقه الجنائي واحرازه اسلحة وذخائر. وبالنسبة للمتهم الثالث فقد ثبت في حقه انه كان مصدر السلاح المستخدم في الحادث وثبوت تهمتي حيازة وذخائر . وبراءته المحكمة من تهمة الاتفاق الجنائي عن قتل فودة والشروع في قتل نجله احمد، وصديقه وحيد رأفت وماجدة جرجس حنا، ومحمد فاروق سائق فودة كما قالت المحكمة بالنسبة للمتهم الرابع باسم محمد خليل فقد ثبت في حقه حيازة السلاح الذى ضبط مع المتهم الاول وذخائره. وقام بشرائه بـ ١٥٠ جنيها وبراءته المحكمة من تهمة الاتفاق الجنائي في القضية وقالت ان الادانة جاءت تاسيسا على ثبوت جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد

بيان للمفتي

وقد تضمن بيان فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوى الذى ارسله الى هيئة المحكمة بالنسبة للموافقة على اعدام المتهم الاول تضمن انه وافق ولا مانع شرعا ان المتهم عبدالشافي كان له الدور الاساسى الفعال الذى ادى الى وقوع هذه الجريمة ويتمثل ذلك في انه بيت النية وعقد العزم واتفق مع المتهم الثاني اشرف السيد بعد تحريضه فقام بالاعداد والتخطيط مع اخرين كما قام بالتربص والمراقبة لتحركات المجني عليه فرج فودة كما قام هذا المتهم بالمساعدة والمشاركة للمتهم الثاني اشرف في جميع الخطوات التى ادت الى تسهيل القيام بعملية اغتيال المجني عليه. هذا وقد اتفق فقهاء المذاهب الاربعة على انه يقتص من الجماعة للفرد اذا باشروا القتل ولكنهم اختلفوا فيمن اتفق وكان متواطئا ولم يحضر القتل او اعان عليه ولم يباشره بنفسه فيرى جمهور الفقهاء انه يقتص من المباشر فقط ويعزر من لم يباشر القتل. واشار فضيلة المفتي في بيانه ان فقهاء المالكية راوا ان من اعان ولم يباشر او حضر ولم يباشر فانه يقتل قصاصا بشرط ان يكون «بحيث لو استعان به الجاني» انه كان هو ان يعينه على القتل اما من اتفق ولم يحضر فالراجح ان يعزر والمقرر شرعا ان التعزير عقوبة غير مقدرة وامرها مفوض للحاكم او من ينيبه وتبدا من اللوم والتوبيخ وتنتهي بالسجن، وقد تكون بالقتل حسبما يستنبط من ظروف الدعوى وملابساتها ويرى فقهاء الحنفية ان التعزير قد يكون بالقتل ويسمى «بالقتل سياسة». واضاف المفتي انه يرى ذلك بعض فقهاء الحنابلة ومنهم بن تيميه وبن القيم وبعض فقهاء المالكية وذلك حسبما تقتضيه المصلحة العامة. وكان فساد المجرم لا يزول إلا بقتله كالجاسوس والداعي الى البدعة ومعتاد الجرائم الخطرة واذا كان ذلك عملا بالحديث الشريف. ادراوا الحدود بالشبهات وانهى المفتي بيانه بانه انتهى في تقريره الى انه لا يرى ما يمنع شرعا اذا اطمان وجدان المحكمة ان يعاقب عبدالشافي بالقتل تعزيرا.

«القضية في سطور»

وكان المتهمان الاول والثاني قد كمنا للمجني عليه وباقي المصابين اثناء خروجه من مكتبه بشارع اسماء فهمي بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢ واطلقا عليه الرصاص بعد ان استقرا على قتله بهذه الوسيلة والقي القبض على المتهم الاول في مكان الحادث بعد ان طارده سائق فودة وباقي المواطنين. وتمكن المتهم الثاني من الهرب داخل مترو مصر الجديدة الى ان القي القبض عليه في مايو الماضي لمشاركته واخرين في محاولة اغتيال صفوت الشريف ونفذ فيه حكم الاعدام في اغسطس. وقدم هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيسا نيابة امن الدولة العليا مذكرة للهيئة في ٤ اغسطس الماضي تفيد تنفيذ حكم الاعدام فيه وقررت المحكمة انقضاء الدعوى الجنائية عنه. وقد تضمنت اعترافات المتهمين انهم درسوا قتله اكثر من مرة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

براءة صفوت عبد الغنى واعدام عبد الشافى فى قضية فرج فودة

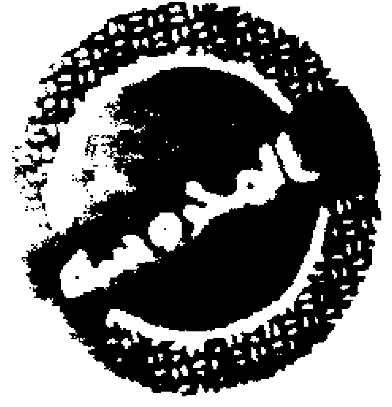
أسدلت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»، أمس الخميس الستار على قضية مقتل فرج فوده. وقضت برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر بإعدام المتهم الأول عبد الشافى أحمد رمضان، الذى كانت قد أحيلت أوراقه إلى المفتى.

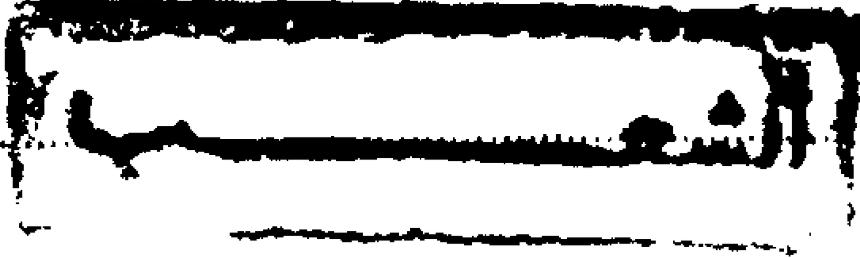
والأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً للمتهم أبو العلا محمد عبد ربه، ولمدة ١٠ سنوات للمتهم الهارب على حسن على حسن، والسجن لمدة ٣ سنوات للمتهم الهارب باسم محمد خليل شاهين وتغريمه مائه جنيه.

كما قضت ببراءة كل من صفوت عبد الغنى ومنصور أحمد منصور ومحمد إبراهيم عبد الحميد ومحمد عبد الرحمن عبد الواحد وأشرف محمد عبد الرحيم وجلال محمد العزازى وحسن على محمود ووليد سعد كامل عبد القادر، وذلك لانتفاء تهمة القتل الجنائى عنهم.

استقبل المتهمون الحكم بغضب شديد لإعدام المتهم الأول رغم براءة

البقية ص٩



المصدر : 

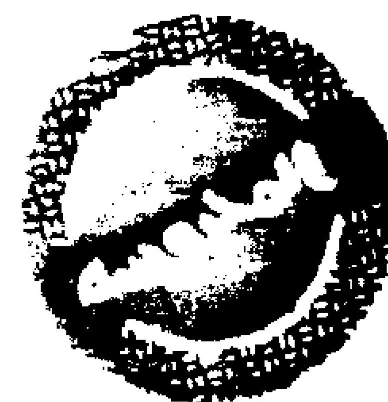
التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

براءة صفوت عبد الغنى

شديد لإعدام المتهم الاول رغم براءة ثمانية منهم، كما انهار اهالى المتهمين الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة والسجن.

وكان المتهمون قد استقبلوا هيئة المحكمة قبل صدور الحكم بهتاف «إن الحكم إلا لله» ورددوا «إن السجن أو الإعدام لن يثنيانا عن الإسلام»، وكانوا يرتدون فانلات كتب عليها،« النصر أو الشهادة» و «لن يرهبنا النظام الحاكم». هذا وقد جاء فى تقرير مفتي الجمهورية بشأن اعدام عبد الشافى أن اشتراك الجماعة فى قتل فرد ووجود من باش القتل بينهم ومن لم يباشره بنفسه يجعل العقوبة التعزير وهى عقوبه تقديرية تبدأ باللوم والتوبيخ وتنتهى بالقتل، ويسمى فى هذه الحالة «القتل سياسة» وذلك حسبما تقتضيه المصلحة العامة أو اذا كان فساد المجرم لا يزول إلا بقتله، كالجاسوس والداعي إلى البدعة ومعتاد الجرائم الخطيرة.

وقال فى نهاية تقريره انه لا يرى مانعاً شرعياً اذ اطمان وجدان أن المحكمة أن يعاقب المتهم عبد الشافى رمضان بالقتل تعزيراً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الحكم بإعدام المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة

قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بالاعدام شنقا على المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة «عبدالشافي احمد ابراهيم»، وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم «أبوالعلا محمد عبدربه»، وبالاشغال ١٠ سنوات للمتهم «على حسن على» وبالسجن ٣ سنوات للمتهم «باسم محمد خليل»، وقضت ببراءة ٨ متهمين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

الحكم فى قضية اغتيال فرج فوده :

الاعدام للمتهم الأول والاشغال لـ ٣ وبراءة ٨

رئيس المحكمة : البراءة لعدم توافر دليل الاتفاق الجنائى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

كتبت خديجة عفيفي وصالح الصالحي :

قضت محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) امس باجماع الآراء وموافقة فضيلة المفتي باعدام عبدالشافى رمضان المتهم الاول فى حادث اغتيال الدكتور فرج فوده .. كما عاقبت المحكمة كلا من ابوالعلا محمد عبدربه بالاشغال الشاقة ١٥ عاما وعلى حسن على (هارب) بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات وباسم محمد خليل شاهين (هارب) السجن ٣ سنوات و ١٠٠ جنيه غرامة .. كما قضت المحكمة ببراءه ٨ متهمين اخرين هم : صفوت عبدالغنى ومنصور احمد (المحامى) ومحمد ابراهيم ومحمد عبدالرحمن واشرف محمد عبدالرحيم وجلال محمود العزازى وحسن على محمود ووليد سعد كامل .

قبل بداية الجلسة اخذ المتهمون وهم خلف القضبان يرددون الأناشيد والهتافات .. ويتسابقون على الادلاء بالاحاديث الصحفية لوكالات الأنباء العالمية .. وارتدى المتهمون فانلات بيضاء كتب عليها بالزهرة « الزرقاء » عبارات معادية للنظام وتتفق مع افكارهم .

وفى تمام الساعة الحادية عشرة والنصف بدأت الجلسة .. وبمجرد دخول هيئة المحكمة للقاعة .. ردد المتهمون الهتافات المعادية للمحكمة .. ورد عليهم المستشار محمد البحر رئيس المحكمة(ربنا الاعلم والكلام الذين ترددونه سوف تندمون عليه).. واخذ رئيس المحكمة فى تلاوة أسماء المتهمين بترتيب تقرير الاتهام والاحكام الصادرة .

صدر الحكم برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى وحضور شريف عبدالنبى رئيس نيابة أمن الدولة العليا .

أكد المستشار محمد البحر أن المحكمة استندت على اعترافات المتهمين المدانين .. وايضا على الأدلة المتوافرة فى القضية من الاتفاق الجنائى والقتل والشروع فى القتل وحيازة الاسلحة والمتفجرات والتزوير فى أوراق رسمية .

واوضحت المحكمة ان المتهم الاول عبدالشافى رمضان ثبت فى حقه تهمة القتل العمد مع سبق الاسرار والترصد .. والشروع فى قتل ٤ أخرين هم احمد فرج فوده ووحيد رأفت زكى ومحمد فاروق وماجدة جرجس .. كما حاز اسلحة وذخائر ومتفجرات بدون ترخيص .. وقيامه بالتوزير فى محرر رسمى .. كما أن المتهم ابوالعلا محمد عبدربه قد اعترف باتفاقه مع آخرين على قتل الدكتور فرج فوده .. وضبط معه السلاح المستخدم فى ارتكاب الجريمة .. اما المتهم على حسن فقد ثبت انه مصدر السلاح الآلى المستخدم فى الحادث .. كما ثبت قيام المتهم باسم محمد خليل بشراء السلاح بمبلغ ١٥٠ جنيها .

أما عن اسباب البراءة أكدت المحكمة انه انتفى عن المتهمين تهمة الاتفاق الجنائى .

وذكر المستشار محمد البحر ان اسباب الحكم مكتوبة .. وستودع بالمحكمة بمجرد الانتهاء من مراجعتها .. وأكد أن احكام المحكمة تخضع للتصديق ولا يجوز الطعن عليها بالنقض .

واكدت المحكمة أن المفتى انتهى فى تقريره انه لا يرى ما يمنع شرعا اذا اطمأن وجدان المحكمة ان يعاقب المتهم عبدالشافى رمضان بالقتل تعذيرا .. وقال رئيس المحكمة ان المفتى اوضح فى تقريره أن المتهم عبدالشافى رمضان كان له الدور الأساسى الفعال .. الذى ادى الى وقوع هذه الجريمة .. ويتمثل ذلك فى انه بيت النية وعقد العزم واتفق مع المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم (المعدوم فى قضية صفوت الشريف) وزير الاعلام بعد تحريضه .. فقام بالاعداد والتخطط مع آخرين .. كما قام بالتربص والمراقبة لتحركات المجنى عليه فرج فوده .. وقام هذا المتهم بالمساعدة والمشاركة للمتهم الثانى فى جميع الخطوات التى ادت الى تسهيل القيام بعملية اغتيال فرج فوده .. هذا وقد اتفق فقهاء المذاهب الاربعة على انه يقتص من الجماعة للفرد اذا باشروا القتل .. ولكنهم اختلفوا فيمن اتفق وكان متواطئا ولم يحضر القتل .. فيرى جمهور الفقهاء انه يقتص من المباشر فقط ويعذر من لم يباشر القتل .. كما يرى المالكية ان من اعان ولم يباشر او حضر فانه يقتل قصاصا بشرط ان يكون (بحيث لو استعان به الجانى) فى امكانه ان يعينه على القتل .. أم من اتفق ولم يحضر فالراجح انه يعذر .. وأضاف فضيلة المفتى أن المقرر شرعا ان التعذير عقوبة غير مقررة وأمره امتروك للحاكم أو من ينيبه ..

